

أهلي

التقرير
السنوي
2024
بنك الازدهار المشترك





المحتويات

8	ميثاقنا
12	كلمة رئيس مجلس الإدارة
15	كلمة الرئيس التنفيذي / المدير العام
18	أداء الاقتصاد الأردني 2024

تقرير مجلس الإدارة

22	إنجازات البنك الرئيسية
26	أماكن انتشار فروع البنك جغرافيًا وأعداد الموظفين في كل منها
27	توزيع الفروع والموظفين
28	حجم الاستثمار الرأسمالي
29	الشركات التابعة للبنك الأهلي الأردني
36	أعضاء مجلس الإدارة
49	أعضاء الإدارة التنفيذية العليا
66	الهيكل التنظيمي للبنك الأهلي الأردني
67	أعداد موظفي البنك والشركات التابعة له
70	المخاطر
77	عام 2024 في سطور
78	عام 2024 بالنسب والمؤشرات
79	تحليل نتائج الأعمال للعام 2024
83	الخطة المستقبلية للعام 2025
85	أتعاب مدققي الحسابات للبنك والشركات التابعة
87	الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وأقاربهم
95	كبار مالكي الأسهم
99	المزايا والمكافآت التي يتمتع بها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
107	الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة
113	السياسة الخاصة بمنح المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب في البنك
115	الإفصاح والشفافية

القوائم المالية للبنك الأهلي الأردني والايضاحات المرفقة بها للعام 2024

118	تقرير مدقق الحسابات المستقل حول القوائم المالية للبنك الأهلي الأردني للعام 2024
123	القوائم المالية للبنك الأهلي الأردني للعام 2024
129	الإيضاحات المرفقة للعام 2024
226	الإقرارات

الحوكمة المؤسسية

230	دليل الحوكمة المؤسسية
252	تقرير الحوكمة المؤسسية
267	جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة العادي
268	عناوين فروع البنك
271	مواقع أجهزة الصراف الآلي - الأردن

ميثاقنا

رؤيتنا

تحقيق الازدهار الشامل لخدمة عملائنا ومجتمعنا.

رسالتنا

تقديم خدمات رقمية متكاملة ومستدامة بهدف خدمة عملائنا ومجتمعنا.

قيمنا

الاحتراف، المهنية، التميز، الالتزام، المصداقية، الإبداع والابتكار.

طموحاتنا الإستراتيجية

النمو بأدائنا الاقتصادي بشكل مستدام ودفع عمليات البنك لتكون أكثر مرونة، من خلال تحويل خدماتنا ومنتجاتنا إلى حلول رقمية مبتكرة، لخلق تجربة مميزة لعملاء البنك الأهلي الأردني بما يتواءم مع إطار الازدهار المشترك.

أهدافنا الإستراتيجية

- نمو الأداء الاقتصادي المستدام طويل الأمد
- تعزيز العلاقة مع أصحاب المصلحة
- التحول الرقمي
- تقديم حلول مبتكرة
- اعتماد عمليات مرنة
- تعزيز تكامل البيانات
- تعزيز تجارب العملاء

من خلال المحاور الرئيسية الثلاثة:

خدمة
العملاء

الإبداع
والاستدامة

التميز
التشغيلي

إطار الازدهار المؤسسي المشترك

الموظفون

- الثقافة المؤسسية.
- تطوير القدرات والتمكين وتوفير فرص العمل وتنويعها لضمان مستقبل مؤسسي واعد.
- تعزيز المزايا التنافسية الممنوحة لهم ضمن بيئة عمل مثالية.
- التواصل الدائم على الصعيد الداخلي والخارجي عبر عدة قنوات.
- تعزيز الانخراط المجتمعي.

المجتمع والبيئة

في إطار التزامنا بممارسات الأعمال المستدامة، نحن ندرك التحديات التي يواجهها المجتمع على صعيد الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، لذلك نحرص على أخذ التدابير اللازمة بشكل استباقي وبما يعود بالمنفعة على مجتمعنا.

الجهات الرقابية

- الامتثال التام لقوانين وتعليمات الجهات الرقابية الرسمية والإفصاح بشفافية.
- دعم الجهود الرسمية في مختلف المجالات وعلى جميع الأصعدة بما يخدم المجتمع.

الموردون والشركاء

- بناء علاقة طويلة الأمد مبنية على الشفافية وجودة الأداء.
- الحفاظ على شراكات فعالة لمزيد من الجودة والكفاءة في إدارة القيمة وتحسين الكفاءة الإنتاجية.
- بناء علاقات شراكة إستراتيجية.
- التعاون المثمر والتواصل الدائم بشفافية.

كما تعلمون، في السنوات القليلة الماضية، أضفنا الطابع المؤسسي على تراثنا من خلال إطلاق إطار "الازدهار المشترك" الخاص بالبنك الأهلي الأردني رسمياً، وهو إطار يركز على أصحاب المصلحة، من أجل تقديم قيمة طويلة الأجل لجميع أصحاب المصلحة بطريقة مسؤولة ومتوازنة ومستدامة تحقق الازدهار للجميع، وتمهد الطريق لنوع جديد من الرأسمالية الواعية التي نعتقد أنها أصبحت واجبا أخلاقيا على البشرية في القرن الحادي والعشرين. ونحن نواصل تطوير هذا الإطار ضمن إستراتيجيتنا ومبادئ الحوكمة الرشيدة، فإن ما يجعلنا نفخر كثيرا اليوم هو أن إطارنا قد تطور ليصبح "الازدهار المؤسسي المشترك"، حيث يشارك جميع أصحاب المصلحة من المساهمين، والعملاء، والموظفين، والجهات الرقابية، والشركاء والموردين، والبيئة والمجتمع المحلي في تحقيق هدف ذي قيمة مضافة محورية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتوفير إمكانية الوصول إلى المعرفة والمساواة الاجتماعية.

المساهمون

- ضمان استثمار آمن وتعظيم حقوق المساهمين.
- تزويد المساهمين بكافة المعلومات المؤسسية بشفافية ودقة وبشكل دوري لضمان العدالة بينهم جميعاً عبر اجتماعات الهيئة العامة، والتقارير السنوية وغيرها.
- تنظيم العلاقة مع أصحاب المصالح الأخرى والجهات الرقابية والإشرافية.

العملاء

- تقديم تجربة فريدة مع باقة من الحلول والخدمات والمنتجات المصرفية وغير المصرفية المبتكرة وغير المسبوقة.
- الحفاظ على علاقة متميزة عبر أنظمة إدارة متفوقة تعزز الميزات التنافسية التي يعد من أهمها السرية التامة لجميع حسابات العملاء وودائعهم وأماناتهم، وبرامج المكافآت وغيرها.

السيد سعد نبيل يوسف المعشر	رئيس مجلس الإدارة
السيد محمد موسى داود "محمد عيسى"	نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد نديم يوسف عيسى المعشر	أعضاء مجلس الإدارة
السادة شركة رجائي المعشر وإخوانه ويمثلها السيد رفيق صالح عيسى المعشر	
السادة شركة معشر للاستثمارات والتجارة ويمثلها السيد عماد يوسف عيسى المعشر	
السادة شركة مركز المستثمر الأردني ويمثلها معالي السيدة مجد محمد عبد الكريم شويكه	
السادة بنك بيبيلوس ويمثلها السيد الآن فؤاد طانيوس ونا	
السادة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ويمثلها السيد مؤنس عمر سليم عبد العال	
معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري	
السيد كريم توفيق أمين قعوار	
السيد يزن منذر جريس حدادين	
السيد خليل صفوان خليل الساكت	
السيد باسم بن محمود بن زهدي ملحس	
الأستاذة ميساء زياد محمد الترك	مستشار قانوني و أمين سر مجلس الإدارة
السادة شركة ديلويت آند توش	مدقق الحسابات الخارجي



كلمة رئيس مجلس الإدارة

حضرات السيدات والسادة مساهمي البنك الأهلي الأردني الكرام

يسرني أن أرحب بكم جميعًا وبأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ونحن نستقبل العام 2025، العام السبعين من مسيرة البنك الأهلي الأردني، هذا الصرح الشامخ الذي أخذ على عاتقه تحقيق رؤية اقتصادية زاهرة تغلفها ثقافة الإنجاز والتميز والإبداع.

وكعهدنا في البنك الأهلي الأردني نفاخر بإنجازاتنا الاقتصادية والمالية والاجتماعية للعام 2024 والذي جسّد البنك فيه قصة نجاح ائتمانية واستثمارية، أكدت مكانته الريادية وحضوره في أسواق رأس المال محليًا وإقليميًا وعالميًا، وعززت الثقة العالية لدى جمهور المستثمرين. والتي من شأنها فتح آفاق مستقبلية واسعة في قطاعات مستحدثة تعزز موقع البنك ضمن خريطة التمويل الإستراتيجي وترتقي به إلى مصاف البنوك العالمية في قطاعات الاستدامة والتمويل الأخضر وسلاسل التوريد، ليكون بذلك أول بنك أردني يقدم أداة مالية مستحدثة لسوق رأس المال المحلي بإصداره لأول سند استدامة في المملكة وبالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية IFC وبما يحقق قيمة مضافة لاقتصادنا الوطني في ظل تحديات جيوسياسية تمتد أوزارها إلى المنطقة وتثقل أعباؤها اقتصادنا.

العام 2025 عامٌ محوريٌّ في رسم ملامح التعافي الاقتصادي المستدام وتعزيز الاستقرار طويل الأجل، يسعى فيه الاقتصاد العالمي جاهدًا للوصول إلى المستهدفات التي تحقق التوازن في الأسواق المالية، بتوجيه من البنوك المركزية، التي استجابت للتحديات التي واجهها العالم خلال الأعوام الماضية، لتستمر مرحلة التيسير بدلًا من التشدد، في خطوة تعكس جهدًا مشتركًا لتحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي.

إن إدارة مستويات التضخم محور اهتمام رئيسي لصناع القرار والمستثمرين على السواء. فيما شهدت معدلات التضخم استجابةً للانخفاض، ولا تزال المؤشرات الأساسية الأخرى كنمو الأجور ومستويات البطالة، تشكل جزءًا كبيرًا من المشهد المستقبلي، مما يتطلب مزيدًا من الإجراءات المالية والنقدية القابلة للتكيف. وفي الوقت ذاته، تبرز أهمية دور الأسواق الناشئة كلاعب أساسي في الاقتصاد العالمي كوجهة للمستثمرين من الدول المتقدمة لاعتبارات العوائد والفرص.

تشهد الصناعة المصرفية مرحلة انتقال جذرية ضمن معايير عالمية تُوجب على المؤسسات المالية الامتثال طوعًا لمطالبات الانتقال الذي فرضه التطور التكنولوجي، وبالتالي الشمولية لكافة الخدمات والمنتجات المالية وغير المالية الواجب توفيرها من البنوك، الأمر الذي يتطلب تحقيق شراكات وتفاهات مع جميع الفعاليات الاقتصادية والعمل داخل المؤسسة على توليف نموذج الأعمال الخاص بها بكافة معايير ومتطلباته، تحفيزًا لخدمة الأجيال الرقمية آخذين بالاعتبار آثار وانعكاسات التمويل على جوانب رئيسة تتمثل في الحوكمة والبيئة والمجتمع، وبالتالي

النظام الاقتصادي والبيئي كمحصلة. فبدأنا نرى استحداث أدوات تمويلية متنوعة منها التمويل الأخضر Green Financing والتمويل الأزرق Blue Financing والتمويل البيئي Brown Financing والتمويل الجندي Gender Financing.

إن هذه التطورات والمستجدات والتحديات الاقتصادية والمالية والسياسية تستدعي من الحكومات والمؤسسات مزيدًا من التغييرات الجذرية لتكيف إستراتيجياتها بما يتواءم والتغيير في بيئة الأعمال، والتي تحمل في طياتها تحدياتٍ تتوجب إدارتها، وفرصًا غير مسبوقة يجب استغلالها.

أما محليًا فقد شهد العام 2024 لأول مرة منذ 21 عامًا حدثًا استثنائيًا في رفع التصنيف الائتماني السيادي للمملكة من B+ إلى BB- مع نظرة مستقبلية مستقرة من قبل وكالة ستاندرد آند بورز العالمية، ومن B1 إلى Ba3 مع نظرة مستقبلية مستقرة من قبل وكالة موديز العالمية. ويُعزى ذلك إلى نجاح السياسات النقدية للبنك المركزي بمواجهة الضغوط التضخمية العالمية وقيام الحكومة بتنفيذ العديد من الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية التي تهدف إلى تعزيز قدرة الأردن في جذب الاستثمار، بالإضافة إلى تمكن الاقتصاد الوطني من مواجهة التحديات العالمية في ظل الاضطرابات التي يمر بها الاقتصاد العالمي، وعلى صعيد المالية العامة، فقد أشارت الوكالة إلى استمرار التحسن في أداء المالية العامة خلال الفترة الماضية، نتيجة الإصلاحات المتخذة من قبل الحكومة.

عكست المؤشرات الاقتصادية للمملكة أداءً إيجابيًا خلال عام 2024، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي نموًا حقيقيًا بنسبة 2.4% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، مقارنةً بنسبة 2.8% خلال الفترة نفسها من عام 2023. وتزامن هذا التحسن

أحرز البنك تقدّمًا ملموسًا في مسيرته نحو الابتكار خلال عام 2024، مستندًا إلى إستراتيجية شاملة ركّزت على الذكاء الاصطناعي والتحوّل الرقمي وبناء المشاريع. منصة "Qawn" أبرز مثال على ذلك، وهي منصة إجتماعية للدفع تبلورت من فكرة داخلية إلى واقع فعّال، حيث قدّمت للمستخدمين حلول دفع سلسلة وخصائص تفاعلية مبتكرة. كما طوّر البنك خطة طموحة للذكاء الاصطناعي، تضمنت إطلاق روبوت دردشة ذكي لتحسين خدمة العملاء، إلى جانب دمج تقنيات اتخاذ القرار القائمة على الذكاء الاصطناعي في عمليات تقييم الائتمان. وقد عزّزت هذه الخطوات، مصحوبة بالانتقال نحو بيئة عمل خالية من الأوراق وتوسيع قدرات تحليل البيانات، التزام البنك بتحديث خدماته وتطويرها لخدمة الأفراد والشركات على حدّ سواء.

ومن خلال توظيف "Qawn" كنموذج لبناء المشاريع، برهن البنك على قدرته في تحويل الأفكار الداخلية إلى منظومة رقمية مزدهرة. وعلى مدار العام، جرى توسيع نطاق المنصة من خلال إضافة مزايا جديدة، مما ساهم في استقطاب قاعدة أكبر من المستخدمين، سواء من الأفراد أو المؤسسات الصغيرة. وفي الوقت ذاته، جاءت التحضيرات لإطلاق بوابة خاصة بالمطورين، تتيح التكامل مع جهات خارجية، لتشكّل قاعدة متينة لعقد شراكات مستقبلية وتقديم خدمات أكثر تنوعًا. ومن شأن هذه الإنجازات أن ترسخ مكانة البنك كجهة مصرفية مرنة ومبتكرة، قادرة على مجاراة احتياجات السوق المتطورة وتعزيز ثقافة بناء المشاريع والنمو المشترك.

وعلى صعيد دور البنك في دعم ريادة الأعمال والتكنولوجيا المالية، قدمت الشركة التابعة AHLI FINTECH عروضًا لتسع شركات ناشئة ضمن حفل (Demo Day) للفوج الثاني من الشركات الناشئة ضمن مسرّع أعمال أهلي فنتك، برعاية معالي محافظ البنك المركزي الأردني، وحضور معالي وزير الاقتصاد الرقمي والريادة، وعدد من أصحاب المعالي الوزراء السابقين، ونخبة من القادة والإداريين في القطاع المالي في الأردن، ومستثمرين من الأردن والمنطقة من ضمنهم شركات رأس المال المغامر ومستثمرون ملائكيون، ومؤثرون يلبعون دورا رئيسا في دعم وتنمية النظام البيئي الخاص بريادة الأعمال والتكنولوجيا المالية، إلى جانب إداريين في مناصب قيادية من البنك المركزي الأردني.

قامت شركتنا الناشئة بالتعاون مع شركات مجموعة الأهلي لإطلاق منتجاتها من خلالها في مرحلة تجريبية أولية، بعد نجاح مرحلة إثبات جدوى المفاهيم (POC)، وإبرام اتفاقيات تجارية معها، مما يساهم في خلق تأثير إيجابي ملحوظ ورفع القيمة المضافة التي نقدمها لعملائنا. فمن خلال محرك تقييم الائتمان المعتمد على تقنية الذكاء الاصطناعي التوليدي (generative AI) المحتكر من قبل شركة zpyl.ai، تمكنت مجموعة الأهلي من معالجة التحدي الشمولي في الأردن والذي من المتوقع أن يكون له أثر إيجابي ملحوظ على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمملكة. وكذلك أصبح البنك الأهلي الأردني أول بنك في الأردن يمثل لأنظمة البنك المركزي الأردني المتعلقة بالخدمات المصرفية المفتوحة من خلال خدمة FINX Comply المقدمة من شركة Fintech Galaxy. هذه الإنجازات تبرز التزامنا وسعيينا نحو

مع تراجع معدل التضخم إلى 1.56% خلال عام 2024، مقارنة بنسبة 2.08% خلال عام 2023. كما بلغت الاحتياطيات الأجنبية 21.0 مليار دولار بنهاية عام 2024، وهي كافية لتغطية واردات المملكة من السلع والخدمات لمدة 8.2 شهر، وهو ما يؤكد متانة المؤشرات النقدية وقوة الدينار الأردني.

وشهد القطاع الخارجي تحسّنًا ملحوظًا؛ حيث نمت الصادرات الكلية بنسبة 5.9% خلال العشرة شهور الأولى من عام 2024، لتصل إلى 7.88 مليار دينار، في حين تراجع عجز الميزان التجاري بنسبة 5.1% مقارنةً بالفترة ذاتها من العام 2023. أما على صعيد القطاع المصرفي فقد أظهر مناعته وكفاءته رغم التحديات الاقتصادية العالمية والإقليمية؛ إذ نمت موجودات البنوك بنسبة 5.6% خلال عام 2024، لتصل إلى 69.9 مليار دينار، وهو ما يعادل 193.7% من الناتج المحلي الإجمالي. كما ارتفعت الودائع بنسبة 6.8% لتصل إلى 46.7 مليار دينار، وارتفعت التسهيلات الائتمانية بنسبة 4.2% لتصل إلى 34.8 مليار دينار بنهاية عام 2024.

أما على صعيد الأداء المالي للبنك الأهلي الأردني، فقد تمكن البنك من زيادة مصادر أمواله بشكل أساسي من خلال النمو في ودائع العملاء والبنوك والمؤسسات المصرفية بنسبة 5.3% لتصل إلى 2.45 مليار دينار في نهاية عام 2024 مقابل 2.33 مليار للعام 2023. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت حقوق الملكية بنسبة 25.6%، من خلال إصدار أسناد قرض دائمة بقيمة 120 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل تقريباً 85.1 مليون دينار، لتعزيز قاعدة رأس المال. أما فيما يتعلق بتوظيفات هذه المصادر والتي تنوعت بين ائتمانية واستثمارية، لا سيّما في ظل المؤشرات الأولية لبدء مرحلة التيسير وخفض الفوائد، فتركزت هذه التوظيفات على اقتناص المستويات المرتفعة لمنحى العائد خلال مرحلة التشديد النقدي، لتعكس جودة وسيولة الأصول المقتناة، من خلال تدعيم الإحتياطيات الأولية والمتمثلة بمحفظة الدخل الثابت لتسجل نمواً بنسبة 12.8% وتبلغ المليار دينار، إلى جانب الإدارة الحكيمة لمحفظة التسهيلات. وكمحصلة نمت موجودات البنك بنسبة 7.4% لتبلغ 3.53 مليار دينار في نهاية عام 2024. وعلى مستوى الربحية، فقد تمكن البنك الأهلي الأردني من تحقيق صافي أرباح بعد الضريبة بقيمة 17.80 مليون دينار خلال العام 2024.

جاء قرار البنك بتعزيز قاعدة رأس المال ليوائم فكرًا إستراتيجيًا توسعيًا على الصعيدين المحلي والإقليمي، الذي تضمن الاستخدام الأمثل للقدرات التشغيلية وابتكارات التكنولوجيا المالية.

شهد عام 2024 تعزيز التزامنا بمبادئ البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG)، من خلال دمج الاستدامة في عملياتنا واستثمارنا. فاتخذنا خطوات ذات ريادة في مجال البيئة أبرزها مقرنا الجديد كنموذج مبتكر للبناء الأخضر اللوفر للطاقة، مما يساهم في تقليل بصمتنا الكربونية.

تحقيق إستراتيجية الازدهار المشترك، ودعم شركائنا الناشئة. وفي الختام، أتقدم بعميق الشكر والتقدير لكافة شركائنا في البنك المركزي الأردني لدورهم المحوري في تعزيز ودعم النظام المصرفي الأردني والحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي. الشكر موصول أيضًا لوزارة الصناعة والتجارة ومؤسسات سوق رأس المال وسلطة النقد الفلسطينية ومساهمينا الكرام على دعمهم الدائم وثقتهم القيمة. كما وأشكر بالنيابة عن أعضاء المجلس الموقرين، الإدارة التنفيذية للبنك الأهلي الأردني بقيادة الدكتور أحمد الحسين وكافة العاملين فيه في مختلف مواقعهم، على جهودهم المميزة وأدائهم المتفاني خلال هذا العام.

وندعو الله العليّ القدير أن يحمي وطننا الغالي ويديم عليه أمنه واستقراره في ظل رايئنا الهاشمية الحفافة بقيادة سيد البلاد جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه، وسمو ولي عهده الأمين الأمير الحسين بن عبد الله الثاني حفظه الله ورعاه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،



سعد نبيل المعشر
رئيس مجلس الإدارة



كلمة الرئيس التنفيذي / المدير العام

حضرات السيدات والسادة
مساهمي البنك الأهلي الأردني المحترمين،

يسعدني أن أرحب بكم أفضل ترحيب وأقدم لكم جانباً من الإنجازات المتتالية للبنك والتي تعكس ريادته في كل ما هو جديد في عالم الصناعة المصرفية والتمويل الإستراتيجي. ورغم تحديات منازعة 2019 وانعكاساتها على الصناعة المصرفية بشكل خاص، إلا أنها أكدت وبشكل قاطع متانة ومناعة وقوة النظام المصرفي في المملكة في مواجهة وتطويع التحديات السياسية والمالية والاقتصادية.

واصلت إدارة البنك الأهلي الأردني انتهاج سياسة متحفظة لاعتبارات عوامل عدم التأكد وعدم اليقين وبما يخدم مصلحة البنك والاقتصاد الوطني كمحصلة.

في العام 2024 عزز البنك الأهلي الأردني صلابته مركزه المالي حيث ارتفعت حقوق الملكية إلى مستويات 419 مليون دينار، من خلال إصداره أسناد قرض دائمة وبتغطية تجاوزت حجم الإصدار البالغ 120 مليون دولار أمريكي، والمصنف ضمن الشريحة الأولى الإضافية لرأس المال التنظيمي Additional Tier 1 وفقاً لمعيار بازل III وذلك لتحقيق رؤية البنك الإستراتيجية في النمو والتوسع، ولدعم وتعزيز قاعدة رأس المال لتصل نسبة كفاية رأس المال إلى مستوى 18.25% بزيادة قدرها 314 نقطة أساس، كما يعكس هذا الإصدار نهج البنك في مواكبة أفضل الممارسات العالمية في أسواق رأس المال، من حيث تقديم أدوات مالية تحقق قيمة مضافة لخدمة القطاع المصرفي، وتنشيط سوق رأس المال، من خلال إدراج هذه السندات في بورصة عمان. كما وقد نجح البنك في المحافظة على جودة أصوله من خلال خفض نسبة الديون المتعثرة إلى 4.58% وهي أقل من متوسط البنوك التجارية الأردنية والبالغة تقريبا 5.9%.

إنّ النتائج والإنجازات الإيجابية التي حققها البنك خلال العام 2024، وخصوصاً النمو في موجوداته بنسبة 7.4% لتتجاوز حاجز 3.5 مليار دينار أردني كما في نهاية عام 2024، هي ثمار الجهود والمساعي والعمل الدؤوب والكفاءة في إدارة الموجودات والمطلوبات وإدارة السيولة ومستويات المخاطر للمحافظة على جودة الأصول. أما على صعيد الاستدامة فقد قام البنك الأهلي الأردني خلال العام 2024 بإصدار أول سند استدامة في المملكة كتمويل مسؤول في المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي وبالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، بهدف دمج الاستدامة البيئية والاجتماعية في كافة جوانب العمل المصرفي. كما واصل البنك دوره لمواكبة تطورات التحول الرقمي في مجالات خدمات وحلول الدفع المالي، من خلال دائرة الابتكار والشركة التابعة أهلي فنتك.

وانطلاقاً من إيماننا بدورنا المسؤول تجاه أبنائنا طلبة الجامعات، وقّع البنك الأهلي الأردني مذكرات تفاهم مع عدد من الجامعات المحلية، بهدف سد الفجوة بين التعليم الأكاديمي

وقطاع التكنولوجيا المالية، وتخريج طلبة يتمتعون بثراء معرفي. ومن خلال مذكرات التفاهم هذه، لم يدخر البنك جهداً في تعريف الطلبة بماهية العمليات المصرفية الرقمية وابتكارات التكنولوجيا المالية، ومنها منصة "Qawn" المنصة التابعة للبنك الأهلي الأردني والأولى في المملكة للخدمات المالية بطابع اجتماعي، ليتسنى لطلبة الجامعات إجراء معاملات مالية بأعلى معايير الأمان والتقدم التقني وبكل سهولة ويسر، مما يشكل خطوة كبيرة نحو تشكيل مستقبل المعاملات الرقمية.

وتجسيداً لمكانة البنك الأهلي الأردني المتميزة، فقد حصد البنك العديد من الجوائز خلال العام 2024، منها جوائز "التميز في مجال التنفيذ الآلي المباشر للحالات المصرفية بالعملة الأجنبية للعملاء والمؤسسات المالية" من قبل البنوك العالمية

(Commerzbank, Citibank, BNY Mellon)، بالإضافة إلى جائزة "أفضل بنك لخدمة العملاء في الأردن لعام 2024" ضمن جوائز التمويل الدولية السنوية المرموقة التي تمنحها مجلة التمويل الدولية، وأيضاً جائزة "أفضل بنك لخدمة الشركات في الأردن لعام 2024" ضمن جوائز مجلة الأعمال الدولية، التي أثبتت قدرتنا الاستثنائية على دعم الشركات عبر حلول مصرفية مبتكرة وفاعلة تساهم في تحقيق نموها ونجاحها. كذلك حصل البنك على جائزة "أفضل إستراتيجية وإطار عمل للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في القطاع المصرفي في الأردن لعام 2024" ضمن جوائز مجلة التمويل الدولية، التي جاءت تقديرًا لالتزام البنك القوي بأفضل الممارسات والمعايير العالمية لمواجهة التحديات البيئية، وتعزيز المساواة الاجتماعية، والحوكمة الرشيدة. وما كان لهذا الإنجاز أن يتحقق لولا جهود كادر البنك الذي يعمل بجدّ ومهنية عالية على الدوام لمنح عملائنا خدمات مبتكرة ومتطورة.

ختاماً، أودّ التأكيد على التزام البنك الأهلي الأردني برسائلته وقيمه الجوهرية؛ إذ سنواصل تقديم خدمات رقمية متكاملة،

وفقاً لأعلى معايير الجودة والتميز، ملتزمين بخدمة عملائنا ومجتمعاتنا بشكل مستدام، مع حفاظنا على توفير تجربة عملاء استثنائية.

كما وأتقدم بخالص الشكر والتقدير للمؤسسات الرسمية والجهات الرقابية، وأخص بالذكر البنك المركزي الأردني على دعمه المتواصل لتعزيز أداء وامتانة القطاع المصرفي الأردني، ولرئيس مجلس الإدارة السيد سعد نبيل المعشر ولكافة أعضاء مجلس الإدارة على ثقتهم ودعمهم المستمر، ولفريق عمل البنك الأهلي الأردني بكافة مستوياته وبمختلف المواقع، على جهودهم في سبيل ازدهار هذه المؤسسة واستدامتها، وأتوجه أيضاً بالشكر الجزيل لشركائنا وشركتنا التابعة، وسنظل نسعى جميعاً، تحت ظل القيادة الحكيمة لسيد البلاد جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم، وسمو ولي عهده الأمين الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، حفظهما الله ورعاهما، لتحقيق المزيد من الإنجازات والتجارات.



الدكتور أحمد الحسين
الرئيس التنفيذي/ المدير العام



شهادة أفضل الأماكن للعمل..



أداء الاقتصاد الأردني خلال العام 2024

أهم المؤشرات الاقتصادية للعام 2024

الإنتاج والأسعار والتشغيل

- سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نموا حقيقيا بنسبة 2.4 % خلال الثلاثة أرباع الأولى من العام 2024، وذلك مقابل نمو نسبته 2.8 % خلال ذات الفترة من عام 2023.
- ارتفع المستوى العام للأسعار (التضخم) مقاسا بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام 2024 بنسبة 1.56%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.08% خلال عام 2023.
- كما بلغ معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2024 ما نسبته 21.5 %، مقابل 22.3 % خلال ذات الربع من عام 2023.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية عام 2024 ما مقداره 21.0 مليار دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.2 شهرا.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية عام 2024 ما مقداره 34.80 مليار دينار، مقابل 33.39 مليار دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية عام 2024 ما مقداره 46.70 مليار دينار، مقابل 43.74 مليار دينار في نهاية عام 2023.

المالية العامة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزا ماليا كبيرا، بعد المنح الخارجية، مقداره 2.16 مليار دينار أي ما نسبته 6.3 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأحد عشر شهرا الأولى من عام 2024، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 1.97 مليار دينار أي ما نسبته 5.9 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة من عام 2023.
- ارتفع رصيد دين الحكومة الداخلي والخارجي في نهاية شهر تشرين الثاني 2024 ليصل إلى 44.56 مليار دينار مشكلا ما نسبته 118.0 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ما نسبته 113.8 % كما في نهاية عام 2023، حيث ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية شهر تشرين الثاني 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 2.37 مليار دينار ليبلغ نحو 24.86 مليار دينار، كما ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 1.01 مليار دينار ليصل إلى 19.70 مليار دينار.

القطاع الخارجي

- انخفض عجز الميزان التجاري خلال العشر شهور الأولى من عام 2024 بنسبة 5.1 % ليصل إلى 7.79 مليار دينار مقارنة مع ذات الفترة من عام 2023.
- انخفضت مقبوضات السفر خلال الأحد عشر شهرا الأولى من عام 2024 بنسبة 3.1 % لتصل إلى 4.74 مليار دينار، مقارنة بذات الفترة من عام 2023.
- ارتفاع تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الأحد عشر شهرا الأولى من عام 2024 بنسبة 2.9 % لتصل إلى 2.32 مليار دينار مقارنة بذات الفترة من عام 2023.

أفضل استراتيجية وإطار عمل للمعايير
البيئية والاجتماعية والحوكمة
في القطاع المصرفي في الأردن لعام 2024





تقرير مجلس الإدارة



تقرير مجلس الإدارة

أنشطة البنك الرئيسية

يقدم البنك الأهلي الأردني جميع الخدمات المالية والمصرفية والائتمانية الشاملة ولجميع القطاعات الاقتصادية.

أبرز إنجازاتنا خلال عام 2024

خطوات إلى الأمام ونتائج إيجابية استطاع البنك الأهلي الأردني تحقيقها خلال العام 2024 من خلال خدماته ومنتجاته لجميع القطاعات المستهدفة خاصة الشركات والأفراد، إذ لم يَدخر موظفو البنك جهداً في تقديم حلول مالية ومصرفية تناسب مع متطلبات العملاء وضمن إطار الازدهار المشترك، ونهج الشمول المالي والتركيز على العميل.

ولا يخفى على أي متابع أنّ التحديات الاقتصادية العالمية التي أثرت بشكل مباشر على الأردن خلال العام 2024 عديدة ومتنوعة، وطالت تأثيراتها قطاعات واسعة ومنها القطاع المالي والمصرفي، ورغم ذلك فقد تعامل البنك الأهلي الأردني بنجاح مع هذه التحديات، بل واستطاع في 2024 حصد جوائز عدة أثبتت القدرة الاستثنائية لدى كادره المحترف في رفد قطاعات هامة كالشركات والأفراد والاستثمار بحلول مصرفية مبتكرة وفاعلة أسهمت بتدليل العقبات أمام هذه القطاعات لتحقيق النمو والنجاح في بيئة أعمال مليئة بالتغيرات والتحديات.

وتقديرًا لتمييزه في تقديم خدمات مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات عملائه من الشركات، حصل البنك الأهلي الأردني على جائزة "أفضل بنك لخدمة الشركات في الأردن لعام 2024" ضمن جوائز مجلة الأعمال الدولية، وجاء حصول البنك على هذه الجائزة بعد تقديم التقارير اللازمة للمجلة التي عملت على دراسة أدائه في السوق الأردني وتحليله، وتقييم مدى تلبية للمعايير المحددة لهذه الفئة.

هذه الجائزة المرموقة أعقبت حصول "الأهلي الأردني" على جائزة "أفضل إستراتيجية وإطار عمل للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في القطاع المصرفي في الأردن" و"أفضل بنك لخدمة العملاء في الأردن" من مجلة التمويل الدولية، إلى جانب نيل البنك شهادة "أفضل الأماكن للعمل لعام 2024" بنسبة رضا بين الموظفين بلغت 83% حسب الاستطلاع، هذه الشهادات والجوائز تبرهن التزامنا الراسخ بتقديم خدمات مصرفية عالية الجودة، تتماشى مع تطلعات عملائنا وتلبي احتياجاتهم المتنوعة.

في البنك الأهلي الأردني نولي قطاع الأعمال أهمية كبيرة، وحفاظًا على التفوق والريادة في مجالاته الواسعة، لم يتوان البنك الأهلي الأردني خلال العام 2024 عن تطوير وتقديم مجموعته واسعة من الحلول والخدمات المصرفية لعملائه من الشركات الكبرى من خلال كادر من الخبراء المتخصصين، وكذلك استمر بتمويل المشاريع التجارية والحيوية والخدمية ومشاريع تطوير البنى التحتية والتعدين، بالإضافة إلى المشاركة في برامج قروض التجمع البنكي لعدد من القطاعات الاقتصادية. هذه الخبرات العميقة لدى البنك الأهلي الأردني في حقل الشركات الكبرى وتمويل المشاريع مكّنته من تحقيق إنجازات

ملحوظة وتقديم حلول مصرفية مبتكرة قادت إلى تمكين عملاء البنك من تجاوز الآثار الناجمة عن التحديات الاقتصادية واستغلال الفرص بهدف تحقيق النجاحات. وقد ساهم تطوير تطبيق "ahli Corporate" وخدمة "أهلي أونلاين" بإضافة ميزات وخدمات رقمية جديدة تعزز تجربة العملاء من الشركات الكبرى وتلبي احتياجاتهم المتطورة، الأمر الذي سهّل على عملائنا إدارة أعمالهم بكفاءة وفعالية، وعزز من مرونتهم في مواجهة التحديات.

وتماشياً مع رؤيتنا الهادفة إلى المساهمة بشكل فاعل ومؤثر في قطاع الأعمال بهدف تعزيز اقتصادنا الوطني القوي، والعمل على تنمية قطاع الأعمال ورفعته بالخدمات المالية والمصرفية المتطورة، نجح البنك الأهلي الأردني في ترسيخ مكانته كشريك إستراتيجي مواكب للتطور بالنسبة للشركات الكبرى والمتوسطة والصغرى. وحقق إنجازات ملموسة من خلال تنفيذ مجموعة واسعة من المبادرات المبتكرة التي ساهمت في زيادة وصول هذه الشركات إلى أهدافها وتلبية احتياجاتها المتنوعة، مما عزز مكانة "الأهلي" في السوق الأردنية.

وبالتزامن مع الجهود الوطنية لدعم قطاع الشركات الصغرى والمتوسطة، ركز البنك الأهلي الأردني في إستراتيجيته وخطته التنفيذية للعام 2024 على كل ما يضمن استمرار تطوير ودعم قطاع الشركات الصغرى والمتوسطة؛ إذ تم إنجاز العديد من المبادرات المهمة التي ركزت على زيادة الوصول إلى التمويل لختلف شرائح الشركات الصغرى والمتوسطة وتعظيم الحصة السوقية لها، وكذلك تلبية الاحتياجات البنكية لتلك الشركات ليكون البنك الأهلي الأردني شريك النجاح لعملائه، وتالياً بعض ما حققه البنك في حقل الشركات الصغرى والمتوسطة:

شكلت محفظة التسهيلات للشركات الصغيرة والمتوسطة 10% من إجمالي محفظة البنك، بشكل موزع على مختلف القطاعات الاقتصادية في جميع محافظات المملكة. حرصنا خلال العام 2024 على استمرارية تطبيق نموذج الازدهار المشترك في أعمالنا من خلال أتمتة عمليات الإقراض وتوفير باقات وخدمات واسعة تلبي احتياجات الشركات الصغرى والمتوسطة ضمن مراحل الشركة كافة. أولى البنك أهمية كبيرة لتحقيق الشمول المالي من خلال تسهيل وصول الشركات إلى خدماته البنكية في مختلف مناطق المملكة عبر قنواته المتنوعة. أطلق البنك خلال 2024 منتجات مستدامة للشركات الصغرى والمتوسطة ضمن معايير واضحة تصب في تحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية. يجري البنك باستمرار تحديثاً للسياسة الائتمانية وإجراءات العمل بما يتواءم مع أهدافه المستدامة، إذ شكلت نسبة التمويل الأخضر 9% من محفظة الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال 2024، وشكلت نسبة التمويل المجتمعي 42%. حرص البنك خلال العام 2024 على توجيه تمويلاته لدعم الأعمال التجارية المملوكة من المرأة وتمكينها من الازدهار والنمو. جري دمج أدوات إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية الناتجة من الأنشطة الاقتصادية المختلفة ضمن عمليات الإقراض.

والتزاماً منه بالتحديث والتطوير المستمرين في الخدمات المصرفية للأفراد واصل البنك الأهلي الأردني تقديم حلول

المال على المستويين المحلي والعالمي. بالإضافة إلى ذلك حرص البنك على تعزيز مكانته وجودته خدماته البنكية الخاصة بسوق رأس المال لجمهور المستثمرين وعملائه، من خلال خدمات مالية للشركات، فيما بلغ حجم الأصول المدارة نحو (500) مليون دينار أردني.

الترام دائرة الخزينة بالتميز والنمو المستدام انعكس على زيادة السقوف الائتمانية بنجاح مع البنوك المحلية والدولية، مما عزز المرونة المالية ومكّننا من تحسين إدارة السيولة وتعزيز إستراتيجية إدارة الموجودات والمطلوبات من خلال الاستفادة من تقنيات الخزينة المتقدمة التي تجمع بين المهارات والعلم في الهندسة المالية، لإعادة هيكلة التكاليف، وبما يُمكن من استغلال الفرص بكفاءة أكبر.

كما ركزت دائرة الخزينة على تعزيز محفظة الدخل الثابت من خلال تبني نهج إستراتيجي يوازن بين المخاطر والعوائد وتوجّه السياسات النقدية، مُسترشدين بتحليل معمق للأسواق ورؤى دقيقة، تتأتى من خلال زيادة حجم المحفظة وتنوع آجالها، مما أدى إلى تحقيق عوائد تجاوزت منحى العائد. إنّ محفظة الأصول المدارة تتسم بالجودة والسيولة العالية بما يعزز من الاحتياطات الأولية، وضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية، والمرونة العالية في مواجهة تقلبات الأسواق.

أما بالنسبة لخدمات التداول في أسواق رأس المال، فقد لعب فريق الخزينة دورًا محوريًا في تعزيز الثقافة الاستثمارية من خلال تنظيم جلسات توعوية موجهة للموظفين والجمهور. بما يحقق الاشتغال الاستثماري من خلال التداول بالأوراق المالية والمعادن الثمينة والعملات في الأسواق الإقليمية والعالمية عبر القنوات التقليدية والرقمية (تطبيق أهلي استثمار)، مما يعزز التزامنا بالابتكار.

واستمر البنك الأهلي الأردني بتعزيز علاقاته مع البنوك والمؤسسات المالية وتطوير أعماله من خلال بناء علاقات مصرفية جديدة وزيادة شبكة المراسلين محليًا وإقليميًا ودوليًا، لتغطي أكثر من 500 مؤسسة مالية منتشرة في 80 دولة حول العالم، ما ساهم في تحسين جودة وسرعة الخدمات المقدمة لعملائه وتسهيل تنفيذ العمليات المصرفية بكافة المجالات وبأسعار منافسة، الأمر الذي انعكس إيجابيًا على إيرادات البنك. كما وواكب البنك تسويق الخدمات المصرفية للبنوك والمؤسسات المالية إقليميًا وعالميًا وأهمها تمرير الحوالات المصرفية الخارجية لمستفيدين في الأردن بشكل فوري، إذ جرى توقيع اتفاقية في هذا المجال مع بنك الدوحة/ قطر، وكذلك تعزيز الشراكة مع TerraPay / المملكة المتحدة لتغطية هذا النوع من الخدمات، بالإضافة إلى توقيع اتفاقية كبنك مصدر مع مؤسسة التمويل الدولية IFC من خلال برنامج Global Trade Facilitation Program لتغطية عمليات التجارة الدولية في مختلف أنحاء العالم. كما وحصل البنك على جوائز التميز في مجال التنفيذ الآلي المباشر لأوامر الدفع للعملاء والمؤسسات المالية من قبل البنوك العالمية مثل Citibank / أمريكا، BNY Mellon / أمريكا، Commerzbank / ألمانيا.

وبالانتقال إلى قطاع الدعم، استمر البنك الأهلي الأردني في تحسين تجربة العملاء ورفع مستوى الخدمات المصرفية من حيث السرعة والسهولة وتوافرها على مدار الساعة، حيث تم التركيز خلال العام الماضي على تطوير قنوات الخدمات الرقمية، وذلك من خلال إتاحة منتجات وخدمات مصرفية جديدة وأتية.

واستمرارًا لجهود تعزيز الكفاءة التشغيلية، قام البنك بمراجعة

مصرفية ورقمية مبتكرة، حيث شهد العام 2024 بدء العمل على فروع جديدة وكذلك نقل فروع إلى مواقع أخرى أكثر ملاءمة، بالإضافة إلى إجراء تحديث شامل لعدد من الفروع والصرفيات الآلية لتتماشى مع الهوية المؤسسية الجديدة. كما جرى إضافة ثلاثة عشر (13) صرافًا آليًا للشبكة المنتشرة على امتداد خريطة الأردن.

إلى جانب ذلك استمر العمل على تطوير تطبيق "أهلي موبايل" وخدمة "أهلي أونلاين" بما يخدم الأفراد، وذلك بإضافة مجموعة واسعة من الخيارات والخدمات الرقمية التي تتيح للعملاء إنجاز معاملاتهم المصرفية بكل سهولة ومرونة، في أي وقت ومن أي مكان. وقد ساهمت هذه الجهود في تعزيز تجربة العملاء وتحقيق نمو في عدد العملاء المستفيدين من قنوات البنك الرقمية.

واستجابةً لتطلعات عملائنا، تمكن البنك الأهلي الأردني من تطوير خدمات مصرفية وأخرى إلكترونية لتشمل مجموعة واسعة من الحلول المبتكرة، حيث تم خلال العام 2024 إطلاق برنامج "مكافآت أهلي" الذي يتيح لعملاء البنك الحصول على نقاط بناءً على تعاملاتهم المالية وغير المالية التي يجرونها يومياً لدى البنك الأهلي الأردني وقنواته الإلكترونية، ليحصلوا على استرداد نقدي ومكافآت عديدة، كما تم إطلاق أول بطاقة ائتمانية متعددة العملات في الأردن بدون عمولات إضافية عند السفر، وخدمة الإيداع النقدي في الصراف الآلي عبر ال QR، وكذلك خدمة حفظ الفواتير المدفوعة مسبقاً من خلال إي-فواتيركم، مما ساهم في تسهيل المعاملات المصرفية وتوفير الوقت والجهد للعملاء. وجرى أيضاً إجراء تحسينات أمنية على مستوى القنوات الإلكترونية بتوجيه من البنك المركزي الأردني من خلال تعميمه رقم (10\6\14206).

وشهد العام 2024 أيضاً إطلاق مجموعة متنوعة من المنتجات والحملات المصرفية التي استهدفت توسيع قاعدة العملاء وتعزيز ولائهم. فقد تم إطلاق برنامج "العلمين" الذي لاقى إقبالاً نظراً لمزاياه العديدة، مما ساهم في نمو محفظة الأفراد. كما تم تطوير حسابات "توفير أهلي" لتلبي احتياجات شرائح عملاء متنوعة، بما في ذلك الأطفال والشباب والسيدات، مما أدى إلى استقطاب عملاء جدد إلى عائلة البنك الأهلي الأردني. ولتعزيز ثقافة الادخار لدى الأطفال، أطلقنا منتج "الحصالة" الذي نجح في غرس عادات الادخار الصحية لدى الفئة المستهدفة. بالإضافة إلى ذلك، نجح البنك الأهلي الأردني في إطلاق حملات ترويجية مكثفة لاستقطاب رواتب جديدة وقروض شخصية وعقارية، كما تم التعاون مع عدد من الشركات الكبرى لتقديم عروض ومنتجات حصرية لموظفيها، مما عزز من حضور البنك ووسع نطاق وصوله.

نجاحات ائتمانية واستثمارية وأهداف عديدة حققها البنك الأهلي الأردني في مجالات الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية، حيث أصدر البنك أول سند استدامة في المملكة Sus-tainability Bond بقيمة إجمالية قدرها (50) مليون دولار أمريكي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية IFC، ويمثل هذا الإصدار علامة فارقة في مسيرة البنك نحو التمويل المستدام ضمن خارطة تمويلية مستحدثة تعزز حضور البنك عالمياً وترتقي به إلى مصاف البنوك العالمية في مجال التمويل الإستراتيجي (البيئي والاجتماعي والحوكمي). كما أصدر البنك أسناد قرض دائمة وموجهة عن طريق العرض العام للجمهور بقيمة (120) مليون دولار أمريكي، وتغطية تجاوزت حجم الإصدار بنسبة (109%) مما يعكس ثقة الجمهور بالبنك الأهلي الأردني وقدراته على استقطاب مصادر التمويل من سوق رأس

إعادة تأهيل العديد من الحسابات غير العاملة، مما ساهم في تحسين أداء المحفظة الائتمانية.

العام 2024 شهد إنجازات بارزة للبنك الأهلي الأردني في مجال الإبداع والابتكار، الأمر الذي أسهم في تعزيز مكانته كرائد في مجال الابتكار المصرفي. وتمثلت أبرز الإنجازات في الآتي:

- تعزيز الذكاء الاصطناعي: جرى إعداد وثيقة إستراتيجية شاملة وخريطة طريق للذكاء الاصطناعي على مستوى البنك، مما وضع أساسًا قويًا لدمج الذكاء الاصطناعي بسلاسة في عمليات البنك. كما بدأ العمل على تطوير منصة الذكاء الاصطناعي الأساسية، وأطلق البنك بنجاح أول منتج مدعوم بالذكاء الاصطناعي، وهو روبوت الدردشة ahliGPT للتفاعل مع العملاء على موقع البنك الإلكتروني، مما يوفر دعمًا ذكيًا واستجابات فورية. ومن خلال شراكات عالمية قدم البنك حلولًا للذكاء الاصطناعي لتقييم الائتمان، كأتمتة عمليات قبول القروض في شركة الأهلي للتمويل الأصغر وقسم الأفراد داخل البنك، معززًا بذلك الكفاءة والدقة في تقييمات الائتمان.

- قيادة التحول الرقمي والأتمتة: في سعيه لتحقيق التميز التشغيلي، نقل البنك نظام إدارة علاقات العملاء (CRM) الجديد من قسم الابتكار إلى وحدات أخرى داخل البنك. هذا الانتقال أسهم في توحيد إدارة بيانات العملاء وتعزيز التعاون بين الأقسام. كذلك أطلق البنك مشروع التحول إلى بيئة خالية من الورق، وهي خطوة مهمة نحو معاملات أسرع وخدمة عملاء أفضل، مع تعزيز الاستدامة البيئية. ومن خلال التعاون بين مختلف الأقسام في البنك تم بناء لوحات معلومات Power BI، لتعزيز رؤية البيانات واتخاذ القرارات.

- تطوير المنتجات والابتكارات: منصة "كُون"، أول منصة اجتماعية للدفع الإلكتروني في الأردن، والتي تشرف عليها دائرة الإبداع والابتكار، شهدت تحسينات للأفراد بإضافة ميزات جديدة مثل البطاقة الرقمية، والقوائم الإلكترونية، ودفعة الفواتير، ومكافآت العملاء، والدردشة الجماعية، مما رفع تجربة المستخدم بشكل كبير. كما أطلق البنك منصة "كُون" للأعمال على الهواتف المحمولة، متضمنًا رخصة قبول QR من CliQ، لتمكين الشركات من قبول مدفوعات CliQ و"كُون" عبر رموز QR وتسهيل فتح حسابات الأعمال عن بُعد، وبالتالي تبسيط العمليات المصرفية للأعمال. كما تم تجديد موقع "كُون" ليقدم واجهة أكثر سهولة وتجربة مستخدم محسنة. هذه الجهود والنجاحات حازت على إشادة دولية إذ تم ترشيح منصة "كُون" ضمن القائمة المختصرة لجائزة التصميم لتجربة المستخدم العالمية، وهي من أكثر الجوائز الرموقة في هذا المجال على مستوى العالم، وكذلك حصد البنك الأهلي الأردني من خلال منصة "كُون Qawn" جائزة "أفضل تجربة عملاء" في منتدى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

- تكوين شراكات إستراتيجية: أبرم البنك شراكة مع نتوروك إنترناشونال لتقديم حلول متقدمة لمعالجة وإدارة البطاقات، بما في ذلك أجهزة نقاط البيع لعملاء "كُون" للأعمال، مما يعزز قدراتهم في استقبال الدفعات من العملاء.

إنّ إنجازات البنك في مجال الابتكار خلال العام 2024 تؤكد التزامه الراسخ بالتجديد والإبداع تلبيةً للاحتياجات المتطورة لعملائه وأصحاب المصلحة، مما يضع البنك الأهلي الأردني في مقدمة التحول الرقمي في الصناعة المصرفية.

وتقييم عملياته لتحديد فرص التحسين وتحقيق أقصى درجات الكفاءة، وذلك بخفض التكاليف التشغيلية وإعادة هندسة العمليات بهدف تبسيط الإجراءات وتقليل المراحل غير الضرورية، كما ركز على تطوير الكفاءات من خلال رفع مستوى مهارات الموظفين في مختلف مجالات العمليات المصرفية، وكذلك وضع برامج تهدف إلى تحسين الأداء البيئي وتقليل البصمة الكربونية للعمليات البنكية.

ومع التحديات السياسية والاقتصادية التي شهدتها العالم في 2024، ركز البنك على تعزيز الاستعداد للأزمات من خلال وضع خطط للتعامل مع الطوارئ، بما في ذلك خطط التعافي من الكوارث، وإجراء اختبار مرونة النظام البنكي لضمان استمرارية تقديم الخدمات حتى في أوقات الأزمات والانقطاعات.

وفي السياق ذاته، استطاع البنك تشغيل خدماته من موقع التعافي من الكوارث بشكل ربع سنوي خلال العام 2024، ولدة أسبوع واحد في كل مرة، إذ تهدف هذه الممارسة إلى ضمان الجاهزية والقدرة على الحفاظ على استمرارية الخدمات أثناء أي أزمات.

ولتعزيز حماية البنية التحتية الرقمية، طبق البنك نظامًا لإدارة الصلاحيات على أنظمتها التشغيلية كافة، مما يزيد من التحكم في الوصول ويعزز بروتوكولات الأمان. كما حصل مركز البيانات الجديد المنوي إقامته في المقر الرئيسي على شهادة الدرجة الثالثة في تصميم مراكز البيانات (Tier III TCDD) من معهد أبتايم الأمريكي، مما يعكس التزام البنك بالحفاظ على بنية تحتية متطورة وموثوقة. وتماشياً مع المعايير الدولية، طبّق البنك معايير الأمان العالية لحماية البيانات مثل PCI-DSS ومعيار سويفت SWIFT Customer Security Framework، مما يعزز من حماية بيانات العملاء والعمليات المصرفية.

وفي إطار السعي لتحقيق الكفاءة التشغيلية، طبّق البنك نظام Digital Voucher، الذي يساهم في تبسيط العمليات وتقليل الاعتماد على القوائم الورقية، وإلى جانب ذلك طبّق البنك نظامًا جديدًا لمكافحة الجرائم المالية ويشمل: "اعرف عميلك"، غسيل الأموال، مكافحة الإرهاب، وفحص رسائل سويفت في الأردن وفلسطين وقبرص.

وانتقالاً إلى إنجازات البنك الأهلي الأردني في قطاع الائتمان، فقد تم خلال العام 2024 إجراء تقييم شامل للمحفظة الائتمانية، مما ساهم في تحديد مواطن الضعف بشكل استباقي ووضع الحلول المناسبة لها. كما تم إجراء تحليل دقيق للطلبات الائتمانية الواردة من الجهات المختلفة، مع التركيز على قدرة العملاء على السداد وتحليل أوضاعهم المالية والتجارية بما يتوافق مع السياسة الائتمانية المتبعة. وقد أدت هذه الجهود إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على جودة المحفظة وتعديل السياسة الائتمانية بما يتناسب مع التطورات والتحديات التي تواجه القطاع المصرفي. كما استمر الالتزام بإجراءات التوثيق والتفعيل الدقيقة المتعلقة بالائتمان، مع التأكد من استيفاء جميع المتطلبات القانونية قبل تنفيذ أي عملية. موازاةً لذلك، استمرت عمليات الرقابة المستمرة على المحفظة الائتمانية، مع التركيز على الإنذار المبكر لحالات العسر المحتملة، مما ساهم في الحفاظ على جودة المحفظة وتقليل المخاطر الائتمانية.

أما فيما يتعلق بمعالجة الائتمان فحقق البنك نجاحًا ملحوظًا في تحصيل الديون غير العاملة، وذلك من خلال اتباع آليات تسوية ودية وقضائية فعالة. وقد أسهمت هذه الجهود في تخفيض نسبة الديون غير العاملة بشكل كبير. بالإضافة إلى

انتقالاً إلى قطاع الإستراتيجيات، استطاع البنك الأهلي الأردني تحقيق إنجازات ملحوظة في تعزيز كفاءة العمليات وتحسين الأداء المؤسسي. فقد تمكن من خلال الجهود المتواصلة في أتمتة العمليات وإعادة هندستها من تقليل الوقت والجهد المبذول في تنفيذ المهام، وتعزيز الدقة في النتائج، وتقليل الأخطاء البشرية. كما تم تحديث السياسات والإجراءات البنكية، وتوحيد مصفوفات الصلاحيات البنكية لقطاع الشركات الكبرى والمتوسطة والصغرى وجمعها بوثيقة واحدة لتكون مرجعاً أساسياً للعمل اليومي، مما ساهم في تعزيز الشفافية والرقابة. بالإضافة إلى ذلك، تم الالتزام بخطة التحول الرقمي من خلال تبني أفضل الممارسات في حوكمة تكنولوجيا المعلومات، كما يجري العمل من خلال مكتب الإستراتيجيات وإدارة المشاريع على إدارة ومراقبة أربعة وسبعين مشروعاً موزعة على مختلف الإدارات والدوائر والشركات التابعة للبنك، حيث يعمل مكتب الإستراتيجيات وإدارة المشاريع، على إعداد الميزانيات لهذه المشاريع وتقييمها وتقديم التوجيه والدعم اللازم لكافة مديري المشاريع والدوائر، حيث يعمل على التنسيق فيما بينها لإنجاح هذه المشاريع ضمن المدة الزمنية المحددة وبأقل التكاليف الممكنة. كما يلعب المكتب حاليًا دورًا مهمًا في إدارة ومتابعة المبادرات المدرجة في إستراتيجية البنك لمدة 5 سنوات.

وعلى الصعيد نفسه، استمرت الزيارات الميدانية للفروع ودوائر البنك بما يشمل الزيارات المفاجئة، وتنفيذ ورشات توعوية لموظفي الفروع لتحسين جودة الخدمة وتقليل الأخطاء التشغيلية للبنك، إضافة إلى الاستمرار في إدارة حاكميه تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق مع تعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص، حيث تمت إضافة عمليات جديدة لنطاق تطبيق COBIT 2019 بما يتجاوز الحد الأدنى من العمليات المطلوبة من جانب البنك المركزي الأردني.

وأخيرًا، واصل البنك الأهلي الأردني ومن خلال إدارة الموارد البشرية العمل على تنفيذ المشاريع والمبادرات التي تتماشى مع الخطط الإستراتيجية المبنية عن تبني البنك لنموذج الازدهار المشترك. إلى جانب ذلك يحرص البنك باستمرار على تطبيق أعلى معايير خيرة الموظفين وتوسيع إطار العمل في مشروع الثقافة المؤسسية؛ بهدف تعزيز القيم الأساسية التي تُعرّف بيئة "الأهلي" المؤسسية، وضمان استمرار انعكاسها على جميع المستويات الإدارية والممارسات؛ إذ كانت ثمرة هذه الجهود حصول البنك على شهادة "أفضل الأماكن للعمل لعام 2024" لتؤكد على التزامنا القوي تجاه موظفينا وحرصنا على خلق بيئة عمل متميزة.

كذلك استمر البنك في اتخاذ خطوات ثابتة ومدروسة لتطبيق أفضل الممارسات في استقطاب وتوظيف الكفاءات العليا، مع التركيز على تطوير أدائها بشكل مستمر. كما واصل تحسين السياسات والإجراءات للحفاظ على هذه الكفاءات، لا سيما في ظل البيئة التنافسية الحالية، مما يساهم في تعزيز مكانة البنك كبيئة جاذبة ومحفزة لأفضل المواهب.

أماكن انتشار فروع البنك جغرافياً وأعداد الموظفين في كل منها

يمارس البنك نشاطاته من خلال فروعه المنتشرة في الأردن وفلسطين وقبرص وشركاته التابعة حيث بلغ عدد الفروع في الأردن وفلسطين وقبرص 60 فرعاً وقد وردت عناوين الفروع بشكل مفصل بنهاية التقرير، كما بلغ عدد موظفي البنك 1381 موظفاً وموظفة كما في نهاية 2024 منهم 755 يعملون في الإدارة العامة للبنك الأهلي الأردني، وفيما يلي تفاصيل أعداد الموظفين:

عدد الموظفين كما في 2024/12/31	عدد الفروع	
1141	49	المملكة الأردنية الهاشمية
226	10	فلسطين
14	1	قبرص
1381	60	المجموع



توزيع الفروع والموظفين

كان توزيع فروع البنك الأهلي الأردني وعدد موظفيه في الأردن حسب المحافظات المختلفة والفروع الخارجية بنهاية عام 2024 على النحو التالي:

داخل المملكة الأردنية الهاشمية					
عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع
العاصمة عمان					
وسط عمان					
8	شارع وادي صقرة	8	عبدون	10	الرئيسي
5	شارع ابن خلدون	13	تاج مول	20	الشركات الكبرى
8	شارع وصفي التل	7	العبدلي - بوليفارد	8	جبل عمان
		7	سوق أم أدينة	8	الصويفية
شرق عمان					
6	ضاحية الياسمين	7	طربور	5	سحاب
7	ماركا	6	الهاشمي الشمالي	9	مادبا
7	جبل الحسين	5	وسط البلد	7	شارع الحرية
		7	مرج الحمام	8	دوار الشرق الأوسط
غرب عمان					
7	خلدا	9	شارع مكة	11	مكة مول
4	عبد الله غوشة	13	سيي مول	7	فرع ببادر وادي السير
إقليم البلقاء					
7	جامعة البلقاء التطبيقية	8	بوابة السلط	6	دير علا
9	الجبيلة	7	الفحيص	6	السلط
إقليم الزرقاء والشمال					
9	إربد	6	الرمثا	6	الزرقاء الرئيسي
6	جرش	7	المفرق	6	الزرقاء الجديدة
6	الرصيفة	11	أرابيلا مول - إربد	3	المنطقة الحرة
				13	سوق باب المدينة مول
إقليم الجنوب					
8	الكرك	8	مؤته	9	الطفيلة
		11	العقبة	7	معان

توزيع الفروع والموظفين/تابع

خارج المملكة الأردنية الهاشمية					
عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع
فلسطين					
9	رام الله	12	جنين	136	الإدارة الإقليمية
13	بيت لحم	10	طولكرم	12	نابلس
7	الماصيون	6	بيت ساحور	1	مكتب الشلالة - الخليل
		8	بتونيا	12	السلام- الخليل
قبرص					
				14	ليماسول

حجم الاستثمار الرأسمالي

بلغ حجم الإستثمار الرأسمالي للبنك الأهلي الأردني ما قيمته 108.30 مليون دينار وتمثل الموجودات الثابتة - بالصافي بقيمة 106.10 مليون دينار، وموجودات غير ملموسة بالصافي وبقيمة 2.20 مليون دينار كما بنهاية عام 2024.

الشركات التابعة للبنك الأهلي الأردني

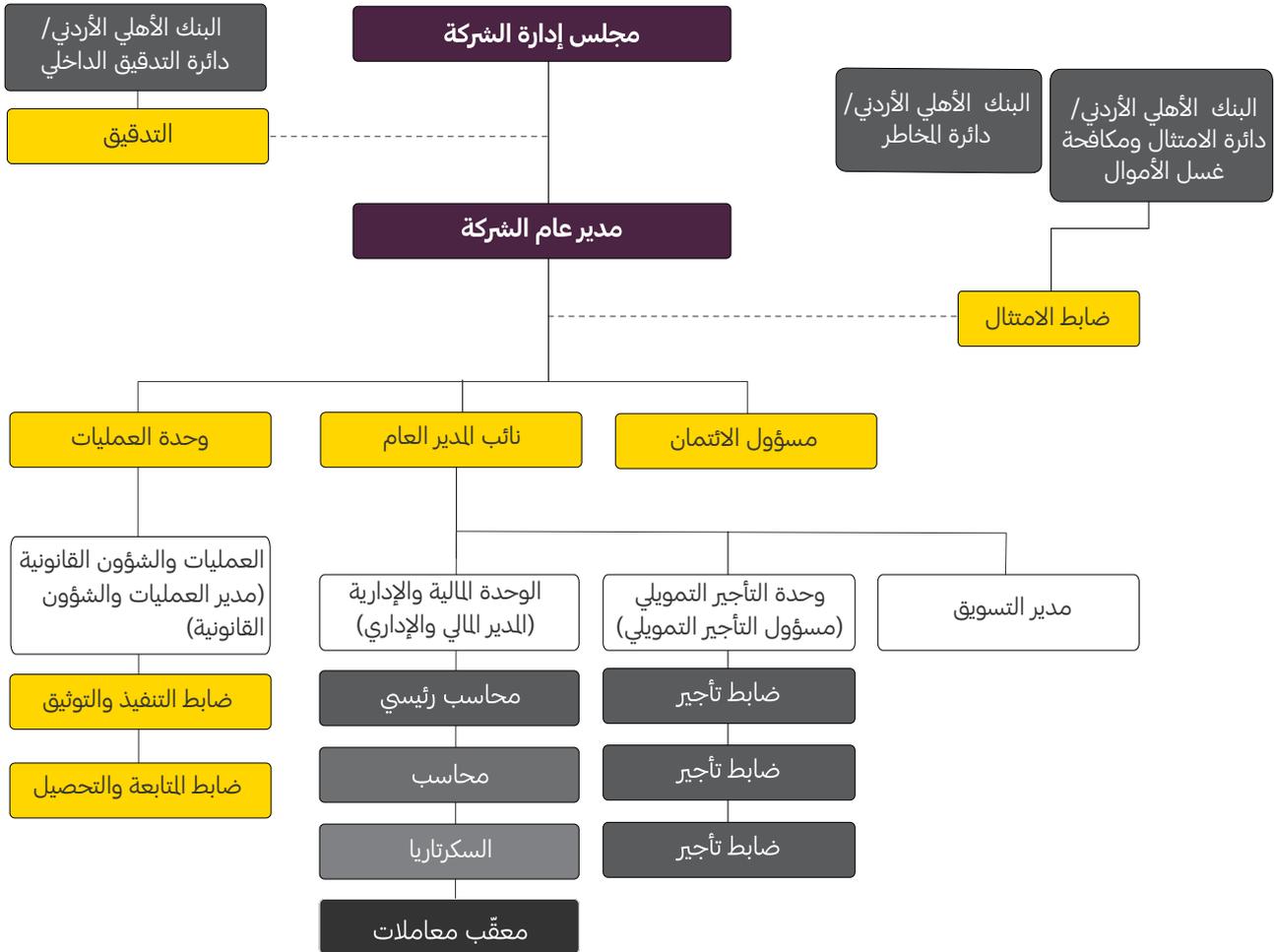
كشف معلومات تفصيلية حول الشركات التابعة

كبار مالكي الأسهم (5% أو أكثر من رأسمال الشركة)				اسم الشركة	عدد فروع الشركة	عدد الموظفين	رأس المال الشركة بالدينار الأردني	طبيعة عمل الشركة	العنوان التفصيلي	نوع الشركة	اسم الشركة
النسبة %	عدد الأسهم كما في 2023/12/31	النسبة %	عدد الأسهم كما في 2024/12/31								
% 100	17,500,000 دينار/سهم	% 100	17,500,000 دينار/سهم	البنك الأهلي الأردني	1	13	17,500,000	تأجير تمويلي	عمان-الأردن هاتف: 06-5003333	شركة مساهمة خاصة محدودة	شركة الأهلي للتأجير التمويلي
% 100	6,000,000 دينار/سهم	% 100	6,000,000 دينار/سهم	البنك الأهلي الأردني	24	296	6,000,000	تمويل أصغر	عمان-الأردن هاتف: 06-5865970	شركة مساهمة خاصة محدودة	شركة الأهلي للتمويل الأصغر
% 100	3,000,000 دينار/سهم	% 100	3,000,000 دينار/سهم	البنك الأهلي الأردني	1	8	3,000,000	وساطة مالية	عمان-الأردن هاتف: 06-5624471 فاكس: 06-5821162	شركة مساهمة خاصة محدودة	شركة الأهلي للوساطة المالية
% 100	1,500,000 دينار/سهم	% 100	1,500,000 دينار/سهم	البنك الأهلي الأردني	-	-	1,500,000	الاستثمار بحلول التكنولوجيا المالية وتطويرها	عمان-الأردن هاتف: 06-5206000	شركة مساهمة خاصة محدودة	شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية

شركة الأهلي للتأجير التمويلي م.خ.م

تأسست شركة الأهلي للتأجير التمويلي في عام 2009 (شركة مساهمة خاصة) مملوكة بالكامل من قبل البنك الأهلي الأردني، ويبلغ رأسمال الشركة حالياً 17.5 مليون دينار، ومن غايات الشركة تقديم خدمات متكاملة من التأجير التمويلي والحلول التمويلية البديلة وغير التقليدية لكافة القطاعات الإنتاجية سواء للأفراد أو الشركات، لتمويل الأصول الرأسمالية مثل العقارات والمعدات والمكائن الصناعية بالإضافة إلى الأجهزة الطبية ووسائل النقل بالاعتماد على الأصول الممولة كمصدر رئيسي للسداد وكضمانة. ويتم ذلك وفق دراسات مالية وفنية للأصول الممولة، حيث استطاعت شركة الأهلي للتأجير التمويلي خلال فترة زمنية قصيرة أن تكون واحدة من أهم وأكبر الشركات الرائدة والمتميزة في تقديم خدمات التأجير التمويلي في السوق الأردنية.

* الهيكل التنظيمي للشركة وبما يتوافق مع مصفوفة العلاقة بين البنك وأعضاء المجموعة وفق متطلبات الجهات الرقابية على البنك



الخطة المستقبلية لعام 2025:

- نعمل على استكمال الموافقات ذات العلاقة لتأسيس شركة تمويل إسلامي لتلبية احتياجات السوق.
- الاستمرار باستقطاب عملاء جدد من خلال عقد لقاءات موسعة لكافة القطاعات الاقتصادية ونشر الوعي وثقافة التمويل من خلال برامج التأجير التمويلي.
- تطوير الخدمات الإلكترونية وإطلاق منتجات جديدة تلي احتياجات السوق.

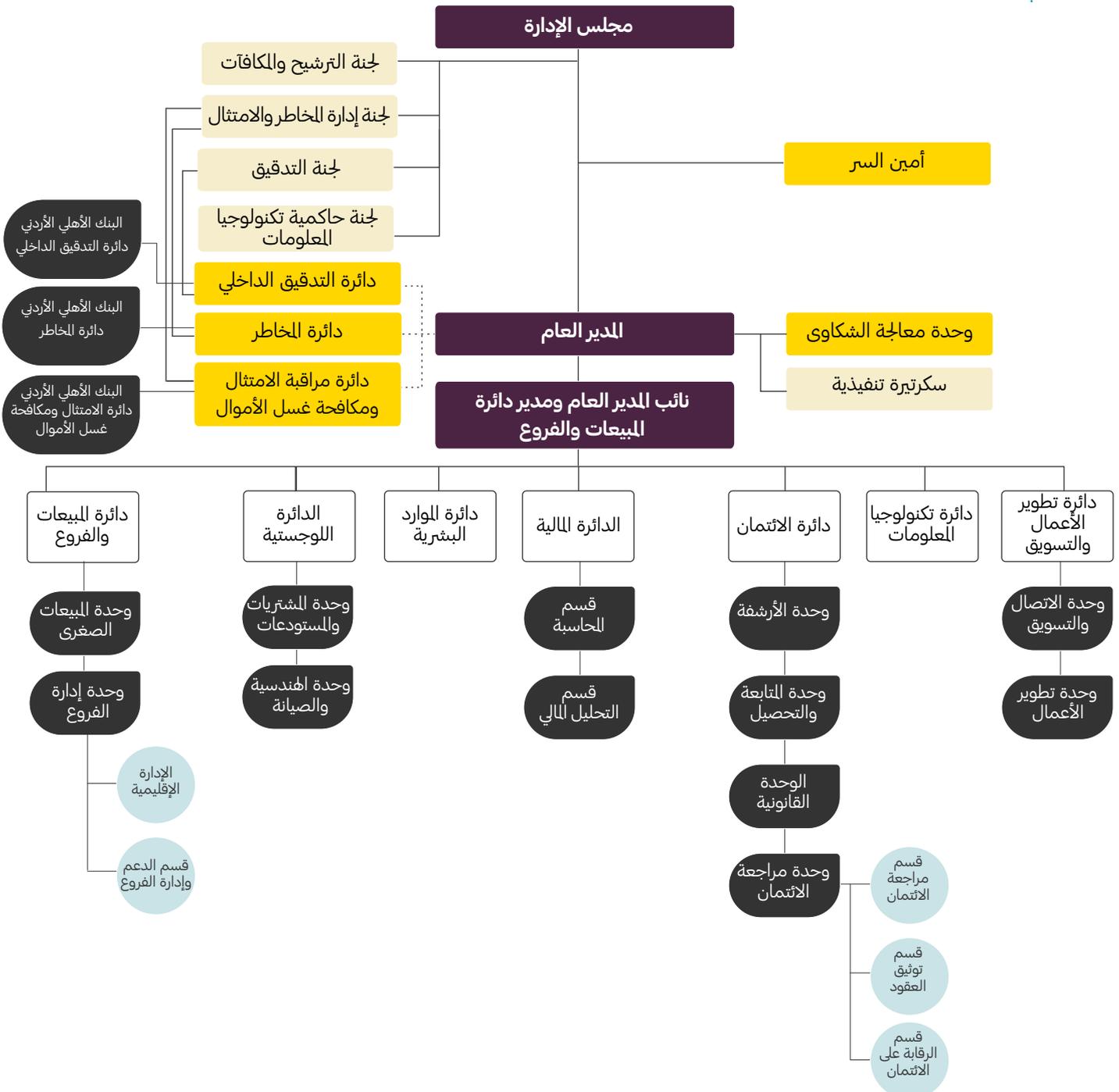
الإنجازات التي حققتها الشركة خلال عام 2024:

- منح تأجير تمويلي بمبلغ 34 مليون دينار بموجب 191 عقد تأجير تمويلي.
- صافي أرباح الشركة قبل الضريبة بحدود 3.6 مليون دينار.
- بلغت إجمالي موجودات الشركة بحدود 87 مليون دينار.

شركة الأهلي للتمويل الأصغر م.خ.م

شركة مملوكة بالكامل من البنك الأهلي الأردني، وتعد أول شركة ربحية خاصة تعمل في مجال التمويل الأصغر في القطاع الخاص تأسست في العام 1999 في الأردن برأسمال 6 مليون دينار أردني، كما وتعد الشركة أول شركة أردنية مسجلة في الأردن تحصل على ترخيص البنك المركزي الأردني في عام 2018 بالإضافة إلى أنه في عام 2023 كانت أول شركة في قطاع التمويل الأصغر تمثل لنظام شركات التمويل رقم 107، وتهدف إلى تنمية المجتمعات المحلية من خلال دعم وتمويل الفقراء المنتجين وذوي الدخل المحدود من أصحاب المشاريع الصغرى ومتناهية الصغر غير المخدمين من قبل المؤسسات المالية الأخرى (البنوك)، والمساهمة في التقليل من معضلي البطالة والفقير عن طريق تمكين الأفراد في بدء مشاريعهم وخلق فرص عمل ذاتية (التشغيل الذاتي) وبالتالي خلق بيئة اقتصادية، واجتماعية وتعليمية أفضل لأفراد المجتمع مما ينعكس إيجاباً على مستوى الازدهار والرفاه للمجتمع وخلال فترة عملها قدمت الشركة قروضاً إجمالية بقيمة تجاوزت 265 مليون دينار وقامت بخدمة أكثر من 321 ألف عميل من خلال 24 فرعاً منتشرة في المملكة.

*الهيكل التنظيمي للشركة وبما يتوافق مع مصفوفة العلاقة بين البنك وأعضاء المجموعة وفق متطلبات الجهات الرقابية على البنك



الإنجازات التي حققتها الشركة خلال عام 2024:

- تحقيق الأهداف المالية وغير المالية.
- دمج وإعادة توزيع الفروع (4 فروع) وبما يتماشى مع إستراتيجية التحول الرقمي ورفع الكفاءة التشغيلية.
- إطلاق النسخة المحدثة من النظام البنكي والانتهاج من مشروع أتمتة إجراءات المنح Mobile Lender.
- تنفيذ العديد من المشاريع التكنولوجية المتعلقة بحلول الأعمال وأمن المعلومات وخدمة العملاء.
- دراسة التوسع والاستثمار في شركات تمويل محلية والسوق العراقي.
- مراجعة وتعديل عدد من المنتجات القائمة.
- تحديث الهيكل التنظيمي للشركة واستحداث بعض الوحدات التي تساهم في رفع الكفاءة التشغيلية ورفع الشركة بكوادر مؤهلة.
- تعزيز التواصل بين موظفي الشركة من خلال تنفيذ عدد من الأنشطة الاجتماعية.
- الامتثال لمتطلبات الجهات الرقابية والإشرافية وتحديث إجراءات عمل وسياسات الدوائر.
- تنفيذ العديد من مشاريع الخدمة المجتمعية وتنويع الخدمات غير المالية منها عقد ورشات توعية وتنقيف مالي وتوفير قنوات تسويق متعددة لعملاء الشركة تساهم في تسويق منتجاتهم.

الخطة المستقبلية لعام 2025:

- تحقيق الأهداف المالية وغير المالية.
- ضبط المصاريف ورفع الكفاءة التشغيلية.
- الاستمرار في تنفيذ العديد من المشاريع التكنولوجية في عدة مجالات بالأعمال وخدمة العملاء وأمن المعلومات والأمن السيبراني.
- الاستمرار في دراسة التوسع والاستثمار في شركات تمويل أصغر محلية والتوسع في السوق العراقي.
- استحداث منتجات جديدة متعلقة بالبيئة والطاقة المتجددة.
- الاستمرار في تنفيذ العديد من مشاريع الخدمة المجتمعية وتنويع الخدمات غير المالية.
- بناء القدرات ورفع مستوى كفاءة الكوادر البشرية والعمل على زيادة نسب الاحتفاظ بالموظفين.

فروع شركة الأهلي للتمويل الأصغر:

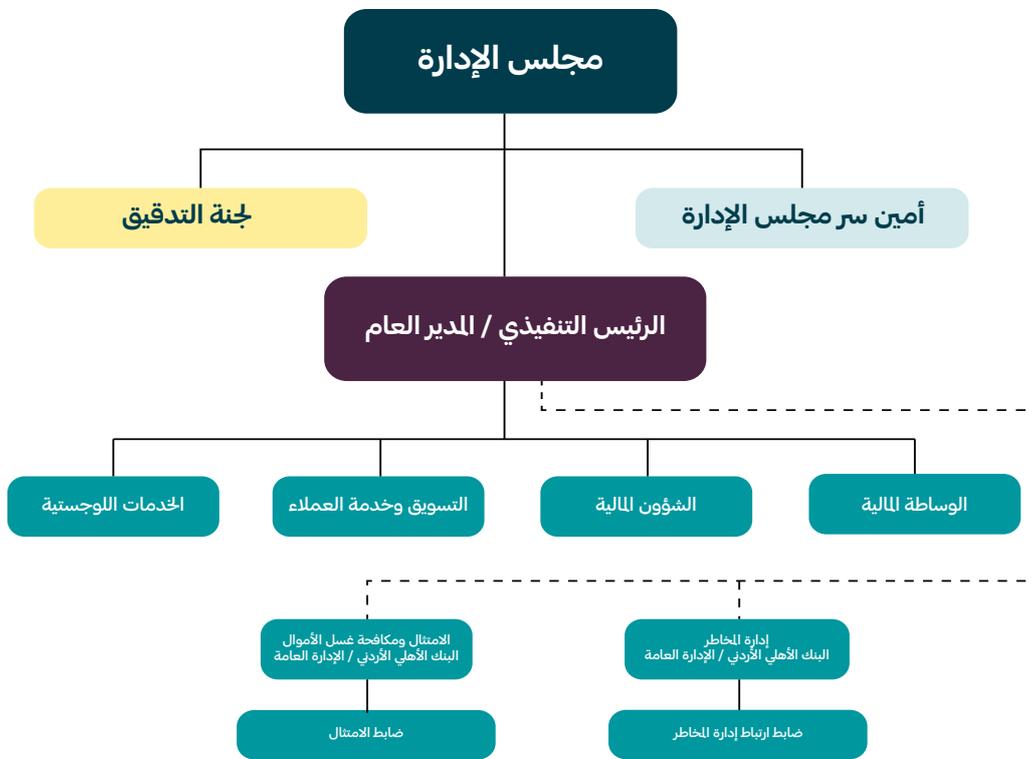
الفرع	العنوان	رقم الهاتف	عدد الموظفين
البيادر	شارع البيادر - إشارة عطا علي - مقابل البنك الأردني الكويتي - الطابق الأرضي	(06) 5820993	8
الزرقاء	شارع السعادة - عمارة رقم 20 - الطابق الرابع فوق البنك الأهلي الأردني	(05) 3980083	8
الشرق الأوسط	شارع حولة بنت الأزور - مجمع الانطلاق الموحد - بجانب كازية توتال الطابق الأرضي	(06) 4777310	10
إربد	شارع الحصن - عمارة رائد الحجازي - مقابل البنك الأهلي الأردني - الطابق الأرضي	(02) 7251072	9
صويلح	شارع الاميرة هيا - مجمع الجود - بجانب كازية جوبترول - الطابق الأرضي	(06) 5347594	11
الزرقاء الجديدة	شارع 36 - عمارة رقم 37 - بجانب حلويات نورام الشام - الطابق الأرضي	(05) 3863354	6
الرصيفة	شارع الملك حسين - عمارة رقم 100 الطابق الأرضي	(05) 3755115	11
الهاشمي	شارع البطحاء - عمارة المنتصر - بجانب إشارة العنتاوي - الطابق الأرضي	(06) 5064990	12
البقعة	شارع الشوؤن - مقابل مدارس الوكالة - الطابق الأرضي	(06) 4727124	8
ماركا	شارع العيساوية - عمارة رقم 8 الطابق الأرضي	(06) 4884123	7
جبل الحسين	شارع خالد بن الوليد - عمارة رقم 130 - مقابل دار الأوبرا - الطابق الأرضي	(06) 4657201	10
العقبة	شارع الرشيد - مقابل آيلا بارك - الطابق الأرضي	(03) 2030320	9
إربد - ايدون	شارع الأمير حسن - المجمع الجديد - مجمع الصيداوي - بجانب البنك الأردني الكويتي الطابق الأرضي	(02) 7070260	9
مادبا	شارع بلدية مادبا الكبرى - بجانب العلونة للصرافة - الطابق الأرضي	(05) 3244432	10
الكرك	شارع مثلث الثنية - عمارة صبري الضلعين - الطابق الأرضي	(03) 2386082	7
عجلون	شارع اشتيفينا - تحت وزارة العدل - الطابق الأرضي	(02) 6440344	8
مرج الحمام	شارع الأمير نايف - عمارة أبو خالد المناصر - الطابق الأرضي	(06) 5733984	9
حي نزال	شارع الدستور - عمارة رقم 147 - الطابق الأرضي	(06) 4370999	6
السلط	مدينة السلط - شارع أنيس المعشر - مجمع دبابنة التجاري - بجانب بنك الإسكان - الطابق الأرضي	(05) 3557105	10
جبل النصر	شارع عدن - بجانب مطعم فلامنجو - الطابق الأرضي	(06) 4967529	7
مكتب مؤتة	شارع الملك - منطقة المزار - مجمع البلدية - الطابق الأرضي	(06) 4205072	7
جرش	شارع حسن الكايد - قرب دوار القيروان - مقابل مجمع السفريات - مجمع البركة التجاري	(06) 6342070	7
المفرق	محافظة المفرق - شارع الملك عبدالله الأول - المجمع التجاري للخط الحديدي الحجازي الأردني - بجانب بنك ABC - الطابق الأرضي	(06) 6232059	9
دير علا	محافظة البلقاء - طريق الغور الأردني - المعدي - مقابل محطة النعيمات-الطابق الأرضي	(05) 3572359	7
الإدارة العامة	الدوار الثامن - شارع الملك عبدالله الثاني باتجاه صويلح - بناية رقم 449	(06) 5865970	86

شركة الأهلي للوساطة المالية م.خ.م

تأسست شركة الأهلي للوساطة المالية عام 2006 كشركة مساهمة خاصة مملوكة بالكامل للبنك الأهلي الأردني، رأسماها الحالي (3) ملايين دينار أردني.

تتمثل غايات الشركة في تقديم خدمات الوساطة المالية للأوراق المالية بنوعها الأسهم والسندات المدرجة في بورصة عمان، وهي حاصلة على تراخيص الوسيط لحسابه، الوسيط المالي، التمويل على الهامش.

*الهيكل التنظيمي للشركة وبما يتوافق مع مصفوفة العلاقة بين البنك وأعضاء المجموعة وفق متطلبات الجهات الرقابية على البنك



الخطة المستقبلية لعام 2025:

الاستمرار بتفعيل منتجات وخدمات جديدة والتركيز على الابتكار وأتمتة الخدمات، وذلك لتوسيع قاعدة العملاء وزيادة حصة الشركة السوقية من أحجام التداول السائدة.

الإنجازات التي حققتها الشركة خلال عام 2024:

- تعزيز نسبة الملاءة المالية للشركة لتبلغ 143.4% عام 2024، لتصل القيمة الدفترية للشركة إلى أعلى مستوياتها منذ عام 2007.
- انخفاض نسبة الكفاءة التشغيلية (إجمالي المصاريف/إجمالي الدخل) لتبلغ 77.6%.
- بلغت نسبة تغطية الخصصات للذمم غير العاملة 100%.
- عدم تسجيل أي شكاوى من قبل العملاء على الشركة طوال العام 2024.
- ترقية نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاص بالشركة.

شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية (أهلي فنتك) م.خ.م

تأسست شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية عام 2017 كشركة مساهمة خاصة مملوكة بالكامل للبنك الأهلي الأردني، ويبلغ رأسمالها 1.5 مليون دينار أردني. الشركة مرخصة لإنشاء حلول التكنولوجيا المالية والمشاركة في إنشائها وترخيصها وبيعها والاستثمار فيها، وهي مصممة لتطوير مواهب وخبرات متخصصة في مجال الابتكار وزيادة الأعمال وقطاع التكنولوجيا المالية من خلال الأنشطة والبرامج المتنوعة، بما في ذلك فعاليات والمؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية المتخصصة.

تتركز أنشطة شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية في تقديم برنامج احتضان ومسرعة أعمال للشركات الناشئة في هذا المجال والاستثمار بهذه الشركات بقيمة تصل لغاية 200 ألف دولار، ومن مزايا هذه البرامج توفير مكان عمل، شبكة عالية من الخبراء والمرشدين، والوصول إلى خبراء البنك الأهلي الأردني وشركائه التابعة وشركائهم، وبيئة افتراضية لتطوير وفحص الحلول بشكلها التجريبي باستخدام واجهات برمجة التطبيقات المصرفية المفتوحة (Open Banking APIs). تهدف الشركة إلى تعزيز النظام البيئي للتكنولوجيا المالية، إضافة إلى تعزيز مكانة الأردن كمركز إقليمي للابتكار في هذا المجال.

***الهيكل التنظيمي للشركة وبما يتوافق مع مصفوفة العلاقة بين البنك وأعضاء المجموعة وفق متطلبات الجهات الرقابية على البنك**



الإنجازات التي حققتها الشركة خلال عام 2024:

- إطلاق المنصة الإلكترونية الخاصة بالشركة ضمن إستراتيجية التحول الرقمي لعمليات إدارة البرامج، بما في ذلك قناة تقديم الطلبات، وأدوات تقييم الشركات والمشاريع، وإدارة العمليات اليومية للبرامج.
- إطلاق مدونة أهلي فنتك (<https://blog.ahlifintech.com>).
- تفعيل قنوات التواصل الاجتماعي لأهلي فنتك، بما في ذلك LinkedIn, YouTube, Facebook and Instagram.
- إقامة أول حفل ختامي (Demo Day) للشركات الناشئة ضمن مسرّع أعمال "أهلي فنتك"، إذ قدمت تسع شركات ناشئة عروضها أمام مستثمرين من الأردن والمنطقة من ضمنهم شركات رأس المال المغامر ومستثمرون ملائكيون، والمؤسسات المالية والشركاء الذين يلبعون دوراً رئيسياً في دعم وتنمية النظام البيئي الخاص بزيادة الأعمال والتكنولوجيا المالية. وقد ساهم هذا الحدث في تعزيز العلاقات وتوفير فرص قيمة للتواصل. كما أكد على وجود أهلي فنتك كمسرّع أعمال رائد يكرس جهوده لدعم الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية.
- تعاون شركات ناشئة يدعمها مسرّع أعمال أهلي فنتك مع شركات مجموعة الأهلي بهدف إطلاق منتجاتها من خلالها في مرحلة تجريبية أولية، بعد نجاح مرحلة إثبات جدوى الأفكار والمنتجات، الأمر الذي يمكن مجموعة الأهلي من تقديم قيمة مضافة لعملائها من خلال الابتكارات والمنتجات.
- عقد شراكات مع مقدمي الخدمات لتقديم الدعم للشركات الناشئة ضمن برامج أهلي فنتك.
- مشاركة شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية أهلي فنتك في عدد من الفعاليات لتعزيز مكانتها كمؤسسة رائدة في تطوير وتمكين النظام البيئي الريادي والابتكاري الخاص بالتكنولوجيا المالية على الصعيدين المحلي والإقليمي، ولجذب شركات ناشئة للمشاركة في مسرّع أعمال أهلي فنتك، ومن أهمها:
 - 24 Fintech والتي أقيمت في المملكة العربية السعودية.
 - مهرجان سنغافورة للتكنولوجيا المالية 2024، حيث تم اختيار شركة "أهلي فنتك" للمشاركة ضمن الشركات العارضة بالمشاركة مع البنك المركزي الأردني و Jo-Fintech في الجناح الخاص بالمملكة الأردنية الهاشمية.
- إطلاق موقع جديد ومحسن لأهلي فنتك، ليكون نقطة اتصال رئيسة ومصدرًا قيمًا للمتقدمين وأعضاء المجتمع الريادي والمستثمرين. سيحوي الموقع معلومات شاملة حول البرامج والفعاليات، بالإضافة إلى تحسينات إضافية لتحسين تجربة المستخدم.



أعضاء مجلس الإدارة ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم

الاسم	السيد سعد نبيل يوسف المعشر
المنصب	رئيس مجلس الإدارة غير تنفيذي غير مستقل
تاريخ العضوية لأول مرة	2014
تاريخ الميلاد	1974/10/26
الشهادات العلمية	<ul style="list-style-type: none"> ماجستير في إدارة الأعمال، 2000، Stanford University. بكالوريوس في الاقتصاد، 1996، Northwestern University.
الخبرات العملية	<ul style="list-style-type: none"> مصري بخبرة تزيد عن 20 عامًا في قطاع الخدمات المالية، آخر منصب تنفيذي تقلده: نائب الرئيس التنفيذي الأول للبنك الأهلي الأردني. نائب رئيس هيئة مديرين - شركة النبيل للتجارة وإدارة الاستثمارات. نائب رئيس هيئة المديرين - شركة شجرة التين للمطاعم السياحية (ممثل عن شركة النبيل للتجارة وإدارة الاستثمارات). عضو هيئة المديرين - شركة الأصناف لإدارة المشاريع السياحية (ممثل عن شركة النبيل للتجارة وإدارة الاستثمارات). عضو هيئة المديرين - شركة الأطعمة الفخمة لإدارة المشاريع السياحية (ممثل عن شركة النبيل للتجارة وإدارة الاستثمارات). عضو هيئة مديرين - شركة الأيدي الكريمة للمنتجات الزراعية. المشاركة برؤية التحديث الاقتصادي لإطلاق الإمكانيات لبناء المستقبل. عضو في اللجنة الوزارية لتحديث القطاع العام والمشكلة من قبل مجلس الوزراء لغاية 2022. عضو مجلس إدارة - شركة إنديفر الأردن Endeavor Jordan (ممثل عن البنك الأهلي الأردني). عضو مجلس أمناء - مؤسسة ولي العهد. مؤسس و/أو عضو مجلس إدارة سابق في العديد من المؤسسات غير الربحية منها مؤسسة الملكة رانيا للتعليم والتنمية، منتدى الإستراتيجيات الأردني ونوى/ نحن. زميل - معهد آسبن، شبكة آسبن القيادية العالمية. مرشد ناشط للرياديين وللأعمال حديثة النشأة. عضو - منظمة الرؤساء الشباب YPO.



السيد محمد موسى داود "محمد عيسى"

الاسم

نائب رئيس مجلس الإدارة | غير تنفيذي | غير مستقل

المنصب

تاريخ العضوية لأول مرة 2023/02/01

تاريخ الميلاد 1956/02/01

الشهادات العلمية • بكالوريوس رياضيات إدارة أعمال، 1978، الجامعة الأردنية- الأردن

الخبرات العملية

- عضو مجلس إدارة الشركة الدولية للفنادق والأسواق التجارية حتى تاريخه.
- عضو مجلس إدارة الشركة العربية الدولية للفنادق حتى تاريخه.
- الرئيس التنفيذي / المدير العام للبنك الأهلي الأردني (2015/11 ولغاية 2023/01/31).
- نائب رئيس تنفيذي / مدير منطقة الأردن (البنك العربي) (2012/12 ولغاية 2015/11).
- خيرات سابقة ضمن مجموعة البنك العربي خلال الفترة من 1978/11 ولغاية 2015/11.
- نائب رئيس تنفيذي / مدير مشروع ليبيا (البنك العربي) (2012/9 ولغاية 2012/11) .
- نائب رئيس تنفيذي / مدير إدارة الأعمال المصرفية والاستثمارية للشركات/الأردن وفلسطين (البنك العربي) (2009/4 ولغاية 2012/7).
- نائب رئيس أول / مدير ائتمان الشركات/ الأردن وفلسطين (البنك العربي) (2004/8 ولغاية 2009/3).
- عمل في البنك العربي الوطني/ السعودي (1982/7 - 1983/9).
- رئيس مجلس إدارة سابق (شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية، وشركة الأهلي للتأجير التمويلي).
- نائب رئيس مجلس إدارة/ هيئة مديرين سابق (البنك العربي الإسلامي الدولي / الشركة العربية للتأجير).
- عضو مجلس إدارة سابق لكل من الشركات التالية (البنك العربي سوريا، الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري، شركة الفنادق والسياحة الأردنية ، جمعية البنوك لعدة دورات، معهد الدراسات المصرفية لعدة دورات، الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (جوباك)، الشركة الأردنية لضمان القروض ، صندوق رأس المال والاستثمار الاردني، البنك العربي الإسلامي الدولي).



السيد نديم يوسف عيسى المعشر

الاسم

عضو مجلس الإدارة | غير تنفيذي | غير مستقل

المنصب

تاريخ العضوية لأول مرة 1990

تاريخ الميلاد 1950/08/07

الشهادات العلمية
 • ماجستير هندسة إنشائية، 1974، Stanford University.
 • بكالوريوس هندسة معمارية، 1973، University of Leeds.

الخبرات العملية

- يحمل وسام الكوكب من الدرجة الثالثة.
- يحمل وسام فارس القر المقدس.
- عضو المجلس الاستشاري لتطوير المغطس (RHC).
- يحمل وسام الاستحقاق من هنجاريا (Hungarian Medal of Merit).
- عضو سابق في مجلس الأعيان.
- عضو لجنة الشؤون المالية والاقتصادية واللجنة السياحية.
- القنصل الفخري السابق لجمهورية قبرص.
- مقرر للجنة الاستثمار / المجلس الاقتصادي الاستشاري ورئيس لجنة تعميق الاستثمار/ الأجندة الوطنية.
- رئيس اللجنة التوجيهية للإستراتيجية الوطنية للسياحة سابقا.
- يعمل في مجال إدارة الأعمال الحرة والمال والاستثمار والصناعة والتجارة بالإضافة إلى عضويته في مجالس إدارات شركات أخرى:
- رئيس مجلس إدارة شركة رانكو للاستثمارات المتعددة.
- رئيس مجلس إدارة الشركة العربية الدولية للفنادق.
- رئيس مجلس إدارة الشركة الدولية للفنادق والأسواق التجارية (ممثل شركة مركز المستثمر الأردني).
- رئيس مجلس إدارة شركة الزي لصناعة الألبسة الجاهزة.
- رئيس مجلس إدارة شركة مركز المستثمر الأردني.
- رئيس مجلس إدارة شركة الأعمال السياحية (ممثلاً عن الشركة العربية الدولية للفنادق).
- رئيس هيئة مديرين شركة ستوديو التصاميم الأردنية.
- رئيس الشركة العربية الدولية العقارية (ممثلاً عن الشركة العربية الدولية للفنادق).
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة مصانع الأجواخ الأردنية (ممثلاً عن شركة رانكو للاستثمارات المتعددة).
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة تصنيع الأقمشة والأجواخ الأردنية.
- نائب رئيس هيئة مديرين شركة الأيدي الكريمة للمنتجات الزراعية ذ.م.م.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة المراسي للتطوير والإدارة.
- نائب رئيس هيئة مديرين شركة الكرم للمنتجات الزراعية.
- رئيس مجلس إدارة جمعية أجنحة الأمل.



الاسم
السيد رفيق صالح عيسى المعشر
ممثل السادة شركة رجائي المعشر وإخوانه

المنصب
عضو مجلس الإدارة | غير تنفيذي | غير مستقل

تاريخ العضوية لأول مرة 1985

تاريخ الميلاد 1949/09/01

الشهادات العلمية

- ماجستير هندسة إنشائية ، 1974 ، الولايات المتحدة الأمريكية.
- ماجستير إدارة المشاريع الهندسية ، 1973 ، الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس هندسة، 1972 الجامعة الأمريكية - بيروت.

الخبرات العملية

- عضو مجلس إدارة في الشركة المتصدرة للأعمال والمشاريع.
- يعمل في مجال إدارة الأعمال والاستثمارات.
- مدير عام شركة رجائي المعشر وإخوانه.
- الشركة الأهلية للأوراق المالية 1988 حتى تاريخه.





الاسم
السيد عماد يوسف المعشر
ممثل شركة معشر للاستثمارات والتجارة

المنصب
عضو مجلس الإدارة | غير تنفيذي | غير مستقل

تاريخ العضوية لأول مرة 1990

تاريخ الميلاد 1957/09/21

الشهادات العلمية
• ماجستير إدارة أعمال دولية، 1981، الولايات المتحدة الأمريكية.
• بكالوريوس علوم اقتصادية، 1979، الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية
يعمل في مجال إدارة الأعمال الحرة والمال والاستثمار والصناعة والتجارة بالإضافة إلى عضويته في مجالس إدارات شركات أخرى:

- رئيس مجلس إدارة شركة المعشر للاستثمارات والتجارة.
- رئيس مجلس إدارة شركة مصانع الأجواخ الأردنية (ممثلاً عن شركة المعشر للاستثمارات والتجارة).
- رئيس مجلس إدارة شركة تصنيع الأقمشة والأجواخ الأردنية.
- رئيس هيئة المديرين شركة الأيدي الكريمة للمنتوجات الزراعية ذ.م.م.
- رئيس هيئة مديرين شركة الكرم للمنتوجات الزراعية.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة رانكو للاستثمارات المتعددة.
- نائب رئيس مجلس إدارة الشركة العربية الدولية للفنادق.
- نائب رئيس مجلس إدارة الشركة الدولية للفنادق والأسواق التجارية (ممثل شركة مصانع الأجواخ الأردنية).
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأعمال السياحية (ممثلاً عن شركة المعشر للاستثمارات والتجارة).
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة مركز المستثمر الأردني (ممثلاً عن الشركة العربية الدولية للفنادق).
- نائب رئيس مجلس إدارة الشركة العربية الدولية العقارية (ممثلاً عن شركة مصانع الأجواخ الأردنية).
- نائب رئيس مجلس إدارة جمعية أجنحة الأمل.



للمزيد من المعلومات عن السادة شركة معشر للاستثمارات والتجارة:
ahli.com/mouasherinvestment



الاسم
معالي السيدة مجد محمد عبد الكريم شويكه
ممثل السادة شركة مركز المستثمر الأردني

المنصب
عضو مجلس الإدارة | غير تنفيذي | غير مستقل

تاريخ العضوية لأول مرة 2002

تاريخ تعيين الممثل 2021/05/27

تاريخ الميلاد 1966/03/08

الشهادات العلمية

- بكالوريوس علوم مالية ومصرفية، 1987، جامعة اليرموك.
- حاصلة على شهادة معتمدة في إدارة المحاسبة ، 1999 ، CMA Institute of Management Accountants

الخبرات العملية

- عضو مجلس إدارة في الصندوق السعودي الأردني للاستثمارات الطبية والتعليمية المساهمة الخاصة 2021/10 ولغاية تاريخه.
- مستشار الرئيس التنفيذي الهيئة الملكية للعلا - المملكة العربية السعودية (10/ 2021 ولغاية تاريخه).
- عضو بمجلس الاستثمار الوطني- الأردن من 2021 ولغاية تاريخه.
- عضو مجلس إدارة IOTUM- كندا من 2020 ولغاية تاريخه.
- شريك مؤسس لشركة المشارق للاستشارات.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الحوسبة الصحية سابقاً.
- مستشار لدى Arthur D Little 2021.
- عضو مجلس أمناء مدرسة البكالوريا الدولية 2021.
- وزير للسياحة والآثار سابق 2020.
- وزير دولة لتطوير الأداء المؤسسي سابق 2019.
- وزير تطوير القطاع العام سابق 2018.
- وزير اتصالات سابق 2015 - 2016.
- رئيس لجنة التنمية الاقتصادية سابق 2019 - 2020.
- رئيس لجنة تمكين المرأة سابق 2017.
- عضو في منظمة الرؤساء الشباب (YPO).
- عضو مجلس ادارة بنك الاتحاد سابقا ممثلا عن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي 2015/3.
- الرئيس التنفيذي السابق لمجموعة فيتيل المحدودة في الشرق الأوسط وإفريقيا 2010 - 2012.
- عضو مجلس إدارة سابق في صندوق استثمار أموال الضمان.
- الرئيس التنفيذي لشركة اورنج موبايل سابقا ونائب الرئيس التنفيذي لمجموعة الاتصالات الأردنية سابقاً من 2006 - 2010.
- عضو سابق في مجلس أمناء جامعة الإسرائ.
- عضو سابق في مجلس إدارة جمعية أصدقاء الصندوق العالي لمكافحة الإيدز والملاريا والسل.
- عضو سابق في مجلس إدارة نادي الأعمال الأردني السويسري.



للمزيد من المعلومات عن السادة شركة مركز المستثمر الأردني:

ahli.com/investorcenter



الاسم
السيد آلان فؤاد طانيوس ونا
ممثل بنك بيبلوس

المنصب
عضو مجلس الإدارة | غير تنفيذي | غير مستقل

تاريخ العضوية لأول مرة 2007

تاريخ الميلاد 1969/11/18

الشهادات العلمية

- ماجستير علوم مالية ومصرفية، 1995، الجامعة الأمريكية في بيروت.
- بكالوريوس اقتصاد، 1992، الجامعة الأمريكية اللبنانية.
- Chartered Financial Analyst – CFA.

الخبرات العملية

- نائب المدير العام - بنك بيبلوس لغاية تاريخه.
- عضو مجلس إدارة بنك بيبلوس - إفريقيا لغاية تاريخه.
- رئيس مجلس إدارة بنك بيبلوس - أرمينيا لغاية تاريخه.
- عضو مجلس إدارة بنك بيبلوس للاستثمار لغاية تاريخه.
- عضو مجلس إدارة شركة أدونيس للتأمين وإعادة التأمين لغاية تاريخه.



للمزيد من المعلومات عن السادة بنك بيبلوس:
ahli.com/byblos



الاسم
السيد مؤنس عمر سليم عبد العال
ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

المنصب
عضو مجلس الإدارة | غير تنفيذي | غير مستقل

تاريخ العضوية لأول مرة 1995

تاريخ تعيين الممثل 2023/08/01

تاريخ الميلاد 1982/04/07

الشهادات العلمية

- بكالوريوس محاسبة، 2004، جامعة اليرموك، الأردن.
- شهادة المحاسب الإداري الأمريكي 2014، CMA
- Institute of Management Accountant – IMA
- شهادة المحاسب القانوني الأمريكي 2018، CPA
- American institute of certified public accountant – AICPA
- شهادة الدبلوم المهني المتخصص في معايير الإبلاغ المالي الدولية 2019، DipIFR
- Association of Chartered Certified Accountants – ACCA

الخبرات العملية

- رئيس قسم شؤون الشركات في صندوق استثمار أموال الضمان (2020/7- ولغاية تاريخه).
- ممثل عضو مجلس وعضو لجنة تدقيق في البنك التجاري الأردني (2019/11 ولغاية 2023/7).
- رئيس قسم المخاطر الاستثمارية سابقا في صندوق الاستثمار (2019/1 ولغاية 2020/6).
- رئيس قسم التسويات ونائب المدير المالي سابقا في صندوق الاستثمار (2006/5 ولغاية 2018/12).
- ممثل -عضو مجلس إدارة سابق في بنك الاتحاد (2017/11 ولغاية 2019/11).
- ممثل عضو مجلس إدارة سابق في الشركة الأردنية للصحافة والنشر - الدستور (2017/4 - 2017/11).
- محاضر في شهادة المحاسب القانوني الأمريكي CPA وشهادة المحاسب الإداري CMA .





معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري

الاسم

عضو مجلس الإدارة | غير تنفيذي | مستقل

المنصب

2017 - علما بأنه يوجد فترة انقطاع

تاريخ العضوية لأول مرة

1975/10/05

تاريخ الميلاد

- دكتوراه في القانون التجاري، 2002 ، University of Bristol .
- ماجستير في القانون التجاري، 1998 ، University of Edinburgh .
- بكالوريوس الحقوق، 1997 ، الجامعة الأردنية.
- شهادة دبلوم من منظمة التجارة العالمية، (WTO & AMF / 2003).
- تدريب الوساطة القانونية، 2005، نقابة المحامين الأمريكية.

الشهادات العلمية

- نائب رئيس مجلس أمناء جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية.
- عضو مجلس أمناء معهد السياسة والمجتمع.
- عضو مجلس إدارة شركة تطوير العقبة م.خ.م.
- رئيس هيئة مديرين شركة الحموري ومشاركوه للمحاماة والاستشارات القانونية (شركة مدنية).
- عضو مجلس إدارة شركة الري لصناعة الألبسة الجاهزة.
- وزير الصناعة والتجارة والتموين سابقا 2018 - 2020.
- رئيس مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس سابقا 2018 - 2020.
- رئيس مجلس إدارة (JEDCO) المؤسسه الأردنية لتطوير المشاريع سابقا 2018 - 2020.
- نائب رئيس لجنة التنمية الاقتصادية الوزارية سابقا 2018 - 2020.
- عضو اللجنة القانونية الوزارية سابقا 2018 - 2020.
- مستشار إداري ومالي وقانوني لرئيس الجامعة - الجامعة الأردنية 2015 - 2016.
- عميد كلية الحقوق - الجامعة الأردنية سابقا للفترة 2012 - 2014.

الخبرات العملية

عضو مجلس إدارة سابق في عدة شركات ومؤسسات كبرى:

- صندوق استثمار الضمان الاجتماعي.
- صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية.
- شركة توزيع الكهرباء.
- الشركة الوطنية للتنمية السياحية.
- البنك العربي الإسلامي الدولي.



السيد كريم توفيق أمين قعوار

الاسم

عضو مجلس الإدارة | غير تنفيذي | مستقل

المنصب

تاريخ العضوية لأول مرة 2008 - علما بأنه يوجد فترة انقطاع

تاريخ الميلاد 1966/06/14

الشهادات العلمية بكالوريوس في الإدارة والمالية وعلوم الحاسوب، 1987
Boston College Massachusetts

- الخبرات العملية
- سفير المملكة السابق في الولايات المتحدة الأمريكية 2002 - 2007.
 - رئيس مجلس إدارة (أمين قعوار وأولاده، ايريس جارد، نات هيلث).
 - نائب رئيس مجلس إدارة /هيئة مديرين(شركة الفارس الوطنية للاستثمار والتصدير، شركة الرياح للتطوير العقاري، كوسكو، قعوار للطاقة).
 - عضو مجلس إدارة منتدى الاستراتيجيات الأردني.
 - عضو مجلس إدارة منتدى Oasis500.
 - عضو مجلس أمناء - جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا.
 - عضو في مجلس جدول الأعمال العالمي.
 - عضو في منظمة القادة الشباب.
 - عضو في مجموعة رواد الغد في المؤتمر الاقتصادي العالمي.
 - عضو في جمعية زملاء أيزنهاور.
 - عضو في المنظمة العالمية للرؤساء (YPO).
 - مؤسس مشارك ورئيس مؤسسة جسر التفاهم.
 - مؤسس جمعية شركات تقنية المعلومات الأردنية (إنتاج).
 - رئيس مؤسس لمبادرة الطاقة المستدامة (EDAMA) إدامة.

العضويات السابقة:

- عين بموجب إرادة ملكية سامية عضوا في المجلس الاستشاري الاقتصادي من قبل جلالة الملك عبد الله الثاني.
- رئيس لمجلس أمناء كينجز أكاديمي.
- عضو مجلس أمناء صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية.
- عضو ونائب رئيس مجلس أمناء مؤسسة نهر الأردن، برئاسة جلالة الملكة رانيا العبدالله.
- عضو في مجلس امناء الجامعة الأمريكية في مأدبا.
- شغل عضوية في الشركة المتحدة للتأمين والشركة الأردنية للصناعات الخشبية سابقا.



السيد يزن منذر جريس حدادين

الاسم

عضو مجلس الإدارة | غير تنفيذي | مستقل

المنصب

تاريخ العضوية لأول مرة 2021

تاريخ الميلاد 1975/04/24

الشهادات العلمية
 • دكتوراة في القانون 2000 Northwestern University School of Law
 • بكالوريوس اقتصاد وعلوم سياسية 1996 Georgetown University

الخبرات العملية
 • عضو مجلس إدارة الشركة الأردنية للاستثمارات الحكومية حتى تاريخه.
 • الرئيس التنفيذي والشريك الإداري GMS CAPITAL PARTNERS LLC منذ 7 / 2017 - حتى تاريخه.

• عضو مجلس إدارة في شركة:
 - Pharma Nobis LLC منذ 2 / 2022 - حتى تاريخه.
 - Outlook Therapeutics (10/ 2017) - حتى تاريخه: شركة أدوية بيولوجية مدرجة في بورصة NASDAQ؛ وعضو في لجنة التدقيق واللجنة المالية الخاصة.

• عضو مجلس إدارة (Genepharm SA (Greece).

عضويات سابقة:

• عضو لجان التدقيق والترشيح والمكافآت 9 / 2014 - 2 / 2019 في
 "SODIC" Sixth of October Development & Investment Company
 • 2015 - 2018 Near East Foundation
 • شغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة كابيتال للاستثمارات 6 / 2014 - 6 / 2017.
 • مستشار أول RIPPLEWOOD HOLDINGS منذ 1 / 2013 حتى 5 / 2014.

• شركة PERELLA WEINBERG PARTNERS:

- مدير اداري من 2009 - 2013.
 - مدير عمليات الاستحواذ والإندماج (M&A) من 2008 - 2009.
 - مدير تنفيذي من 2007 - 2009.

• شركة J.P Morgan Securities:

- مدير تنفيذي / نائب الرئيس من 2004 - 2007.
 - مساعد مدير من 2000 - 2004.

• محلل مالي من 1996 - 1997.



السيد خليل صفوان خليل الساكت

الاسم

عضو مجلس الإدارة | غير تنفيذي | مستقل

المنصب

تاريخ العضوية لأول مرة 2021

تاريخ الميلاد 1976/01/01

الشهادات العلمية

- بكالوريوس في الهندسة المدنية، 1998، University of Toledo.
- شهادة في التمويل الشركاتي من جامعة كامبريدج - معهد التعليم المستمر.
- شهادة في مكافحة غسل الأموال والجرائم المالية الصادرة عن معهد التدريب في المملكة المتحدة.

الخبرات العملية

- مهني متمرس بخبرة تزيد عن 27 عاما في قطاعات متعددة.
- عضو مجلس إدارة الصندوق السعودي الأردني للاستثمارات الطبية والتعليمية.
- مستشار إستراتيجي لرئيس مجلس إدارة شركة العبدلي للاستثمار والتطوير.
- المؤسس لشركة بريفي ادفايسوري للاستشارات.
- نائب الرئيس للاستثمار والتطوير في مكتب عائلة خاص، والذي عني بإدارة الأصول والمحافظ الاستثمارية على مستوى العالم.
- الرئيس التنفيذي سابقا لشركة سرايا العبدلي للاستثمارات العقارية.
- مستشار أعمال لشركة سرايا القابضة سابقاً .
- نائب الرئيس التنفيذي للشؤون التجارية لشركة الأردن دي للأملاك - مساهمة عامة.
- مدير إقليمي لشركة Gundie SLT Environmental GmbH سابقا.
- عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي) معتمد من نيدا - المملكة المتحدة.

العضويات السابقة:

- عضو هيئة مديرين مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير.
- عضو مجلس إدارة في مجموعة كادي الاستثمارية.
- عضو مجلس إدارة في شركة اديفيس (المملكة المتحدة).
- عضو لجنة التدقيق في مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير.
- عضو لجنة التدقيق في مجموعة كادي الاستثمارية.



السيد باسم بن محمود بن زهدي ملحس

الاسم

عضو مجلس الإدارة | غير تنفيذي | مستقل

المنصب

تاريخ العضوية لأول مرة 2021

تاريخ الميلاد 1972/10/24

الشهادات العلمية • بكالوريوس إدارة أعمال، 1995، George Washington University.

- الخبرات العملية
- عضو مجلس إدارة شركة الأجنحة العربية.
 - نائب رئيس مجلس الإدارة - شركة البحر المتوسط للاستثمارات السياحية.
 - نائب رئيس مجلس الإدارة - شركة الحمودية لتجارة السيارات.
 - نائب رئيس هيئة المديرين - شركة الحمودية للطاقة الشمسية.
 - عضو مجلس الإدارة - الشركة الحمودية التجارية.
 - عضو مجلس إدارة - الشركة الاردنية للاستثمار والنقل المتعدد للنقل.
 - عضو مجلس إدارة شركة سالسام للمشاريع المحدودة - جيرسي.
 - عضو مجلس إدارة - جمعية الرؤساء الشبان YPO سابقاً.
 - عضو مجلس إدارة - جمعية إنجاز سابقاً.
 - عضو مجلس إدارة - البنك التجاري الفلسطيني سابقاً.
 - عمل في البنك العربي 1997 - 1998.
 - عمل في بنك HSBC London من 1995 - 1997.



أعضاء الإدارة التنفيذية العليا ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم

الرئيس التنفيذي المدير العام
اعتباراً من 2023/02/01

الدكتور أحمد عوض عبد الحلیم الحسين

2015/11/10

تاريخ التعيين

2023/02/01

تاريخ مباشرة العمل بالوظيفة الحالية

1966/07/16

تاريخ الميلاد

الشهادات العلمية

- دكتوراه الفلسفة في التمويل - جامعة عمان العربية للدراسات العليا 2005.
- ماجستير علوم إدارية / التمويل - الجامعة الأردنية 1993.
- بكالوريوس الاقتصاد والعلوم الإدارية - الجامعة الأردنية 1987.

الخبرات العملية

الخبرات السابقة:

- نائب الرئيس التنفيذي / المدير العام لدى البنك الأهلي الأردني من 2015/11 ولغاية 2023/01.
- نائب رئيس أول / الائتمان (شرق المتوسط) لدى البنك العربي من 1994 ولغاية 2015.
- بنك القاهرة عمان من 1991 ولغاية 1994.
- بنك الأردن من 1989 ولغاية 1991.

شغل عضويات مجالس إدارة للعديد من الشركات أهمها:

- رئيس مجلس إدارة شركة الأهلي للتمويل الأصغر.
- رئيس هيئة مديري تنمية - شبكة مؤسسات التمويل الأصغر (الأردن).
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأهلي للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس إدارة شركة الخطوط البحرية الوطنية.
- عضو مجلس إدارة شركة فلسطين للاستثمار العقاري.
- عضو مجلس إدارة البنك العربي الإسلامي الدولي.
- عضو مجلس إدارة البنك العربي / سوريا.
- عضو هيئة مديري الشركة العربية للتأجير.
- عضو مجلس إدارة شركة فلسطين لإعادة تمويل الرهن العقاري.

يشغل حالياً عضويات مجالس الإدارة التالية:

- رئيس مجلس إدارة شركة الأهلي للتأجير التمويلي.
- رئيس مجلس إدارة شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية.
- عضو مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن.
- عضو مجلس إدارة شركة الأعمال السياحية.
- عضو مجلس إدارة شركة مصانع الأجواخ الأردنية.
- عضو مجلس إدارة معهد الدراسات المصرفية.
- عضو مجلس إدارة الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (جوباك).
- عضو مجلس إدارة الشركة الأردنية لضمان القروض.
- عضو مجلس إدارة شركة صندوق رأس المال والاستثمار الأردني.
- عضو مجلس إدارة شركة إدارة صندوق رأس المال والاستثمار الأردني المساهمة الخاصة.



مدير قطاع الأعمال
اعتباراً من 2024/08/25

السيد خالد عبد الحميد سعدو حسن

2024/08/25

تاريخ التعيين

2024/08/25

تاريخ مباشرة العمل بالوظيفة الحالية

1970/08/07

تاريخ الميلاد

الشهادات العلمية

- بكالوريوس اقتصاد / علوم سياسية - جامعة اليرموك 1993.

الخبرات العملية

الخبرات السابقة:

- مدير تنفيذي في مكتب الإبداع الرأسمالي للاستشارات الإدارية (Capinnova Solutions) - السعودية من 2020/07 ولغاية 2024/07.
- مدير إدارة أول مصرفية الشركات الدولية في مصرف الراجحي السعودية من 2016/02 ولغاية 2020/05.
- رئيس مصرفية الشركات للأعمال الدولية في مصرف الراجحي السعودية من 2011/05 ولغاية 2016/02.
- نائب الرئيس التنفيذي في شركة المتحدون لتطوير الأعمال (UBD) من 2002/07 ولغاية 2011/04.
- المدير العام في شركة مركز تكنولوجيا النسيج (TTC) من 2003/04 ولغاية 2006/04.
- مدير دائرة علاقات العملاء الائتمانية في بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن) من 2001/05 ولغاية 2002/05.
- رئيس تطوير الأعمال في بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن) من 2000/07 ولغاية 2001/05.
- ضابط ائتمان في بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن) من 1995/02 ولغاية 2000/07.



السيد ماجد عبد الكريم محمود حجاب مدير الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية

تاريخ التعيين 1998/02/07

تاريخ مباشرة العمل بالوظيفة الحالية 2019/01/01

تاريخ الميلاد 1967/02/11

الشهادات العلمية

- ماجستير العلوم المالية والمصرفية / مصارف من الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في 1997/09/24.
- بكالوريوس اقتصاد/ مالية ومصرفية من جامعة اليرموك في 1988/08/22.

الخبرات العملية

الخبرات السابقة:

- Head of Investments من 2018/1/1 ولغاية 2018/12/31.
- مساعد مدير عام الاستثمارات من 2016/5/1 ولغاية 2017/12/31.
- مدير أول الاستثمارات من 2012/4/1 ولغاية 2016/4/30.
- مدير وحدة إدارة الإصدارات وهيكله الشركات من 2008/1/1 ولغاية 2012/3/31.
- مدير وحدة مالية الشركات من 2007/7/1 ولغاية 2007/12/31.
- مراقب مالية الشركات من 2007/6/1 ولغاية 2007/6/30.
- الاستثمارات والتحليل المالي / وحدة إدارة الأصول من 1998/9/12 ولغاية 2007/5/31.
- ضابط أول فرع دوار الشرق الاوسط من 1998/2/7 ولغاية 1998/9/11.

يشغل حاليا عضوية مجالس الإدارة التالية:

- رئيس مجلس إدارة شركة الأهلي للوساطة المالية.
- عضو مجلس إدارة شركة مجموعة البنوك التجارية الأردنية للاستثمار م.خ.م.
- عضو مجلس إدارة شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية.
- عضو مجلس إدارة شركة الأهلي للتمويل الأصغر.
- عضو مجلس إدارة مركز المستثمر الأردني.
- عضو مجلس إدارة الشركة الاحترافية للاستثمار العقاري.
- عضو مجلس إدارة شركة راسخ لإدارة التطوير العقاري.



السيد سفيان عايد محمد دعيس مدير الشركات الكبرى وتمويل المشاريع

2016/02/14

تاريخ التعيين

2019/01/01

تاريخ مباشرة العمل بالوظيفة الحالية

1976/10/30

تاريخ الميلاد

الشهادات العلمية

- بكالوريوس محاسبة من الجامعة الأردنية في 1998/01/25.

الخبرات العملية

الخبرات داخل البنك الأهلي:

- Deputy Head of Corporate Banking and Projects Finance من 2018/01/01 ولغاية 2018/12/31.
- مساعد مدير عام الشركات الكبرى وتمويل المشاريع 2016/07/01 ولغاية 2017/12/31.
- مدير علاقات عملاء الشركات الكبرى وتمويل المشاريع 2016/02/14 ولغاية 2016/06/30.

الخبرات السابقة:

- مسؤول علاقة عملاء رئيسي - قطاع الشركات الكبرى لدى البنك العربي من 2009/10/20 ولغاية 2016/02/09.
- مسؤول علاقة عملاء شركات - تنمية أعمال الشركات لدى بنك الأردن من 2008/11/23 ولغاية 2009/10/20.
- مسؤول علاقة عملاء / شركات لدى البنك العربي من 1998/10/10 ولغاية 2008/11/10.

يشغل حالياً عضويات مجالس الإدارة التالية:

- رئيس مجلس إدارة شركة التأمين العربية - الأردن.
- عضو مجلس إدارة شركة الأهلي للتأجير التمويلي.



مدير الشركات الصغيرة
والمتوسطة

السيد عمار محمد سعيد رشيد السعيد

2017/11/01

تاريخ التعيين

2017/11/01

تاريخ مباشرة العمل بالوظيفة الحالية

1980/05/04

تاريخ الميلاد

الشهادات العلمية

• بكالوريوس محاسبة / علوم مالية ومصرفية من جامعة اليرموك في 2004/08/31.

الخبرات العملية

الخبرات السابقة:

- رئيس الخدمات المصرفية التجارية لدى بنك أبو ظبي الوطني / الأردن من 2014/04/20 ولغاية 2017/10/30.
- مدير علاقات عملاء رئيسي / تسهيلات الشركات لدى البنك الاستثماري من 2012/09/02 ولغاية 2014/04/23.
- مدير تسهيلات شركات لدى بنك الكويت الوطني من 2007/01/07 ولغاية 2012/07/05.
- محلل ائتمان لدى البنك العربي من 2005/02/19 ولغاية 2007/01/10.

يشغل حاليا عضويات مجالس الإدارة التالية:

- عضو مجلس إدارة شركة الزي لصناعة الألبسة الجاهزة.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأهلي للتمويل الأصغر.



مدير ادارة الخدمات المصرفية للافراد

السيد محمد نظام جميل ابو انجيله

2018/04/01

تاريخ التعيين

2022/09/01

تاريخ مباشرة العمل بالوظيفة الحالية

1973/12/25

تاريخ الميلاد

الشهادات العلمية

- ماجستير محاسبة وتمويل من الجامعة الهاشمية بتاريخ 2005/02/28.
- بكالوريوس اقتصاد وعلوم ادارية / محاسبة من جامعة مؤتة بتاريخ 1996/06/02.

الخبرات العملية

الخبرات داخل البنك الأهلي:

- قائم بأعمال مدير دائرة الخدمات المصرفية للأفراد من 2021/07/01 - 2022/08/31.
- مدير دائرة ائتمان الأفراد والتحصيل من 2018/04/01 - 2021/06/30.

الخبرات السابقة:

- مدير أول - قسم اعتماد تسهيلات الأفراد لدى مصرف الهلال 2008/05/29 - 2018/03/26.
- عمل لدى البنك العربي خلال الفترة من 1996/09/07 ولغاية 2008/05/15 وكانت آخر وظيفة عمل بها مدير رقابة تحصيل وائتمان أفراد.

يشغل حالياً عضويات مجالس الإدارة التالية:

- عضو مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع م.خ.م.



مدير الإدارة المالية

السيد ضرار شبلي خلف حدادين

2018/09/02

تاريخ التعيين

2018/09/02

تاريخ مباشرة العمل بالوظيفة الحالية

1973/10/22

تاريخ الميلاد

الشهادات العلمية

- ماجستير في المحاسبة والإدارة المالية من جامعة إسكس / بريطانيا 2009/11/30.
- بكالوريوس في المحاسبة وإدارة الأعمال من الجامعة الأردنية 1995/06/11.

الخبرات العملية

الخبرات السابقة:

- مساعد المدير العام - المالية لدى بنك الاستثمار العربي الأردني من 2013/01/02 ولغاية 2018/08/31.
- مدير دائرة التخطيط والدراسات لدى البنك التجاري الأردني من 2002/10/06 ولغاية 2013/01/01.
- ضابط تكاليف وتحليل مالي لدى بنك الإسكان للتجارة والتمويل من 1995/10/21 ولغاية 2002/10/01.

يشغل حالياً عضويات مجالس الإدارة التالية:

- عضو مجلس إدارة شركة الأهلي للوساطة المالية.



مدير قطاع الائتمان

السيد معين عزيز نصيف البهو

2004/09/13

تاريخ التعيين

2017/05/01

تاريخ مباشرة العمل بالوظيفة الحالية

1967/03/24

تاريخ الميلاد

الشهادات العلمية

- بكالوريوس علوم مالية ومصرفية / محاسبة من جامعة اليرموك في 1989/01/22.

الخبرات العملية

الخبرات داخل البنك الأهلي:

- مساعد مدير عام دائرة مراجعة الائتمان من 2013/11/01 ولغاية 2017/04/30.
- نائب مساعد مدير عام تسهيلات الخدمات البنكية للشركات الكبرى من 2010/08/15 ولغاية 2013/10/31.
- نائب مساعد مدير عام تمويل أنشطة خارج الأردن من 2010/06/01 ولغاية 2010/08/14.
- مدير تنفيذي تمويل أنشطة خارج الأردن من 2008/09/21 ولغاية 2010/05/31.
- مدير تنفيذي التجمعات البنكية من 2008/05/01 ولغاية 2008/09/20.
- مدير التجمعات البنكية من 2008/01/01 ولغاية 2008/04/30.
- مدير إدارة علاقات عملاء للشركات الكبرى من 2004/09/13 ولغاية 2007/12/31.

الخبرات السابقة:

- مراقب تسهيلات مركزية لدى بنك القاهرة عمان من 1995/11/11 ولغاية 2004/09/12.
- بنك اي ان زد كرنديز من 1992/03/01 ولغاية 1995/10/31.

يشغل حاليا عضويات مجالس الإدارة التالية:

- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأهلي للوساطة المالية.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأهلي للتأجير التمويلي.



مدير الامتثال
ومكافحة غسل الأموال

السيد خالد زهير جميل أبو الشعر

2016/02/01

تاريخ التعيين

2016/02/01

تاريخ مباشرة العمل بالوظيفة الحالية

1968/06/11

تاريخ الميلاد

الشهادات العلمية

- ماجستير إدارة أعمال (MBA) من Victoria University في 2006/06/07.
- ماجستير Electronic Commerce & Marketing من Victoria University في 2004/11/03.
- بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة اليرموك في 1995/06/07.

الخبرات العملية

الخبرات السابقة:

- مدير تنفيذي - دائرة الامتثال لدى البنك الاستثماري من 2006/07/16 ولغاية 2016/01/31.
- موظف خدمات العملاء لدى بنك الإسكان من 1996/07/06 ولغاية 2002/01/01.
- مساعد مدقق لدى مكتب طعمة أبو الشعر لتدقيق الحسابات من 1995/07/01 ولغاية 1996/07/01.



السيد طه موسى طه زيد

مدير إدارة المخاطر

2013/12/08

تاريخ التعيين

2020/01/01

تاريخ مباشرة العمل بالوظيفة الحالية

1985/08/23

تاريخ الميلاد

الشهادات العلمية

- بكالوريوس إدارة مخاطر وتأمين من الجامعة الهاشمية في 2007/01/29.

الخبرات العملية

الخبرات داخل البنك الأهلي:

- القائم بأعمال مدير إدارة المخاطر من 2019/08/21 ولغاية 2019/12/31.
- AVP Basel من 2018/01/01 ولغاية 2019/08/20.
- مدير بازل من 2015/06/01 ولغاية 2017/12/31.
- مشرف بازل من 2013/12/08 ولغاية 2015/05/31.

الخبرات السابقة:

- رئيس وحدة / قسم مخاطر السوق والمكتب الواسطي لدى البنك الاستثماري من 2012/03/01 ولغاية 2013/12/03.
- رئيس وحدة مخاطر السوق لدى كابيتال بنك من 2010/11/01 ولغاية 2012/02/23.
- مسؤول مخاطر السوق لدى بنك الأردن من 2009/01/13 ولغاية 2010/10/25.
- بنك الاستثمار العربي الأردني AJIB من 2007/08/19 ولغاية 2009/01/12.
- وسيط مالي لدى المؤسسة الخماسية للخدمات والاستشارات المالية من 2007/02/01 ولغاية 2007/07/01.



السيد صفوان سهيل علي عصفور

مدير التدقيق الداخلي

2011/04/05

تاريخ التعيين

2021/12/01

تاريخ مباشرة العمل بالوظيفة الحالية

1983/05/21

تاريخ الميلاد

الشهادات العلمية

• بكالوريوس محاسبة من الجامعة الأردنية في 2006/06/19.

الخبرات العملية

الخبرات داخل البنك الأهلي:

- مدير مركز التميز من 2020/05/17 ولغاية 2021/11/30.
- مدير الرقابة الداخلية من 2017/07/17 ولغاية 2020/05/16.
- مدير تدقيق خزينة واستثمار وإدارة مخاطر من 2015/11/01 ولغاية 2017/06/16.
- مشرف تدقيق خزينة واستثمار وإدارة مخاطر من 2013/10/01 ولغاية 2015/10/31.
- مدقق رئيسي من 2011/04/05 ولغاية 2013/09/30.

الخبرات السابقة:

- مدير مالي لدى شركة الفخامة للاستثمارات والوكالات التجارية من 2007/04/01 - 2009/10/10.
- مدقق لدى بنك الإسكان للتجارة والتمويل من 2006/07/11 ولغاية 2008/07/15.



مدير الإبداع والابتكار

السيد نضال جليل محمود خليفة

2021/10/17

تاريخ التعيين

2021/10/17

تاريخ مباشرة العمل بالوظيفة الحالية

1982/06/15

تاريخ الميلاد

الشهادات العلمية

- ماجستير Educational Technology من The University of British Columbia لعام 2016.
- ماجستير Enterprise Management من University of Durham لعام 2009.
- بكالوريوس تجارة/Management Information Systems من McGill University لعام 2005.

الخبرات العملية

الخبرات السابقة:

- رئيس تنفيذي (IS (www.integratedsolutions.tech) من 2019/3 لغاية 2021/10.
- شريك ومدير عام / رئيس تنفيذي - صفا للتنمية والتدريب / (SAFA (www.safa.edu.jo) من 2018 لغاية 2021/10.
- رئيس تنفيذي - (EDaura (www.edaura.com) - شركة في الولايات المتحدة الأمريكية من 2015/02 لغاية 2021/10.
- رئيس تنفيذي - مؤسسة خليفة المتطورة / (AKTCO www.aktco.com) شركة في الكويت من 2004/08 لغاية 2021/10.
- يشغل حالياً عضويات مجالس الإدارة التالية:
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية.



مدير قطاع العمليات والدعم

السيد رامي "محمد مرشد" خلف دعنا

2017/01/02

تاريخ التعيين

2023/02/01

تاريخ مباشرة العمل بالوظيفة الحالية

1973/03/26

تاريخ الميلاد

الشهادات العلمية

• بكالوريوس في إدارة الأعمال / محاسبة من الجامعة الأردنية في 1995/01/22.

الخبرات العملية

الخبرات السابقة:

- مدير العمليات والخدمات المركزية المشتركة لدى البنك الأهلي الأردني من 2017/01/02 ولغاية 2023/01/31.
- رئيس العمليات لدى بنك الخليج التجاري (الخليجي) من 2011/12/22 ولغاية 2016/12/15.
- رئيس التوثيق القانوني - إدارة مراقبة الائتمان لدى البنك السعودي للاستثمار من 1999/06/10 ولغاية 2011/12/20.
- مسؤول استثمارات وقروض - دائرة تسهيلات فروع الأردن لدى البنك العربي من 1997/03/15 ولغاية 1999/06/14.

يشغل حالياً عضويات مجالس الإدارة التالية:

- رئيس مجلس إدارة شركة الأهلي للتمويل الأصغر.
- نائب رئيس هيئة المديرين في شركة حماية الأردنية لنقل الاموال.



مدير تقنية المعلومات

السيد جوالانت أرفندكمار فاساني

2017/08/01

تاريخ التعيين

2017/08/01

تاريخ مباشرة العمل بالوظيفة الحالية

1971/12/21

تاريخ الميلاد

الشهادات العلمية

- ماجستير إدارة الأعمال من University of Pune في 1995/04/01.
- بكالوريوس هندسة فرعي كمبيوتر من South Qujarat University في 1993/12/15.

الخبرات العملية

الخبرات السابقة:

- رئيس تطوير الانظمة والدعم لدى بنك الخليج التجاري (الخليجي) من 2013/07/07 ولغاية 2017/07/20.
- SVP Information Technology لدى بنك الخليج الأول من 2006/04/15 ولغاية 2010/05/17.



مدير إدارة الموارد البشرية

الفاضلة مها خالد فتح الله الددو

2005/05/15

تاريخ التعيين

2021/06/01

تاريخ مباشرة العمل بالوظيفة الحالية

1980/06/05

تاريخ الميلاد

الشهادات العلمية

- بكالوريوس هندسة صناعية من الجامعة الأردنية في 2003/02/17.

الخبرات العملية

الخبرات داخل البنك الأهلي:

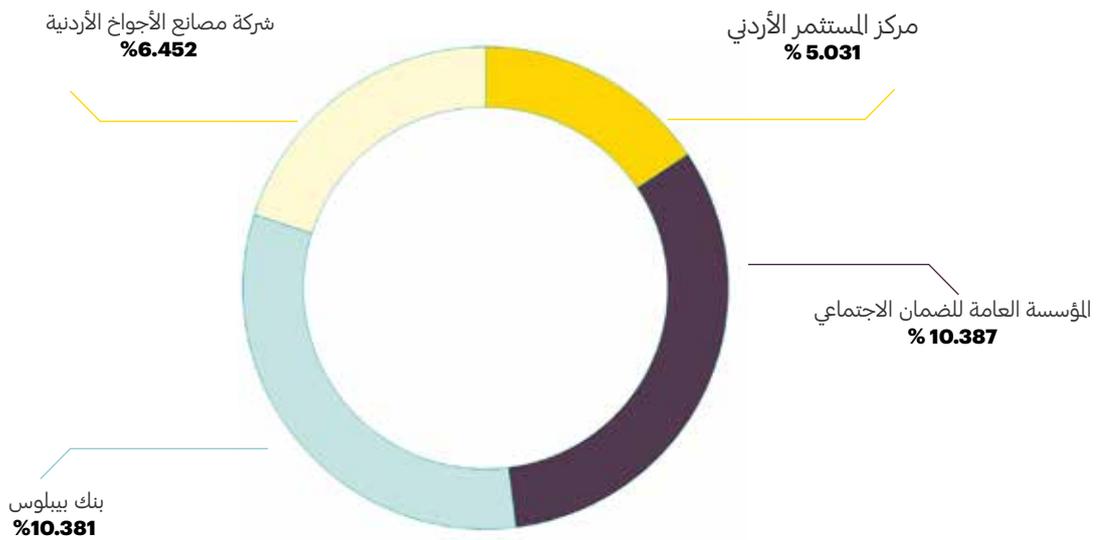
- قائم بأعمال مدير إدارة الموارد البشرية من 2019/06/02 ولغاية 2021/05/31.
- مدير إدارة برامج الكفاءات من 2011/03/08 ولغاية 2019/06/01.
- مدير التعويضات والمنافع من 2010/10/24 ولغاية 2011/03/07.
- مدير تقييم الأداء والرواتب والامتيازات من 2010/06/20 ولغاية 2010/10/23.
- مدير تقييم الأداء من 2005/05/15 ولغاية 2010/06/19.

الخبرات السابقة:

- مستشار إداري لدى مجموعة فيلادلفيا للاستشارات الإدارية من 2003/02/01 ولغاية 2003/05/01.

أسماء كبار مالكي الأسهم 5 % وأكثر

2023		2024		اسم المساهم
النسبة %	عدد الأسهم كما في 2023/12/31	النسبة %	عدد الأسهم كما في 2024/12/31	
10.251%	20,570,010	10.387%	20,842,667	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
10.381%	20,829,355	10.381%	20,829,355	بنك بيلوس
6.452%	12,945,315	6.452%	12,945,315	شركة مصانع الأجواخ الأردنية
5.031%	10,094,450	5.031%	10,094,450	مركز المستثمر الأردني



الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه

يعمل البنك الأهلي الأردني من خلال شبكة فروع الممتدة داخل المملكة وخارجها، حيث بلغت الحصة السوقية للبنك الأهلي الأردني بين البنوك المرخصة في المملكة كما في نهاية عام 2024 ما نسبته 4.25% من حيث التسهيلات الائتمانية الممنوحة، كما بلغت الحصة السوقية ما نسبته 4.06% من حيث الودائع. أما في فلسطين فقد بلغت الحصة السوقية للبنك الأهلي الأردني من حيث التسهيلات الائتمانية الممنوحة ما نسبته 2.71% كما في نهاية عام 2024، كما بلغت ما نسبته 2.14% في جانب الودائع. بالإضافة إلى تفرعه في قبرص بما يخدم عملائه.

درجة الاعتماد على موردين محددین أو عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً

لا يوجد اعتماد على موردين محددین أو عملاء رئيسيين محلياً أو خارجياً يشكلون 10% فأكثر من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات.

الحماية الحكومية أو الامتيازات التي يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته بموجب القوانين والأنظمة وغيرها

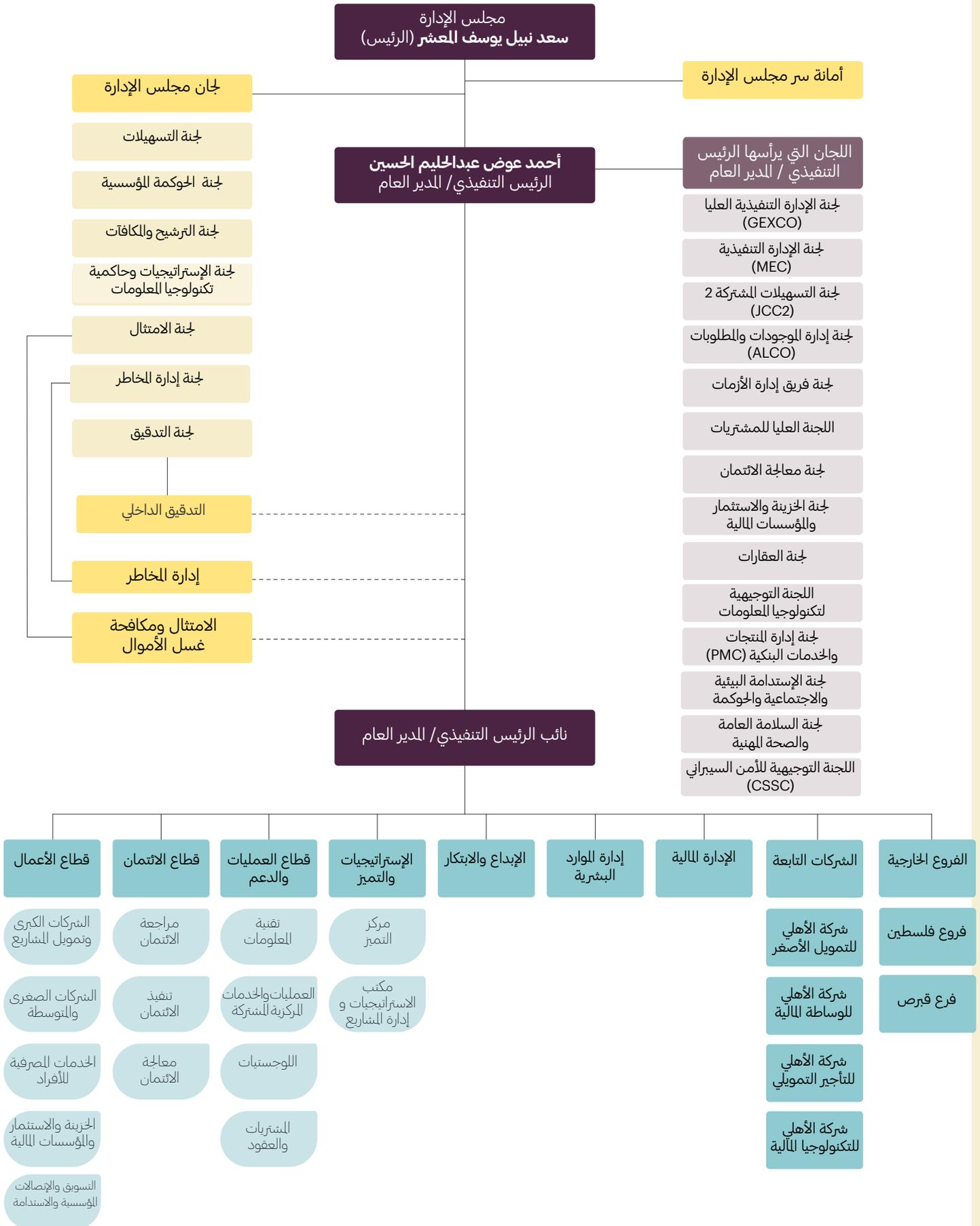
شركه البنك الأهلي الأردني لا تتمتع بالحماية الحكومية ولا تتمتع الشركة أو أي من منتجاتها بأي امتيازات بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.

القرارات الصادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها التي لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية

لا توجد أية قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية، ويلتزم البنك بكافة التشريعات ومعايير الجودة القابلة للتطبيق والتي لها علاقة بأعماله وخدماته.

بتاريخ 28 تشرين الأول 2024 ثبتت وكالة فيتش التصنيف الائتماني للبنك الأهلي الأردني عند تصنيف (B+) مع نظرة مستقبلية مستقرة (Stable). ويشير تقرير وكالة التصنيف الائتماني إلى أن البنك الأهلي الأردني يتبع سياسة متحفظة تجاه المخاطر ويتمتع باسم تجاري قوي بالإضافة إلى التنوع الجغرافي لأماكن تواجده وإدارته المتمكنة.

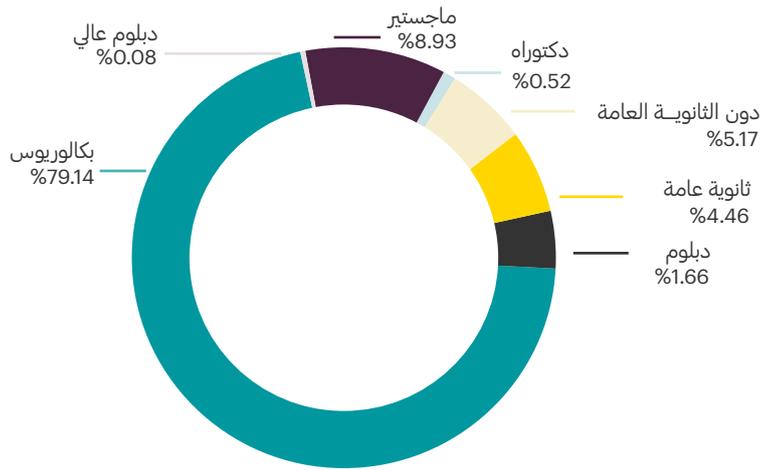
الهيكل التنظيمي للبنك الأهلي الأردني للعام 2024



أعداد موظفي البنك والشركات التابعة له

المؤهل العلمي	فروع الأردن	فروع فلسطين	فرع قبرص	شركة الأهلي للتأجير التمويلي	شركة الأهلي للتمويل الأصغر	شركة الأهلي للوساطة المالية	شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية
دكتوراه	6	0	0	1	0	0	0
ماجستير	102	17	4	4	6	0	0
دبلوم عالي	1	0	0	0	0	0	0
بكالوريوس	903	183	8	6	228	6	0
دبلوم	19	14	1	0	31	0	0
ثانوية عامة	51	6	1	2	23	0	0
دون الثانوية العامة	59	6	0	0	8	2	0
إجمالي	1141	226	14	13	296	8	0

توزيع الموظفين حسب المؤهلات العلمية:



برامج التدريب لموظفي البنك

نوع البرامج	عدد البرامج	عدد الفرص التدريبية	عدد الذكور	عدد الإناث
داخل المملكة الأردنية الهاشمية				
برامج داخل مركز التدريب	142	3531	1851	1680
برامج مع شركات وهيئات تدريب محلية / أجنبية	175	1108	650	458
البرامج التدريبية / معهد الدراسات المصرفية	27	67	35	32
خارج المملكة الأردنية الهاشمية				
برامج مع شركات وهيئات تدريب اجنبيه	16	22	19	3
البرامج التدريبية / فلسطين	59	238	146	92
البرامج التدريبية / قبرص	32	105	36	69
إجمالي	451	5071	2737	2334

مجالات الدورات التدريبية:

عدد الإناث	عدد الذكور	عدد الفرص التدريبية	عدد البرامج	البرنامج / الدورة
53	84	159	31	المواضيع المالية
256	252	508	34	التسويق وخدمة العملاء
616	723	1317	111	المواضيع الرقابية
37	84	121	9	الصحة والسلامة
260	372	632	48	الاستدامة والحوكمة
891	918	1809	170	المواضيع الوظيفية
221	304	525	48	الموارد البشرية والإدارية والشخصية
2334	2737	5071	451	الجموع

أفضل بنك لخدمة العملاء في الأردن لعام 2024



إدارة المخاطر

مخاطر الائتمان

مستوى أسعار الفائدة، أسعار الصرف، أسعار أدوات الملكية، وأسعار السلع. وسعيًا من البنك الأهلي الأردني المستمر لتطبيق أفضل الممارسات المحلية والعالمية في عملية تحديد وإدارة وتقييم ومراقبة مخاطر السوق، وامتنالا لتعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بإدارة المخاطر وتعليمات بازل، التي تهدف إلى تعزيز وتفعيل منظومة الرقابة الداخلية، ودور إدارة المخاطر لدى البنك، قامت إدارة مخاطر السوق بإعداد سياسة إدارة مخاطر السوق وسياسة مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية، ومخاطر السيولة التي تتضمن الأهداف الرئيسية لهذه العملية، بما يتواءم مع دليل الحوكمة المؤسسية وأفضل الممارسات المتبعة في عملية إدارة المخاطر.

يتم ضمان تطبيق الأساليب الرقابية من خلال منظومة من التقارير التي يتم من خلالها مراقبة كافة العمليات الاستثمارية لدى البنك، وتقييم الخسائر اليومية على مستوى محفظة الأسهم المستثمر بها والمراكز المالية المفتوحة، ومراقبة واحتساب مستويات المخاطر المقبولة، بالإضافة إلى مجموعة من التقارير الرقابية التي يتم تطويرها لإدارة ومراقبة مخاطر السوق بشكل مستمر. ومن الأدوات الأساسية المستخدمة في قياس وإدارة مخاطر السوق (قيمة نقطة الأساس، القيمة المعرضة للمخاطر، واختبارات الحساسية).

كما تتبع وحدة بازل لدائرة مخاطر السوق التي تتولى القيام باحتساب نسبة كفاية رأس المال وفقا لمعيار بازل وبما يتوافق مع تعليمات البنك المركزي الأردني، حيث تسعى الوحدة إلى مواكبة تطورات القطاعات المصرفية وتعزيز نوعية رأس المال عالية الجودة، بالإضافة إلى ما تقدم أعلاه تقوم الوحدة بإعداد سيناريوهات اختبارات الأوضاع الضاغطة على مستوى السيناريوهات ذات الحساسية والسيناريوهات التحليلية، وعكس أثرها على نسبة كفاية رأس المال والأرباح والخسائر المتوقعة للبنك، من خلال مجموعة من المستويات التي تدرج ضمن ثلاث فئات (المعتدلة، المتوسطة، الحادة).

كما تقوم بإعداد الإطار العام لمستويات المخاطر المقبولة الذي يهدف إلى إدارة وقياس ومراقبة مستويات المخاطر المقبولة ضمن إطار حوكمي معتمد من قبل مجلس الإدارة، من خلال تحديد مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وتحديد قائمة بمستويات المخاطر المقبولة لكل من (رأس المال، الموجودات، الربحية، السيولة، المحفظة الائتمانية، المحفظة الاستثمارية) وإعداد الإطار العام وتقرير التقييم الداخلي لكفاية رأس المال بما يلبي متطلبات بازل 3 التي من شأنها تعزيز عملية إدارة المخاطر والارتقاء بالبيئة الداخلية، من خلال تحديد الأهداف الرئيسية لهذه العملية وأساليب القياس المستخدمة لعناصر المخاطر الكمية والنوعية، بما يتواءم مع دليل الحوكمة المؤسسية وأفضل الممارسات المتبعة بهذا الخصوص، بالإضافة إلى عكس متطلبات المعيار الحسابي الدولي رقم 9 على عملية احتساب نسبة كفاية رأس المال واختبارات الأوضاع الضاغطة، وعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

تتم إدارة مخاطر الائتمان من خلال منظومة من السياسات والإجراءات، بما يتماشى مع توجهات وإستراتيجيات البنك وأفضل الممارسات السليمة بهذا الخصوص والتي تتضمن سياسة شاملة لإدارة مخاطر الائتمان تحدد أنواع المخاطر وأساليب ضبط وقياس ومراقبة تلك المخاطر، وسياسة ائتمانية وإجراءات عمل تحدد أسس وضوابط منح الائتمان والتركزات الائتمانية وأسس الضمانات المقبولة، وفصل قرارات تنفيذ الائتمان عن قرارات منح الائتمان بما يحقق مبدأ الرقابة، إضافة إلى عناصر وإجراءات الرقابة على الائتمان بجميع مراحلها، إضافة إلى نظام تصنيف للمخاطر الائتمانية لقياس الجدارة الائتمانية لعملاء البنك.

وتهدف سياسة مخاطر الائتمان إلى التنويع على مستوى العملاء، القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية، للمساهمة في التخفيف من المخاطر الائتمانية المحتملة، هذا وتتعقد لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة اجتماعات دورية لمناقشة كافة الأمور المتعلقة بمخاطر الائتمان ويتم تزويدها بتقارير ربع سنوية شاملة لتحليل نوعية المحفظة الائتمانية لبيان مؤشرات الأداء وتحديد مواطن الضعف والتركز في القطاعات الاقتصادية والقطاعات البنكية ونسب التعثر، وتسعى دائرة مخاطر الائتمان إلى الاستمرار بمراقبة ومتابعة أوضاع التعرضات الائتمانية وتقييم مخاطر الائتمان والتركزات الائتمانية، إضافة إلى مراقبة حدود مستويات المخاطر المقبولة والتحقق من بقائها ضمن حدود المخاطر المحددة من قبل مجلس إدارة البنك. وبهدف التعرف على حجم المخاطر تقوم الدائرة بعمل تحليل حساسية بشكل دوري للمحفظة الائتمانية ولتختلف القطاعات البنكية، من خلال افتراض مجموعة سيناريوهات مختلفة بهدف إيجاد آليات لتلافي هذه الأخطار أو التخفيف من آثارها.

ولأن الدور الرئيسي لدائرة المخاطر يتمثل في تحديد المخاطر الممكن حدوثها مستقبلاً، قامت دائرة مخاطر الائتمان بتفعيل منظومة الإنذار المبكر للمساهمة في تعزيز عملية التنبؤ بالمخاطر المحتملة، وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والكمية والنوعية التي تساهم في تقييم المحفظة الائتمانية ومن ثم تسليط الضوء على العملاء الذين يحملون درجات مخاطر مرتفعة ضمن هذه المحفظة، مما يمكن من بناء فرضيات لسيناريوهات الأوضاع الضاغطة من أجل احتساب الأثر المتوقع على الخصصات، وبالتالي تطبيق الإجراءات التصحيحية بالاعتماد على النتائج، من أجل ضمان الإبقاء على المحفظة الائتمانية ضمن مستويات المخاطر المقبولة.

وامتنالاً للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9 والصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB وتعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص، فتقوم دائرة مخاطر الائتمان بدور فاعل في تحديث مؤشرات احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة بشكل سنوي بناءً على البيانات التاريخية وعوامل الاقتصاد الكلي، كما يتم أيضاً تحديث السياسات والإجراءات بشكل سنوي وبما يتوافق مع منهجية العمل المعتمدة لعملية التطبيق.

مخاطر السوق

تقوم دائرة مخاطر السوق بإدارة مخاطر السوق الناتجة عن الخسائر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة أي مراكز مالية داخل أو خارج اليزانية، جراء تغيرات تحدث في أسعار السوق على

مخاطر السيولة

• إعداد إستراتيجية للأمن السيبراني بما يتوافق مع إستراتيجية البنك الأهلي الأردني.

• إعداد خطط وسياسات أمن المعلومات والأمن السيبراني وبما يتوافق مع توجهات البنك الإستراتيجية.

• إعداد ملف مخاطر الأمن السيبراني والذي يحتوي على المخاطر المتعلقة بالأمن السيبراني الخاص بالأصول المعلوماتية والشبكات.

• مراجعة وتحديث وفحص خطة الاستجابة للحوادث السيبرانية للتأكد من أنها تتناول متطلبات أفضل الممارسات التنظيمية والأمن السيبراني.

• إنشاء برنامج للأمن السيبراني يتضمن الأنشطة ذات الصلة لضمان التنفيذ السليم لإستراتيجية الأمن السيبراني.

• إنشاء مؤشرات المخاطر الرئيسية (KRIs) و مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) الخاصة بالأمن السيبراني.

• تبنى وتطبيق أفضل الممارسات والضوابط الرقابية ضمن بيئة تكنولوجيا المعلومات في البنك.

• إعداد تقييم شامل يلبي متطلبات البنك المركزي الأردني والجهات التنظيمية.

• مراجعة ومراقبة الامتثال للمتطلبات الرقابية وسياسة الأمن السيبراني ومتطلبات أفضل الممارسات وإعداد تقارير دورية لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمعينين.

• إجراء فحوصات أمنية وتقنية لتحديد مواطن الضعف في بيئة تكنولوجيا المعلومات مثل فحوصات الاختراق وتقييم الثغرات وإجراء المراجعة والمراقبة المطلوبة لضمان الامتثال للسياسات ذات الصلة.

• تطبيق مجموعة من الإجراءات وأدوات الرقابة على الأنظمة، بهدف تحقيق سلامة وكفاءة عمل الأنظمة.

• تفعيل وتطبيق مركز عمليات المراقبة للأحداث الأمنية.

• تطوير وتشغيل آليات وأدوات قادرة بفعالية على حماية موجودات ومصالح البنك وعملائه من خلال تحديد وكشف والاستجابة والتعافي من أي محاولات اختراق إلكتروني.

• الاستمرار بتحديد وتقييم مخاطر تكنولوجيا وأمن المعلومات وبما يشمل المخاطر المستجدة بتقنيات الحماية من الاختراق.

• ضبط معايير الأنظمة والبرمجيات وعناصر الشبكات وأنظمة الحماية المشغلة وإدارتها بطريقة تحد من مخاطر الاختراق الإلكتروني.

• مراجعة صلاحيات المستخدمين على الأنظمة الحساسة.

• مراجعة الاتفاقيات وموثائق العمل (Business Cases and Project Charters) للتأكد من شمول متطلبات الأمن السيبراني.

بالإضافة إلى ذلك يتم إدارة مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني ضمن منظومة من السياسات والإجراءات وفيما يلي أهمها:

- الحصول على شهادة (ISO 27001) المتعلقة بنظام إدارة أمن المعلومات.

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر، وتنقسم مخاطر السيولة إلى:

- مخاطر تمويل السيولة (Funding Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم مقدرة البنك على تحويل الأصول إلى نقد - مثل تحصيل الذمم - أو الحصول على تمويل لسداد الالتزامات.

- مخاطر سيولة السوق (Market Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم تمكن بيع الأصل في السوق أو بيعه مع تحمل خسارة مالية كبيرة، نتيجة لضعف السيولة أو الطلب في السوق.

تتم عملية التخطيط لإدارة السيولة لدى البنك من خلال إدارة السيولة النقدية وإدارة احتياطات السيولة وإدارة السيولة القانونية، وذلك بهدف التأكد من الالتزام بالمتطلبات الرقابية والسياسات الداخلية ومستويات المخاطر المقبولة، كما يتم إدارة مستويات السيولة المتوقعة من خلال إدارة التدفقات النقدية الواردة والصادرة للتنبؤ بالاحتياجات المتوقعة والالتزام بمتطلبات بازل 3 المتعلقة بنسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR). وتتم إدارة مخاطر السيولة من خلال وضع إستراتيجية للسيولة تأخذ بعين الاعتبار تنوع مصادر الأموال والاحتفاظ برصيد كاف من الأدوات المالية القابلة للتسييل، وتنوع فترات استحقاق التسهيلات والودائع، إضافة إلى الابتعاد عن التركزات في كل من ودائع العملاء وتوظيفات الأموال، والاحتفاظ بسقوف مع البنوك المراسلة تضمن سهولة الوصول إلى السيولة بالسرعة الممكنة والكلفة المقبولة. كما يعتمد البنك خطة طوارئ للسيولة تتم مراجعتها دوريًا لضمان إمكانية توفير السيولة اللازمة في الحالات الطارئة.

مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني انطلاقًا من حرص البنك الأهلي الأردني الدائم على حماية أصول وموارد البنك التقنية والمعلوماتية ولتحقيق أهدافه الإستراتيجية، ولحماية البنك من أية تهديدات قد تتعرض لها بيانات البنك، وبهدف التقليل من المخاطر المرتبطة بالأمن السيبراني وتكنولوجيا المعلومات ورفع مستوى التكيف مع المخاطر السيبرانية التي قد تواجه البنك، فإننا نعمل من خلال تعزيز تطبيق الضوابط الرقابية والأمنية على بيئة الأنظمة والبنية التحتية، وتطبيق السياسات والإجراءات الأمنية وبناء منظومة استجابة للحوادث السيبرانية، بما يضمن المحافظة على سرية وسلامة ودقة المعلومات من خلال دائرة أمن المعلومات والأمن السيبراني، كما تسعى الدائرة وبشكل مستمر إلى تبنى الممارسات الأمنية السليمة والمقبولة والمتعلقة باستخدام التكنولوجيا ضمن بيئة الأعمال البنكية. كما تساهم الدائرة برفع مستوى الوعي بمخاطر أمن المعلومات والممارسات الأمنية السليمة وعقد الدورات التدريبية والتوعوية لموظفي البنك، حيث يقوم البنك وبشكل مستمر بتطبيق الضوابط والإجراءات الرقابية اللازمة لهذه الغاية، والتأكد من مراقبتها وفعاليتها بشكل دوري ومستمر، وفيما يلي أهم تلك الضوابط:

وبالإضافة إلى ذلك وانطلاقاً من حرص مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية على إدارة استمرارية العمل وضمان استمرارية عمل البنك، من خلال تقديم وتوفير أفضل الخدمات والمنتجات لجميع العملاء وبما يتناسب مع إستراتيجيات وسياسات البنك، وضمن كافة الظروف. ونظراً لما تمثله استمرارية الأعمال من إستراتيجية استباقية لتجنب المخاطر المرتبطة بتعطل العمليات وتخفيف حدتها والتي قد تحدث بسبب الكوارث أو الأعطال في وحدات العمل و/أو الأنظمة، وتحدد الخطوات اللازمة اتخاذها قبل وأثناء وبعد الحادث وذلك للحفاظ على استمرارية عمل البنك، فقد تم تطوير وتحديث خطط استمرارية العمل وإجراءات التعافي من الكوارث لضمان استمرارية عمل البنك سواء من خلال فروع البنك أو من خلال مواقع العمل البديلة. بالإضافة إلى ذلك يوجد لدى البنك منظومة من السياسات وخطط العمل التي تشمل على مجموعة من التدابير والإجراءات التي تضمن الاستمرار في تقديم الخدمات للعملاء في حالات الطوارئ المحتملة بالكفاءة المطلوبة وبما يتناسب مع الموقف، وتقوم إدارة المخاطر بالعمل ضمن منظومة معتمدة لإدارة استمرارية العمل لدى البنك الأهلي الأردني وتتكون هذه المنظومة من برنامج شامل لإدارة استمرارية العمل يتضمن سياسة استمرارية العمل وخطة استمرارية العمل الرئيسية وخطط استمرارية العمل الفرعية.

مخاطر الاحتيال

انطلاقاً من سعي البنك لترسيخ السلوك القويم وتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والقيم المؤسسية للبنك، تم استحداث دائرة تعنى بإدارة مخاطر الاحتيال بحيث تعتمد الدائرة على المبادئ والاسس التالية:

- سياسة معتمدة لمكافحة الاحتيال على مستوى مجموعة البنك الأهلي الأردني واعتمادها من قبل مجلس إدارة البنك.
- اعتماد سياسة تجنب تعارض المصالح والافصاح والشفافية على مستوى مجموعة البنك الأهلي الأردني، واعتمادها من قبل مجلس إدارة البنك.
- اعتماد ميثاق السلوك المهني وتعميمه على كافة الموظفين.
- سياسة معتمدة للإبلاغ السري "Whistleblowing" تضمن الإبلاغ عن أي اختراقات أو شبهات.
- اعتماد مبدأ الإفصاح والشفافية بإعلام الجهات الرقابية والمعنوية عن أي حالات متحققة يتم التعامل معها.

- تطبيق برنامج أمن المعلومات في البنك من خلال مجموعة من المشاريع المتعلقة بأمن المعلومات كاستجابة للمتطلبات الرقابية أو للتخفيف من المخاطر.
- تطبيق مشروع قانون اللائحة العامة لحماية البيانات الشخصية GDPR في الأردن.
- تطبيق متطلبات مشروع تعليمات حوكمة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها COBIT فيما يخص عملية إدارة المخاطر وعملية إدارة أمن المعلومات.
- التحقق من كفاءة بيئة تكنولوجيا المعلومات والسعي المستمر للارتقاء بأمنها.
- تعزيز ثقافة أمن المعلومات والأمن السيبراني على مستوى البنك.

مخاطر التشغيل

تعرف مخاطر التشغيل بأنها خطر الخسارة الناجمة عن فشل أو عدم كفاية العمليات الداخلية أو الأشخاص أو النظم، أو الناجمة عن أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية.

وبناءً عليه فقد قام البنك الأهلي الأردني بتبني منهجية التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية (RCSA) لإدارة مخاطر التشغيل، ويتولى البنك إدارة مخاطر التشغيل لديه ضمن المعطيات التالية:

- سياسة معتمدة لإدارة مخاطر التشغيل حيث تغطي الإطار العام لإدارة مخاطر التشغيل على مستوى البنك ومهام ومسؤوليات جميع الجهات.
- تطبيق نظام متخصص لإدارة مخاطر التشغيل.
- إنشاء ملفات مخاطر Risk Profile تتضمن كافة أنواع مخاطر التشغيل والإجراءات الرقابية التي تحد منها، وتقييمها ذاتياً لتحديد نقاط الضعف وقياس مدى مستوى فعالية الإجراءات الرقابية، ويهدف تقييم الإجراءات الرقابية إلى التحقق من مدى فعالية وكفاءة هذه الإجراءات، بحيث يتم تحسين الإجراءات الرقابية الضعيفة أو وضع إجراءات رقابية جديدة تهدف إلى درء المخاطر أو تخفيف حدتها. علماً بأن إدارة مخاطر التشغيل تقوم بالعمل وفق خطة لإعداد ملفات المخاطر لمختلف دوائر البنك.
- بناء قاعدة بيانات حول الخسائر الناتجة عن المخاطر التشغيلية وذلك لتقييم حجم التعرض الذي يواجهه البنك من المخاطر التشغيلية بالإضافة إلى فعالية الإجراءات الرقابية المطبقة.
- تبني أفضل الممارسات في مجال إدارة المخاطر، وترسيخ ثقافة الاستدامة والممارسات المستدامة في الأعمال بهدف إدارة العوامل البيئية والاجتماعية بشكل أفضل.
- مراجعة سياسات وإجراءات عمل البنك وإبداء الرأي حولها وذلك لبيان المخاطر الواردة فيها ومدى كفاية الإجراءات الرقابية المرتبطة بها.
- تزويد إدارة البنك التنفيذية ولجنة إدارة المخاطر المنتهقة عن مجلس الإدارة بالتقارير اللازمة حول مخاطر التشغيل.

منظومة إدارة المخاطر

- رفع تقارير بالمخاطر المترتبة على أي توسع في أنشطة البنك الى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- القيام بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة واعتمادها من مجلس الإدارة.
- رفع تقارير دورية للجنة إدارة المخاطر تتضمن معلومات عن منظومة المخاطر (Risk Profile) الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة (Risk Appetite) ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية.
- التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.
- نشر الوعي فيما يتعلق بإدارة المخاطر لوحدة البنك لتعزيز البيئة الرقابية ونشر ثقافة الوعي بالمخاطر وتحقيق فهم عميق من كافة المستويات الإدارية للمخاطر التي يواجهها البنك.
- مراجعة القرارات الإستراتيجية مع تقديم توصيات لتجنب المخاطر وضمان التوظيف الأمثل لرأس المال.
- التنسيق مع مختلف دوائر البنك الرقابية للتحقق من وجود الضوابط الرقابية للسيطرة على المخاطر أو نقل إدارة هذه المخاطر لجهات خارجية أو التامين عليها.

قام البنك بتعزيز حوكمة إدارة المخاطر وذلك باعتبارها عملية تكاملية ضمن كافة المستويات الإدارية ابتداء من مجلس الإدارة والإدارة العليا ووصولاً إلى كافة الدوائر والوحدات التنظيمية، لتشمل جميع دوائر وموظفي البنك، حيث تم العمل على تبني مفهوم "خطوط الدفاع" لتعزيز هذه العملية وذلك ضمن المعطيات التالية:

المستوى الأول: تمثل وحدات العمل خط الدفاع الأول وبحيث يكونون مسؤولين بشكل مباشر عن إدارة المخاطر وتقييم الإجراءات الرقابية المتعلقة بها.

المستوى الثاني: تمثل إدارة المخاطر وإدارة الامتثال ومكافحة عمليات غسل الأموال خط الدفاع الثاني، ويكونون مسؤولين عن تنسيق جهود إدارة المخاطر والإشراف على الآليات المستخدمة والمتبعة من قبل البنك، لإدارة المخاطر بالإضافة الى الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات.

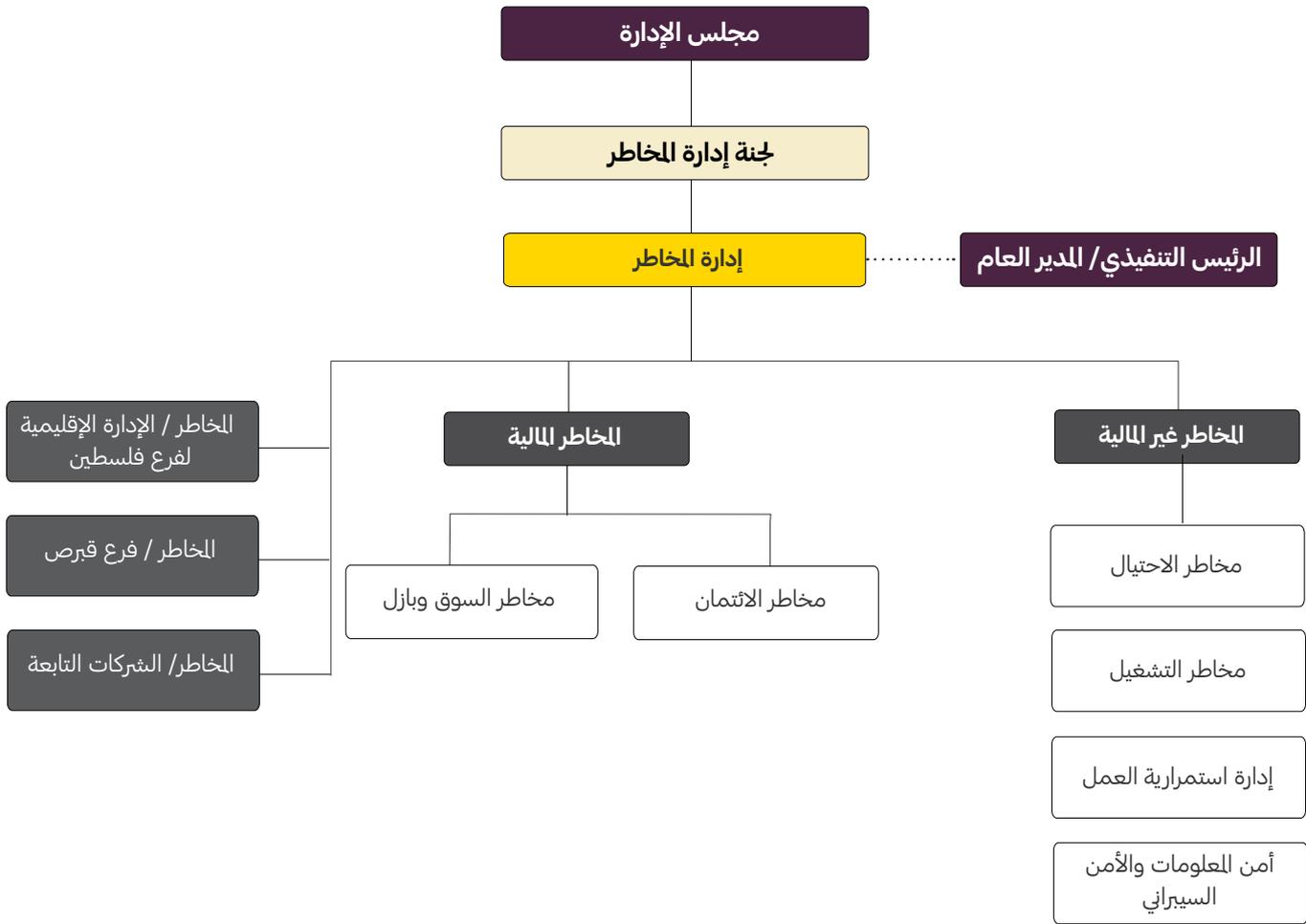
المستوى الثالث: تمثل إدارة التدقيق الداخلي خط الدفاع الثالث وهم مسؤولون عن إجراء عملية المراجعة المستقلة.

كما تولي إدارة البنك أهمية خاصة لمتطلبات بازل وأفضل الممارسات الدولية لإدارة المخاطر، وذلك باعتبارها إطاراً لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومواجهة مختلف أنواع المخاطر (التشغيلية والسوق والائتمان)، وقد اتخذت الخطوات العملية لتطبيق ما جاء فيها وذلك بتأسيس وحدات متخصصة لإدارة مختلف المخاطر تكون مهامها التعرف، القياس، الإدارة، الرقابة والسيطرة على أنواع المخاطر، ومدى التزام البنك بالأنظمة والقوانين والتشريعات والمعايير والمتطلبات الصادرة عن مختلف الجهات المحلية منها أو الدولية، وفقاً لأفضل الممارسات المتعارف عليها وبما يتناسب مع حجم البنك وعملياته وأنواع المخاطر التي يتعرض لها.

هذا وتتولى إدارة المخاطر المهام الرئيسية التالية:

- إعداد إطار إدارة المخاطر (Risk Management Framework) في البنك.
- إعداد وتنفيذ إستراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل تحدد الأدوار والمسؤوليات الخاصة بكل طرف من الأطراف وعلى جميع المستويات الإدارية.
- إعداد سياسات المخاطر ومراجعتها بشكل دوري للتأكد من فعاليتها وتعديلها بما يستوجب ذلك.
- إعداد منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك، وبحيث تكون هذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك، مع الأخذ بعين الاعتبار خطة البنك الإستراتيجية وخطة رأس المال.
- إعداد وثيقة للمخاطر المقبولة للبنك.
- مراقبة التزام دوائر البنك التنفيذية بالمستويات المحددة للمخاطر المقبولة.
- التأكد من وجود خطة استمرارية العمل وفحصها بشكل دوري.

وبناءً عليه فقد تم العمل على اعتماد الهيكل التنظيمي التالي لإدارة المخاطر:



مستويات المخاطر المقبولة

التقييم الداخلي لكفاية رأس المال

تهدف عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال إلى ما يلي:

- استخدام أساليب أفضل لإدارة المخاطر، لضمان كفاية رأس المال.
- تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في تطوير عملية التقييم الداخلي لرأس المال، ووضع أهداف لرأس المال تتناسب مع هيكل مخاطر البنك والبيئة الرقابية لديه.
- التقييم الشامل لعناصر المخاطر (الكمية والنوعية) التي من الممكن أن يتعرض لها البنك في ظل الأوضاع الحالية والأوضاع الضاغطة.
- معالجة المخاطر التي لم يتم تغطيتها ضمن الدعامات الأولى (مخاطر السيولة، الفائدة، التركيز، السمعة، الإستراتيجية، ودورة الأعمال).
- فهم طبيعة ومستويات المخاطر التي قد يواجهها البنك، وكيفية الربط بين تلك المخاطر ومستويات رأس المال.
- التأكد من استمرار إدارة البنك في تحمل مسؤولية ضمان توفر رأسمال كاف لمواجهة المخاطر وبما يزيد عن متطلبات الحدود الدنيا المقررة.

إنجازات إدارة المخاطر

- الارتقاء بالإطار الحوكمي لإدارة المخاطر باعتماد إستراتيجية إدارة المخاطر والإطار المؤسسي لإدارة المخاطر ومستويات المخاطر المقبولة ومنظومة سياسات ومنهجية وخطط إدارة المخاطر.
- المحافظة على نسبة كفاية رأس المال ضمن النسب المستهدفة.
- إعداد مجموعة من اختبارات الأوضاع الضاغطة لمحاكاة تبعات تغير المناخ والتوترات الجيوسياسية.
- إجراء تحسينات على منظومة تقارير الإنذار المبكر على الحفظة الائتمانية.
- الإشراف على نظام الخسارة الائتمانية المتوقعة وتحديثه وتطويره، وتنفيذ مجموعة من السيناريوهات التي تحاكي التغيرات في المؤشرات الاقتصادية والتغيرات في هيكل ونوعية المحفظة الائتمانية.
- استكمال عملية إجراء مراجعة مستقلة على نماذج ومنهجيات احتساب متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 بخصوص الخسائر الائتمانية المتوقعة مع الجهة الاستشارية المستقلة.
- تطوير مجموعة من التقارير الرقابية في مجال إدارة وقياس مخاطر السوق، ومخاطر تغيير أسعار الفائدة، وبما يشمل تطوير وتحسين منظومة تقارير المكتب الوسطي.
- تعزيز إدارة المخاطر التشغيلية على مستوى البنك من خلال إعداد ملفات للمخاطر التشغيلية وذلك وفق الخطة المعتمدة.

تتم عملية تحديد مستويات المخاطر المقبولة للبنك وفق أساليب القياس الكمية واستناداً إلى طبيعة وخصوصية المخاطر المتنوعة وبما يوضح طبيعة المخاطر التي يقبلها البنك في سبيل تحقيق أهدافه الإستراتيجية وبحيث يتم عكس هذه الحدود ضمن وثيقة المخاطر المقبولة المعتمدة لدى البنك والتي تخضع لآلية مراقبة بشكل دوري وآلية لمعالجة الانحرافات والتجاوزات إن وجدت.

يتم تحديد الإطار العام لمستويات المخاطر المقبولة بما ينسجم مع خطة البنك الاستراتيجية وتعليمات الجهات الرقابية والإدارة السليمة لمخاطر الائتمان والسيولة وإدارة رأس المال بما يدعم النمو والتطور في أعمال البنك.

اختبارات الأوضاع الضاغطة

تشكل اختبارات الأوضاع الضاغطة على مستوى البنك ككل جزءاً لا يتجزأ من عملية مراجعة المخاطر وتقييمها حيث توفر هذه الاختبارات معلومات حول السلامة المالية ومنظومة المخاطر لدى البنك، كما توفر أيضاً مؤشرات تحذير مبكرة للتهديدات المحتملة على رأس مال البنك.

كما تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) جزءاً مكملاً وأساسياً في منظومة الحوكمة المؤسسية وفي عملية إدارة المخاطر لدى البنك، لما لها من أهمية في تنبيه إدارات البنك لأثر الأحداث السلبية غير المتوقعة والمرتبطة بالعديد من المخاطر، بالإضافة إلى مدى تأثيرها في صناعة القرارات على المستوى الإداري والإستراتيجي ودورها الكبير في تزويد كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بمؤشرات عن حجم رأس المال المطلوب لمواجهة الخسائر الناتجة عن الصدمات أو التغيرات التي قد تطرأ والتي تؤثر على وضع البنك وملاءته المالية، وتعود أهمية اختبارات الأوضاع الضاغطة كونها ذات بعد مستقبلي، في تقييم المخاطر بعكس النماذج المعتمدة على البيانات التاريخية والتي لا تأخذ بعين الاعتبار الأحداث المستقبلية غير المتوقعة. يتم إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة على مستوى السيناريوهات ذات الحساسية والسيناريوهات التحليلية وعكس أثرها على نسبة كفاية رأس المال والأرباح والخسائر من خلال مجموعة من المستويات التي تندرج ضمن (المعتدلة، المتوسطة والحادة).

يتم تحليل وتقييم نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة وأثرها على نوعية أصول البنك والوضع المالي سواء من خلال حجم الخسارة المتوقعة و/ أو من خلال التأثير على سمعة البنك وكفاية رأس المال، واستخدام نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة في عملية التخطيط لرأس المال (Capital Planning) والأثر المحتمل لها في بناء رأس مال إضافي، وفقاً لمعطيات عملية التقييم الداخلي لدى كفاية رأس المال (ICAAP).

يتم افتراض سيناريوهات تتناسب مع حجم وطبيعة المخاطر التي تواجه البنك وعلى أن تندرج من الأقل تأثيراً إلى الأكثر تأثيراً بما في ذلك السيناريوهات التي قد تحدد حجم الخسائر التي من الممكن أن يتعرض لها البنك، وذلك بهدف التعرف على المخاطر غير الغطاءة، على أن يتم مراعاة تحديد نطاق السيناريوهات بشكل دقيق ومراجعتها بشكل دوري وتعديلها حسب المستجدات التي تطرأ على البنك بشكل خاص وعلى القطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام.

يتم إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل سنوي بما يلي متطلبات السلطات الرقابية ويمكن إجراء هذه الاختبارات أكثر من ذلك بناءً على توصية من لجنة إدارة المخاطر وفقاً لمعطيات وظروف القطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام.

- تعزيز إدارة مخاطر الاحتيال على مستوى البنك من خلال تفعيل منظومة تقارير خاصة بمراقبة هذا النوع من المخاطر.
- تفعيل مجموعة من الأنظمة لإدارة مخاطر التشغيل ومخاطر أمن المعلومات، وتقييم بيئة الأمن السيبراني.
- تطبيق إطار حوكمة وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها COBIT19 المتعلقة بإدارة المخاطر.
- الإشراف على تطبيق الإطار العام للأمن السيبراني للقطاع المصرفي الأردني المعتمد من قبل البنك المركزي الأردني.
- إعداد واعتماد الإطار العام لأمن المعلومات والأمن السيبراني في البنك الأهلي الأردني، بالإضافة إلى استكمال مشاريع أمن المعلومات والأمن السيبراني وتفعيل دور مركز عمليات المراقبة الأمنية.
- تفعيل واختبار خطة استمرارية العمل والموقع البديل لاستمرارية العمل وموقع التعافي من الكوارث.
- نشر ثقافة إدارة المخاطر من خلال عقد الدورات التدريبية وورش العمل ونشرات التوعية.
- تدريب وتوعية موظفي البنك على مخاطر أمن وحماية المعلومات وكيفية التعامل مع هذه المخاطر من خلال الدورات التدريبية والنشرات التوعوية.
- فحص خطط استمرارية العمل والموقع البديل لاستمرارية العمل وموقع التعافي من الكوارث.
- الاستمرار بتطوير وتحديث إستراتيجية ومنظومة إدارة مخاطر أمن المعلومات ومخاطر الأمن السيبراني بما يتوافق مع متطلبات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات والمتطلبات الدولية مثل NIST، COBIT، ISO، وغيرها..
- الاستمرار بالإشراف على تطبيق الإطار العام للأمن السيبراني للقطاع المصرفي الأردني المعتمد من قبل البنك المركزي الأردني.
- تطوير وتحديث عملية التخطيط الرأسمالي وتوزيع المخاطر.
- تطوير وتحديث أدوات قياس مخاطر السوق والسيولة بما يلي أفضل الممارسات المصرفية ولجنة بازل.
- نشر ثقافة إدارة المخاطر وتطوير قنوات الاتصال وعقد الدورات التدريبية وورش العمل ونشرات التوعية.
- تعزيز مستويات الثقافة المؤسسية والرضا الوظيفي لدى موظفي إدارة المخاطر.
- تبي أفضل الممارسات الدولية في المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) ضمن الإطار العام لإدارة المخاطر.

الخطة المستقبلية لإدارة المخاطر

- الاستمرار في تبي أفضل الممارسات والمعايير الدولية المطبقة في إدارة المخاطر ISO31000 وإطار إدارة المخاطر المؤسسية.
- الاستمرار في تبي أفضل الممارسات والمعايير الدولية المطبقة في أمن المعلومات آيزو 27001 والإطار العام للأمن السيبراني الصادر عن البنك المركزي الأردني وNIST، وغيرها..
- الاستمرار في تبي أفضل الممارسات والمعايير الدولية المطبقة في إدارة استمرارية العمل آيزو 22301.
- استكمال تطبيق إستراتيجية إدارة المخاطر المعتمدة للأعوام (2023-2027) للوصول إلى مستوى الإنجاز المستهدف.
- مراجعة وتحديث الإطار الحوكمي لإدارة المخاطر وتطوير أنظمة وأدوات قياس ومراقبة إدارة المخاطر ومنظومة التقارير.
- الاستمرار بتعزيز إدارة مخاطر التشغيل من خلال عقد ورش عمل جديدة لكل من فروع الأردن وفلسطين.
- الاستمرار بمراجعة وتحديث قاعدة بيانات الخسائر الناتجة عن المخاطر.

عام 2024 في سطور

معدل النمو	العام 2023	العام 2024	المبالغ لأقرب مليون دينار
%7.4	3,282	3,525	الموجودات
%2.9	2,192	2,255	ودائع العملاء
%1	1,799	1,816	القروض والتسهيلات بالإجمالي
%25.6	334	*419	حقوق الملكية*
(% 6.5)	32.2	30.1	صافي الأرباح قبل الضريبة
(% 4.3)	18.6	17.8	صافي الأرباح بعد الضريبة

* خلال العام 2024 تم إصدار السندات الدائمة بمبلغ 120 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل تقريبا 85.1 مليون دينار.

عام 2024 بالنسب والمؤشرات

العام 2023	العام 2024	
%0.6	%0.5	العائد على الموجودات
%5.6	%4.7	العائد على حقوق الملكية
%4.6	%4.6	نسبة الديون غير العاملة
%8.0	%8.0	توزيعات الأرباح النقدية المقترحة*
%60.8	%60	الكفاءة التشغيلية
%21.2	%20.4	الإيرادات من غير الفوائد/ إجمالي الدخل
%81.3	%85.8	نسبة التغطية/ مرحلة 3
%15.1	%18.25	كفاية رأس المال

* خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين وبتنسيب من قبل مجلس الإدارة.

تحليل نتائج الأعمال للعام 2024

• أظهر البنك الأهلي الأردني إدارته الحصيفة مرونة كبيرة في مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية التي آلت بالمنطقة وخاصة استمرار الحرب على غزة خلال العام المنصرم.

• وبالرغم من هذه الظروف الحبيطة بنا فقد سجلت الأرباح التشغيلية قبل الضريبة والمخصصات ارتفاعاً نسبته 2.4 % لتبلغ 48.3 مليون دينار مقارنة مع 47.2 مليون دينار نهاية العام 2023.

• نسبة ديون غير عاملة منخفضة وضمن المستويات الآمنة وارتفاع نسبة التغطية في مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة الثالثة من 81.3 % للعام 2023 إلى 85.8 %.

• كما تم تعزيز المركز المالي للبنك فقد ارتفع مجموع الموجودات بما نسبته 7.4 % عن نهاية العام السابق متجاوزاً الـ 3.5 مليار دينار. كذلك ارتفعت ودائع العملاء بما نسبته 2.9 % لتصل إلى 2.3 مليار دينار مما يعكس ثقة العملاء بالبنك الأهلي الأردني. وارتفعت التسهيلات الائتمانية بالإجمالي بما نسبته 1 % لتصل إلى 1.8 مليار دينار أردني.

السلسلة الزمنية لأهم المؤشرات المالية (المبالغ بالملليون دينار أردني)

البيان / السنة	2024	2023	2022	2021	2020
مجموع الموجودات	3525	3282	3063	2953	2846
ودائع العملاء	2255	2192	2028	2004	1904
القروض والتسهيلات الائتمانية (بالصافي)	1683	1681	1595	1358	1370
حقوق الملكية	*419	334	330	328	322
الأرباح قبل الضريبة	30.1	32.2	28.3	27.2	17.5
الأرباح بعد الضريبة	17.8	18.6	16.9	14.2	10.4
الأرباح النقدية الموزعة على المساهمين	16	16	16	14	8
الحصة الأساسية من ربح السنة EPS	0.089	0.093	0.084	0.071	0.052
حصة السهم من الأرباح الموزعة (دينار)	0.08	0.08	0.08	0.07	0.04
سعر السهم في نهاية العام (دينار)	1.02	1.08	1.07	0.97	0.77
سعر إغلاق السند الدائم	-	-	-	-	-

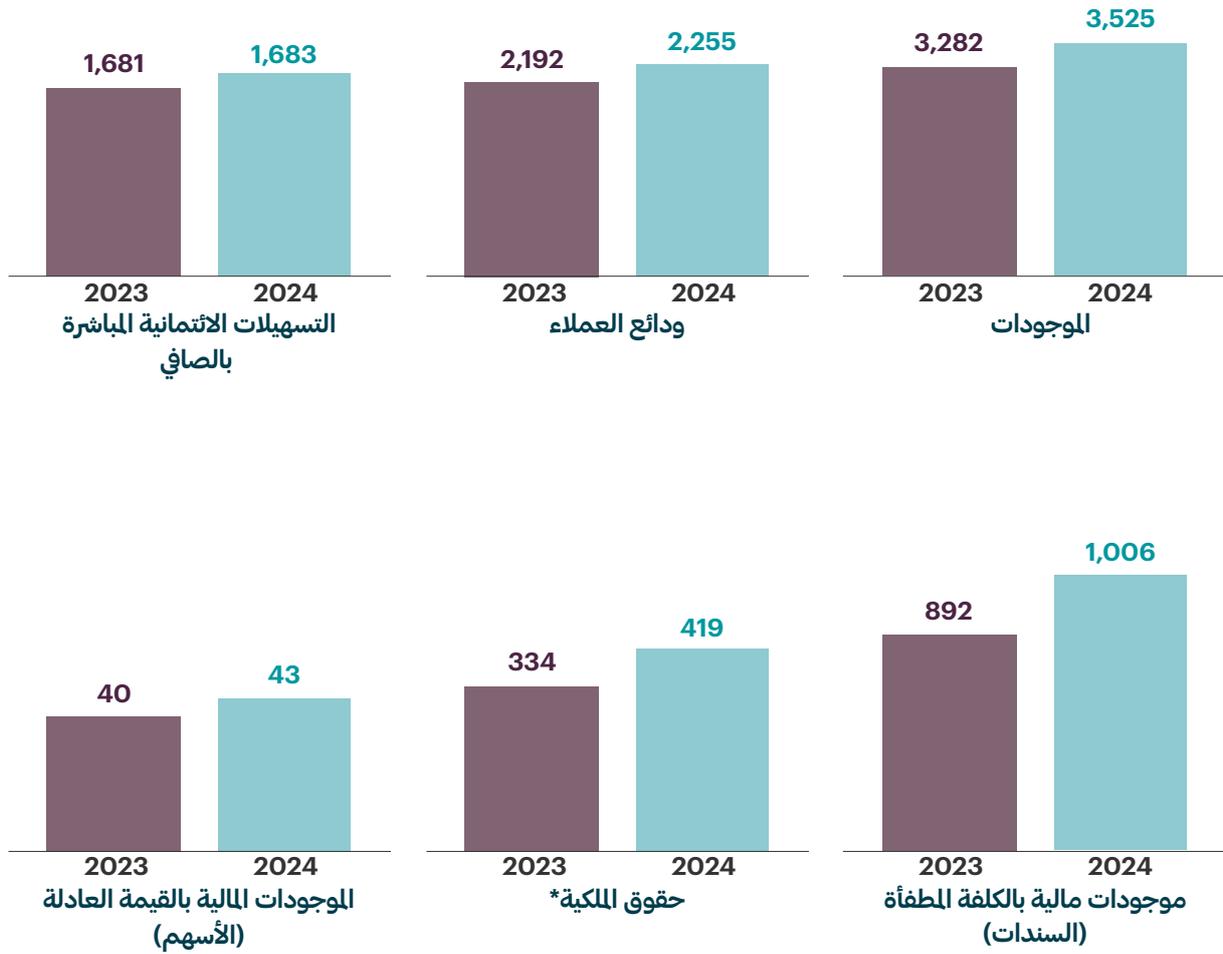
* خلال العام 2024 تم إصدار السندات الدائمة بمبلغ 120 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل تقريباً 85.1 مليون دينار أردني.

الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة للسنة المالية 2024 ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي

لا يوجد أي أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية 2024 ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي.

أهم بنود المركز المالي

(المبالغ بالملليون دينار أردني)

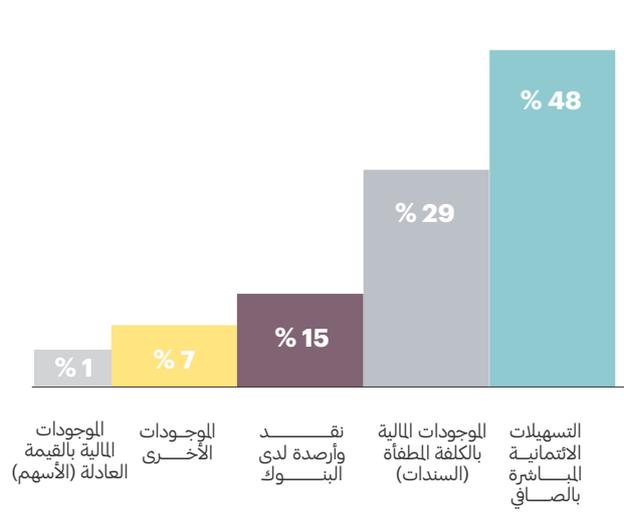
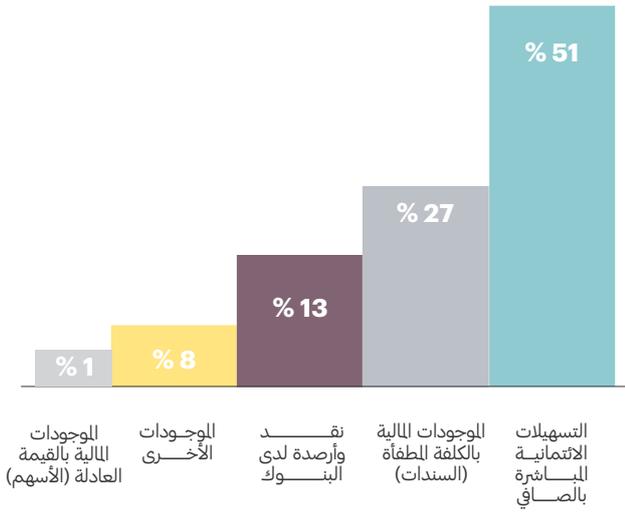


* خلال العام 2024 تم إصدار السندات الدائمة بمبلغ 120 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل تقريبا 85.1 مليون دينار.

تركيبة الموجودات

2023

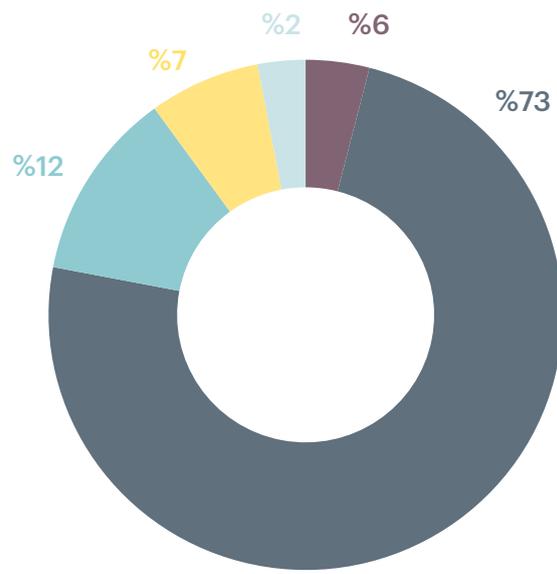
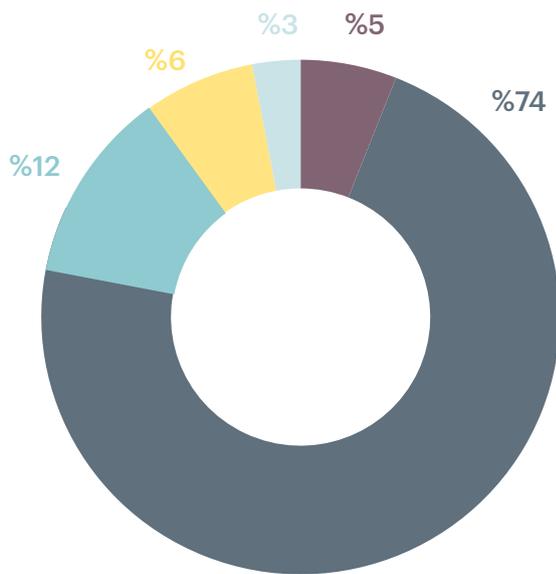
2024



تركيبة المطلوبات

2023

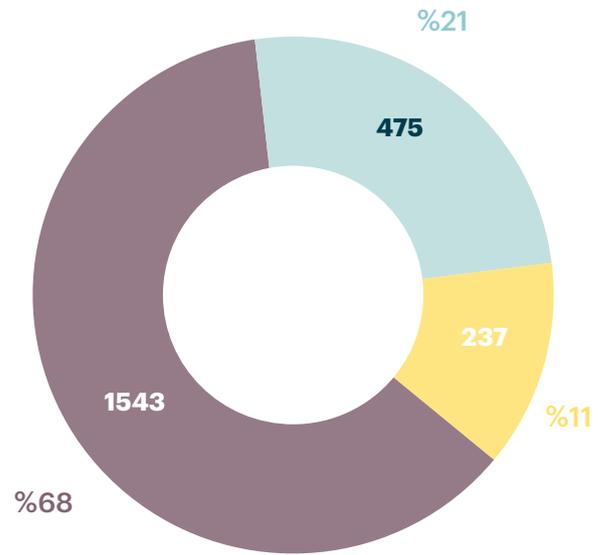
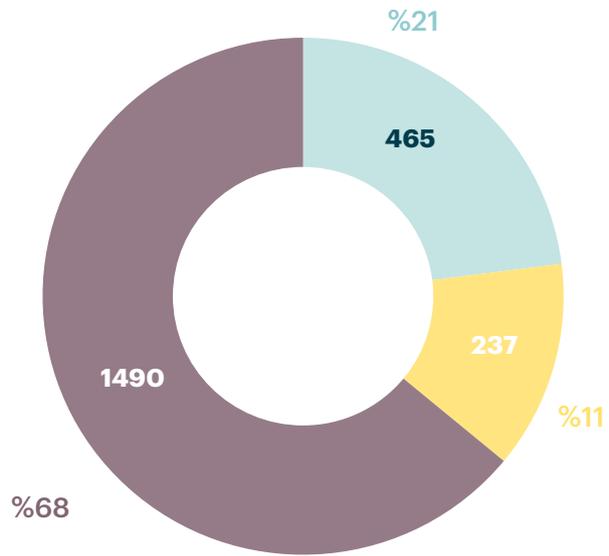
2024



تركيبة ودائع العملاء (المبالغ بالملليون دينار أردني)

2023

2024



- ودائع لأجل خاضعة لإشعار
- ودائع التوفير
- حسابات جارية وتحت الطلب

الخطة المستقبلية للعام 2025

يسعى البنك الأهلي الأردني إلى تحقيق قفزة نوعية في خدماته للعام 2025، وذلك من خلال تعزيز الدعم المقدم للشركات الكبرى والصغرى والمتوسطة، وتطوير منصاته الرقمية لتلبية احتياجات عملائه المتنوعة. كما يهدف البنك إلى توسيع قاعدة عملائه الأفراد وتقديم حلول مالية مبتكرة تدعم الاستدامة البيئية والاجتماعية، مع التركيز على تحسين تجربة العملاء من خلال أتمتة العديد من الخدمات وتوسيع شبكة الصرافات الآلية. وبهذا، يسعى البنك إلى رفع كفاءته التشغيلية، وتحسين إيراداته، وتعزيز ثقة المستثمرين، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

وتماشياً مع التطورات في قطاع الشركات الكبرى وتمويل المشاريع يقوم البنك بالتجهيز لإطلاق عدة برامج لتمويل سلاسل التوريد خلال العام 2025، والتي أصبحت ضرورة في العصر الحالي نظراً لتعقيد عمليات سلاسل التوريد وتأثرها بالعديد من العوامل الاقتصادية والجيوسياسية. وتهدف هذه البرامج لتمكين الشركات من الحصول على السيولة النقدية المطلوبة لتغطية احتياجاتها المالية، بدءاً من شراء المواد الخام ووصولاً إلى توزيع المنتجات النهائية.

ويضع البنك ضمن أولوياته للعام 2025 تنفيذ خطط تتعلق بقطاع الشركات الصغرى والمتوسطة المرتكزة على إستراتيجية البنك وبما يتسق مع مبدأ الازدهار المشترك والكفاءة في العمليات. كما يعتزم البنك تكريس جهوده لدعم الإستراتيجيات الوطنية الهادفة إلى تنمية الشركات الصغرى والمتوسطة وتحقيق الشمول المالي والاستدامة لها. كذلك سيستمر البنك في العمل بالشراكة مع البنك المركزي الأردني وشركائه الإستراتيجيين مثل مؤسسة التمويل الدولية والشركة الأردنية لضمان القروض لتوفير خدمات مصرفية تلي أعلى المعايير الدولية وفق أفضل الممارسات.

وبخطىٍ حيثية يسعى البنك إلى تنمية محفظة البطاقات خلال 2025 من خلال إطلاق حملات تسويقية مستمرة تستهدف جذب عملاء جدد وزيادة الأرصدة المستغلة. كما يضع البنك ضمن أهدافه المتعلقة بالخدمات المصرفية للأفراد تزويد مستخدمي بطاقات أهلي بأحدث التقنيات المصرفية لتجربة متميزة وأمنة، إلى جانب العمل على إطلاق Digital Road Map التي تساعد على تعزيز إستراتيجية التحول الرقمي. وعلى صعيد انتشار الفروع والصرافات الآلية يعتزم البنك في عام 2025 تنفيذ خطة توسعية تشمل افتتاح فرعين جديدين في منطقة عجلون وطريق المطار، ونقل فروع ماركا ودير علا والرصيفة وضاحية الباسمين وجبل عمان إلى مواقع جديدة، وتحديث فروع وسط البلد والفرق والطفيلة لتتماشى مع الهوية المؤسسية للبنك. كما سيعمل على زيادة عدد الصرافات الآلية في 15 موقعاً جديداً، واستبدال 50 صرافاً آلياً قديمة بأخرى حديثة.

وفي مجال الإبداع والابتكار يخطط البنك لتنفيذ مبادرات رئيسية تعزز من تجربة العملاء وتدعم توسع البنك في أسواق جديدة. وتشمل هذه المبادرات إضافة ميزات جديدة لمنصتي "كوّن" للأعمال و"كوّن" للأفراد، مما يمنح العملاء قدرات أكبر وتجربة مستخدم أسهل إلى جانب توفير وظائف أكثر تنوعاً. ومن ضمن الخطط الموضوعة على أجندة العام 2025 نشر تقنيات إضافية في مجال الذكاء الاصطناعي لصالح العملاء والموظفين على حد سواء، من خلال تبسيط العمليات باستخدام الذكاء الاصطناعي، لجعل التفاعلات أكثر سلاسة والعمليات أكثر كفاءة. وفي السياق ذاته سيطلق البنك "بوابة المطورين لكوّن" بهدف تمكين مزودي الخدمات من تقديم حلول مالية مدمجة. كما ستتيح هذه المنصة لشركات التكنولوجيا المالية دمج خدمات البنك في عروضها المقدمة لعملائها، مما يعزز الابتكار والتعاون. التوسع في أسواق جديدة سيكون أكثر سلاسة باستخدام البنية التحتية لمنصة "كوّن"، إذ تسهل الوصول إلى احتياجات المناطق المختلفة بسرعة وسلاسة، كما سيواصل البنك نشر التقنيات المتقدمة التي تم تطويرها لـ "كوّن" في جميع أقسامه بهدف تعزيز الكفاءة وتحسين الخدمات.

وفيما يتعلق بخطة البنك الأهلي الأردني على صعيد قطاع الائتمان للعام 2025، فسيتم تكثيف الجهود للحفاظ على جودة المحفظة الائتمانية وتطويرها من خلال مراقبة مستمرة ودقيقة لكافة مراحل الدورة الائتمانية؛ يتم ذلك من خلال إجراء تقييمات دورية للمحفظة وتحديد أي نقاط ضعف محتملة، مما يتيح اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب. كما سيعمل البنك على تحديث سياسته الائتمانية بانتظام لمواكبة التطورات والتغيرات في بيئة الأعمال والحد من المخاطر المحتملة، بهدف خفض نسبة الديون المتعثرة والحفاظ على صحة وسلامة المحفظة الائتمانية.

تحقيق النمو المستدام في الأرباح هدف أساسي للبنك الأهلي الأردني خلال 2025، بما في ذلك أرباح العملة الأجنبية (فرق العملة)، وإلى جانب ذلك فإنّ البنك يضع في أولوياته تعميق وتعزيز العلاقات المصرفية مع جميع البنوك المحلية، وتكثيف جهود التوعية بمنتجات الخزينة لموظفي البنك وعملائه، وإدارة محفظة الدخل الثابت بكفاءة وفقاً لإرشادات البنك المركزي الأردني. كما سيتم التركيز على الحفاظ على ودائع المؤسسات المالية ومحاولة زيادتها، مع إيلاء أهمية قصوى للمسؤولية الاجتماعية والبيئية من خلال الالتزام بأفضل الممارسات العالمية في هذا الصدد. وفي سياق تعزيز خدماتنا المصرفية، سنواصل تطوير قنواتنا الرقمية لتلبية احتياجات عملائنا المتزايدة، لا سيما من خلال تقديم خدمات تحويل الأموال الدولي الفوري، وذلك بهدف تعزيز مكانتنا كبنك رائد في السوق الأردني وتوفير تجربة مصرفية متميزة لعملائنا.

وإيماناً منه بضرورة تعزيز التحول الرقمي ليكون ركيزة أساسية في تطوير العمليات المصرفية، يسعى البنك الأهلي الأردني إلى زيادة كفاءة العمليات بشكل كبير وتقليل التكاليف التشغيلية من خلال رفع مستوى الأتمتة، وذلك بالتوسع في استخدام تقنيات الأتمتة الروبوتية للعمليات التي ساهمت في تقليل التدخل البشري، وتسريع المعاملات، وتقليل احتمالات الخطأ البشري، مما يعزز تجربة العملاء ويدعم فاعلية العمل. كما سيتم التركيز على تقديم منتجات مصرفية مبتكرة تتماشى مع التطورات الرقمية الحالية، مثل خدمات القروض الشخصية الرقمية، ليتمكن العملاء من الحصول على القروض بسهولة عبر منصات البنك الرقمية، دون الحاجة إلى زيارة الفروع. وفي سياق متصل يضع البنك في الاعتبار ضمن خطته لعام 2025 إطلاق خدمات رقمية جديدة تمكن العملاء من تحقيق أهدافهم المالية وترقى إلى تطلعاتهم المستقبلية. وفيما يتعلق بالتوسع في الخدمات عبر الحدود لفتح آفاق جديدة، سيسعى البنك إلى تقديم خدمات مصرفية مرنة عبر الحدود تستهدف كلا من الأفراد والشركات، مع تركيز خاص على مجالات التحويلات الدولية وتمويل التجارة. سيمكننا ذلك من تلبية احتياجات العملاء الذين يمارسون أعمالهم على نطاق عالمي، حيث سيقدم البنك لهم حلولاً مرنة ومتكاملة تتيح لهم إدارة تحويلاتهم وتمويل أعمالهم بشكل سلس وآمن، مع مراعاة المتطلبات القانونية والتنظيمية لكل بلد.

أما عن الخطط المتعلقة في حقل تكنولوجيا المعلومات لعام 2025 فلا يدّخر البنك جهداً في تعزيز جهوده في مجال الأمن السيبراني، إذ يجري التخطيط لتفعيل منصة Threat Intelligence Platform لتحسين القدرة على تحديد التهديدات المحتملة والاستجابة لها بشكل استباقي، إذ ستمكّن هذه المنصة البنك من حماية أنظمتها وبياناته بدقة وكفاءة أعلى. واستعداداً للنمو المستقبلي، يعمل البنك على تجهيز البنية التحتية لمركز البيانات في المقر الرئيسي الجديد للتعامل مع الزيادة في متطلبات البيانات والاستمرار في تقديم خدمات موثوقة. بالإضافة إلى ذلك، نحن بصدد ترقية النظام البنكي في الأردن إلى أحدث إصدار، مما يوفر وظائف محسنة وكفاءة تدعم التزام البنك بتقديم خدمات عالية الجودة. ولتبسيط العمليات الداخلية وتعزيز أمان المستندات، يتم العمل على تطبيق نظام التوقيع الرقمي، مما يسمح بمعالجة الموافقات والمستندات بشكل رقمي، مع ضمان السرعة والدقة والامتثال. وفي إطار الاستعداد الدائم لأي أنقطاعات محتملة، سيُجري البنك تدريبات للتعافي من الكوارث على أساس ربع سنوي، يستمر كل منها لمدة شهر. وتعتبر هذه التدريبات أساسية لتعزيز جاهزيتنا للأحداث غير المتوقعة، مما يسمح لنا باختبار وتحسين إجراءات الاستجابة. كذلك يستعد البنك لتطبيق ميزة المعاملات بدون تلامس (NFC) عبر جميع أجهزة الصراف الآلي، لتوفير طريقة أسرع وأكثر أماناً لعملائنا، وتماشياً مع الاتجاهات الحديثة في القطاع المصرفي، سيطبق البنك نظام البنوك المفتوحة، مما يتيح التعاون مع مزودي الخدمات المالية من الأطراف الثالثة عبر واجهات برمجة التطبيقات الآمنة، كما أنّ البنك بصدد تجديد الخوادم وأجهزة التخزين لنظام الخدمات المصرفية الأساسية، لضمان استمرار بنيتنا التحتية التقنية قوية وقادرة على دعم العمليات واحتياجات العملاء بكفاءة.

وفيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية، يعمل البنك على توجيه كافة الإمكانيات المتاحة لتعزيز الرضا الوظيفي، ودعم الثقافة المؤسسية التي تُشجع على الإبداع والابتكار. مع الالتزام بتطوير برامج المكافآت والحوافز التنافسية، وتطبيق معايير وآليات تقييم الأداء الواضحة والعادلة، لضمان بيئة شفافة ومنصفة تدعم النمو المستمر. كما يحرص البنك على تقديم فرص التطوير الوظيفي والترقية لموظفي البنك، بما يساهم في تعزيز الروح المعنوية لديهم وتطوير خيراتهم، مع الالتزام بتوفير فرص متكافئة للجميع.

ويواصل البنك أيضاً جهوده في هذا الإطار لتعزيز وتطوير مهارات وقدرات الموظفين من خلال البرامج والدورات والأنشطة التدريبية المتنوعة لجميع المستويات الإدارية، الهادفة إلى ضمان امتلاك كوادرنا المهارات والكفاءات اللازمة لتحقيق الأهداف الوظيفية والامتثال للمتطلبات التنظيمية. مع الالتزام بتوفير بيئة تعلم مستمرة، تتيح للموظفين مواكبة التطورات في جميع المجالات اللازمة لتحقيق أهداف البنك الإستراتيجية مع اعتماد أحدث التقنيات والنظريات الإدارية.

أتعاب مدقق الحسابات الخارجي للبنك والشركات التابعة للعام 2024

1. أتعاب مهام خدمات التدقيق الخارجي المقدمة من المدقق الخارجي (شركة ديلويت آند توش (Deloitte)) لعام 2024 بقيمة إجمالية (361,777) دينار شامل ضريبة المبيعات وتفصيلها كما يلي:

الرقم	البيان	قيمة أتعاب خدمة التدقيق الخارجي (بالدينار الأردني وشامل الضريبة)
1	البنك الأهلي الأردني / فروع الأردن	259,028 دينار
2	الإدارة الإقليمية لفروع فلسطين	38,422 دينار
3	البنك الأهلي الأردني / فرع قبرص	35,014 دينار
4	شركة الأهلي للتمويل الأصغر	12,363 دينار
5	شركة الأهلي للوساطة المالية	8,120 دينار
6	شركة الأهلي للتأجير التمويلي	7,064 دينار
7	شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية	1,766 دينار

2. أتعاب المهام الإضافية خارج نطاق خدمات التدقيق الخارجي / الاستشارات المقدمة من المدقق الخارجي (شركة ديلويت آند توش (Deloitte)) لعام 2024 بقيمة إجمالية (226,810) دينار شامل ضريبة المبيعات وتفصيلها كما يلي:

الرقم	البيان	قيمة أتعاب خدمة التدقيق الخارجي (بالدينار الأردني وشامل الضريبة)
1	البنك الأهلي الأردني / فروع الأردن	33,060 دينار
		31,320 دينار
		9,280 دينار
		123,366 دينار
2	الإدارة الإقليمية لفروع فلسطين	---
3	البنك الأهلي الأردني / فرع قبرص	3,100 دينار
		1,666 دينار
4	شركة الأهلي للتمويل الأصغر	5,298 دينار
		19,720 دينار
5	شركة الأهلي للوساطة المالية	---
6	شركة الأهلي للتأجير التمويلي	---
7	شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية	---

أفضل بنك لخدمة الشركات في الأردن لعام 2024



أ - (1) عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة المملوكة والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم خلال العام 2024 *

الاسم	المنصب	الجنسية	عدد الأوراق المالية كما هي في نهاية		ملكية وأسماء الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم
			2023	2024	
السيد سعد نبيل يوسف المعشر	رئيس مجلس الإدارة	أردنية	2,542,882	2,542,882	انظر الجدول رقم (1.1)أ
السيد محمد موسى داود "محمد عيسى"	نائب رئيس مجلس الإدارة	أردنية	11,466	11,466	-----
				9	
السيد نديم يوسف عيسى المعشر	عضو مجلس إدارة	أردنية	6,974,106	6,974,106	انظر الجدول رقم (1.1)أ
بنك بيبيلوس	عضو مجلس إدارة	لبنانية	20,829,355	20,829,355	-----
يمثلها السيد آلان فؤاد طانيوس ونا		لبنانية	-----	-----	-----
شركة رجائي المعشر وإخوانه	عضو مجلس إدارة	أردنية	13,097	13,097	انظر الجدول رقم (1.1)أ
يمثلها السيد رفيق صالح عيسى المعشر		أردنية	3,000,000	3,000,000	-----
شركة معشر للاستثمارات والتجارة	عضو مجلس إدارة	أردنية	529,240	529,240	انظر الجدول رقم (1.1)أ
يمثلها السيد عماد يوسف عيسى المعشر		أردنية	7,339,722	7,339,722	-----
شركة مركز المستثمر الأردني	عضو مجلس إدارة	أردنية	10,094,450	10,094,450	انظر الجدول رقم (1.1)أ
يمثلها معالي السيدة مجد محمد عبدالكريم شويكه		أردنية	-----	-----	-----
				11	
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	عضو مجلس إدارة	أردنية	20,570,010	20,842,667	-----
يمثلها السيد مؤنس عمر سليم عبدالعال		أردنية	-----	-----	-----
معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري	عضو مجلس إدارة	أردنية	31,922	34,946	-----
				5	
السيد كريم توفيق أمين قعوار	عضو مجلس إدارة	أردنية	145,286	145,286	-----
السيد يزن منذر جريس حدادين	عضو مجلس إدارة	أردنية	2,000	2,000	-----
السيد خليل صفوان خليل الساكت	عضو مجلس إدارة	أردنية	2,000	2,000	-----
السيد باسم بن محمود بن زهدي ملحس	عضو مجلس إدارة	السعودية	166,256	166,256	-----

* الأوراق المالية أعلاه تشمل الأسهم والأسناد الدائمة.

أ- الجدول رقم (1.1) الأوراق المالية المملوكة من قبل الشركات المسيطر عليها من قبل أعضاء مجلس الإدارة الواردة ضمن البند 1 أعلاه خلال العام 2024*

الاسم	الجنسية	الشركات المسيطر عليها	عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم كما هي في نهاية											
			2023	2024										
السيد سعد نبيل يوسف المعشر رئيس مجلس الإدارة	الأردنية	النيل للتجارة وإدارة الاستثمارات	2,846,598	2,846,598										
			السيد نديم يوسف عيسى المعشر عضو مجلس إدارة	الأردنية	شركة تصنيع الأقمشة والأجواخ الأردنية	5,118,757	5,118,757							
						الشركة العربية الدولية للفنادق	2,010,000	2,010,075						
							شركة الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	285,580	285,580					
								شركة رانكو للاستثمارات المتعددة	7,812	7,812				
									الشركة التجارية لتسويق الأزياء العالمية	31,715	31,715			
										شركة مركز المستثمر الأردني	10,094,450	10,094,450		
											شركة مصانع الأجواخ الأردنية	12,945,315	12,945,315	
												شركة الأعمال السياحية	90,000	90,000
													الشركة الدولية للفنادق والاسواق التجارية	90,000
شركة رجائي المعشر واخوانه عضو مجلس إدارة	الأردنية	شركة مصانع الأجواخ الأردنية												12,945,315
			الشركة العربية الدولية للفنادق	2,010,000	2,010,075									
				شركة الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	285,580	285,580								
شركة معشر للاستثمارات والتجارة عضو مجلس إدارة	الأردنية	شركة تصنيع الأقمشة والأجواخ الأردنية			5,118,757	5,118,757								
			الشركة العربية الدولية للفنادق		2,010,000	2,010,075								
				شركة الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	285,580	285,580								
					شركة رانكو للاستثمارات المتعددة	7,812	7,812							
						الشركة التجارية لتسويق الأزياء العالمية	31,715	31,715						
							شركة مركز المستثمر الأردني	10,094,450	10,094,450					
								شركة مصانع الأجواخ الأردنية	12,945,315	12,945,315				
									شركة مركز المستثمر الأردني عضو مجلس إدارة	الأردنية	شركة الشرق الأوسط للتأمين	100,000	100,000	
شركة مصانع الأجواخ الأردنية	12,945,315	12,945,315												
	الشركة العربية الدولية للفنادق	2,010,000	2,010,075											

* الأوراق المالية أعلاه تشمل الأسهم والأسناد الدائمة.

ب- (1) الأوراق المالية المملوكة من قبل أقارب أعضاء مجلس الإدارة والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم خلال العام 2024 *

الاسم	الصلة	الجنسية	عدد الأوراق المالية كما هي في نهاية		عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم كما هي في نهاية	
			2023	2024	2023	2024
السيد سعد نبيل يوسف المعشر رئيس مجلس الإدارة						
الفاضلة تانيا أنور بولص حرب	الزوجة	الأردنية	256,698	256,698	لا يوجد	لا يوجد
الأولاد القصر	----	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد محمد موسى داود "محمد عيسى" نائب رئيس مجلس إدارة						
الزوجة	----	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الأولاد القصر	----	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد نديم يوسف عيسى المعشر عضو مجلس إدارة						
الفاضلة رانية عيسى مبدا دلل	الزوجة	الأردنية	107,420	107,420	لا يوجد	لا يوجد
الأولاد القصر	-----	-----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
بنك بيبلوس ويمثله السيد آلان فؤاد طانيوس ونا عضو مجلس إدارة						
الزوجة	-----	-----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الأولاد القصر	-----	-----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
شركة رجائي المعشر وإخوانه ويمثله السيد رفيق صالح عيسى المعشر عضو مجلس إدارة						
الزوجة	----	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الأولاد القصر	----	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

* الأوراق المالية أعلاه تشمل الأسهم والأسناد الدائمة.

ب- (1) الأوراق المالية المملوكة من قبل أقارب أعضاء مجلس الإدارة والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم خلال العام 2024 /تابع*

الاسم	الصلة	الجنسية	عدد الأوراق المالية كما هي في نهاية		عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم كما هي في نهاية	
			2023	2024	2023	2024
شركة معشر للاستثمارات والتجارة ويمثله السيد عماد يوسف عيسى المعشر عضو مجلس إدارة						
الفاضلة ندين وديع خليل هلسة	الزوجة	الأردنية	101,019	101,019	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
شركة مركز المستثمر الأردني ويمثله معالي السيدة مجد محمد عبدالكريم شويكه عضو مجلس إدارة						
	الزوج	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ويمثله السيد مؤنس عمر سليم عبد العال عضو مجلس إدارة						
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري عضو مجلس إدارة						
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد كريم توفيق أمين قعوار عضو مجلس إدارة						
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد يزن منذر جريس حدادين عضو مجلس إدارة						
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد خليل صفوان خليل الساكت عضو مجلس إدارة						
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
مايا خليل صفوان خليل الساكت	الأولاد القصر	الأردنية	5,000	5,000	لا يوجد	لا يوجد
هيا خليل صفوان خليل الساكت	الأولاد القصر	الأردنية	5,000	5,000	لا يوجد	لا يوجد

* الأوراق المالية أعلاه تشمل الأسهم والأسناد الدائمة.

ب- (1) الأوراق المالية المملوكة من قبل أقارب أعضاء مجلس الإدارة والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم خلال العام 2024 /تابع*

الاسم	الصلة	الجنسية	عدد الأوراق المالية كما هي في نهاية	
			2023	2024
السيد باسم بن محمود بن زهدي ملحق عضو مجلس إدارة				
الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

ج- (1) الأوراق المالية المملوكة من قبل أشخاص الإدارة التنفيذية العليا والشركات المسيطر عليها من قبلهم خلال العام 2024*

الاسم	الجنسية	عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم		عدد الأوراق المالية كما هي في نهاية	
		2023	2024	2023	2024
الدكتور أحمد عوض عبدالحليم الحسين الرئيس التنفيذي / المدير العام	أردنية	0	0	0	0
السيد خالد عبد الحميد سعدو حسن مدير قطاع الاعمال	أردنية	0	0	0	0
السيد ماجد عبدالكريم محمود حجاب مدير الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية	أردنية	0	0	196	196 4
السيد سفيان عايد محمد دعيس مدير دائرة الشركات الكبرى وتمويل المشاريع	أردنية	0	0	0	0
السيد عمار محمد سعيد رشيد السعيد مدير دائرة الشركات الصغرى والمتوسطة	أردنية	0	0	0	0
السيد محمد نظام جميل ابوانجيله مدير دائرة الخدمات المصرفية للأفراد	أردنية	0	0	0	0
السيد ضرار شبلي خلف حدادين مدير الإدارة المالية	أردنية	0	0	0	0 9
السيد معين عزيز نصيف البهو مدير قطاع الائتمان	أردنية	0	0	0	0
السيد خالد زهير جميل أبوالشعر مدير الامتثال ومكافحة غسل الأموال	أردنية	0	0	0	0
السيد طه موسى طه زيد مدير إدارة المخاطر	أردنية	0	0	0	0
السيد صفوان سهيل علي عصفور مدير التدقيق الداخلي	أردنية	0	0	0	0
السيد نضال جليل محمود خليفه مدير الإبداع والابتكار	أردنية	0	0	0	0
السيد رامي "محمد مرشد" خلف دعنا مدير قطاع العمليات والدعم	أردنية	0	0	0	0
السيد جولانت أرفندكار فاساني مدير تقنية المعلومات	هندية	0	0	0	0
الفاضلة مها خالد فتح الله الددو مدير إدارة الموارد البشرية	أردنية	0	0	0	0 7

* الأوراق المالية أعلاه تشمل الأسهم والأسناد الدائمة.

د- (1) الأوراق المالية المملوكة من قبل أقارب أعضاء الإدارة التنفيذية العليا والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم خلال العام 2024*

الاسم	الصلة	الجنسية	عدد الأوراق المالية كما هي في نهاية		عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم كما هي في نهاية	
			2023	2024	2023	2024
الدكتور أحمد عوض عبدالحليم الحسين الرئيس التنفيذي / المدير العام						
السيدة سمر عمر سليمان العتيبي	الزوجة	أردنية	0	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
			26	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد خالد عبد الحميد سعدو حسن مدير قطاع الاعمال						
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد ماجد عبدالكريم محمود حجاب مدير الحزينة والاستثمار والمؤسسات المالية						
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد سفيان عايد محمد دعيس مدير دائرة الشركات الكبرى وتمويل المشاريع						
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد عمار محمد سعيد رشيد السعيد مدير دائرة الشركات الصغرى والمتوسطة						
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد محمد نظام جميل ابوانجيله مدير دائرة الخدمات المصرفية للأفراد						
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد ضرار شبلي خلف حدادين مدير الإدارة المالية						
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

* الأوراق المالية أعلاه تشمل الأسهم والأسناد الدائمة.

د- (1) الأوراق المالية المملوكة من قبل أقارب أعضاء الإدارة التنفيذية العليا والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم خلال العام 2024 /تابع*

الاسم	الصلة	الجنسية	عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم كما هي في نهاية	
			2023	2024
السيد معين عزيز نصيف البهو مدير قطاع الائتمان				
الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد خالد زهير جميل أبوالشعر مدير الامتثال ومكافحة غسل الأموال				
الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد طه موسى طه زيد مدير إدارة المخاطر				
الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد صفوان سهيل علي عصفور مدير التدقيق الداخلي				
الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد نضال جليل محمود خليفه مدير الإبداع والابتكار				
الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد رامي "محمد مرشد" خلف دعنا مدير قطاع العمليات والدعم				
الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد جوالانت أرفندكمار فاساني مدير تقنية المعلومات				
الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الفاضلة مها خالد فتح الله الدو مدير إدارة الموارد البشرية				
الزوج	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

* الأوراق المالية أعلاه تشمل الأسهم والأسناد الدائمة.

كبار المساهمين الذين يملكون نسبة 1% أو أكثر من رأس مال البنك كما في 2024/12/31 مع تحديد المستفيد النهائي والمرهون منها

اسم المساهم	الجنسية	عدد الأسهم المملوكة كما في 2024/12/31	نسبة المساهمة في رأس مال البنك	المساهمون الرئيسيون	المستفيد النهائي	نسبة مساهمة المستفيد النهائي	نسبة الأسهم المرهونة من إجمالي المساهمة	وجهة الرهن
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	أردنية	20,842,667	%10.387	نفسها	نفسها	%10.387	--	--
بنك بيبيلوس	لبنانية	20,829,355	% 10.381	Byblos Invest Holding Luxembourg 29.430% The Bank of New York Mellon 11.070% Dr. Francois Semaan Bassil 3.570% International Finance Corporation 8.360% Anasco Holding Company S.A 4.670% Dr. Francois Semaan Bassil 3.212% Frabas Corporation 3.620%	Dr. Francois Semaan Bassil 3.212%	%3.212	--	--
شركة مصانع الاجواخ الاردنية	أردنية	12,945,315	%6.452	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي % 20 البنك الأهلي الأردني % 10 البنك العربي % 9.358 شركة مركز المستثمر الأردني % 8.267 الشركة العربية الدولية للفنادق % 7.700	نديم العشر % 0.549 عماد العشر % 0.372 سعد العشر % 0.106 إبراهيم العشر % 0.039 يوسف العشر % 0.109 غادة العشر % 0.071 هدى العشر % 0.071	% 1.317	--	--

كبار المساهمين الذين يملكون نسبة 1% أو أكثر من رأس مال البنك كما في 2024/12/31 مع تحديد المستفيد النهائي والمرهون منها/تابع

اسم المساهم	الجنسية	عدد الأسهم المملوكة كما في 2024/12/31	نسبة المساهمة في رأس مال البنك	المساهمون الرئيسيون	المستفيد النهائي	نسبة مساهمة المستفيد النهائي	عدد الأسهم المرهونة	نسبة الأسهم المرهونة من إجمالي المساهمة	جهة الرهن
شركة مركز المستثمر الاردني	أردنية	10,094,450	5.031%	الدولية للفنادق والأسواق التجارية % 8.733	نديم العشر % 0.728 عماد العشر % 0.409 سعد العشر % 0.098	% 1.432	1,513,653	14.99%	بنك الأردن
بنك القاهرة عمان		1,400,000	13.87%		إبراهيم العشر % 0.088 يوسف العشر % 0.085				
بنك الإسكان		1,615,234	16.001%	شركة الأعمال السياحية % 9.043	غادة العشر % 0.011 هدى العشر % 0.011				بنك المال
بنك الاستثمار العربي الاردني		3,100,000	30.710%						
المجموع		10,086,867	99.925%	البنك الأهلي الأردني % 10					
				الشركة العربية الدولية للفنادق % 49.990					
				شركة مصانع الأجواخ الأردنية % 18.186					
				شركة مركز المستثمر الأردني % 2.434					
عماد يوسف عيسى العشر	أردنية	7,339,722	3.658%	نفسه	نفسه	% 5.161	--	--	--
		3,015,845	1.503%						
نديم عيسى العشر	أردنية	6,974,106	3.476%	نفسه	نفسه	% 5.702	--	--	--
		4,466,580	2.226%						
شركة تصنيع الاقمشة والاجواخ الاردنية	أردنية	5,118,757	2.551%	شركة مصانع الأجواخ الأردنية % 100	نديم العشر % 0.090 عماد العشر % 0.091 سعد العشر % 0.026 يوسف العشر % 0.029 غادة العشر % 0.028 هدى العشر % 0.028	% 0.292	--	--	--

كبار المساهمين الذين يملكون نسبة 1% أو أكثر من رأس مال البنك كما في 2024/12/31 مع تحديد المستفيد النهائي والمرهون منها/تابع

اسم المساهم	الجنسية	عدد الأسهم المملوكة كما في 2024/12/31	نسبة المساهمة في رأس مال البنك	المساهمون الرئيسيون	المستفيد النهائي	نسبة مساهمة المستفيد النهائي	عدد الأسهم المرهونة	نسبة الأسهم المرهونة من إجمالي المساهمة	جهة الرهن
رفيق صالح عيسى المعشر	أردنية	3,000,000	% 1.495	نفسه	نفسه	% 1.495	--	--	--
شركة النبيل للتجارة وإدارة الاستثمارات	أردنية	2,846,598	% 1.419	إبراهيم نبيل يوسف المعشر % 33.333	سعد المعشر إبراهيم المعشر يوسف المعشر % 0.473	% 1.419	--	--	--
				سعد نبيل يوسف المعشر % 33.333					
				يوسف نبيل يوسف المعشر % 33.333					
محمد يوسف صالح الطراونة	أردنية	2,804,825	% 1.398	نفسه	نفسه	% 1.398	--	--	--
		1,685,502	% 0.840						
مصطفى ضياء حبيب الختوتون	عراقية	2,675,397	% 1.333	نفسه	نفسه	% 1.333	--	--	--
سعد نبيل يوسف المعشر	أردنية	2,542,882	% 1.267	نفسه	نفسه	% 1.267	--	--	--
		1,767,771	% 0.881						
ابراهيم نبيل يوسف المعشر	أردنية	2,262,616	% 1.128	نفسه	نفسه	% 1.128	--	--	--
		1,617,279	% 0.806						
يوسف نبيل يوسف المعشر	أردنية	2,121,480	% 1.057	نفسه	نفسه	% 1.057	--	--	--
		1,484,847	% 0.740						
غازي روجي صادق قدومي	أردنية	2,091,886	% 1.043	نفسه	نفسه	% 1.043	--	--	--

كبار المساهمين الذين يملكون نسبة 1% أو أكثر من رأس مال البنك كما في 2024/12/31 مع تحديد
المستفيد النهائي والمرهون منها/تابع

اسم المساهم	الجنسية	عدد الأسهم المملوكة كما في 2024/12/31	نسبة المساهمة في رأس مال البنك	المساهمون الرئيسيون	المستفيد النهائي	نسبة مساهمة المستفيد النهائي	عدد الأسهم المرهونة	نسبة الأسهم المرهونة من إجمالي المساهمة	جهة الرهن
الشركة العربية الدولية للفنادق	أردنية	2,010,075	1.002%	نديم المعشر %23.169	نديم المعشر %0.289	%0.576	--	--	--
				عماد المعشر %14.334	عماد المعشر %0.147				
				شركة مصانع الأجواخ الأردنية %10.732	سعد المعشر %0.048				
				الشركة العربية للاستثمار %8.173	يوسف المعشر % 0.043				
				ZI And lme Ltd %6.277	إبراهيم المعشر %0.047				
				شركة النيل للتجارة وإدارة الاستثمارات %3.635	يزن المعشر %0.019				
				البنك الأهلي الأردني %3.625	هدى المعشر %0.001				
				سعد المعشر %3.483	غادة المعشر %0.001				
				إبراهيم المعشر %3.451					
				يوسف المعشر % 3.528					
				شركة رانكو للاستثمارات المتعددة %2.372					
				شاكر المعشر %1.472					
				يزن المعشر %1.470					

المزايا والمكافآت التي يتمتع بها كل من رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك الأهلي الأردني خلال العام 2024

الاسم	بدل تنقلات سنوية ورتاسة لجان ومزايا أخرى	المكافآت السنوية	نفقات السفر السنوية	إجمالي المزايا السنوية
السيد سعد نبيل يوسف المعشر رئيس مجلس الإدارة	660,000	5,000	4,233	669,233
السيد محمد موسى داود "محمد عيسى" نائب رئيس مجلس الإدارة	135,800	5,000	0	140,800
السيد نديم يوسف عيسى المعشر عضو مجلس إدارة	24,400	5,000	0	29,400
شركة رجائي المعشر وإخوانه السيد رفيق صالح عيسى المعشر عضو مجلس إدارة	26,800	5,000	0	31,800
شركة معشر للاستثمارات والتجارة السيد عماد يوسف عيسى المعشر عضو مجلس إدارة	23,600	5,000	0	28,600
شركة مركز المستثمر الأردني معالي السيدة مجد محمد عبدالكريم شويكه عضو مجلس إدارة	24,400	5,000	0	29,400
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي* عضو مجلس إدارة	26,800	5,000	0	31,800
بنك بيبيلوس السيد آلان فؤاد طانيوس ونا عضو مجلس إدارة	20,400	5,000	0	25,400
معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري عضو مجلس إدارة	46,400	5,000	0	51,400
السيد كريم توفيق أمين قعوار عضو مجلس إدارة	46,000	5,000	0	51,000
السيد يزن منذر جريس حدادين عضو مجلس إدارة	36,400	5,000	0	41,400
السيد خليل صفوان خليل الساكت عضو مجلس إدارة	42,800	5,000	0	47,800
السيد باسم بن محمود بن زهدي ملحس عضو مجلس إدارة	23,600	5,000	0	28,600

*المزايا يتم دفعها لمؤسسة الضمان الاجتماعي وليس للممثل.

المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أعضاء الإدارة التنفيذية العليا خلال العام 2024

الاسم	الرواتب السنوية الإجمالية	بدل التنقلات السنوية	المكافأة السنوية	نفقات سفر سنوية	إجمالي المزايا السنوية
الدكتور أحمد عوض عبدالحليم الحسين الرئيس التنفيذي / المدير العام	535,036	0	240,000	8,539	783,575
السيد خالد عبد الحميد سعدو حسن مدير قطاع الأعمال من تاريخ 2024/08/25 ولغاية 2024/12/31	84,420	0	0	0	84,420
السيد ماجد عبد الكريم محمود حجاب مدير الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية	141,205	0	24,600	8,863	174,668
السيد سفيان عايد محمد دعيس مدير دائرة الشركات الكبرى وتمويل المشاريع	139,200	3,600	32,000	0	174,800
السيد عمار محمد سعيد رشيد السعيد مدير دائرة الشركات الصغرى والمتوسطة	96,000	2,400	17,079	2,025	117,504
السيد محمد نظام جميل ابوانجيله مدير إدارة الخدمات المصرفية للأفراد	107,360	3,600	18,630	990	130,580
السيد ضرار شبلي خلف حدادين مدير الإدارة المالية	198,128	0	35,649	0	233,777
السيد معين عزيز نصيف البهو مدير قطاع الإئتمان	128,960	0	23,130	0	152,090
السيد خالد زهير جميل أبوالشعر مدير الامتثال ومكافحة غسل الأموال	120,000	0	21,000	3,125	144,125
السيد طه موسى طه زيد مدير إدارة المخاطر	98,400	0	15,750	705	114,855
السيد صفوان سهيل علي عصفور مدير التدقيق الداخلي	98,400	3,600	15,300	0	117,300
السيد نضال جليل محمود خليفه مدير الإبداع والابتكار	173,600	0	31,050	3,467	208,117

المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أعضاء الإدارة التنفيذية العليا خلال العام 2024/تابع

الاسم	الرواتب السنوية الإجمالية	بدل التنقلات السنوية	المكافأة السنوية	نفقات سفر سنوية	إجمالي المزايا السنوية
السيد رامي "محمد مرشد" خلف دعنا مدير قطاع العمليات والدعم	168,000	0	30,000	4,938	202,938
السيد جوالانت أرفندكمار فاساني مدير تقنية المعلومات	281,430	0	14,925	0	296,355
الفاضلة مها خالد فتح الله الددو مدير إدارة الموارد البشرية	95,200	0	16,350	0	111,550

التبرعات والمنح التي دفعها البنك الأهلي الأردني خلال العام 2024

التصنيف	المبلغ (بالدينار الأردني)
دعم المجتمع وتمكينه (التنمية المحلية)	616,622
التعليم والشباب	220,906
المسؤولية المجتمعية الداخلية	42,491
دعم الأعمال وغيرها	89,208
المجموع	969,227

معاملات مع أطراف ذات علاقة

العقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء المجلس أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم.

باستثناء ما يندرج تحت نطاق عمل البنك المعتاد، "لا توجد أي عقود أو مشاريع" أو ارتباطات عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة* أو رئيس مجلس إدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم.

* يوجد لدى البنك الأهلي الأردني شركات تابعة فقط.

إن تفاصيل الأرصدة القائمة مع الأطراف ذات العلاقة كانت كما يلي:

المبالغ بالآلاف الدنانير

31 كانون الأول 2024					
ودائع لدى أطراف ذات علاقة	تسهيلات ائتمانية مباشرة	ودائع من أطراف ذات علاقة	تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	التعرضات الأخرى (الاستثمارات في الاسهم والسندات)	
-	1,554	3,316	1,497	-	شركات تابعة
-	2,222	2,094	50	5,455	أعضاء مجلس الإدارة وكبار المساهمين

المبالغ بالآلاف الدنانير

31 كانون الأول 2023					
ودائع لدى أطراف ذات علاقة	تسهيلات ائتمانية مباشرة	ودائع من أطراف ذات علاقة	تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	التعرضات الأخرى (الاستثمارات في الاسهم والسندات)	
-	990	4,563	1,254	-	شركات تابعة
-	3,779	3,303	50	5,740	أعضاء مجلس الإدارة وكبار المساهمين

المبالغ بالآلاف الدنانير

الفوائد المدينة والعمولات لعام 2024	الفوائد الدائنة لعام 2024	
115	93	شركات تابعة

المبالغ بآلاف الدنانير

الفوائد الدائنة لعام 2023	الفوائد المدينة والعمولات لعام 2023	شركات تابعة
141	100	

الائتمان الممنوح لأعضاء مجلس الإدارة كما بتاريخ 2024/12/31

ملاحظات	التسهيلات الاخرى (الاستثمارات في الأسهم والسندات)	التسهيلات الغير مباشرة	التسهيلات المباشرة	أعضاء مجلس الإدارة
				السيد سعد نبيل يوسف المعشر
	-	-	1,263	داخل المملكة
				السيد نديم يوسف عيسى المعشر
	-	-	904,024	داخل المملكة
				السيد رفيق صالح عيسى المعشر
ممثل شركة رجائي المعشر واخوانه	-	-	457,742	داخل المملكة
				شركة مركز المستثمر الأردني
	2,425,000	-	80,107	داخل المملكة
				شركة معشر للاستثمارات والتجارة
	-	-	66,332	داخل المملكة
				السيد عماد يوسف عيسى المعشر
ممثل شركة معشر للاستثمارات والتجارة	-	-	549,683	داخل المملكة
				معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري
	-	-	78,567	داخل المملكة
				السيد كريم توفيق أمين قعوار
	-	-	81,629	داخل المملكة
				السيد محمد موسى داود "محمد عيسى"
	-	-	2,724	داخل المملكة
				بنك بيلوس (لبنان)
	-	50,000	-	داخل المملكة

الائتمان الممنوح لذوي الصلة بأعضاء مجلس الإدارة و/أو بكفالتهم كما 2024/12/31

التعرضات الأخرى (الاستثمارات في الاسهم والسندات)	التسهيلات غير المباشرة	التسهيلات المباشرة	الاسم	المجموعة
مجموعة السيد رفيق صالح المعشر				
-	-	457,742	السيد رفيق صالح عيسى المعشر	داخل المملكة
-	50,000	-	شركة الرواد للامن والحماية محدودة المسؤولية	
مجموعة السيد سعد نبيل المعشر				
-	-	1,263	السيد سعد نبيل يوسف المعشر	داخل المملكة
-	-	500,408	شركه الكرم للمنتوجات الزراعيه ذ م م	
-	-	2,051,732	شركه النبيل للتجاره واداره الاستثمارات ذ م م	
-	-	994,077	عماد ونديم يوسف المعشر وابناء نبيل يوسف المعشر	
مجموعة السيد عماد يوسف المعشر				
5,724,373	57,340	2,252,831	شركة الأعمال السياحية م خ م	داخل المملكة
-	10,000	148,708	شركة الأيدي الكريمة للمنتوجات الزراعيه ذ م م	
-	-	500,408	شركة الكرم للمنتوجات الزراعيه ذ م م	
-	-	1,103,269	شركة رانكو للاستثمارات المتعدده ذ م م	
-	-	305,284	شركة مركز الازدهار للتجارة والاستثمار ذ م م	
2,425,000	-	80,107	شركة مركز المستثمر الأردني المساهمة الخاصة	
-	-	66,332	شركة معشر للاستثمارات والتجارة للمساهمة الخاصة	
-	-	216,500	شركة المراسي للتطوير والإدارة المساهمة الخاصة	
-	-	994,077	عماد ونديم يوسف المعشر وابناء نبيل يوسف المعشر	
-	-	549,683	السيد عماد يوسف عيسى المعشر	

الائتمان الممنوح لذوي الصلة بأعضاء مجلس الإدارة و/أو بكفالتهم كما 2024/12/31 /تابع

المجموعة	الاسم	التسهيلات المباشرة	التسهيلات غير المباشرة	التعرضات الأخرى (الاستثمارات في الاسهم والسندات)
مجموعة السيد نديم يوسف العشر				
داخل المملكة	الشركة التجارية لتسويق الازياء العالمية ذ م م	549,765	300	-
	شركة الاعمال السياحية م خ م	2,252,831	47,340	4,724,373
	شركة الايدي الكريمة للمنتوجات الزراعيه ذ م م	148,708	10,000	-
	شركة الكرم للمنتوجات الزراعيه ذ م م	500,408	-	-
	شركة رانكو للاستثمارات المتعددة ذ م م	1,103,269	-	-
	شركة ستوديو التصاميم الداخلية ذ م م	194,281	-	-
	شركة مركز الازدهار للتجارة والاستثمار ذ م م	305,284	-	-
	شركة مركز المستثمر الأردني المساهمة الخاصة	80,107	-	2,425,000
	شركة المراسي للتطوير والادارة المساهمة الخاصة	216,500	-	-
	نديم يوسف عيسى العشر وشاكر نديم يوسف العشر	4,310	-	-
	عماد ونديم يوسف العشر وأبناء نبيل يوسف العشر	994,077	-	-
	السيد نديم يوسف عيسى العشر	904,024	-	-

مجموعة السيد كريم توفيق أمين قعوار				
داخل المملكة	شركة امين قعوار واولاده م خ م	945,015	-	-
	السيد كريم توفيق امين قعوار	81,629	-	-
	شركة آيرس جارد الاردن ذ م م	1,199,138	28,677	-
	شركه قعوار للطاقه للمساهمة الخاصة	251,821	-	-

الاتمان الممنوح لذوي الصلة بأعضاء مجلس الإدارة و/أو بكفالتهم كما 2024/12/31
/تابع

التعرضات الأخرى (الاستثمارات في الاسهم والسندات)	التسهيلات غير المباشرة	التسهيلات المباشرة	الاسم	المجموعة
مجموعة مركز المستثمر الأردني				
-	50,000	-	شركة الرواد للأمن والحماية محدودة المسؤولية	داخل المملكة
-	-	305,284	شركة مركز الازدهار للتجارة والاستثمار ذ.م.م	
2,425,000	-	80,107	شركة مركز المستثمر الأردني الساهمة الخاصة	
مجموعة السيد باسم بن محمود ملحس				
-	-	10,063,969	شركة المحمودية لتجارة السيارات	داخل المملكة
-	3,000	-	شركة المحمود للتدريب ذ.م.م	

الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة:

بصفتنا بنك مسؤول فإننا نلتزم بالحفاظ على مكانتنا واهتمامنا بقضايا التنمية المستدامة والتي تركز على الحفاظ على مستوى أداء بيئي جيد ومسؤولية مجتمعية متميزه والتزامنا بمعايير الحوكمة المؤسسية، وتعزيز الاستثمار المستدام طويل الأجل وتطوير الإفصاح والالتزام بقضايا التنمية المستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، نؤمن بمسؤوليتنا أن نكون مثال يحتذى به من خلال خدماتنا ومنتجاتنا المتميزة والتزامنا بالتنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة .

إننا ندرك أن تبي ممارسات الأعمال التي تعالج قضايا البيئة والمجتمع والحوكمة ضمن اطار الازدهار المشترك مع أصحاب المصلحة (العملاء، المساهمين، الموردين و الشركاء، المجتمع والبيئة، الموظفين، والجهات الرقابية)، لا سيما من خلال أنشطتنا التمويلية يقدم مساهمة كبيرة للمجتمع كما أن اتباع نهج استباقي للاستدامة لا يعزز مرونة أعمال الأهلي فحسب ، بل يدعم أيضًا الأداء المالي المستدام.

استراتيجية واطار الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة للبنك الأهلي:

تم تحديث نهج البنك الأهلي للاستدامة ومسؤوليتنا تجاه حماية البيئة و المسؤولية المجتمعية والحوكمة وفقا لأفضل المعايير والممارسات العالمية والدولية وبهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة . من خلال المحاور الأساسية الثلاثة التالية:

- **محور الاستدامة البيئية:** والذي يتمثل بسعينا الى حماية البيئة وتقليل الاثر البيئي الناتج عن عملياتنا وممارستنا وأنشطتنا، من خلال استخدام الطاقة البديلة وتقليل استنفاد الموارد الطبيعية واستهلاك الورق من خلال أتمتة عملياتنا وصولا الى تقديم الحلول المصرفية الصديقة للبيئة للأفراد والمؤسسات والشركات الداعمة والمعنوية بحماية البيئة.

- **محور الاستدامة الاجتماعية:** يتمحور هذا النهج حول النهوض بالمجتمع المحلي وتطوير مسؤوليتنا المجتمعية لتحقيق أثر تنموي متزايد من خلال تلبية تطلعات جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك تحسين تجربة ورضى العملاء ، تنمية وتطوير قدرات الموظفين مع مراعاة صحتهم وسلاماتهم ، تمكين ودعم مجتمعاتنا من خلال المبادرات التنموية المتنوعة ، دعم الشركاء والموردين المحليين.

- **محور الحوكمة المسؤولة (الرشيدة) واستدامتها:** الذي يضمن التزام البنك دمج القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة وإدارتها ضمن نموذج اطار الحوكمة والمبادئ الرئيسية للحوكمة للبنك وبما يضمن الوصول إلى الاستدامة والتي بدورها تعزز الممارسات المسؤولة والمستدامة في جميع عمليات البنك واليه صنع القرار المؤسسي.

نعمل على دمج الاستدامة على مستوى مجلس الإدارة وعلى المستوى التنفيذي ، حيث تقوم اللجنة التنفيذية المختصة بالاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة بالإشراف على تنفيذ جهود الاستدامة. وتتولى دائرة الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة دمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في جميع عمليات البنك بوجه عام . كما يساهم برنامج "سفرء الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة" بضمان تنفيذ ودمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة من خلال السفراء من إدارات مختلفة بمسؤوليات متنوعة، والتي تهدف الى رفع مستوى الوعي بشأن سياسة الاستدامة وضمان تنفيذها ، والتعاون لدمجها في الممارسات وعمليات اتخاذ القرارات، والمساهمة في مبادرات الاستدامة داخل الإدارات المعنية. وتقديم الملاحظات والمقترحات من السفراء لضمان التحسين المتواصل.

دمج الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة في أعمال البنك وأبرز إنجازاتنا لعام 2024 مايلى :

تعتبر استراتيجية الاستدامة جزءا لا يتجزأ من استراتيجية البنك ورؤيته وقيمه ومحاوره الأساسية والتي تلي طموحات وتطلعات كافة أصحاب المصلحة لكون البنك سيحقق عائدا مناسباً على المدى الطويل للمساهمين وفقا لأفضل الممارسات، كما انه سيحقق بيئة عمل متكاملة وشمولية للموظفين ويسعى إلى تطويرها، كما سيستمر في تحقيق أهدافه الاستراتيجية والنمو المستدام من خلال خدمات مرنة ومبتكرة صديقة للبيئة وأمنة تلي احتياجات العملاء إلى جانب دعم المجتمعات والمساهمة في المسؤولية المجتمعية للمجتمع والبيئة مع اختيارنا للموردين وفق مبادئ الحوكمة المسؤولة وبشكل داعم ومسؤول للمجتمع من خلال تطبيق الممارسات الفضلى والالتزام كحد ادنى بالقوانين والتشريعات النافذة و إصدار تقارير ذات شفافية عالية وفق متطلبات الجهات الرقابية.

ينبثق عن المحاور الرئيسية ثلاثة محاور فرعية، التمويل المستدام ، والعمليات المستدامة ، والمسؤولية البيئية والاجتماعية ، كما يجدر الإشارة الى أنه قد فاز البنك الأهلي بجائزة "أفضل استراتيجية وإطار عمل للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في القطاع المصرفي في الأردن لعام 2024" ضمن جوائز التمويل الدولية السنوية المرموقة التي تمنحها "التمويل الدولية" (International Finance Magazine)، المجلة البريطانية الشهيرة المتميزة في مجال الأعمال والتمويل؛ تقديراً لالتزام البنك القوي بأفضل الممارسات والمعايير العالمية و تطبيق استراتيجية تعزز دورنا في مواجهة التحديات البيئية العالمية، وتعزيز المساواة الاجتماعية، والحوكمة الرشيدة.

- **المحور الفرعي الأول: التمويل المسؤول والمستدام:** والذي يعتبر من أهم مناجي النمو في القطاع المصرفي كونه يهدف إلى تمويل المشاريع والمبادرات التي لها تأثير إيجابي على المجتمع والبيئة، وعليه نلخص لكم أهم الإنجازات بالخصوص :

- لإيماننا في مدى أهمية التمويل المستدام والمسؤول، أطلق البنك الأهلي الأردني أول إصدار محلي لسند استدامة Sustainability Bond في الأردن بقيمة إجمالية قدرها (50,000,000) خمسون مليون دولار أمريكي، بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية IFC؛ إحدى أعضاء مجموعة البنك الدولي. ويمثل هذا الإصدار علامة فارقة في مسيرة البنك نحو التمويل المستدام والمسؤول للمشاريع التي تولد آثارًا بيئية واجتماعية إيجابية. ويجسد هذا الإصدار التزامنا بأفضل الممارسات الدولية وبالشفافية، بما يتماشى مع رؤية المملكة للتحديث الاقتصادي، ومبادئ السندات الخضراء ومبادئ السندات الاجتماعية للرابطة الدولية لأسواق رأس المال، وإستراتيجيات التمويل الأخضر والشمول المالي لدى البنك المركزي الأردني. ومن الجدير بالذكر أنّ حصة الإصدار ستُوجّه نحو مشاريع خضراء واجتماعية حيوية، بما يشمل دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الخضراء، إلى جانب الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تملكها أو تقودها النساء. مما سيسهم على زيادة القروض الخضراء بمقدار 5 أضعاف، فضلاً عن مضاعفة قروضنا للشركات التي تقودها نساء، وخلق ما يصل إلى 10 آلاف فرصة عمل جديدة.
- كما تم تطوير إطار التمويل المستدام. الذي يهدف إلى تعزيز الاستثمارات وتمويل المشاريع التي تدعم الاستدامة البيئية والاجتماعية، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في عمليات التمويل. كما يتيح هذا الإطار للبنك توجيه موارده المالية نحو المشاريع التي تلتزم بأعلى معايير الاستدامة، وبالتالي يساهم في تعزيز النمو المستدام والمساهمة في حماية البيئة ودعم المجتمع.
- يشمل التزام الأهلي بالتمويل المستدام، دمج إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في العملية الائتمانية والاستثمارية للبنك ووضع المحددات اللازمة لإدارتها على جميع المستويات الائتمانية والاستثمارية والتشغيلية والتنظيمية، بالإضافة إلى وضع معايير قياسية لـ "محفظة الإقراض الأخضر والاجتماعي" وفقاً للمعايير الدولية وتعديل نظام التصنيف ليشمل المعايير البيئية والاجتماعية، وتطوير تقارير رقابية لرصد مساهمة البنك في تحقيق أهداف الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية.
- قام البنك الأهلي بالانضمام الى "الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون"؛ وذلك خطوة مهمة نحو تحسين الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بإعداد تقارير الأثر البيئي، بما يتماشى مع اتفاقية باريس، مع دعم استراتيجية البنك الأوسع نطاقاً لتضمين الاستدامة في عملياته المالية. وضمن هذا الالتزام، يهدف البنك إلى قياس انبعاثات الغازات الدفيئة الناجمة عن قروضه واستثماراته المصرفية والإفصاح عنها، مما يرسّخ مكانته بوصفه رائداً في مجال الخدمات المصرفية المسؤولة.

- **المحور الفرعي الثاني: العمليات المستدامة:** من خلال تبني ممارسات الشراء المسؤولة وسلاسل التوريد المستدامة، وتحقيق العدالة والمساواة لدى جميع القوى العاملة لدينا وتقليل البصمة الكربونية الناتجة عن عملياتنا وأهمها على النحو التالي:
 - نلتزم بإدارة الأثر البيئي المباشر للبنك من خلال التحسين المستمر للنظام البيئي الداخلي لدينا. كما قمنا بوضع أهداف لتقليل المساهمة الكربونية المرتبطة بعملياتنا واستحداث المباني الصديقة للبيئة وتحسين كفاءة الموارد من خلال توفير الطاقة والكهرباء واستخدام مصادر الطاقة المتجددة، وترشيد استخدام الطاقة غير المتجددة والمياه، وإدارة النفايات وإعادة تدوير الورق واستخدام تقنيات البناء الخضراء للحد من الانبعاثات الكربونية.
 - في إطار سعينا لبناء الشراكات التي تدعم المرأة العاملة، وقع البنك الأهلي الأردني اتفاقية مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، عضو مجموعة البنك الدولي، بهدف تعزيز دور المرأة وتمكينها من تحسين المعرفة في توفير حلول دعم رعاية الأطفال المحسنة للموظفين في البنك الأهلي. حيث انضم إلى مشروع "Care Arabia" التابع لمؤسسة التمويل الدولية، ليصبح عضواً في منصة التعلم من النظراء الإقليمية لقطاع الأعمال الخاص. ويهدف مشروع Care Arabia إلى دعم الشركات الخاصة المشاركة من خلال تقديم حلول لتحسين رعاية الأطفال الموفرة للأموال وكذلك الآباء؛ مما يعزز القدرة على زيادة التمثيل النسائي لديه، والاحتفاظ بالكوادر النسائية.
 - التزام البنك بمبادئ تمكين المرأة التابعة للأمم المتحدة UN Women Empowerment Principles، مع التركيز على أهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مكان العمل، السوق، والمجتمع بشكل عام. يتم هذا الالتزام بالتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. الهدف من هذه المبادئ هو تحقيق المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص، بالإضافة إلى خلق بيئة شاملة تتيح للمرأة الفرصة لتولي المناصب القيادية واتخاذ القرارات التي تدعم تنمية المجتمع. وقد حقق البنك درجة "الإنجاز" في هذا المجال، ويعمل حالياً على صياغة خطة عمل تهدف إلى الحصول على درجة "القيادة" في الفترة المقبلة. وأيضاً بدأ البنك في مشاركة تقارير التقدم المتعلقة بتنفيذ مبادئ تمكين المرأة.
 - تعزيزاً لدورنا ونشاطنا في تحقيق التنمية المستدامة، انضم البنك الأهلي إلى عضوية الميثاق العالمي للأمم المتحدة UN Global Compact، والذي يمثل أكبر مبادرة عالمية لتشجيع الشركات حول العالم على تبني الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، وتعزيز عملها مع الأمم المتحدة من أجل تقديم الحلول التي تعالج التحديات العالمية وتوسيع نطاقها. وذلك من خلال دمج المبادئ العشرة للميثاق العالمي للأمم المتحدة في مجالات حقوق الإنسان والعمل والعمال والبيئة ومكافحة الفساد ضمن استراتيجيات عمله وسياساته وإجراءاته، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن زيادة جهوده في مجال تلبية مسؤولياته الاجتماعية.
 - كما نقوم من خلال تقييم مخاطر الاستدامة في سلسلة التوريد وممارسات المشتريات الخاصة بنا كجزء من إطار عمل إدارة مخاطر الموردين والتعاون معهم لضمان الامتثال مع ميثاق سلوك موردي البنك الأهلي لضمان عملنا بكفاءة عالية.

- **المحور الفرعي الثالث: المسؤولية المجتمعية والبيئية:** المتعلق بتقديم الأنشطة والمبادرات الهادفة التي تعمل على تقديم تنمية اجتماعية واقتصادية في إطار مجالات التركيز الثمانية: التمكين المجتمعي بشكل عام وتمكين المرأة بشكل خاص، الفقر والبطالة، الصحة، البيئة والتغير المناخي، التعليم والشمول المالي، الفن والثقافة، الابتكار والإبداع الاجتماعي، والتطوع، نلخص لكم ملخص بأهم الأنشطة والمبادرات:

التمكين المجتمعي:

استمر البنك في تقديم دعمه المستمر للأيتام من خلال بيت مريم العذراء أم الرجاء للأطفال وجمعية قري الأطفال SOS، حيث تم تلبية احتياجات الأيتام الأساسية عبر توفير الرعاية الصحية والنفسية، وتأمين الأمن الغذائي، وتغطية نفقات المسكن والتعليم. لم يقتصر الدعم على تلبية الاحتياجات اليومية، بل شمل تعزيز الاندماج الاجتماعي وحماية الأطفال من المخاطر المحتملة، مما يعكس التزام البنك بتوفير بيئة آمنة ومستقرة لهؤلاء الأطفال لتساعدهم على بناء مستقبل أفضل.

وفي إطار دعم الأشخاص ذوي الإعاقة، تعاون البنك مع جمعية اجنحة الامل لإجراء ترميمات لمركز "بيت اللقاء لذوي الاحتياجات الخاصة"، كما تم تقديم برامج تأهيلية، تعليمية، وتدريبية للأشخاص من جميع الأعمار، مما يعزز تمكينهم ويساهم في إدماجهم في المجتمع. من خلال هذا التعاون مع جمعية "المسرة"، تم توفير الفرص للأطفال ذوي الإعاقات الدائمة للاستفادة من برامج تأهيلية متخصصة لتطوير مهاراتهم وتمكينهم من المشاركة الفاعلة في المجتمع.

كما كان للبنك دور مهم في الحملة الوطنية التي أطلقتها جمعية البنوك في الأردن، حيث شارك في دعم جهود وزارة التنمية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع المحلي، وذلك من خلال التركيز على تلبية احتياجات المجتمع المختلفة وتعزيز التماسك الاجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك، قام البنك بتنظيم إفطارات خيرية وأنشطة ترفيهية للأطفال والأسر المحتاجة بالتعاون مع متحف الأطفال وجمعية "نحن من أجلكم" ومركز هيا الثقافي، حيث تركزت الأنشطة على تعزيز التضامن الاجتماعي وتوفير لحظات سعادة للأطفال في ظل الظروف الصعبة.

مكافحة الفقر والبطالة:

أما في إطار مكافحة الفقر والبطالة، فقد كان للبنك دور محوري في تقديم الدعم لبنك الملابس الخيري التابع للهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية، من خلال باص جمع الملابس المهدي من البنك لجمع التبرعات للسنة السابعة عدا عن صناديق الملابس الموزعة في فروعنا. حيث يهدف هذا الدعم إلى توفير ملابس ملائمة للأسر المحتاجة في مختلف أنحاء المملكة، مما يساعد على تحسين مستوى حياتهم وتخفيف الأعباء المالية عنهم. يُظهر هذا التعاون مع الهيئة الخيرية التزام البنك المستمر في التخفيف من معاناة الفئات الأقل حظًا وتحقيق التوازن الاجتماعي في المجتمع.

كما استمرنا في تقديم الدعم لحملة "الر والإحسان" التي أطلقها الصندوق الهاشمي الأردني بشكل سنوي والتي شمل عدداً من البرامج التنموية لمعالجة الفقر والبطالة، مع الاستمرار في تقديم المساعدة الطارئة للفئات الأكثر ضعفاً.

من جهة أخرى، كانت لمبادرات البنك في دعم الأمن الغذائي والقضاء على الجوع أهمية كبيرة من خلال تجديد دعمه السنوي لجمعية تكية أم علي التطوعي والخيري، التي تعمل على توفير طرود غذائية شهرية لمائة أسرة من الأسر الأكثر احتياجاً. هذا التعاون المتواصل يهدف إلى ضمان حصول الأسر الفقيرة على احتياجاتها الأساسية من الغذاء، مما يعزز الأمن الغذائي ويخفف من الضغوط التي قد يواجهها هؤلاء في تأمين لقمة العيش وتحقيق حياة كريمة لهم. عدا عن الفعاليات الأخرى مثل حملة الشتاء والعودة للمدارس وإفطارات رمضان.

كما قام البنك بالتركيز على دعم الفئات الأقل حظًا من خلال دعم المبادرات التي تقوم بتوفير فرص عمل بالإضافة إلى دعم العديد من الجهات بالمناسبات المختلفة مثل شهر رمضان المبارك والاعياد وتحسين الأوضاع الاقتصادية في المناطق الريفية والنائية منها: الهيئة الهاشمية للمصايين العسكريين، مديرية الأمن العام، قيادة سلاح الجو الملكي، جمعية الكاريتاس الأردنية، روضة كلية راهبات الوردية / الشميساني. بشكل عام، تعمل هذه المبادرات على تعزيز التكافل الاجتماعي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

تمكين المرأة:

وفيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة، دعم البنك "مشاغل الحرف اليدوية في محمية غابات ديبين" بالتعاون مع جمعية أجنحة الأمل وجمعية الملكية لحماية الطبيعة، حيث تم توفير المعدات الأساسية مثل العجانات لتطوير المهارات الحرفية للنساء الريفيات في المناطق النائية وزيادة كميات الإنتاج التي تعمل على تخفيف العمل اليدوي على سيدات المشغل. هذه المبادرة تهدف إلى تمكين المرأة الريفية من خلال تدريبها على حرف يدوية تتيح لها الحصول على دخل ثابت، مما يساهم في الحد من البطالة وتحسين سبل العيش المستدامة.

كما ساهم البنك في دعم "مشروع تطوير إنتاج النباتات العطرية والأعشاب المجففة" في محافظة عجلون بالتعاون مع مؤسسة الأميرة تغريد للتنمية والتدريب، والذي يهدف إلى توفير فرص عمل جديدة للنساء الريفيات من خلال تدريبهن على زراعة هذه النباتات وبيعها، وهو ما يساعد في تنمية الاقتصاد المحلي ويزيد من دخل الأسر.

قمنا بدعم "برنامج يبدأ بيد نحو تمكين المرأة في الأردن" بالتعاون مع مؤسسة نهر الأردن والذي يساهم في حل مشكلة البطالة وتمكين المرأة في سوق العمل بالمهارات والموارد اللازمة ليصبحوا مستقلين داخل أسرهم، ويعزز الاستقلال الاقتصادي والمساهمة في التنمية الشاملة للأردن ليلعب عدد المستفيدين من المشروع 20 امرأة و112 مستفيد غير مباشر (العائلات).

وبمناسبة العودة للمدارس، قمنا بالتعاون مع "خيوط الترابط للتنمية والتدريب" بدعم سيدات مخيم البقعة وذلك من خلال مبادرة "حقيقي" حيث تهدف هذه المبادرة دعماً لنساء وأطفال مخيم البقعة، حيث تم شراء 100 شنطة مطرزة من قبل نساء المخيم، والترع بحقيبة مدرسية لطفل أو طفلة من مخيم البقعة عن كل شنطة مطرزة، وبحيث يذهب ربع الشنط المطرزة إلى النساء اللواتي قمن بتطريزها، بينما تم توزيع الحقائب المدرسية للأطفال ومستلزمات الدراسة الأساسية.

الصحة:

ساهم البنك الأهلي في دعم العديد من المبادرات الصحية الإنسانية بهدف تعزيز الرعاية الصحية وتلبية احتياجات الفئات الأقل ساهم البنك الأهلي في دعم العديد من المبادرات الصحية الإنسانية بهدف تعزيز الرعاية الصحية وتلبية احتياجات الفئات الأقل حظاً في المجتمع. كانت إحدى هذه المبادرات "الجبال السبعة"، التي أطلقها طلاب مدارس الشويفات الثانوية لجمع التبرعات سنوياً لتغطية علاج مرضى مركز الحسين للسرطان من الفئات الأقل حظاً، حيث يقوم فريق من الطلبة المغامرين بتسلق جبل بهدف جمع مبلغ 100,000 دينار أردني يخصص بالكامل في توفير الرعاية الطبية اللازمة لهذه الفئة من المجتمع.

وفي سياق الرعاية التلطيفية، دعم البنك جمعية "الملاذ للرعاية التلطيفية" التي تقدم هذه الخدمة مجاناً للمرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة وأسرههم، حيث تضمن الجمعية للمرضى العيش بكرامة وراحة في المراحل الأخيرة من حياتهم، بغض النظر عن الجنس أو الجنسية أو الدين.

تضمنت المساهمات أيضاً دعم مشروع جمعية "همتنا"، الذي يسعى لإعادة تأهيل وتطوير مركز صحي غور المزرعة الشامل في محافظة الكرك والذي يهدف الى خدمة حوالي 25 ألف نسمة، كجزء من خطة تطوير 25 مركزاً صحياً في مختلف أنحاء المملكة، لضمان وصول الخدمات الصحية ذات الجودة العالية للمجتمعات النائية. وتعزيز فرص المرضى الأقل حظاً.

وفي إطار دعم صحة الأطفال، شارك البنك في مبادرة "أطفالنا للتغطية الطبية"، التي تهدف إلى تغطية تكاليف علاج الأطفال من جميع الجنسيات الذين يعانون من أمراض مزمنة أو بحاجة لعمليات جراحية ولا يستطيع ذويهم تحمل نفقاتها. وقد أتاحت هذه المبادرة للأطفال فرصة الحصول على رعاية صحية عالية المستوى ومساعدتهم للعيش حياة طبيعية خالية من الألم.

إضافة إلى ذلك، دعم البنك جمعية "هدية الحياة الخيرية" للسنة الثالثة على التوالي، وهي جمعية تقدم المساعدة للأطفال الأقل حظاً والذين يعانون من تشوهات خلقية في القلب من خلال إجراء عمليات القلب المفتوح والتدخلات القسطرية على أيدي أشهر الأطباء والكوادر الطبية، لضمان حصولهم على فرصة للحياة بصحة وسلامة.

وفي سبيل رعاية كبار السن، قام البنك بدعم جمعية "الأسرة البيضاء" التي تقدم الرعاية اليومية لما يقارب 130 نزيلًا من كبار السن، وتشمل هذه الرعاية توفير احتياجاتهم من الطعام، اللباس، الأدوية، والتدفئة، بما يضمن لهم مستوى لائقاً من العيش المستمر. أما فيما يخص اللاجئين، وبالتعاون مع "الجمعية الأردنية للوعون الطبي للفلسطينيين" فقد دعم البنك حملة "خفف عنهم"، التي تهدف لتغطية تكاليف عمليات 125 طفل من المخيمات في الأردن خلال عام 2024، حيث تعمل الجمعية كمنظمة غير حكومية تقدم الرعاية الصحية الأولية للمرضى في مخيمات اللاجئين في المملكة الأردنية الهاشمية، مما يعزز من صحة ورفاهية المجتمعات الأقل حظاً.

علاوة على ذلك، وفي إطار اهتمام البنك بالشباب وصحتهم البدنية، قام البنك بإطلاق مشروع إنشاء الحدائق الصحية في الجامعة الأردنية، والذي يهدف لتعزيز ممارسة طلبة الجامعة لأنماط الحياة الصحية وملء أوقات الفراغ بما هو مفيد وذلك من خلال توفير حدائق صحية في الحرم الجامعي مجهزة بشكل دائم ومجاني بالتجهيزات الرياضية التي تسمح للطلبة بممارسة أنواع مختلفة من الرياضات في الهواء الطلق.

البيئة والتغير المناخي:

وفي إطار جهودنا لزيادة الرقعة الخضراء ومكافحة التصحر ودعم صغار المزارعين، شاركنا في برنامج "القافلة الخضراء في الأردن" الذي أطلقته الجمعية العربية لحماية الطبيعة، حيث تمت زراعة 500 شجرة لدعم التنمية المجتمعية وتحقيق الأمن الغذائي وخلق فرص عمل. وانسجاماً مع رؤية الأردن 2030، شاركنا أيضاً في مبادرة "بصمتنا لبيئة خضراء"، بهدف زراعة مليون شتلة حرجية لتعزيز البيئة المستدامة، وتحسين جودة الهواء، ودعم التنوع البيولوجي.

وبهدف تقليل تكاليف الطاقة وتعزيز الاستدامة البيئية، قمنا بدعم "مشروع مشاغل الحرف اليدوية" في محمية غابات دبين جمعية أجنحة الأمل وبالتعاون مع الجمعية الملكية لحماية الطبيعة، حيث تم تركيب نظام طاقة شمسية بالتعاون مع جمعية أجنحة الأمل والجمعية الملكية لحماية الطبيعة. يساهم هذا المشروع في توفير طاقة نظيفة للمشاغل اليدوية والحد من تكاليف الكهرباء بما يتماشى مع المعايير البيئية و بهدف الوصول الى فاتورة كهرباء صفرية، مما يعكس دعمنا للتنمية المستدامة في المجتمعات الريفية.

كما جددنا التزامنا بمبادرة "بصمات خضراء"، والتي تهدف إلى إعادة تدوير الورق والبلاستيك؛ حيث يتم استبدال الورق التالف بورق جديد وتوزيعه على المدارس الحكومية بالتعاون مع مؤسسة الملكة علياء ووزارة التربية والتعليم. تساهم هذه المبادرة في تقليل النفايات وتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية إعادة التدوير، والمساهمة في مواجهة التحديات البيئية الناتجة عن التغير المناخي.

كما قمنا بدعم مشروع المزارعين التابع "لجمعية دار أبو عبد الله للعمل الخيري والتنموي" وبالشراكة مع تكية أم علي بهدف تقديم الدعم للفئات الأقل حظاً اقتصادياً من خلال تمويل زراعة دورة زراعية كاملة. يهدف المشروع إلى تحقيق الاستدامة الاقتصادية للمجتمع المحلي عبر توفير دخل مستدام للمزارعين وتعزيز الأمن الغذائي من خلال زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية. كما يساهم في دعم التنمية الاقتصادية المحلية من خلال خلق فرص عمل للمزارعين مع التركيز على تمكين الأسر وتحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية.

كما قمنا بتوقيع اتفاقية جديدة مع مبادرة "همة ولة" التطوعية وبالتعاون مع "مبادرة مدرستي" إحدى مبادرات جلالة الملكة رانيا العبدالله لإطلاق البرنامج التعليمي "أنا قادر" الذي يهدف إلى توعية الطلبة بقضايا بيئية ووطنية. "أنا قادر" برنامج تعليمي مبتكر يهدف إلى رفع الوعي البيئي لدى الأطفال بين 10 و12 عاماً، من خلال جلسات تفاعلية لمدة 12 أسبوعاً. يركز البرنامج على تغيير سلوكيات الرمي العشوائي للنفايات، ويعزز فهم الأثار البيئية والصحية لهذا السلوك، كما يسلط الضوء على أهمية السياحة والمواقع السياحية الأردنية.

كما قمنا بدعم في مبادرة "المشي البيئي Eco Walking" والتي تضمنت تنظيف إحدى الغابات الحرجية في منطقة أم السوس - عمان وبحيث يذهب ريع هذه الفعالية لتغطية تكاليف فحوصات وادوية علاجية لمرضى يبلغ من العمر 17 عاماً يعاني من تأخر في النمو وعدوى فيروس CMV الخلقي.

التعليم والشمول المالي:

في إطار التزامنا بتعزيز التعليم والتثقيف المالي، قمنا بتشكيل شراكات مع مؤسسات تعليمية عدة لدعم الشباب والعملاء وطلاب المدارس، مما يساهم في تطوير مهاراتهم في التخطيط والإدارة المالية، وبالتالي تحسين جودة التعليم خاصة في ظل التحديات الراهنة. ومن بين المبادرات الداعمة هذه الجهود، تم تجديد اتفاقية التعاون مع مؤسسة الحسين للسرطان لدعم "برنامج المنح الجامعية لمرضى السرطان"، حيث يغطي هذا البرنامج تكاليف التعليم الجامعي لطلاب الثانوية العامة الذين تلقوا العلاج في المركز، ليصل عدد المستفيدين إلى 20 طالباً.

كذلك، فقد قمنا بالمشاركة بحملة "نبارك للحسين" بمناسبة قدوم المولودة الجديدة لصاحي السمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، ولي العهد، والأميرة رجوة الحسين، من خلال التبرع لصندوق الأمان لمستقبل الأيتام وتقديم 12 منحة دراسية كاملة متنوعة لتغطية التكاليف التعليمية للشباب والشابات الأيتام المتفيعين من الصندوق، وذلك بهدف تمكين وتأمين مستقبل أفضل لهم.

واستمرت شراكتنا الاستراتيجية مع مؤسسة الملكة رانيا من خلال دعم مشروع "تعزيز الثقافة المالية" بالتعاون مع متحف الأطفال، بهدف زيادة وعي الأطفال من عمر 8 إلى 12 سنة حول أساسيات الثقافة المالية والتي تعد واحدة من أهم المعارف والمهارات التي يحتاجونها في رحلة تخطيط وبناء المستقبل، ودعم معروضه البنك التي تُعد من أكثر المعروضات شعبية ويزورها حوالي 100,000 طفل مع عائلاتهم سنوياً. كما شملت الشراكة تصميم وإنتاج كتيب أنشطة وفيديوهات لزيادة الوعي حول الثقافة المالية للأطفال. وعلى صعيد آخر، دعم البنك الأهلي مسابقة القراءة في متحف الأطفال، التي بدأت في عام 2021 كمسابقة خاصة للأطفال، ليصل عدد الأطفال المشاركين في نسختها الأخيرة لعام 2024 إلى 84 طفلاً، تمكنوا من قراءة ما يزيد عن 18 ألف صفحة.

تم تجديد تعاوننا مع جامعة البلقاء التطبيقية عن طريق تقديم دعم مادي لصالح "صندوق الطالب الفقير" في الجامعة. ويهدف هذا التعاون إلى توفير المنح الدراسية لمجموعة من الطلاب الطموحين غير القادرين مادياً لتشجيعهم على إكمال مسيرتهم العلمية ومساعدتهم في تخطي جميع التحديات التي تواجههم والوقوف مع هؤلاء الطلبة ومساندتهم لإكمال مسيرتهم التعليمية. وتشمل مبادراتنا أيضاً إعادة تأهيل المدارس لتوفير بيئة تعليمية مشجعة، من بينها مدارس وروضات مطرانية الروم الكاثوليك، ومدرسة مريم بن عمران، ومدرسة ام عبهرة بالتعاون مؤسسة ولي العهد، بالإضافة إلى دعم مشروع "رتوش معرفية" في مدرسة أبو عبيدة الأساسية الذي يهدف إلى تحسين بيئة المدرسة وتطوير المكتبة المدرسية بأحدث التكنولوجيا والوسائل الإلكترونية وتخصيص ركن للقراءة لزيادة أقبال الطلاب على القراءة.

من جهة أخرى، دعمنا برنامج "شيك وبادر" مع شركة وصل للتوعية والتثقيف الذي يهدف إلى تقليل الفجوة بين الشباب من خلفيات اجتماعية واقتصادية مختلفة، مما يساهم في تعزيز قدراتهم وتوفير فرص متساوية للجميع من خلال تشكيل فرق من المدارس الخاصة والحكومية بالتخصصات التالية (اللوجستيات، الشؤون المالية، الشراكات والرصد والتقييم، وسائل التواصل الاجتماعي).

وفي سياق دعمنا للفئات غير المستهدفة، نواصل اهتمامنا بتعليم ذوي الإعاقة من خلال شراكتنا مع جمعية سنا، حيث ساعدنا في تغطية تكاليف تعليم طفل من ذوي الاحتياجات الذهنية، كما قدمنا دعماً للجمعية الأردنية للتوحد لتغطية تكاليف التعليم والتدريب لأطفال التوحد الأقل حظاً والحاقهم بالمراكز المتخصصة وتبنيهم للدمج التعليمي. بالإضافة إلى تغطية تكاليف الرسوم الدراسية لأحد الأطفال الذين يعانون إعاقه عقلية بهدف الحاقه بمراكز متخصصة بهدف ادماجه ببرامج تعليمية، وأنشطة إدراكية، ومعرفية ومساندة.

من جهة أخرى، تم المشاركة في حملة "تطوع مع إنجاز" الخاصة بمؤسسة إنجاز في الأردن وذلك كجزء من دورنا بتعزيز التعليم لدى الشباب وطلاب المدارس ويهدف تحسين مهاراتهم ومعارفهم. وذلك من خلال تقديم عدد من الجلسات التوعوية في مواضيع مثل "برنامج إدارة المشاريع للحياة" و "إسأل الخبير" و "تحدي الأعمال" لبناء جيل متمم وقادر على تحويل التحديات المحيطة وزيادة فرصه في دخول سوق العمل.

وفي مجال دعم الإبداع الأردني، قمنا برعاية بازار جمعية "أصدقاء الأردن" والذي يهدف إلى دعم المبدعين الأردنيين في مختلف المجالات الفنية والترويج لمنتجاتهم، حيث يذهب ريع البازار لدعم مسيرة الطلاب التعليمية وتغطية الأقساط الجامعية.

الابتكار والإبداع المجتمعي:

ندعم العديد من البرامج التي تعزز الابتكار والبحث العلمي وزيادة الأعمال في مختلف القطاعات، وتعاون مع المدارس والجامعات من خلال تقديم دورات متقدمة في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي. كما نعمل على تعزيز المشاريع الريادية القائمة على التكنولوجيا لتحقيق التطور في مختلف المجالات. وفي هذا السياق، جددنا دعمنا للسنة التاسعة لمسابقة "حكيم السنوية للإبداع والابتكار" التي تنظمها شركة الحوسبة الصحية، والتي تهدف إلى تعزيز زيادة الأعمال في المجال الصحي باستخدام التكنولوجيا وبالتالي تطوير البرنامج الوطني لحوسبة القطاع الصحي في المملكة ورفع كفاءته، بمشاركة طلاب من مختلف الجامعات. كذلك، إيماناً منا بأهمية الثقافة المالية، قمنا بدعم مبادرة البنك المركزي الخاصة بتأسيس "الأكاديمية الأردنية للتكنولوجيا المالية" التي تقدم خدماتها لمجموعة واسعة تشمل موظفي القطاع المالي والمصرفي، رواد الأعمال، الشركات الناشئة، المرأة، والشباب من طلاب الجامعات والخريجين الباحثين عن فرص عمل، بما يضمن الشمولية ويوسع آفاق التعلم والفرص في مجال التكنولوجيا المالية.

الفن والثقافة:

نلتزم بدعم المبادرات التي تساهم في تعزيز الثقافة والفن الواعي في الأردن لما له من تأثير إيجابي على تنمية الأفراد وتمكينهم، وتعزيز الوعي الثقافي للمجتمعات. وفي إطار دعمنا للشباب والرياضة، قدمنا دعماً لنادي الجزيرة، بهدف تشجيع الأنشطة الرياضية ودعم الدوري الأردني للمحترفين في كرة القدم. كما نظمنا فعالية للرسم بالتعاون مع جمعية "شريان الحياة للرسم" لدعم الصحة النفسية لدى مرضى السرطان، حيث وفرت لهم هذه الفعالية مساحة للتعبير والإبداع ومنحتهم الأمل. كما ساهمنا في إعادة صيانة كنيسة اللاتين في السلط والتي تعد إحدى أقدم الكنائس الكاثوليكية ومن المعالم الدينية المهمة في الأردن. وهي مكان ديني واثري وسياحي حيث وضعت على خارطة التراث العالمي لليونسكو والتي تتميز بتصميمها المعماري المميز.

التطوع:

نحرص دوماً على تشجيع موظفينا على التطوع ضمن المبادرات المنسقة من قبل فريق الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، حيث يساهم التطوع في تطوير مهارات الموظفين وتعزيز مستوى الوعي والمسؤولية الاجتماعية لديهم، مما ينعكس إيجاباً على أهداف البنك وتحقيق التنمية المستدامة. وقد نظمنا 57 فعالية تطوعية بمشاركة 344 موظف، مستفيداً منها أكثر من 7592 من الفئات الأقل حظاً في المجتمع، مما يعزز التأثير الإيجابي لجهودنا ويجسد التزامنا المستمر تجاه مجتمعنا.

التصور المستقبلي

نسعى إلى تحقيق تقدم ملحوظ في مجالات الاستدامة المتنوعة لكي نكون المؤسسة المالية الرائدة في تطوير الاقتصادات والمجتمعات التي نعمل بها من خلال الحرص على دمج الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة في كافة عملياتنا وربط جميع الأنشطة والخدمات المالية وغير المالية بهذه الجوانب، لضمان تحقيق نتائج مستدامة وفعالة على المدى الطويل. في المجال البيئي، سنركز على تعزيز استخدام الطاقة المتجددة وتطوير التكنولوجيا النظيفة، بالإضافة إلى تقليص الانبعاثات الناتجة عن أنشطتنا بما يتماشى مع المعايير البيئية العالمية.

أما على الصعيد المجتمعي، سنعمل على تعزيز المساواة وتمكين المرأة في مختلف المجالات، بما في ذلك في البنك وسوق العمل والمجتمع، من خلال توفير الفرص لتولي المناصب القيادية. كما نسعى لدعم المجتمع المحلي من خلال برامج التعليم والتدريب المستدام، بهدف تعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية المستدامة.

فيما يتعلق بالحوكمة، سنقوم ببناء أنظمة فعالة للرصد والتقييم وتعزيز الشفافية في اتخاذ القرارات. سنستفيد من الابتكار والتكنولوجيا لزيادة الكفاءة وتحسين الأداء، مع تحويل منتجاتنا وخدماتنا المصرفية إلى حلول رقمية مبتكرة، بالإضافة إلى أتمتة العمليات لتقديم خدمات مستدامة ومتطورة.

أما في نطاق التمويل المسؤول والمستدام، الذي يتناول التحديات البيئية والاجتماعية من خلال تقديم خدمات ومنتجات مصرفية متنوعة، تدعم التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما في ذلك تمويل المشاريع التي تركز على تمكين المرأة والفئات الأقل حظاً، بالإضافة إلى التمويل الأخضر لمشاريع الطاقة المتجددة والمشاريع منخفضة الانبعاثات الكربونية، مثل المنازل والسيارات الصديقة للبيئة. مع التركيز على الآليات فعالة لقياس أثر التمويل المستدام الذي نقدمه.



سياسة المكافآت والحوافز والاحتفاظ بالموظفين

انطلاقاً من إيمان البنك المطلق بأهمية موارده البشرية باعتبارها من أهم الركائز لنجاح وازدهار أعماله، وحيث إن الموارد البشرية هي أحد عناصر نموذج الازدهار المشترك، فقد تم اعتماد السياسة الخاصة بمنح المكافآت والحوافز والاحتفاظ بالموظفين بحيث تعكس على أرض الواقع جدية هذا الاهتمام الذي يكفل الحفاظ على الموظفين الأكفاء وضمان الاستدامة في النجاح والاستمرارية.

وتهدف هذه السياسة إلى الاحتفاظ بالموظفين وتحفيزهم لتحقيق أهداف وإستراتيجية البنك وخلق الشعور بالملكية لدى الموظفين تجاه تلك الأهداف، وللإيفاء بمتطلبات الموظفين واحتياجاتهم وتحقيق الرضا الوظيفي، لا سيما إذا ارتبطت الحوافز بالجهد والأداء الذي لا يقتصر على المدى القصير فحسب، بل على المدى المتوسط والبعيد إلى جانب وجوب وضوح مؤشرات الأداء الفردي وانسجامها بالأداء المؤسسي.

الإطار العام والأسس الرئيسية لسياسة المكافآت

تضمنت السياسة الأطر العامة للحوافز والمكافآت التي يتم منحها للموظفين بالإضافة إلى الجوانب الخاصة بالاحتفاظ بهم، وتستند تلك الأطر على الأسس الرئيسية التالية:

1. التواءم مع رؤيا وأهداف البنك وقيمه وتوسعي لتحسين تجربة الموظف.
2. الاتسام بالشفافية والموضوعية والمحافظة على الموظفين ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات اللازمة واستقطابهم وتحفيزهم والارتقاء بأدائهم.
3. مراعاة العدالة الداخلية وعدم التمييز بين الموظفين بحيث يتم تعويض الموظفين برواتب وامتيازات متناسبة مع الوظائف التي يقومون بها ووفقاً لمستوى الأداء.
4. إدارة تكاليف الموظفين بصورة متوازنة بما يضمن التنافسية وكفاءة النفقات (Cost Effectiveness).
5. أن يكون إجمالي المكافآت والحوافز الممنوح للموظفين وهيكله تنافسيين، مما يساهم في جذب الكفاءات والاحتفاظ بها.
6. ألا تؤدي الممارسات المرتبطة بتطبيق هذه السياسة إلى تضارب المصالح بحيث يقوم الموظفون بتفضيل مصالحهم الخاصة على مصالح البنك للحصول على الحافز.
7. تكون مصممة لضمان عدم استخدامها بشكل يؤثر على ملاءة وسمعة البنك.
8. تأخذ بالاعتبار المخاطر المرتبطة بطبيعة المهام ورأس المال ووضع السيولة والأرباح وتوقيتها والوضع المالي والأداء التشغيلي والافاق الإستراتيجية للبنك.
9. أن ترتبط المكافآت والحوافز بالأداء الفردي (الموظف) مع الأخذ بعين الاعتبار مساهمة الوظيفة التي يشغلها الموظف وأهميتها بالأداء العام للبنك.
10. التوازن بين خطط الحوافز المالية وغير المالية من جهة والخطط قصيرة المدى وطويلة المدى للبنك من جهة أخرى، بحيث لا يستند عنصر منح المكافأة فقط على أداء السنة الحالية، بل يستند أيضاً على أدائه في المدى المتوسط والطويل (3-5) سنوات.
11. تُحدد شكل المكافآت كأن تكون على شكل أتعاب أو رواتب أو بدلات أو علاوات أو خيارات الأسهم أو أي مزايا أخرى.
12. تتضمن إمكانية تأجيل دفع نسبة معقولة من المكافآت، بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التأجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الموظف المعني.
13. تأخذ بعين الاعتبار منح مكافآت مالية لموظفي الوظائف الرقابية (إدارة المخاطر، التدقيق، الامتثال ومكافحة غسل الأموال وغيرها) بشكل يضمن موضوعية واستقلالية هذه الوظائف وبأن لا يتم قياس الأداء وتحديد منح المكافآت المالية للموظفين الذين يشغلون هذه الوظائف بواسطة أي شخص يعمل أو له علاقة بمجالات الأعمال التي يراقبها هؤلاء الموظفون وعدم تضارب المصالح لموظفي المجموعات الرقابية (إدارة المخاطر، التدقيق، الامتثال، وغيرها) وألا تعتمد مكافآت موظفي هذه المجموعات على نتائج أعمال الدوائر التي يراقبونها.

إستراتيجيات المكافآت والحوافز والاحتفاظ بالموظفين

ارتكزت السياسة على خمس استراتيجيات للمكافآت والحوافز والاحتفاظ بالموظفين وعلى النحو التالي:

1. بيئة العمل والثقافة المؤسسية: يسعى البنك الأهلي الأردني إلى خلق بيئة وظيفية مناسبة تهدف إلى الحفاظ على الموظفين واستقطاب الكفاءات العالية.
 2. العلاقات الداخلية: يرتبط جانب العلاقات الداخلية بكيفية تعامل إدارة البنك مع الموظفين من جانب وكيفية تعامل الموظفين فيما بينهم من جانب آخر، حيث يتوجب تكثيف الجهود بشكل مستمر لتقوية العلاقات الداخلية.
 3. الدعم والمساندة: تأمين كافة الموارد والمعلومات اللازمة لتمكين الموظف من القيام بمهام وظيفته على أفضل وجه ممكن.
 4. النمو والتطور الوظيفي: توفير كافة السبل المناسبة لتطوير الموظفين، وذلك من خلال تنمية وتطوير معايير الكفاءة الوظيفية (المعرفة، والمهارات والسلوك الوظيفي) كما يعمل البنك على توفير فرص حقيقية للتطور والنمو الوظيفي.
 5. الرواتب والمكافآت: أن يكون العائد للموظفين بمستوى منافس لما يتم منحه في السوق، ويتم ذلك من خلال منظومة الرواتب والعلاوات، وبحيث يكون مستوى تلك الرواتب والعلاوات أعلى من وسيط السوق وضمن الربع الثالث Third Quartile وفقاً للممارسات المنافسة ما أمكن ذلك وبما يتماشى مع الموازنات التقديرية المعتمدة.
- حيث تم توضيح البنود التفصيلية لكل إستراتيجية على نحو وافي، إضافة إلى تحديد مسؤوليات التطبيق لكل من (مجلس الإدارة، الرئيس التنفيذي/الدير العام، الموارد البشرية، الدوائر الرقابية، مدراء الدوائر).

عناصر المكافآت والحوافز والاحتفاظ بالموظفين

يؤمن البنك الأهلي الأردني بأن المكافآت والحوافز تساعد على ضمان جذب الكفاءات والاحتفاظ بها وبحيث تتألف من العناصر الأساسية التالية:

1. الرواتب والمزايا:

يتم تحديد الرواتب والمزايا في البنك بناء على أسس منهجية علمية تسعى إلى إيجاد الحافز للموظفين للوصول إلى أعلى مستويات الإنتاجية مع مراعاة عدم التضخم العشوائي في تكاليف الرواتب والمزايا، وبحيث يتم الاستناد إلى حجم المسؤوليات في الوظائف المختلفة وأوزانها الوظيفية، ومستويات الرواتب في السوق المنافس، بالإضافة إلى مستوى المعارف والمهارات لدى الموظف ومستوى أدائه مقارنة بمتطلبات الوظيفة، كما يراعى بأن يكون إجمالي الرواتب والمزايا كاف لتعويض الموظف لقاء تنفيذ المهام المطلوبة.

2. برامج المكافآت والحوافز:

تهدف برامج المكافآت والحوافز إلى تحفيز الموظفين وبكافة المستويات الإدارية بغية توجيه كافة الكفاءات والقدرات نحو تحقيق الأهداف المشتركة للبنك وموظفيه على حد سواء، وبحيث تحدد قيمة هذه المكافآت والحوافز بالاستناد إلى أداء الموظف ومدى تحقيقه للأهداف المنشودة والمحددة. ويوفر البنك مجموعة من برامج المكافآت والحوافز وتشمل الحوافز البيعية/العمولات وبرامج الحوافز السنوية بالإضافة إلى خطط الحوافز طويلة المدى للإدارة التنفيذية ومن في حكمهم من الإدارة الوسطى وغيرهم من الموظفين المعروفين بالتميز High Flyers بحيث تتصف بالوضوح والشفافية.

3. برامج تجربة الموظف والاحتفاظ بالموظفين والمكافآت

يتبنى البنك الأهلي نهجاً شاملاً ومتكاملاً تجاه رفع مستوى تجربة الموظف وبما يساهم في تنمية ورفاه الموظفين، ومن هنا ينبع التزام البنك بهيئة البيئة المناسبة لخلق أفضل رحلة للموظفين من خلال اعتماد سياسات الموارد البشرية اللازمة وبما يضمن توفير بيئة عمل إيجابية مما يمكنهم من تحقيق ذواتهم وأحلامهم وطموحاتهم. إن تطبيق مفهوم تجربة الموظف في البنك له فوائد ممكن اختصارها برفع مستوى الرضا الوظيفي وتعزيز الولاء المؤسسي وانخفاض معدل الدوران الوظيفي وخلق بيئة عمل آمنة ومحفزة على العمل والإنتاجية، مما يساهم في تحسين الصورة المؤسسية للبنك ويدعم الجهود المبذولة لجذب الكفاءات المؤهلة والمحافظة عليها.

كما يتم تطوير برامج المكافآت والتي تهدف إلى مكافئة الأفراد ذوي الأداء المميز وتحفيزهم على الاستمرارية في العطاء ورفع مستوى أدائهم ولتعزيز السلوك الإيجابي بالإضافة إلى رفع معنويات الموظفين وتعزيز انتمائهم للبنك مع الأخذ بعين الاعتبار دقة قرار المكافئة التقديرية وموضوعيته.

الإفصاح والشفافية

يتم التعامل مع جميع شكاوى العملاء من خلال كافة قنوات الاتصال بمهنية عالية وبشكل فعال، حيث يتم متابعة الشكاوى والاستفسارات الواردة مع الجهات المعنية بالبنك حال ورودها وذلك لضمان إيصال ملاحظات / شكاوى العملاء لهذه الجهات وبالتالي معالجتها والعمل على إيجاد حلول جذرية وتجنب تكرار حدوثها مستقبلاً. خلال العام 2024 تم معالجة جميع شكاوى العملاء الواردة وفقاً للتشريعات النافذة بالخصوص.

يوفر البنك قنوات متعددة للعميل لإيصال شكواه ومتابعتها وبحسب الآتي:

www.ahli.com	صفحة التواصل
065656300	هاتف المباشر
065007777	خدمة الاتصال المباشر
complaints@ahli.com	البريد الإلكتروني
عن طريق زيارة وحدة شكاوى العملاء في مبنى الإدارة العامة- الشميساني خلال أوقات الدوام الرسمي	الحضور الشخصي
ص.ب: 3103 عمان 11181 الأردن	البريد العادي
06-5657268	فاكس

شكاوى العملاء والتحليل النوعي لطبيعتها

بلغ عدد شكاوى العملاء للعام 2024 (175) شكوى منها (37) محقة (138) غير محقة

التصنيف	عدد الشكاوى بالإجمالي	نسبة الشكاوى المئوية
الخدمات الإلكترونية	17	%9.71
العمولات والرسوم	40	%22.86
أسعار الفوائد/ العوائد	32	%18.29
سلوك التعامل المهني	21	%12
بطاقات الدفع	6	%3.43
العقود وشروط التعامل	23	%13.14
بيئة العمل	8	%4.57
الحوالات	3	%1.71
الائتماني الاستعلام	1	%0.57
الحسابات	4	%2.29
أخرى	20	%11.43
الجموع	175	%100

حيث تم دراستها وتحليلها وفقاً لسياسات وإجراءات البنك وبكل عدالة وشفافية ضمن المدة المحددة ووفقاً لتعليمات الإجراءات الداخلية للتعامل مع شكاوى عملاء مزودي الخدمات المالية والمصرفية رقم (1/2017).

القوائم المالية الموحدة والإيضاحات حوفا





Deloitte.

ديلويت اند توش (الشرق الأوسط)
جبل عمان، النور الخامس
شارع زهران ١٤٠
عمان، ص.ب ٢٤٨
الأردن

هاتف: (+٩٦٢) ١٦٥٥٠٢٢٠٠
فاكس: (+٩٦٢) ١٦٥٥٠٢٢١٠
www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

ع م / ٩٤٩٨ ٠٠٠

الى مساهمي
البنك الأهلي الأردني
(شركة مساهمة عامة محدودة)
عمان - المملكة الاردنية الهاشمية

تقرير حول القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة للبنك الأهلي الأردني "البنك" وشركاته التابعة وفروعه الخارجية المشار اليها "بالمجموعة" والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤، وكل من قوائم الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة والتي تتضمن معلومات حول السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية" الواردة في تقريرنا. أننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين بالإضافة الى متطلبات أخلاقيات المهنة المتعلقة بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للمجموعة في المملكة الاردنية الهاشمية، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. هذا ونعتقد بأن ادلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

تعتبر أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وفي تشكيل رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً حولها.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تسعة)
البنك الأهلي الأردني - الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

- ٢ -

أمور التدقيق الرئيسية

كيف تجاوب تدقيقنا مع أمور التدقيق الرئيسية

لقد اتبعنا نهج للتدقيق يشمل اختبار وتصميم فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للضوابط ذات الصلة المتعلقة بتحديد خسائر الائتمان المتوقعة وإجراءات التدقيق القائمة على المخاطر الموحدة. إن إجراءاتنا الخاصة بالرقابة الداخلية تركزت على الحوكمة لضوابط الإجراءات حول منهجية الخسارة الائتمانية المتوقعة واكتمال ودقة بيانات التسويات الائتمانية المستخدمة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ومراجعة الإدارة للنتائج، وتحقق الإدارة من صحتها والموافقة عليها وتحديد تصنيف مخاطر المقرضين واتساق تطبيق السياسات المحاسبية وصلاحية احتساب المخصصات.

إن الإجراءات الجوهرية الأساسية التي قمنا بها لمعالجة أمر التدقيق الرئيسي، تضمنت ولكن لم تقتصر على ما يلي:

- لعينة من القروض والتي تم اختيارها بشكل فردي بناء على المخاطر، أجرينا مراجعة مفصلة للائتمان، وقمنا بتقييم مدى ملاءمة المعلومات لتقييم الجدارة الائتمانية وتصنيف المراحل للمقرضين وتحديد الاقتراضات المتعلقة بإحتساب مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة، مثل التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة وتقييمات الضمان وتقديرات الاسترداد وكذلك النظر في اتساق تطبيق المجموعة لسياسة انخفاض التهمة. علاوة على ذلك، قمنا بتقييم الضوابط على الموافقة والدقة واكتمال مخصصات انخفاض التهمة وضوابط الحوكمة، بما في ذلك تقييم اجتماعات الإدارة واللجان الرئيسية التي تشكل جزءاً من عملية الموافقة على مخصصات انخفاض قيمة القروض.

- بالنسبة للقروض التي لم يتم اختبارها بشكل فردي، قمنا بتقييم الضوابط على عملية وضع النماذج، والمضمنة مراقبة النموذج والتحقق منه والموافقة عليه. لقد اخترنا الضوابط على مخرجات النموذج والدقة الحسابية وإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال إعادة التنفيذ أو إحتساب عناصر خسائر الائتمان المتوقعة بشكل مستقل بناءً على مصدر المستندات ذات الصلة بمشاركة متخصصي النماذج لدينا. كما وقمنا بتحدي الاقتراضات الرئيسية، وفحصنا منهجية الإحتساب وتبيننا عينة رجوعاً إلى مصدر البيانات. كما وقمنا بتقييم الاقتراضات الرئيسية مثل الحدود القصوى المستخدمة لتحديد الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان وسيناريوهات النظرة المستقبلية للإقتصاد الكلي بما في ذلك الأوزان ذات العلاقة.

- قمنا بتقييم التعديلات اللاحقة للنماذج وتعديلات الإدارة في سياق النماذج الرئيسية والتقيود على البيانات التي حددتها المجموعة من أجل تقييم مدى معقولية هذه التعديلات، مع التركيز على احتمالية التعثر والخسائر عند التعثر المستخدمة في قروض الشركات، وتحدينا مبرراتها.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسويات الائتمانية كما هو مبين في الإيضاح رقم (٨) حول القوائم المالية الموحدة للبنك، بلغ صافي التسويات الائتمانية المباشرة حوالي ١,٧ مليار دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ الذي يمثل حوالي ٤٨% من إجمالي الموجودات. بلغ مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة المتعلق بهذه التسويات حوالي ١٠٣ مليون دينار كما ان تحديد مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للبنك هو امر جوهري ومعقد يتطلب حكم الإدارة الجوهري فيما يتعلق بتخمين جودة المنع والتقدير المتعلق بالمخاطر الكامنة في المحفظة.

المخاطر المتعلقة بالقوائم المالية تنشأ من عدة جوانب والتي تتطلب حكماً جوهرياً وحقوقياً من الإدارة مثل التقدير المتعلق بإحتمالية التعثر والخسارة بافتراض التعثر لمختلف المراحل وتحديد مقدار الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان والتدني في حالة المنع (التعثر) واستخدام نماذج تصنيف مختلفة والنظر في التعديلات اليدوية. عند احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة يأخذ البنك بالأعتبار مؤشرات جودة الائتمان لكل قرض ومحفظة ويقوم بتوزيع التسويات الائتمانية حسب درجات المخاطر وتقدير الخسائر لكل منشأة بناءً على طبيعتها وخصائص المخاطر. إن التعديلات التي تمت على النماذج تم تطبيقها لتحديد المخاطر التي لم تؤخذ بعين الاعتبار في نموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. إن الاسم والاحتساب للتعديلات على النماذج تتطلب أحكاماً جوهرية تتضمن اعتبارات لمخاطر تعديلات الإدارة.

يتم احتساب مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة مقابل التعرضات الائتمانية للبنك بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) كما تم إعتناده من قبل البنك المركزي الأردني. يتم استبعاد التسويات الائتمانية المباشرة الممنوحة للحكومة الأردنية وكذلك التسويات الائتمانية المضمونة من قبل الحكومة الأردنية من تحديد مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة بالإضافة إلى ذلك، يتم تعديل الخسارة الائتمانية المتوقعة لتأخذ في الاعتبار أية ترتيبات خاصة مع البنك المركزي الأردني.

يتم الاعتراف بمخصصات معينة على التسويات المتكثفة ائتمانياً بناءً على تعليمات البنك المركزي الأردني لاحتساب المخصصات بالإضافة لأي مخصصات أخرى والتي تم الاعتراف بها بناءً على تقدير الإدارة للتدفقات النقدية المتوقعة الخاصة بهذه التسويات الائتمانية.

إن تدقيق هذه الأحكام والاقتراضات المعقدة يمثل تحدي كبير على مدقق الحسابات نظراً لطبيعة ومدى أدلة التدقيق والجهد المطلوب لمعالجة هذه الأمور وبناءً على ذلك هذا الأمر يحث إحدى أمور التدقيق الرئيسية.

- ٢ -

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)
البنك الأهلي الأردني - موحدة
للسنة المنتهية في ٢١ كانون الأول ٢٠٢٤

Deloitte.

امور التدقيق الرئيسية

كيف تجاوب تدقيقنا مع أمور التدقيق الرئيسية

- قمنا بتقييم التعديلات التي أجرتها الإدارة من خلال تقييم تعديلات النموذج فيما يتعلق بعوامل الاقتصاد الكلي والسيناريوهات المستقبلية المدمجة في إحتساب انخفاض القيمة من خلال إشراك المتخصصين لدينا لتحدي السيناريوهات الاقتصادية المتعددة المختارة والوزن المطبق للأخذ بعين الإعتبار الخسائر غير النمطية . و
- قمنا بتحديد فيما اذا كان مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة تم قيده وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني.
- لقد قمنا بمراجعة المنهجية متبوعة بمعلومات النظرة المستقبلية التي تم توظيفها في احتساب التكني من خلال التعاون مع متخصصين داخليين لدينا وذلك لتحدي السيناريوهات الاقتصادية المتعددة متضمنة تطبيق التراجع ذي الصلة ومطابقة مؤشرات الاقتصاد الكلي مع المصادر المستخدمة.
- قمنا بتقييم الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة المتعلقة بهذا الامر بموجب متطلبات المعيير الدولية لإعداد التقارير المالية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الاردني.

- ٢- أنظمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط على التقارير المالية
لقد حددنا أنظمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط الخاصة بالتقارير المالية للمجموعة كأمر تدقيق رئيسي بسبب الحجم الكبير والمتنوع للمعاملات التي تتم معالجتها يوميًا بواسطة المجموعة وتعتمد على التشغيل الفعال للضوابط اليدوية والآلية المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات.
- هناك خطر من أن إجراءات المحاسبة الآلية والضوابط الداخلية ذات الصلة ليست مصممة بدقة ولا تعمل بشكل فعال. على وجه الخصوص ، تعتبر الضوابط المدمجة ذات الصلة ضرورية للحد من احتمال الخطأ نتيجة للتغيير في التطبيق أو البيانات الأساسية.
- حصلنا على فهم للتطبيقات ذات الصلة بالتقارير المالية والبنية التحتية التي تدعم هذه التطبيقات.
- قمنا باختبار الرقابة العامة لتكنولوجيا المعلومات ذات الصلة بالرقابة الآلية والمعلومات التي يتم إنشاؤها بواسطة الحاسب الآلي والتي تغطي أمان الوصول وتخيرات البرامج ومركز البيانات وعمليات الشبكة.
- قمنا بفحص المعلومات التي تم إنشاؤها بواسطة الحاسب الآلي المستخدمة في التقارير المالية من التطبيقات ذات الصلة والضوابط الرئيسية على منوط هذه التقارير.
- لقد أجرينا اختبارات على عناصر الرقابة الآلية الرئيسية في أنظمة تكنولوجيا المعلومات المهمة ذات الصلة بإجراءات الأعمال.

معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في تقرير مجلس الإدارة (ولكنها لا تشمل القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها). اننا نتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا.

لا يشمل رأينا حول القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى وإننا لا نبيد أي نوع من التأكيد أو الاستنتاج حولها.

فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، بحيث نقيم فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو المعلومات التي تم التوصل إليها من خلال تدقيقتنا أو ان المعلومات الأخرى تتضمن أخطاء جوهرية.

وإذا توصلنا، عند قراءة تقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير الحوكمة وتقرير الأداء المالي، إلى وجود أخطاء جوهرية فيها، فإننا ملزمون بإبلاغ هذا الأمر إلى القائمين على الحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة في إعداد القوائم المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة عرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني. وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة مناسبة لتمكينها من إعداد القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو عن الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، ان الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والافصاح، حسبما يقتضيه الحال، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

ويعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على طريقة إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يشكل ضماناً بان تكشف دائماً عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق أي خطأ جوهري في حال وجوده. من الممكن ان تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني طيلة فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، والتخطيط والقيام بإجراءات التدقيق بما يستجيب مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال على التواطؤ والتزوير والحذف المتعمد والتحريفات أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- بفهم لنظام الرقابة الداخلي ذو الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.

Deloitte.

- بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
 - باستنتاج حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن المتعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا، ومع ذلك قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالمجموعة إلى التوقف عن القدرة على الاستمرار.
 - تقييم العرض الإجمالي، لهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
 - التخطيط لإجراء عملية تدقيق المجموعة وتنفيذها للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من المنشآت وأنشطة العمل ضمن المجموعة "البنك وشركائه التابعة وفروعه الخارجية" لبدء رأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن توجيه والإشراف والقيام بأعمال التدقيق للمجموعة وتحمل كامل المسؤولية عن رأينا حول التدقيق.
- نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.
- كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة بما يفيد امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي من الممكن الاعتقاد بأنها تؤثر على استقلاليتنا وحيثما ينطبق إجراءات الحماية ذات العلاقة.
- من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة، نقوم بتحديد أكثر هذه الأمور أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بشرح هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، أن لا يتم ذكر أمر معين في تقريرنا في حال كان للإفصاح تأثيرات سلبية يتوقع منها أن تفوق منفعتها المصلحة العامة بشكل معقول.

تقرير حول المتطلبات القانونية

تحتفظ المجموعة ببيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية الموحدة ونوصي الهيئة العامة للمساهمين بالمصادقة عليها.

الشريك المسؤول عن عملية التدقيق التي نتج عنها تقرير المدقق المستقل هو أحمد فتحي شتيوي.

ديلويت اند توش (الشرق الأوسط) - الأردن

أحمد فتحي شتيوي
أجازة رقم (١٠٢٠)

Deloitte & Touche (M.E.)

ديلويت اند توش (الشرق الأوسط)

010105

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

٩ شباط ٢٠٢٥

(أ) قائمة المركز المالي الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024

31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	إيضاح	
دينار	دينار		
			الموجودات
263,246,931	335,155,751	5	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
123,493,099	161,362,227	6	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
34,818,367	34,718,367	7	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
1,680,782,737	1,682,949,034	8	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
39,753,290	42,624,028	9	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
892,199,789	1,006,037,237	10	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
90,842,701	106,092,105	11	ممتلكات ومعدات ومشاريع قيد الإنجاز - بالصافي
16,401,308	18,373,580	ب/19	موجودات ضريبية مؤجلة
9,857,063	10,999,003	38	موجودات حق إستخدام
2,512,533	2,195,582	12	موجودات غير ملموسة - بالصافي
128,500,445	124,991,329	13	موجودات أخرى
3,282,408,263	3,525,498,243		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات:
135,034,935	195,471,021	14	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
2,191,809,489	2,255,368,016	15	ودائع عملاء
361,270,887	374,139,386	16	تأمينات نقدية
164,166,542	188,381,388	أ/17	أموال مقرضة
20,000,000	20,000,000	ب/17	قروض مسانده
4,652,002	4,534,503	18	مخصصات متنوعة
9,919,590	11,064,670	38	التزامات عقود تأجير
13,222,005	11,070,847	أ/19	مخصص ضريبة الدخل
48,485,627	46,155,193	20	مطلوبات أخرى
2,948,561,077	3,106,185,024		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
			حقوق مساهمي البنك
200,655,000	200,655,000	21	رأس المال المكتتب به والمدفوع
70,592,981	73,287,966	23	احتياطي قانوني
15,761,637	15,761,637	23	احتياطي اختياري
3,678,559	3,678,559	23	احتياطي التقلبات الدورية
(4,869,383)	(5,277,060)	24	احتياطي القيمة العادلة - بالصافي بعد الضريبة
48,028,392	46,127,117	25	أرباح مدورة
333,847,186	334,233,219		مجموع حقوق الملكية لمساهمي البنك
-	85,080,000	22	السندات الدائمة
333,847,186	419,313,219		مجموع حقوق الملكية
3,282,408,263	3,525,498,243		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (47) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير التدقيق المرفق.

البنك الأهلي الأردني
(شركة مساهمة عامة محدودة)

(ب) قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		إيضاح	
2023	2024		
دينار	دينار		
200,506,011	217,545,578	26	الفوائد الدائنة
105,599,065	121,374,854	27	الفوائد المدبنة
94,906,946	96,170,724		صافي إيرادات الفوائد
14,542,342	14,688,244	28	صافي إيرادات العمولات
109,449,288	110,858,968		صافي إيرادات الفوائد والعمولات
2,396,921	2,900,427	29	أرباح عملات أجنبية
793,726	587,054	31	توزيعات أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
7,827,946	6,439,852	32	إيرادات أخرى
120,467,881	120,786,301		إجمالي الدخل
37,149,347	38,984,481	33	نفقات موظفين
8,247,117	6,154,702	11 و12	استهلاكات وإطفاءات
26,061,077	25,404,883	34	مصاريف أخرى
1,822,187	1,932,276	38	استهلاك موجودات حق الاستخدام
12,881,970	16,632,617	30	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة - بالصافي
1,457,000	742,000	13	مصرف مخصص عقارات مستملكة
677,067	868,039	18	مخصصات أخرى
88,295,765	90,718,998		إجمالي المصروفات
32,172,116	30,067,303		الربح للسنة قبل الضرائب
(13,579,632)	(12,269,458)	أ/19	ضريبة الدخل
18,592,484	17,797,845		الربح للسنة
			ويعود إلى :
18,592,484	17,797,845		مساهمي البنك - قائمة (أ)
18,592,484	17,797,845		صافي ربح السنة
فلس / دينار	فلس / دينار		
0/093	0/089	35	حصة السهم الأساسية والمخفضة للسهم من الربح للسنة

*تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (47) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

(ج) قائمة الدخل الشامل الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024

31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	ايضاح	
دينار	دينار		
18,592,484	17,797,845		الربح للسنة - قائمة (ب)
			بنود الدخل الشامل
			يضاف البنود غير القابلة للتحويل لاحقا لقائمة الأرباح او الخسائر الموحدة
(14,635)	-		خسائر بيع أسهم
973,909	(407,677)	24	التغير في إحتياطي القيمة العادلة - بالصافي
19,551,758	17,390,168		اجمالي الدخل الشامل للسنة - قائمة (د)
			الدخل الشامل للسنة العائد إلى :
19,551,758	17,390,168		مساهمي البنك
19,551,758	17,390,168		

البنك الأهلي الأردني
(شركة مساهمة عامة محدودة)

(د) قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024

إجمالي حقوق الملكية	السندات الدائمة	مجموع حقوق الملكية لمساهمي البنك	أرباح مدورة	الاحتياطيات				رأس المال المكتتب به والمدفوع	إيضاح
				القيمة العادلة	التقلبات الدورية	اختياري	قانوني		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
									للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024
333,847,186	-	333,847,186	48,028,392	(4,869,383)	3,678,559	15,761,637	70,592,981	200,655,000	الرصيد في بداية السنة
17,797,845	-	17,797,845	17,797,845	-	-	-	-	-	الربح للسنة - قائمة (ب)
(407,677)	-	(407,677)	-	(407,677)	-	-	-	-	24 صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة
17,390,168	-	17,390,168	17,797,845	(407,677)	-	-	-	-	مجموع الدخل الشامل
84,825,732	85,080,000	(254,268)	(254,268)	-	-	-	-	-	22 السندات الدائمة والمصاريف الخاصة بها بعد استبعاد أثر الضريبة*
(697,467)	-	(697,467)	(697,467)	-	-	-	-	-	22 فوائد السندات الدائمة بالصافي بعد استبعاد أثر الضريبة*
(16,052,400)	-	(16,052,400)	(16,052,400)	-	-	-	-	-	25 الأرباح الموزعة
-	-	-	(2,694,985)	-	-	-	2,694,985	-	المحول الى الاحتياطي
419,313,219	85,080,000	334,233,219	46,127,117	(5,277,060)	3,678,559	15,761,637	73,287,966	200,655,000	الرصيد في نهاية السنة
									للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023
330,347,828	-	330,347,828	48,344,197	(5,871,290)	3,678,559	15,761,637	67,779,725	200,655,000	الرصيد في بداية السنة
18,592,484	-	18,592,484	18,592,484	-	-	-	-	-	الربح للسنة - قائمة (ب)
(14,635)	-	(14,635)	(42,633)	27,998	-	-	-	-	خسائر بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
(973,909)	-	(973,909)	-	973,909	-	-	-	-	24 صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة
19,551,758	-	19,551,758	18,549,851	1,001,907	-	-	-	-	مجموع الدخل الشامل
(16,052,400)	-	(16,052,400)	(16,052,400)	-	-	-	-	-	25 الأرباح الموزعة
-	-	-	(2,813,256)	-	-	-	2,813,256	-	المحول الى الاحتياطي
333,847,186	-	333,847,186	48,028,392	(4,869,383)	3,678,559	15,761,637	70,592,981	200,655,000	الرصيد في نهاية السنة

- تتضمن الأرباح المدورة مبلغ 15,886,067 دينار تمثل صافي الموجودات الضريبية المؤجلة كما في 31 كانون الأول 2024 وبناء على تعليمات البنك المركزي يحظر التصرف بها (14,024,952 دينار كما في 31 كانون الأول 2023).

- يحظر التصرف بالفائض من رصيد احتياطي المخاطر المصرفية العامة والمحول الى الأرباح المدورة والبالغ 3,125,029 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 و 2023 الا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني.

- يحظر التصرف باحتياطي التقلبات الدورية الا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

- يحظر التصرف برصيد من الأرباح المدورة يساوي رصيد صافي القيمة العادلة السالب و البالغ 5,277,060 دينار بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية.

* بلغت الفوائد على السندات الرأسمالية المستدامة الشريحة الأولى مبلغ 1,124,946 دينار وتظهر بالصافي بعد طرح الضريبة بمبلغ 427,479 دينار، فيما بلغت المصاريف الخاصة بها مبلغ 410,110 دينار وتظهر بالصافي بعد طرح الضريبة بمبلغ 155,842 دينار. تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (47) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير التدقيق المرفق.

(ه) قائمة التدفقات النقدية الموحدة

31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	ايضاح	
دينار	دينار		
التدفقات النقدية من عمليات التشغيل:			
32,172,116	30,067,303		الربح للسنة قبل الضرائب - قائمة (ب)
تعديلات:			
10,069,304	8,086,978	/11 /12 38	استهلاكات واطفاءات
12,881,970	16,632,617	30	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة - بالصافي
677,067	868,039	18	مخصصات أخرى
1,457,000	742,000	13	مخصص عقارات مستملكة
(793,726)	(587,054)	31	عوائد توزيعات موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(425,292)	(113,932)	32	(أرباح) بيع ممتلكات ومعدات
114,426	(183,565)	32	(أرباح) خسائر بيع عقارات مستملكة
(600,000)	(150,000)	32	مخصص عقارات مخالفة مسترد
(10,100,594)	(9,717,395)		صافي إيرادات الفوائد
637,141	601,820	38	الفوائد على التزامات عقود الإيجار
443,989	383,163	29	تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
46,533,401	46,629,974		الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات
التغير في الموجودات والمطلوبات :			
(الزيادة) النقص في الموجودات			
(34,818,367)	-		أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (التي يزيد استحقاقها عن 3 اشهر)
(98,596,634)	(18,727,965)		تسهيلات ائتمانية مباشرة
13,353,584	27,166,203		موجودات أخرى
الزيادة (النقص) في المطلوبات			
11,697,665	6,137,907		ودائع بنوك تستحق خلال مدة تزيد عن ثلاثة اشهر
180,943,417	63,558,527		ودائع عملاء
14,605,137	12,868,499		تأمينات نقدية
(13,915,139)	(20,169,585)		مطلوبات أخرى
119,803,064	117,463,560		صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل قبل ضريبة الدخل والمخصصات الأخرى المدفوعة
(11,954,352)	(15,698,409)	أ/19	ضريبة الدخل المدفوعة
(1,166,835)	(985,538)	18	مخصصات متنوعة مدفوعة
106,681,877	100,779,613		صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل

البنك الأهلي الأردني
(شركة مساهمة عامة محدودة)

(ه) قائمة التدفقات النقدية الموحدة/ تابع

31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	ايضاح	
دينار	دينار		
			التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار:
(720,913)	(3,389,572)		موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
(293,750,727)	(342,036,156)	10	(شراء) موجودات مالية بالكلفة المطفاة
272,908,347	228,266,560	10	استحقاق موجودات مالية بالتكلفة المطفاة
(15,552,551)	(22,594,686)	12,11	(شراء) ممتلكات ومعدات ومشاريع قيد الانجاز وموجودات غير ملموسة
793,726	587,054		عوائد توزيعات موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر مقبوضة
879,822	1,621,463		المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات
9,540,730	2,546,902		المتحصل من بيع موجودات مستملكة
(25,901,566)	(134,998,435)		صافي (الاستخدامات النقدية في) الانشطة الاستثمارية
			التدفقات النقدية من عمليات التمويل:
(461,633)	24,214,846		الزيادة (النقص) في أموال مقترضة
-	(254,268)		مصاريف إصدار السندات الدائمة بعد استبعاد أثر الضريبة
-	85,080,000	22	المتحصل من إصدار سندات دائمة
(16,052,400)	(16,052,400)	25	أرباح موزعة على المساهمين
(2,784,771)	(2,906,424)	38	المسدد مقابل التزامات الإيجارات
(19,298,804)	90,081,754		صافي التدفقات النقدية من (الاستخدامات النقدية في) الأنشطة التمويلية
(443,989)	(383,163)	29	تأثير تغير اسعار الصرف على النقد وما في حكمه
61,037,518	55,479,769		صافي الزيادة في النقد وما في حكمه
192,714,619	253,752,137		النقد وما في حكمه في بداية السنة
253,752,137	309,231,906	36	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

البنك الأهلي الأردني
(شركة مساهمة عامة محدودة)
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

الإيضاحات حول القوائم المالية

1 - معلومات عامة

- تأسس البنك الأهلي الأردني عام 1955 تحت رقم تسجيل (6) بتاريخ الأول من تموز 1955 وفقاً لأحكام قانون الشركات لسنة 1927، وهو مسجل كشركة مساهمة عامة محدودة مركزها الرئيسي في عمان عنوانها شارع الملكة نور ص ب 3103، عمان 11181 الاردن، وقد تم دمج بنك الأعمال مع البنك اعتباراً من الأول من كانون الأول 1996، كما تم دمج شركة بنك فيلادلفيا للإستثمار في شركة البنك الأهلي الأردني المساهمة العامة المحدودة اعتباراً من الأول من تموز 2005.

- يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها تسعة وأربعون فرعاً وفروعه الخارجية في كل من فلسطين وقبرص وعددها أحد عشر فرعاً وشركاته التابعة في الأردن.

- إن أسهم البنك مدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية - الاردن.

- تم إقرار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة في جلسته رقم (1) للتعقد بتاريخ 30 كانون الثاني 2025 وهي خاضعة لوافقها الهيئة العامة للمساهمين.

2 - أهم السياسات المحاسبية

أسس إعداد القوائم المالية الموحدة

تم اعداد القوائم المالية الموحدة للبنك والشركات التابعة وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الاردني.

إن القوائم المالية الموحدة للبنك معدة وفق النماذج المتبعة من البنك المركزي الأردني لإعداد القوائم المالية.

إن الفروقات الأساسية بين المعايير الدولية للتقارير المالية كما يجب تطبيقها وما تم اعتماده في البنك المركزي الأردني تتمثل بما يلي:

- أ- يتم تكوين مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (9) ووفقاً لتعليمات البنك المركزي الاردني أيهما أشد، إن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:
 - تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بالإضافة إلى أي تعرضات ائتمانية أخرى مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة الأردنية وبكفالتها دون خسائر ائتمانية.
 - عند احتساب الخسائر الإئتمانية مقابل التعرضات الإئتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (47/2009) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدا وتؤخذ النتائج الأشد.
 - في بعض الحالات الخاصة يوافق البنك المركزي الاردني على ترتيبات خاصة لإحتساب وقيد مخصص خسائر إئتمانية متوقعة لعملاء تسهيلات إئتمانية مباشرة على مدى فترة محددة.
 - تستثنى التسهيلات المرتبطة بمستخلصات المشاريع الحكومية (تحويل مستحقات حكومية) من التصنيف عند احتساب المخصصات.
- ب - يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الإئتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.

ج - تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون في قائمة المركز المالي الموحد ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعد تقييمها في تاريخ القوائم المالية بشكل إفرادي، ويتم قيد أية تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحد ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد حيث يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحد إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً. هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم 16234/3/10 بتاريخ 10 تشرين الأول 2022 أوقف احتساب المخصص التدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون شريطة الإبقاء على المخصصات المرصودة إزاء العقارات المستملكة المخالفة لأحكام قانون البنوك وعلى ان يتم فقط تحرير المخصص المرصود مقابل أي من العقارات المخالفة التي يتم التخلص منها، علماً بأنه وفي حالات خاصة يوافق البنك المركزي الاردني على ترتيبات خاصة لقيد مخصص العقارات على مدى فترة محددة.

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية الموحدة. كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة.

- إن الدينار الأردني هو عملة اظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.

- إن السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية الموحدة متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم إتباعها في اعداد القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 وبإستثناء أثر ما يرد في الإيضاح (3 - (أ) و(ب)).

اسس توحيد القوائم المالية

- تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعة لها والخاضعة لسيطرته، وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك السيطرة على الشركة المستثمر فيها وتكون الشركة معرضة لعوائد متغيرة أو تمتلك حقوق لقاء مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ويتمكن البنك من استخدام سلطته على الشركة المستثمر فيها بما يؤثر على عائداتها .

- يتم استبعاد المعاملات والأرصدة واليرادات والمصروفات فيما بين البنك والشركات التابعة.

- يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك بإستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك ، إذا كانت الشركة التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركة التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.

- يتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة بقائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة البنك على الشركات التابعة ، ويتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة حتى تاريخ التخلص منها وهو التاريخ الذي يفقد البنك فيها السيطرة على الشركات التابعة .

- تمثل حقوق غير المسيطرين ذلك الجزء غير المملوك من قبل البنك من حقوق الملكية في الشركات التابعة. يتم إظهار حقوق غير المسيطرين في صافي موجودات الشركات التابعة في بند منفصل ضمن قائمة حقوق الملكية للبنك.

يملك البنك كما في 31 كانون الاول 2024 الشركات التابعة التالية:

اسم الشركة	نسبة ملكية البنك	راس المال المدفوع	قيمة الاستثمار	طبيعة عمل الشركة	سنة التأسيس	مكان عملها	مجموع الموجودات	مجموع المطلوبات	مجموع الإيرادات	مجموع المصروفات
	%	دينار	دينار				دينار	دينار	دينار	دينار
شركة الأهلي للتمويل الأصغر	100	6,000,000	6,000,000	تمويل واقراض	1999	الأردن	23,430,870	12,493,321	8,391,378	7,307,939
شركة الأهلي للتأجير التمويلي	100	17,500,000	17,500,000	تأجير تمويلي	2009	الأردن	87,038,253	59,746,576	4,920,452	2,415,435
شركة الأهلي للوساطة المالية	100	3,000,000	3,000,000	وساطة مالية	2006	الأردن	5,036,360	734,466	404,073	313,793
شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية	100	1,500,000	1,500,000	تكنولوجيا مالية	2017	الأردن	758,474	701	10,850	1,599
للمجموع		28,000,000	28,000,000							

كما في 31 كانون الاول 2023 الشركات التابعة التالية:

اسم الشركة	نسبة ملكية البنك	راس المال المدفوع	قيمة الاستثمار	طبيعة عمل الشركة	سنة التأسيس	مكان عملها	مجموع الموجودات	مجموع المطلوبات	مجموع الإيرادات	مجموع المصروفات
	%	دينار	دينار				دينار	دينار	دينار	دينار
شركة الأهلي للتمويل الأصغر	100	6,000,000	6,000,000	تمويل واقراض	1999	الأردن	23,469,640	13,615,531	7,799,570	6,702,159
شركة الأهلي للتأجير التمويلي	100	17,500,000	17,500,000	تأجير تمويلي	2009	الأردن	92,486,097	67,699,437	5,053,240	2,432,947
شركة الأهلي للوساطة المالية	100	3,000,000	3,000,000	وساطة مالية	2006	الأردن	5,127,892	916,278	380,913	156,434
شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية	100	1,500,000	1,500,000	تكنولوجيا مالية	2017	الأردن	749,223	701	28,011	8,513
للمجموع		28,000,000	28,000,000							

وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك:

- القدرة على السيطرة على المنشأة المستثمر بها.
 - تتعرض للعوائد المتغيرة ، أو لها الحق في العوائد المتغيرة ، الناتجة من ارتباطاتها مع المنشأة المستثمر بها.
 - لها القدرة على استعمال سلطتها للتأثير على عوائد المنشأة المستثمر بها.
- ويعيد البنك تقديره بشأن ما إذا كان يسيطر على الشركات المستثمر بها أم لا إن أشارت الحقائق والظروف أن ثمة تغيرات على واحد أو أكثر من نقاط تحقق السيطرة المشار إليها أعلاه.
- وفي حال انخفضت حقوق تصويت البنك عن أغلبية حقوق التصويت في أي من الشركات المستثمر بها، فيكون له القدرة على السيطرة عندما تكفي حقوق التصويت لمنح البنك القدرة على توجيه أنشطة الشركة التابعة ذات الصلة من جانب واحد. ويأخذ البنك في الاعتبار جميع الحقائق والظروف عند تقدير ما إذا كان للبنك حقوق تصويت في المنشأة المستثمر بها تكفي لمنحه القدرة على السيطرة من عدمها. ومن بين تلك الحقائق والظروف:
- حجم حقوق تصويت التي يملكها البنك بالنسبة لحجم وتوزيع حقوق التصويت الأخرى .
 - حقوق التصويت المحتملة التي يحوز عليها البنك وأي حائزي حقوق تصويت آخرين أو أطراف أخرى..
 - الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى .
 - أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى أنه يترتب للبنك ، أو لا يترتب عليه ، مسؤولية حالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة وقت اتخاذ القرارات المطلوبة ، بما في ذلك كيفية التصويت في اجتماعات الهيئات العامة السابقة.

عندما يفقد البنك السيطرة على أي من الشركات التابعة ، يقوم البنك بـ:

- إلغاء الاعتراف بموجودات الشركة التابعة (بما فيها الشهرة) ومطلوباتها .
- إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية لأي حصة غير مسيطر عليه .
- إلغاء الاعتراف بفرق التحويل المتراكم المقيد في حقوق الملكية .
- إلغاء الاعتراف بالقيمة العادلة للمقابل المستلم .
- إلغاء الاعتراف بالقيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به .
- إلغاء الاعتراف بأي فائض أو عجز في قائمة الأرباح أو الخسائر .
- إعادة تصنيف بحقوق ملكية البنك المقيدة سابقاً في الدخل الشامل الأخر إلى قائمة الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المدورة كما هو ملائم.

أسس الاستمرارية

عند الموافقة على الفوائم المالية الموحدة كان لدى مجلس الإدارة توقعات معقولة بان المجموعة لديها ما يكفي من الموارد اللازمة للاستمرار في انشطتها التشغيلية في المستقبل القريب. وبالتالي قامت المجموعة باعداد الفوائم المالية الموحدة وفق أسس الاستمرارية.

معلومات القطاعات

- قطاع الاعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشتبك معا في تقديم منتجات او خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات اعمال اخرى والتي يتم قياسها وفقا للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك.

- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات او خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية اخرى .

صافي إيرادات الفوائد

يتم إثبات إيرادات ومصروفات الفوائد لجميع الأدوات المالية باستثناء تلك المصنفة كمحتفظ بها للمتاجرة أو تلك المقاسة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة في "صافي إيرادات الفوائد" ك "إيرادات فوائد" و "مصروفات فوائد" في قائمة الأرباح أو الخسائر باستخدام طريقة الفائدة الفعالة. كما تُدرج الفوائد على الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة ضمن حركة القيمة العادلة خلال الفترة .

معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأداة المالية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو ، عند الإقتضاء ، لفترة أقصر ، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو المطلوبات المالية. كما تقدر التدفقات النقدية المستقبلية بمراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة.

تُحتسب إيرادات الفوائد / مصروفات الفوائد من خلال العمل بعمد معدل الفائدة الفعال على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية غير المتدنية إئتمانياً (أي على أساس التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التسوية لأي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة) أو إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية. وبخصوص الموجودات المالية المتدنية إئتمانياً، تُحتسب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعال على التكلفة المطفأة للموجودات المالية المتدنية إئتمانياً (أي إجمالي القيمة الدفترية مطروحاً منه مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة). أما بخصوص الموجودات المالية التي نشأت أو تم الاستحواذ عليها وهي متدنية إئتمانياً، فإن معدل الفائدة الفعال يعكس الخسائر الإئتمانية المتوقعة في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة استلامها من الأصل المالي.

تتضمن إيرادات ومصروفات الفوائد في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للبنك أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كأدوات تحوط في تحوطات التدفقات النقدية لمخاطر سعر الفائدة. وبخصوص تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة حول مصاريف وإيرادات الفوائد، يُدرج أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المحددة، وتدرج كذلك تغيرات القيمة العادلة للمخاطر المحددة للبند المتحوط له في إيرادات ومصروفات الفوائد.

صافي إيرادات العمولات

يتضمن صافي إيرادات ومصروفات العمولات رسوماً غير الرسوم التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال. كما تتضمن العمولات المدرجة في هذا الجزء من قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للبنك العمولات المفروضة على خدمة القرض، وعمولات عدم الاستخدام المتعلقة بالتزامات القروض عندما يكون من غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى ترتيب محدد للإقراض وعمولات التمويل المشترك للقروض.

تُحتسب مصاريف عمولات فيما يتعلق بالخدمات عند استلام الخدمات.

العقود مع العملاء التي ينتج عنها اعتراف بأدوات مالية قد يكون جزء منها ذا صلة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أو (15)، في هذه الحالة يتم الاعتراف بالعمولات بالجزء الذي يخص المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والجزء المتبقي يتم الاعتراف به حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15).

صافي إيرادات المتاجرة

يشمل صافي إيرادات المتاجرة جميع المكاسب والخسائر من التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة. لقد اختار البنك عرض حركة القيمة العادلة الكاملة لأصول ومطلوبات المتاجرة في دخل المتاجرة، بما في ذلك أي إيرادات ومصروفات وأرباح أسهم ذات صلة.

صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يشمل صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر جميع المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر باستثناء الموجودات المحتفظ بها للمتاجرة. لقد اختار البنك عرض الحركة بالقيمة العادلة بالكامل للموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في هذا السطر، بما في ذلك إيرادات الفوائد والمصروفات وأرباح الأسهم ذات الصلة.

تُعرض حركة القيمة العادلة للمشتقات المحتفظ بها للتحوط الإقتصادي حيثما لا تُطبّق محاسبة التحوط في "صافي الدخل من أدوات مالية أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر". ومع ذلك، وفيما يتعلق بعلاقات التحوط بالقيمة العادلة المخصصة والفعالة، تُعرض المكاسب والخسائر على أداة التحوط في نفس سطر البند في قائمة الأرباح أو الخسائر كبنء متحوط له. وبخصوص التدفقات النقدية المعيّنة والعلاقة محاسبة التحوط بشأن صافي الإستثمار، تدرج أرباح وخسائر أداة التحوط، بما في ذلك أي عدم فعالية تحوطية مدرجة في الأرباح أو الخسائر، في نفس البند كبنء متحوط له يؤثر على الأرباح أو الخسائر.

إيراد توزيعات الأرباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عند إثبات حق استلام المدفوعات، وهو التاريخ السابق لأرباح الأسهم المدرجة، وعادةً التاريخ الذي يوافق فيه المساهمون على توزيعات أرباح الأسهم غير المدرجة.

يعتمد توزيع أرباح الأسهم في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة على تصنيف وقياس الإستثمار في الأسهم، أي:

- بخصوص أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها للمتاجرة، تدرج إيرادات توزيعات الأرباح في قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن بند ارباح (خسائر) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.
- بخصوص أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تُدرج أرباح الأسهم في قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن بند توزيعات ارباح من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- بخصوص أدوات حقوق الملكية غير المُصنّفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وغير المحتفظ لأغراض المتاجرة، تُدرج إيرادات توزيعات الأرباح كدخل صافي من أدوات أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

الأدوات المالية

الاعتراف المبدي والقياس:

يُعرف بالوجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي الموحد للبنك عندما يصبح البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم الاعتراف بالفروض والسلف للعملاء حال قيدها إلى حساب العملاء .

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة ، وتضاف تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الاستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجبات المالية أو المطلوبات المالية ، أو خصمها منها ، حسب الضرورة ، عند الاعتراف المبدي ، كما تُثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر مباشرة في قائمة الأرباح أو الخسائر .

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الإقرار الأولي، فإن البنك يعالج هذا الفرق على النحو التالي :

- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق ، فإنه يُعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الإقرار الأولي (أي ربح أو خسارة اليوم الأول) .
- في جميع الحالات الأخرى ، تُعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول من خلال تضمينها / تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الإلتزام).

بعد الإقرار الأولي ، سيتم اخذ الربح أو الخسارة المؤجلة إلى قائمة الأرباح أو الخسائر على أساس منطقي، فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام أو عند الغاء الاعتراف من تلك الاداء .

الموجودات المالية

الإقرار المبدي

يتم الإقرار بكافة الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة عندما يكون شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن اطار زمني محدد من قبل السوق المعني ، ويتم قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة في قائمة الأرباح أو الخسائر . يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باستحواذ الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

القياس اللاحق

يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

وعلى وجه التحديد:

- أدوات التمويل المحتفظ بها في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة .
- أدوات التمويل المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين ، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم ، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- يتم قياس جميع أدوات التمويل الأخرى (مثل أدوات الدين المدارة على أساس القيمة العادلة ، أو المحتفظ بها للبيع) والإستثمارات في حقوق الملكية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر .

ومع ذلك، يمكن للبنك أن يقوم باختبار/ تحديد غير القابل للإلغاء بعد الاعتراف الأولي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حدى كما يلي:

- يمكن للبنك القيام بالاختبار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو الاستبدال المحتمل المعترف به من قبل المشتري ضمن إندماج الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3)، في الدخل الشامل الآخر.

- يمكن للبنك تحديد بشكل غير قابل للإلغاء أدوات التمويل التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من قائمة الأرباح أو الخسائر إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو خفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة (المشار إليها بخيار القيمة العادلة).

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يقوم البنك بتقييم تصنيف وقياس الأصل المالي وفق خصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج أعمال البنك لإدارة الأصل . بالنسبة للأصل الذي يتم تصنيفه وقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن شروطه التعاقدية ينبغي أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم . لغايات اختبار مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI) ، فإن الأصل هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي . قد يتغير هذا المبلغ الأساسي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال ؛ إذا كان هناك تسديد لأصل الدين) . تتكون الفائدة من البديل للقيمة الزمنية للنقود ، ولخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الوقت وخيارات ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى ، بالإضافة إلى هامش الربح . يتم إجراء تقييم مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بالعملة المقوم بها الأصل المالي .

إن التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والتي تتوافق مع ترتيب التمويل الأساسي . إن الشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب التمويل الأساسي ، مثل التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار السلع ، لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية والتي تكون فقط من مدفوعات أصل الدين والفائدة. كما يمكن أن يكون الأصل المالي الممنوح أو المستحوذ عليه عبارة عن ترتيب التمويل الأساسي بغض النظر عما إذا كان قرصاً في شكله القانوني.

تقييم نموذج الاعمال

يعتبر تقييم نماذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية أمراً أساسياً لتصنيف الأصل المالي. يحدد البنك نماذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين . ولا يعتمد نموذج الأعمال الخاص بالبنك على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية ، وبالتالي يتم تقييم نموذج الأعمال عند مستوى جماعي وليس على أساس كل أداة على حدى .

يتبنى البنك أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواته المالية التي تعكس كيفية إدارة البنك لموجوداته المالية من أجل توليد التدفقات النقدية . تحدد نماذج أعمال البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما.

ياخذ البنك في الاعتبار جميع المعلومات ذات العلاقة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل. ومع ذلك ، لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا يتوقع البنك حدوثها بشكل معقول ، مثل ما يسمى بـ "السيناريوهات" "الحالة الأسوأ" أو "حالة الإجهاد". كما يأخذ البنك في الاعتبار جميع الأدلة ذات العلاقة المتاحة مثل :

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على الحصول على الإيرادات التعاقدية ، والحفاظ على معدل ربح محدد، ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمويل تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.
- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بذلك .
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية الموجودة في ذلك النموذج ، وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر .
- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة) .

عند الاعتراف المبدئي بالأصل المالي ، يقوم البنك بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المعترف بها مؤخرًا هي جزء من نموذج أعمال قائم أو فيما إذا كانت تعكس بداية نموذج أعمال جديد . يقوم البنك بإعادة تقييم نماذج أعماله في كل فترة تقرير لتحديد فيما إذا كانت نماذج الأعمال قد تغيرت منذ الفترة السابقة .

عندما يتم إلغاء الاعتراف بأداة الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. في المقابل ، بالنسبة للاستثمار في حقوق الملكية الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة بل يتم تحويلها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاختبار التدني .

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر هي :

- موجودات ذات تدفقات نقدية تعاقدية والتي هي ليست مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم ؛ أو/ و

- موجودات محتفظ بها ضمن نموذج الأعمال غير تلك المحتفظ بها لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها للتحويل والبيع ؛ أو
 - موجودات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستخدام خيار القيمة العادلة.
- يتم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة ، مع الإعراف بأية أرباح / خسائر ناتجة عن إعادة القياس في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة .

إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه البنك بموجودات مالية ، يعاد تصنيف الموجودات المالية التي تعرضت للتأثر . تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتبارًا من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الموجودات المالية للبنك . يتم النظر في التغيرات في التدفقات النقدية التعاقدية في إطار السياسة المحاسبية المتعلقة بتعديل واستبعاد الموجودات المالية المبينة ادناه.

السندات الدائمة

ان السندات الدائمة هي سندات مساندة وغير مكفولة بضمان وتصنف ضمن حقوق الملكية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية - العرض. ويتم معالجة مدفوعات الفوائد كتخفيض من حقوق الملكية بالصافي بعد طرح الاثر الضريبي وتظهر ضمن قائمة التغيرات في حقوق الملكية. إن هذه السندات ليس لها تاريخ استحقاق ويمكن استدعاؤها (كلياً أو جزئياً) بالقيمة الاسمية وفقاً لاختيار المجموعة بتاريخ الاستدعاء وفي كل تاريخ سداد الفوائد فيما بعد. يتم خصم تكاليف اصدار تلك السندات كمصاريف وتظهر تلك السندات بالقيمة الاصلية المصدر ولا يتم اجراء اي تعديلات عليها الا في حال تم استدعاؤها كلياً أو جزئياً حيث يتم تخفيضها بقيمة المبالغ المسددة.

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

تحدد القيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة بالعملة الأجنبية وترجم بالسعر السائد في نهاية كل فترة تقرير. وعلى وجه التحديد:

- فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة ، فإنه يعترف بفروقات العملة في قائمة الأرباح أو الخسائر.
- فيما يتعلق بأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي هي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة ، فإنه يُعترف بفروقات الصرف على التكلفة المطفأة لأداة الدين في قائمة الأرباح أو الخسائر . كما يُعترف بفروقات الصرف الأخرى في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الإستثمارات .
- فيما يتعلق بالموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والتي هي ليست جزءاً من علاقة محاسبية تحوطية محددة ، فإنه يُعترف بفروقات الصرف من ربح أو خسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر.
- فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ، يُعترف بفروقات أسعار الصرف في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.

خيار القيمة العادلة

يمكن تصنيف أداة مالية ذات قيمة عادلة يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر (خيار القيمة العادلة) عند الاعتراف الأولي بها حتى إذا لم يتم اقتناء الأدوات المالية أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء .

يمكن استخدام خيار القيمة العادلة للموجودات المالية إذا كان يقضي أو يقلل بشكل كبير من عدم تطابق القياس أو الاعتراف الذي كان سينشأ بخلاف ذلك من قياس الموجودات أو المطلوبات، أو الاعتراف بالأرباح والخسائر ذات الصلة على أساس مختلف (عدم التطابق المحاسبي). يمكن اختيار خيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية في الحالات التالية:

- إن كان الاختيار يؤدي إلى عدم التطابق المحاسبي .
- إن كانت المطلوبات المالية تمثل جزءاً من محفظة تُدار على أساس القيمة العادلة ، وفقاً لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الاستثمار.
- إن كان هناك مشتق يتضمنه العقد المالي أو غير المالي الأساسي ولا يرتبط المشتق ارتباطاً وثيقاً بالعقد الأساسي .

لا يمكن إعادة تصنيف هذه الأدوات من فئة القيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر أثناء الاحتفاظ بها أو إصدارها. يتم قيد الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في إيرادات الاستثمار.

التدني

يقوم البنك بالإعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر:

- الأرصدة والودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية .
- تسهيلات إئتمانية مباشرة (قروض ودفعات مقدمة للعملاء) .
- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (اوراق ادوات الدين) .
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر .
- تعرضات خارج قائمة المركز المالي خاضعة لمخاطر الائتمان (عقود الضمان المالي الصادرة).
- لا يتم إثبات خسارة تدني في ادوات حقوق الملكية .

باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الإئتمانية المنخفضة (والتي تم أخذها بالإعتبار بشكل منفصل أدناه)، يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يعادل:

- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً ، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الافتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون (12) شهراً بعد تاريخ الإبلاغ، ويشار إليها بالمرحلة الأولى ؛ أو
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً ، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية والمشار إليها في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.

يتوجب قيد مخصص للخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأول. وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى ، تقاس الخسارة الإئتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديراً مرجحاً محتملاً للقيمة الحالية لخسائر الائتمان . يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك تلقيها إذا تم استغلال التمويل ؛ و سيناريوهات اقتصادية مستقبلية ، مخصصة وفقاً لسعر الفائدة الفعال لأصل .

بالنسبة للسقوف غير المستغلة ، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك إذا قام المقرض بسحب التمويل والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك تلقيها إذا تم استغلال التمويل ؛ و بالنسبة لعقود الضمان المالي، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدين المضمونة مطروحا منها أي مبالغ يتوقع البنك استلامها من حامل الأداة أو العميل أو أي طرف آخر.

بالنسبة لعقود الضمان المالي ، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدين المضمونة مطروحا منها أي مبالغ يتوقع البنك استلامها من حامل الأداة أو العميل أو أي طرف آخر .

يقوم البنك بقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة على أساس فردي أو على أساس المحفظة للقروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة . يستند قياس مخصص الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل ، بغض النظر عما إذا تم قياسها على أساس فردي أو على أساس المحفظة .

عند احتساب الخسائر الإئتمانية مقابل التعرضات الإئتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (47/2009) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدا و تؤخذ النتائج الأشد ويستثنى من الإحتساب أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بالإضافة إلى أي تعرضات ائتمانية أخرى مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها.

الموجودات المالية المتدنية ائتمانيا

يعتبر الأصل المالي " متدني ائتمانياً " عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي . يشار إلى الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً كموجودات المرحلة الثالثة . تشمل الأدلة على التدني الإئتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية :

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقرض أو المصدر .
- إخلال في العقد ، على سبيل المثال العجز أو التأخير في التسديد .
- قيام البنك بمنح المقرض، لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقرض ، تنازلاً ؛ أو
- إختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية ؛ أو
- شراء أصل مالي بخصم كبير يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة .

وفي حال تعذر تحديد حدث منفرد ، وبدلاً من ذلك ، قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الموجودات المالية إلى موجودات ذات قيمة إئتمانية متدنية . يقوم البنك بتقييم فيما إذا كان قد حصل تدني إئتماني لأدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في تاريخ كل تقرير. لتقييم ما إذا كان هناك تدني إئتماني في أدوات الدين السيادية والعائدة للشركات ، تعتبر المجموعة عوامل مثل عائدات السندات والتصنيف الائتماني وقدرة المقترض على زيادة التمويل .

يعتبر القرض قد تدني إئتمانياً عند منح المقترض امتيازاً بسبب تدهور وضعه المالي، ما لم يتوفر دليل على أنه نتيجة لمنح الامتياز، فإن خطر عدم إستلام التدفقات النقدية التعاقدية قد إنخفض إنخفاضاً كبيراً ، ولا توجد هناك مؤشرات أخرى للتدني. وبخصوص الموجودات المالية التي يكون هناك تفكير في إجراء تنازلات حولها ولكنها لا تمنح ، يعتبر الأصل قد تدني إئتمانياً عندما يتوفر دليل واضح على تدني الائتمان بما في ذلك الوفاء بتعريف التخلف عن السداد. يشمل تعريف التخلف عن السداد مؤشرات احتمالية عدم السداد والتوقف إذا كانت البالغ مستحقة الدفع لمدة (90) يوماً أو أكثر. وعلى الرغم من ذلك ، فإن الحالات التي لا يتم فيها الاعتراف بانخفاض القيمة للموجودات بعد (90) يوماً من الاستحقاق يتم دعمها بمعلومات معقولة.

الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية إئتمانياً

يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية إئتمانياً بطريقة مختلفة نظراً لأن الأصل يكون ذو قيمة ائتمانية منخفضة عند الاعتراف الأولي. وبخصوص هذه الموجودات، يستدرك البنك جميع التغيرات في الخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة منذ الاعتراف الأولي كمخصص خسارة ، وتستدرك أي تغييرات في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. يؤدي التغيير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق مكاسب تدني القيمة.

تعريف التخلف في السداد

يُعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الإئتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً أو لدى الحياة ، لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات احتمالية التخلف عن السداد (Probability of Default) ، التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان ادناه.

يعتبر البنك ما يلي بمثابة حدث للتخلف في السداد:

- تخلف المقترض عن السداد لأكثر من 90 يوماً بخصوص أي التزام ائتماني مهم إلى البنك ؛ أو
- من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزاماته الإئتمانية للبنك بالكامل.

يُصمم تعريف التخلف عن السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول. وتعتبر السحوبات على المكشوف مستحقة الدفع بمجرد إنتهاك العميل حداً محدداً أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي غير المسدد.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزامه الائتماني ، يأخذ البنك في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. وتعتمد المعلومات المقيمة على نوع الأصل ، وعلى سبيل المثال في الإقراض للشركات ، فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق العهود ، وهو أمر غير مناسب للإقراض بالتجزئة. إن المؤشرات الكمية ، مثل التأخر في السداد وعدم سداد التزام آخر للطرف المقابل ، هي مدخلات رئيسية في هذا التحليل. كما يستخدم البنك مصادر معلومات متنوعة لتقييم التخلف عن السداد والتي تُطوّر داخلياً أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية والتزامات القروض الصادرة و عقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي. إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، سيقوم البنك بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلاً من الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً .

لا يقوم البنك بإعتبار الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية "المنخفضة" بتاريخ التقرير المالي انه لم يحصل لها زيادة هامة في مخاطر الائتمان . نتيجة لذلك، يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية والتزامات القروض الصادرة و عقود الضمان المالي التي تخضع لإنخفاض القيمة للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان .

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً منذ الاعتراف الأولي ، يقوم البنك بمقارنة مخاطر حدوث التخلف في السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى الإستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف عن السداد كان متوقعاً لفترة الإستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ البنك بالاعتبار كل من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم ، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له، بناءً على الخبرة التاريخية للبنك وتقييم الخبير الإئتماني بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

تمثل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة أساس تحديد احتمالية التخلف في السداد عند الاعتراف الأولي وفي تواريخ التقارير اللاحقة . سينتج عن السيناريوهات الاقتصادية المختلفة احتمالية مختلفة للتخلف عن السداد. إن ترجيح السيناريوهات المختلفة يشكل أساس متوسط الإحتمال المرجح للتخلف عن السداد والذي يستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ارتفعت بشكل كبيرة .

بالنسبة إلى تمويل الشركات ، تشمل المعلومات الإستشرافية الآفاق المستقبلية للصناعات التي تعمل فيها الأطراف المقابلة للبنك ، والتي يتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين واهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة ، بالإضافة إلى الأخذ في الإعتبار المصادر الداخلية والخارجية المتنوعة للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة. وبخصوص تمويل الافراد ، تتضمن معلومات الإقراض الإستشرافية التوقعات الاقتصادية عينها مثل الإقراض المؤسسي وتوقعات إضافية للمؤشرات الاقتصادية المحلية ، خاصة للمناطق التي تركز على صناعات معينة ، بالإضافة إلى معلومات داخلية عن سلوك العملاء المتعلقة بالسداد. يخصص البنك لنظائره درجة مخاطر ائتمان داخلية ذات صلة بناء على جودتها الائتمانية.

وتعد المعلومات الكمية مؤشراً أساسياً على الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغيير في احتمالية التخلف عن السداد بناءً على التغيير في احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة من خلال مقارنة :

- احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية في تاريخ التقرير؛ و
 - احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية بهذه النقطة من الزمن الذي تم تقديرها على أساس الحقائق والظروف عند الاعتراف الأولي للتعرض.
- تُعتبر احتماليات التخلف عن السداد إستشرافية، ويستخدم البنك المنهجيات والبيانات ذاتها المستخدمة في قياس مخصصات الخسارة الإئتمانية المتوقعة.

إن العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان تنعكس في نماذج احتمالية التخلف عن السداد في الوقت المناسب. ومع ذلك ، لا يزال البنك ينظر بشكل منفصل في بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت زيادة كبيرة. وفيما يتعلق بالإقراض للشركات ، فإن هناك تركيز خاص على الأصول التي تشملها "قائمة المراقبة" حيث يدرج التعرض في قائمة المراقبة عندما يكون هناك مخاوف حول تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل. وبشأن إقراض الافراد ، يأخذ البنك في الاعتبار توقعات حصول فترات عدم سداد وتحمل عدم حصوله ، وعلامات الائتمان والأحداث مثل البطالة أو الإفلاس أو الطلاق أو الوفاة.

وحيث أن الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي هي مقياس نسبي ، فإن تغييراً معيناً ، بالقيمة المطلقة ، في احتمالية عدم السداد سيكون أكثر أهمية بالنسبة لأداة مالية ذات احتمالية عدم سداد أولي أقل مقارنة بأداة مالية ذات احتمالية عدم سداد أعلى .

وكصمام أمان عند تجاوز إستحقاق أصل لأكثر من (30) يوماً ، يعتبر البنك أن زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان قد حدثت ، ويكون الأصل في المرحلة الثانية من نموذج انخفاض القيمة ، بمعنى أن مخصص الخسارة يقاس كرصيد خسارة إئتمانية متوقعة مدى الحياة.

تعديل وإلغاء الإعتراض بالموجودات المالية

يتم التعديل على الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تنظم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديلها بطريقة أخرى بين الاعتراف الأولي واستحقاق الأصل المالي . يؤثر التعديل على مبلغ و/ أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما فوراً أو في تاريخ مستقبلي . بالإضافة إلى ذلك ، سيشكل إدخال أو تعديل العهود القائمة لقرض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه التعديلات الجديدة أو المعدلة على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية بناءً على ما إذا كان التعهد مستوفياً أم لا (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم فسخ التعهدات) .

يقوم البنك بإعادة التفاوض على القروض مع العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لزيادة التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد . يتم تيسير شروط سداد القرض في الحالات التي يكون فيها المقرض قد بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية ، وأن يكون خطر هام من التعثر في السداد أو التقصير قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يتمكن المقرض من الوفاء بالشروط المعدلة . تشمل الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد فترة استحقاق القرض ، التغييرات في توقيت التدفقات النقدية للقرض (تسديد الأصل والفائدة) ، تخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الأصل والإعفاء من الفائدة) وتعديلات التعهدات . ينتهج البنك سياسة انتظار وتطبيق على إقراض الشركات والأفراد .

عندما يتم تعديل أصل مالي ، يقوم البنك بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الإعتراض . وفقاً لسياسة البنك ، فإن التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف عندما يؤدي إلى اختلاف كبير في الشروط .

• العوامل النوعية ، مثل عدم بقاء التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل على أنها فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI) ، أو التغيير في العملة أو التغيير في الطرف المقابل ، أو مدى التغيير في أسعار الفائدة ، أو الإستحقاق ، أو الموائيق. وإذا كانت هذه لا تشير بوضوح إلى تعديل جوهري ، إذن ؛

• إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية في إطار الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقاً للشروط المعدلة ، وخصم كلا المبلغين على أساس الفائدة الفعلية الأصلية.

في حالة إلغاء الإعتراض بالأصل المالي ، يتم إعادة قياس مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إلغاء الإعتراض لتحديد صافي القيمة المدرجة للأصل في ذلك التاريخ . إن الفرق بين هذه القيمة المدرجة المعدلة والقيمة العادلة للموجودات المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى ربح أو خسارة عند إلغاء الإعتراض . سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه بناءً على خسائر

إئتمانية متوقعة لمدة (12) شهرًا باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد قد نشأ متدني ائتمانياً . ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخضم كبير لمبلغ القيمة الاسمية المعدل حيث لا يزال هناك خطر كبير للتعثّر عن السداد ولم يتم تخفيضه نتيجة التعديل . يراقب البنك مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية ، مثل ما إذا كان المقترض في حالة تعثر سابقة بموجب الشروط الجديدة .

عند تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى الغاء الإعتراف ، يحدد البنك ما إذا كانت مخاطر ائتمان الموجودات المالية قد زادت زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي من خلال مقارنة:

- احتمالية عدم السداد للفترة المتبقية مقدرة على أساس البيانات عند الاعتراف الأولي والشروط التعاقدية الأصلية ؛ مع
- احتمالية عدم السداد للفترة المتبقية في تاريخ التقرير استناداً إلى الشروط المعدلة.

وبخصوص الموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للبنك ، عندما لا ينتج عن التعديل إلغاء الإعتراف ، فإن تقدير احتمالية عدم السداد يعكس مدى قدرة البنك على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع مراعاة خبرات البنك السابقة من إجراءات التحمل المماثلة ، وكذلك مختلف المؤشرات السلوكية ، بما في ذلك أداء الدفع للمقترض في ظل الشروط التعاقدية المعدلة. إذا بقيت مخاطر الائتمان أعلى بكثير مما كان متوقعاً عند الإعتراف الأولي ، فإن مخصص الخسارة يقاس بمبلغ يساوي الخسارة الإئتمانية المتوقعه مدى الحياة. وعموماً ، يقاس مخصص الخسارة للقروض التي يتم تحملها على أساس الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً عندما يتوفر دليل على تحسن سلوك المقترض في السداد بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الكبيرة السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يسفر التعديل عن إلغاء الاعتراف ، يقوم البنك باحتساب ربح / خسارة التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستثناء مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة) . ويقوم البنك بعد ذلك بقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة للأصل المعدل حيث تُدرج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي .

يقوم البنك بإلغاء الإعتراف بالأصل المالي عند إنتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل ، أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي وكافة المخاطر وعوائد ملكية الموجودات إلى طرف آخر . أما في حالة عدم قيام البنك بالتحويل أو الإحتفاظ بمخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري واستمراره بالسيطرة على الأصل المحول ، يقوم البنك بالإعتراف بحصته المتبقية في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به في حدود المبالغ المتوقعة دفعها . أما في حالة إحتفاظ البنك بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول بشكل جوهري ، فإن البنك يستمر بالإعتراف بالأصل المالي وبأية إقتراضات مرهونة للعوائد المستلمة .

عند إلغاء الإعتراف بأصل مالي بالكامل ، يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة الدرجة للأصل ومجموع كل من المبلغ المستلم والمستحق والمكاسب أو الخسائر المتراكمة والتي تم الإعتراف بها في الدخل الشامل الأخر والمتراكمة في حقوق الملكية في قائمة الأرباح أو الخسائر ، مع استثناء الاستثمار في حقوق الملكية المحدد الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، حيث لا يتم إعادة تصنيف الربح/ الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الأخر إلى قائمة الأرباح أو الخسائر لاحقاً .

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا كون هناك توقعات معقولة للاسترداد ، مثل عدم قيام العمل بالاشتراك في خطة دفع مع البنك . يقوم البنك بتصنيف الأموال أو المبالغ المستحقة لشطبها بعد استنفاد جميع طرق الدفع الممكنة . ولكن في حال تم شطب التمويل أو الذمم المدينة ، يستمر البنك في نشاط الإنفاذ لمحاولة استرداد الذمة المدينة المستحقة ، والتي يتم إثباتها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة عند استردادها.

عرض مخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة

يتم عرض مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة كما يلي:

- للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كاستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول؛
- لأدوات الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر: لا يتم إثبات مخصص خسارة في قائمة المركز المالي الموحدة حيث أن القيمة الدفترية هي بالقيمة العادلة. ومع ذلك ، يتم تضمين مخصص الخسارة كجزء من مبلغ إعادة التقييم في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات
- التزامات القروض وعقود الضمان المالي: كمخصص ؛ و
- عندما تشتمل الأداة المالية على مكون مسحوب وغير مسحوب ، ولا يمكن للبنك تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة على مكون التزام القرض بشكل منفصل عن تلك على المكون المسحوب : فإن البنك يقدم مخصص خسارة مجمع لكلا المكونين. يُعرض المبلغ المجمع كخضم من القيمة الدفترية الإجمالية للمكون المسحوب. تُعرض أي زيادة في مخصص الخسارة عن المبلغ الإجمالي للمكون المسحوب كمخصص.

المطلوبات المالية وحقوق الملكية

تصنف أدوات الدين وحقوق الملكية الصادرة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيب التعاقدية.

إن المطلوبات المالية هي التزام تعاقدي بتسليم نقد أو أصل مالي آخر أو لتبادل أصول مالية أو مطلوبات مالية مع كيان آخر وفق شروط قد تكون غير مواتية للبنك أو عقد سيتم تسويته أو ربما يتم تسويته بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وهو عقد من غير المشتقات حيث يكون البنك ملزم أو قد يكون ملزم بتسليم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة به، أو عقد المشتقات على حقوق الملكية الخاصة التي سيتم أو يمكن تسويتها بخلاف تبادل مبلغ محدد من النقد (أو أصل مالي آخر) لعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

أدوات حقوق الملكية

راس المال

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت فائدة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها. يُعترف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن البنك وفقاً للعوائد المستلمة، بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

اسهم الخزينة

يُعترف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وتخصم مباشرة في حقوق المساهمين. لا يتم إثبات أي مكسب / خسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

أدوات مركبة

تصنف الأجزاء المكونة للأدوات المركبة (مثل الأوراق القابلة للتحويل) الصادرة من البنك بشكل منفصل كمطلوبات مالية وحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيبات التعاقدية وتعريفات الالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية. إن خيار التحويل الذي سيتم تسويته من خلال تبديل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر بعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة هو أداة حقوق ملكية.

في تاريخ الإصدار، تُقدر القيمة العادلة لمكون المطلوبات باستخدام معدل الفائدة السائد في سوق الأدوات المماثلة غير القابلة للتحويل. وفي حالة وجود مشتقات غير مضمنة ذات صلة، يتم فصلها أولاً وتسجل باقي المطلوبات المالية على أساس التكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة حتى إطفائها عند التحويل أو في تاريخ استحقاق الأداة.

المطلوبات المالية

تُصنف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر أو المطلوبات المالية الأخرى.

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تصنف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما تكون المطلوبات المالية (1) محتفظ بها للمتاجرة أو (2) تصنف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يصنف الالتزام المالي كمحتفظ به للمتاجرة إذا كان:

يصنف الالتزام المالي كمحتفظ به للمتاجرة إذا كان:

- تم تكبده بشكل أساسي لغرض إعادة شرائه على المدى القريب؛ أو
- عند الإقرار الأولي، يعد هذا جزءاً من محفظة الأدوات المالية المحددة التي يديرها البنك ولديه نمط فعلي حديث لجني الأرباح على المدى القصير؛ أو
- هو مشتق غير محدد وفعال كأداة تحوط.

يمكن تحديد الإلتزام المالي بخلاف الإلتزام المالي المحتفظ به لغرض المتاجرة أو الإعتبار المحتمل الذي يمكن أن يدفعه مشتري كجزء من دمج الأعمال بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولي إذا:

- كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم تناسق القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ خلافاً لذلك؛ أو
- كان الإلتزام المالي يُشكل جزءاً من مجموعة موجودات مالية أو مطلوبات مالية أو كليهما، والتي تدار وقيّم أدائها على أساس القيمة العادلة، وفقاً لإستراتيجية إدارة المخاطر أو الاستثمار الموثقة للبنك، وكانت المعلومات المتعلقة بتشكيل المجموعة مقدمة داخليا على هذا الأساس؛ أو

• إذا كان الإلتزام المالي يشكل جزءًا من عقد يحتوي على مشتق واحد أو أكثر من المشتقات ، ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية (9) بعقد هجين بالكامل (المركب) ليتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر .

تدرج المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ، ويعترف بأي أرباح أو خسائر تنشأ من إعادة القياس في قائمة الأرباح أو الخسائر إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءًا من علاقة تحوط محددة. يشتمل صافي الأرباح / الخسائر المعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر على أي فوائد مدفوعة على المطلوبات المالية ويجري تضمينها في بند "صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر .

ومع ذلك ، فيما يتعلق بالمطلوبات المالية غير المشتقة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، يُدرج مبلغ التغيير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي نتج عن التغيرات في المخاطر الائتمانية لتلك الإلتزامات في الدخل الشامل الآخر ، ما لم يؤدي الاعتراف بآثار التغييرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر إلى خلق أو زيادة عدم التوافق محاسبيًا في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. يُعترف بالمبلغ المتبقي من التغيرات في القيمة العادلة للإلتزام في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة، ولإعداد تصنيف التغيرات في القيمة العادلة النسبوية إلى مخاطر ائتمان المطلوبات المالية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر لاحقًا قائمة الأرباح أو الخسائر. وبدلاً من ذلك ، تحول إلى أرباح محتجزة عند إلغاء الاعتراف بالإلتزام المالي.

وبخصوص إلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر ، تدرج كافة المكاسب والخسائر في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

عند تحديد ما إذا كان الاعتراف بالتغيرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر سيخلق أو يزيد من عدم التطابق المحاسبي في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة ، فإن البنك يقيم ما إذا كان يتوقع تعويض آثار التغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالمطلوبات في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة بتغيير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

مطلوبات مالية أخرى

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى ، بما في ذلك الودائع والقروض ، مبدئيًا بالقيمة العادلة ، بعد خصم تكاليف المعاملة. وبعد ذلك تُقاس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة .

طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتخصيص مصروفات الفائدة على مدار الفترة ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للإلتزام المالي ، أو ، عند الاقتضاء ، فترة أقصر ، إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف الأولي. للحصول على تفاصيل حول معدل الفائدة الفعال ، انظر "صافي إيرادات الفوائد" أعلاه .

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يلغي البنك الإعتراض بالمطلوبات المالية فقط عند الوفاء أو إلغاء أو انتهاء التزامات البنك. كما يُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي أُلغى الإعتراض بها والمبلغ المدفوع والمستحق في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة .

عندما يبذل البنك أداة دين واحدة مع المقرض الحالي بأداة أخرى بشروط مختلفة إختلافًا كبيراً ، فإن هذا التبادل يُحتسب كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية ويُعترف بمطلوبات مالية جديدة. وبالمثل ، يعالج البنك التعديل الجوهرى لشروط الإلتزام القائم أو جزءاً منه كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية واعتراف بالإلتزام الجديد. ويفترض أن تختلف الشروط اختلافاً جوهرياً إذا كانت القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية في إطار الشروط الجديدة ، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالصافي بعد طرح أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام المعدل الفعال الأصلي بفارق (10) في المائة على الأقل عن القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية المتبقية للمطلوبات المالية الأصلية.

الأدوات المالية المشتقة

يدخل البنك في مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المشتقة والتي يُحتفظ ببعضها للتداول بينما يُحتفظ بأخرى لإدارة التعرض لمخاطر أسعار الفائدة ، ومخاطر الائتمان ، ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية. تتضمن المشتقات المالية العقود الآجلة للعملات الأجنبية ، ومقايضات أسعار الفائدة ، ومقايضات أسعار الفائدة عبر العملات ، ومقايضات العجز الائتماني.

يتم إثبات المشتقات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقد المشتقات وبعاد قياسها لاحقًا إلى قيمتها العادلة في تاريخ كل قائمة مركز مالي . يتم إثبات الأرباح / الخسائر الناتجة في قائمة الأرباح أو الخسائر على الفور ما لم تحدد المشتقة وتكون فعالة كأداة تحوط ، وفي هذه الحالة يعتمد توقيت الاعتراف في قائمة الأرباح أو الخسائر على طبيعة علاقة التحوط. يحدد البنك بعض المشتقات إما كتحوطات القيمة العادلة للأصول أو للمطلوبات المعترف بها أو لإلتزامات الشركة (تحوطات القيمة العادلة) أو تحوطات معاملات التنبؤ المحتملة أو تحوطات مخاطر العملات الأجنبية للإلتزامات الثابتة (تحوطات التدفقات النقدية) أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية (تحوطات الاستثمار الصافي).

يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة الموجبة كأصل مالي في حين يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة السالبة كمطلوبات مالية. تُعرض المشتقات كأصول غير متداولة أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق المتبقية للأداة أكثر من (12) شهرًا ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال (12) شهرًا. كما تُعرض المشتقات الأخرى كأصول متداولة أو مطلوبات متداولة.

المشتقات المتضمنة

يتم التعامل مع المشتقات المتضمنة في المطلوبات المالية أو غيرها من عقود مضيف الأصول غير المالية كمشتقات منفصلة عندما لا تكون مخاطرها وخصائصها مرتبطة بشكل وثيق بمخاطر العقود المضيفة ولا تقاس العقود المضيفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر .

تُعرض المشتقات الضمنية كأصل غير متداول أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق المتبقية للأداة الهجينة التي يرتبط بها المشتق الضمني أكثر من 12 شهراً ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال 12 شهراً. تُعرض المشتقات الأخرى المتضمنة كأصول متداولة أو مطلوبات متداولة.

عقود الضمان المالي

عقد الضمان المالي هو عقد يتطلب من المصدر أن يسدد دفعات محددة لتعويض حامله عن الخسارة التي تكبدها بسبب إخفاق المدين المحدد في سداد المدفوعات عند استحقاقها وفقاً لشروط أداة الدين.

تقاس عقود الضمانات المالية الصادرة من كيان يعود للبنك مبدئياً بالقيمة العادلة لها ، وفي حالة عدم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والتي لا تنتج عن تحويل أصل مالي ، يتم قياسها لاحقاً :

- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)؛ و
- المبلغ المعترف به مبدئياً ، مطروحاً منه ، عندما يكون ذلك مناسباً ، مبلغ الدخل المتراكم المعترف به وفقاً لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك ، أيهما أكبر.
- تُعرض عقود الضمان المالي غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحد ويعرض إعادة القاس في الإيرادات الأخرى.
- لم يحدد البنك أي عقود ضمان مالي بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر .

التزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق

تقاس الالتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق مبدئياً بقيمتها العادلة ، وإذا لم تحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر ، فإنها تُقاس لاحقاً :

- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ؛ و
- المبلغ المعترف به مبدئياً ، مطروحاً منه ، عندما يكون ذلك مناسباً ، مبلغ الدخل المتراكم المعترف به وفقاً لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك ، أيهما أعلى.
- تُعرض الالتزامات بتوفير قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق غير المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحد ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.
- لم يحدد البنك أي التزامات لتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق المحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر .

محاسبة التحوط

يُحدد البنك بعض المشتقات كأدوات تحوط فيما يتعلق بمخاطر العملات الأجنبية ومخاطر سعر الفائدة في تحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفقات النقدية أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية حسب الاقتضاء. كما يتم المحاسبة عن تحوطات مخاطر الصرف الأجنبي على التزامات البنك كتحوطات للتدفق النقدي. لا يطبق البنك محاسبة التحوط للقيمة العادلة على تحوطات محفظة مخاطر سعر الفائدة. بالإضافة لذلك ، لا يستخدم البنك الإعفاء لمواصلة استخدام قواعد محاسبة التحوط باستخدام معار المحاسبة الدولي رقم (39) ، أي أن البنك يطبق قواعد محاسبة التحوط لمعار التقارير المالية الدولي رقم (9).

عند بداية علاقة التحوط ، يوثق البنك العلاقة بين أداة التحوط والبند المتحوط له ، بالإضافة إلى أهداف إدارة المخاطر وإستراتيجيتها للقيام بمعاملات تحوط متنوعة. علاوة على ذلك ، عند بداية التحوط وعلى أساس مستمر ، يوثق البنك ما إذا كانت أداة التحوط فعالة في تقاس التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له التي يمكن أن تعزى للخطر المتحوط له ، والتي تلي عندها جميع علاقات التحوط متطلبات فعالية التحوط التالية :

- توجد علاقة اقتصادية بين البند المتحوط له وبين أداة التحوط ؛ و
- لا يهيمن أثر مخاطر الائتمان على تغيرات القيمة التي تنتج عن هذه العلاقة الاقتصادية؛ و
- نسبة التحوط لعلاقة التحوط هي نفسها الناتجة عن كمية البند المتحوط له والتي يقوم البنك بالتحوط له فعلياً وكمية أداة التحوط التي يستخدمها البنك بالفعل للتحوط لتلك الكمية من البند المتحوط له.

يقوم البنك بإعادة توازن علاقة التحوط من أجل الامتثال لمتطلبات نسبة التحوط عند الضرورة. في مثل هذه الحالات ، قد يتم تطبيق الإيقاف على جزء فقط من علاقة التحوط. على سبيل المثال ، قد تُعدل نسبة التحوط بطريقة تجعل جزء من بند التحوط لا يعد جزءاً من علاقة التحوط ، وبالتالي لا يتم إيقاف محاسبة التحوط إلا لحجم بند التحوط الذي لم يعد جزءاً من علاقة التحوط.

إذا توقفت علاقة التحوط عن الوفاء بمتطلبات فعالية التحوط المتعلقة بنسبة التحوط ولكن ما زال هدف إدارة المخاطر لعلاقة التحوط هذه هو ذات الشيء، فإن المجموعة تعدل نسبة التحوط لعلاقة التحوط (مثل إعادة توازن التحوط) بحيث تجتمع معايير التأهيل مرة أخرى.

في بعض علاقات التحوط ، يحدد البنك القيمة الحقيقية للخيارات فقط. وفي هذه الحالة ، يؤجل تغيير القيمة العادلة لمكون القيمة الزمنية لعقد الخيار في الدخل الشامل الآخر ، على مدى فترة التحوط ، إلى الحد الذي يتعلق به بالبند المتحوط له ويعاد تصنيفه من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عندما لا يؤدي البند المتحوط له إلى الاعتراف بالبند غير المالية. لا تتضمن سياسة البنك لإدارة المخاطر تحوطات البنود التي تؤدي إلى الاعتراف بالبند غير المالية ، وذلك لأن مخاطر البنك تتعلق بالمواد المالية فقط.

إن البنود المتحوط لها والتي يحددها البنك هي بنود تحوط ذات صلة بالفترة الزمنية ، مما يعني أنه تُطفاً القيمة الزمنية الأصلية للخيار المتعلق بالبند المتحوط له من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر على أساس رشيد (على سبيل المثال ، وفقاً لطريقة القسط الثابت) على مدى فترة علاقة التحوط

في بعض علاقات التحوط ، يستبعد البنك من التحديد العنصر الأجل للعقود الأجلة أو الفرق على أساس العملات لأدوات التحوط عبر العملات . في هذه الحالة ، تُطبق معاملةً مماثليةً للحالة المطبقة على القيمة الزمنية للخيارات. وتعتبر معالجة العنصر الأجل للعقد الأجل والعنصر على أساس العملة أمراً اختيارياً ويطبق الخيار على أساس كل تحوط على حدى ، بخلاف معالجة القيمة الزمنية للخيارات التي تعتبر إلزامية. وبخصوص علاقات التحوط والمشتقات الأجلة أو العملات الأجنبية مثل مقايضات أسعار الفائدة عبر العملات، عندما يُستبعد العنصر الأجل أو الفرق على أساس العملة من التصنيف ، فإن البنك يعترف عموماً بالعنصر المستبعد في الدخل الشامل الآخر.

تحدد تفاصيل القيم العادلة للأدوات المشتقة المستخدمة لأغراض التحوط والحركات في احتياطي التحوط في حقوق الملكية.

التحوط بالقيمة العادلة

يُعتبر بتغيير القيمة العادلة لأدوات التحوط المؤهلة في قائمة الأرباح أو الخسائر فيما عدا عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وفي هذه الحالة ، يُعتبر به في الدخل الشامل الآخر. لم يحدد البنك علاقات تحوط القيمة العادلة عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر .

تُعدل القيمة الدفترية للبند المتحوط له الذي لم تم قاسه بالقيمة العادلة بالتغيير في القيمة العادلة الذي يمكن أن يعزى إلى المخاطر المتحوط لها وإجراء قيد مقابل في قائمة الأرباح أو الخسائر . وبخصوص أدوات الدين التي تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، لا تُعدل القيمة الدفترية كما هي بالفعل بالقيمة العادلة ، ولكن يُدرج جزء الربح أو الخسارة من القيمة العادلة على البند المتحوط له المرتبط بالمخاطر المتحوط له في قائمة الأرباح أو الخسائر بدلاً من الدخل الشامل الآخر . عندما يكون البند المتحوط له أداة حقوق ملكية محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، تبقى أرباح / خسائر التحوط في الدخل الشامل الآخر لمطابقة أداة التحوط.

عندما يُعترف بمكاسب / خسائر التحوط في قائمة الأرباح أو الخسائر ، فإنه يُعترف بها في نفس البند مثل البند المتحوط له.

لا يتوقف البنك عن محاسبة التحوط إلا عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن ، إن وجدت). يتضمن ذلك حالات انتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها ، ويحتسب الاستبعاد للأثر المستقبلي. كما يتم إطفاء تعديل القيمة العادلة للقيمة الدفترية للبنود المتحوط لها والتي تُستخدم بشأنها طريقة معدل الفائدة الفعال (أي أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) الناتج عن المخاطر المتحوط لها في قائمة الأرباح أو الخسائر بدءاً من تاريخ لا يتجاوز تاريخ التوقف عن محاسبة التحوط.

تحوط التدفق النقدي

يُستدرك الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات وأدوات التحوط الأخرى المؤهلة والتي تحدد وتؤهل كتحوطات للتدفقات النقدية في احتياطي التحوط للتدفقات النقدية ، وهو مكون منفصل في الدخل الشامل الآخر ، محصوراً بالتغير التراكمي في القيمة العادلة للبند المتحوط له من بداية التحوط مطروحاً منه أي مبالغ أُعيد تدويرها إلى قائمة الأرباح أو الخسائر .

يعاد تصنيف المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر وتراكم في حقوق المساهمين في قائمة الأرباح أو الخسائر في الفترات التي يؤثر فيها بند التحوط على الربح أو الخسارة ، في نفس سطر البند المتحوط له المستدرك. إذا لم يعد البنك يتوقع حدوث المعاملة ، فإنه يعاد تصنيف هذا المبلغ فوراً إلى قائمة الأرباح أو الخسائر .

يتوقف البنك عن محاسبة التحوط فقط عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن ، إن وجدت). ويشمل ذلك الحالات التي تنتهي فيها أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها ، أو عندما لا يعتبر حدوث معاملة تحوط محددة أمراً محتملاً بدرجة كبيرة ، ويُحتسب التوقف بأثر مستقبلي. تبقى أي أرباح / خسائر معترف بها في الدخل الشامل الآخر ومتراكمة في حقوق الملكية في ذلك الوقت في حقوق الملكية ويعترف بها عند تسجيل المعاملة المتوقعة في النهاية في الربح أو الخسارة. عندما يصبح حدوث معاملة كانت متوقعة غير متوقع ، فإنه يعاد تصنيف الأرباح / الخسائر المتراكمة في حقوق المساهمين ويعترف بها مباشرة في قائمة الأرباح أو الخسائر .

تحولات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية

تُعالج تحولات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية محاسبياً على نحو مشابه لتحولات التدفقات النقدية. ويعترف بأي أرباح / خسائر على أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط في الدخل الشامل الآخر وتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية.

يُعاد تصنيف الأرباح والخسائر الناتجة عن أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط المتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية إلى الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة كفروقات أسعار صرف العملات الأجنبية العائدة للعملية الأجنبية كما هو موضح أعلاه.

ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وإي تدني في قيمتها إن وجد، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب المئوية التالية :

%	
2	مباني
10 - 20	معدات وأجهزة وأثاث
15	وسائط نقل
30	أجهزة الحاسب الآلي
15 - 20	أخرى

- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة .

- يتم مراجعة العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام ، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً، يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.

- يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا يكون هنالك منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو من التخلص منها.

القيمة العادلة

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو ما إذا كان مقدراً بفضل أسلوب تقييم آخر. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات، يأخذ البنك بعين الاعتبار عند تحديد سعر أي من الموجودات أو المطلوبات ما إذا كان يتعين على المشاركين بالسوق أخذ تلك العوامل بعين الاعتبار في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة بشأن أغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية وفق تلك الأسس، وذلك باستثناء ما يتعلق بإجراءات القياس التي تتشابه مع إجراءات القيمة العادلة ولسيت قيمة عادلة مثل القيمة العادلة كما هو مستعمل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (36).

إضافة إلى ذلك، تُصنف قياسات القيمة العادلة، لأغراض إعداد التقارير المالية، إلى المستوى (1) أو (2) أو (3) بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل ، وهي محددة كما يلي :

مدخلات المستوى (1) وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس؛

ومدخلات المستوى (2) وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى 1 والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

ومدخلات المستوى (3) وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة ناشئة عن أحداث سابقة وإن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

ضريبة الدخل

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتزليل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتزليل لأغراض ضريبية.

- تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في المملكة الأردنية الهاشمية.

- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي الموحدة وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

- يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

- يتم تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الإئتمانية غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم قيدها لحساب الفوائد والعمولات المعلقة.

- يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق.

- يتم قيد العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها، ويتم الاعتراف بأرباح أسهم الشركات عند تحققها (إقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

تاريخ الإقرار بالموجودات المالية

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية).

المشتقات المالية ومحاسبة التحوط

مشتقات مالية للمتاجرة

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة، عقود الفائدة المستقبلية، عقود المقايضة، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحدة، وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة، وفي حال عدم توفرها تذكر طريقة التقييم، ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

عقود إعادة الشراء أو البيع

- يستمر الاعتراف في القوائم المالية الموحدة بالموجودات المباعة والتي تم التعهد بالتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي، وذلك لاستمرار سيطرة البنك على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع تؤول للبنك حال حدوثها، ويستمر تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة. تدرج المبالغ المستلمة لقاء هذه الموجودات ضمن المطلوبات في بند الأموال المقرضة، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصرف فوائد يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

- أما الموجودات المشتراة مع التعهد بالتزامن بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية الموحدة، وذلك لعدم توفر السيطرة على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع لا تؤول للبنك حال حدوثها. وتدرج المبالغ المدفوعة لقاء هذه الموجودات ضمن الودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى أو ضمن التسهيلات الإئتمانية حسب الحال، ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بشكل إفرادي، ويتم قيد أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد، يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله مسبقاً. هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم 16234/3/10 بتاريخ 10 تشرين الأول 2022 أوقف احتساب الخصص التدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون شريطة الإبقاء على الخصص المرصودة إزاء العقارات المستملكة المخالفة لأحكام قانون البنوك وعلى أن يتم فقط تحرير الخصص المرصود مقابل أي من العقارات المخالفة التي يتم التخلص منها، أخذين بعين الاعتبار أي ترتيبات مع البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص.

الموجودات غير الملموسة

- تقيد الموجودات غير الملموسة المشتراه بالتكلفة .

- يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على اساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة . ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة باستخدام طريقة القسط الثابت خلال فترة لا تزيد عن خمس سنوات من تاريخ الشراء . أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة .

- لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن اعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة في نفس السنة .

- تشمل الموجودات غير الملموسة برامج وانظمة الحاسب الآلي وتقوم ادارة البنك بتقدير العمر الزمني لكل بند حيث يتم اطفاء تلك الموجودات بطريقة القسط الثابت من 3 إلى 7 سنوات.

التدني في الموجودات غير المالية:

يتم مراجعة القيمة المدرجة للموجودات غير المالية للمجموعة في نهاية كل سنة مالية ما عدا الموجودات الضريبية المؤجلة لتحديد فيما إذا كان هناك مؤشر حول التدني، وفي حال وجود مؤشر حول التدني يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات.

في حال زادت القيمة المدرجة للموجودات عن المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات، يتم تسجيل خسارة التدني في تلك الموجودات.

المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة للأصل - مطروحا منها تكاليف البيع - أو قيمة استخدامه أيهما أكبر.

يتم تسجيل كافة خسائر التدني في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

لا يتم عكس خسارة التدني في قيمة الشهرة. بالنسبة للموجودات الأخرى، يتم عكس خسارة التدني في القيمة فقط اذا كانت القيمة الدفترية للموجودات لا تتجاوز القيمة الدفترية التي تم تحديدها بعد تنزيل الاستهلاك او الاطفاء اذا لم يتم الاعتراف بخسارة التدني في القيمة.

تملك شركات تابعة والشهرة

- يتم تسجيل تملك شركات تابعة باستخدام طريقة التملك. يتم احتساب كلفة التملك بالقيمة العادلة للمبالغ الممنوحة بتاريخ التملك بالإضافة الى قيمة حقوق غير المسيطرين في الشركة المملوكة.

- يتم تسجيل حقوق غير المسيطرين في الشركة المملوكة بقيمتها العادلة او بحصتهم من صافي موجودات الشركة المملوكة. يتم تسجيل التكاليف المتعلقة بعملية التملك كمصاريف في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة .

- يتم تسجيل الشهرة بالكلفة، والتي تمثل زيادة المبالغ الممنوحة بالإضافة الى قيمة حقوق غير المسيطرين عن صافي القيمة العادلة للموجودات والإلتزامات المملوكة بعد انقاص قيمة التدني.

- تقوم المجموعة بمراجعة الموجودات والمطلوبات المالية للشركة المملوكة للتأكد من أن تصنيفها قد تم وفقاً للظروف الاقتصادية والشروط التعاقدية المتعلقة بهذه الموجودات والمطلوبات بتاريخ التملك .

إستثمار في شركات حليفة

- الشركات الحليفة هي تلك الشركات التي يمارس فيها البنك تأثيراً فعالاً على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية، وغير محتفظ بها للمتاجرة وتظهر الإستثمارات في الشركات الحليفة بموجب طريقة حقوق الملكية.

- تظهر الإستثمارات في الشركات الحليفة ضمن قائمة المركز المالي بموجب طريقة حقوق الملكية، بالإضافة إلى حصة البنك من التغيرات في صافي موجودات الشركة الحليفة. يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الإستثمار في شركات حليفة كجزء من حساب الإستثمار في الشركة الحليفة ولا يتم اطفاءها. يتم تسجيل حصة البنك من أرباح الشركات الحليفة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. في حال وجود تغير على حقوق ملكية الشركة الحليفة فإنه يتم إظهار هذه التغيرات إن وجدت في قائمة التغيرات في حقوق الملكية للبنك. يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين البنك والشركات الحليفة بحدود حصة البنك في الشركات الحليفة.

العملات الاجنبية

لغرض القوائم المالية الموحدة ، يُعبّر عن النتائج والوضع المالي لكل شركة من المجموعة بوحدة العملة الوظيفية للبنك ، وعملة العرض للقوائم المالية الموحدة.

يتم إعداد القوائم المالية المنفصلة للشركات التابعة للبنك ، وتُعرض القوائم المالية المنفصلة لكل شركة من المجموعة بعملة الوظيفية الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها . تُسجل المعاملات بعملات غير عملتها الوظيفية للبنك وفقاً لأسعار الإصرف السائدة في تواريخ تلك المعاملات. وفي تاريخ قائمة المركز المالي ، يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملة الأجنبية وفقاً لأسعار الإصرف السائدة في ذلك التاريخ. كما تحول الربود غير النقدة المدرجة بالقيمة العادلة والمسجلة بالعملة الأجنبية وفقاً لأسعار الإصرف السائدة في تاريخ تحدد القيمة العادلة. لا يتم إعادة تصنيف تحويل البنود غير النقدية التي تقاس بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية.

تُسجل فروقات الصرف في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة في الفترة التي تنشأ فيها باستثناء :

- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على المعاملات التي تم من أجل التحوط لمخاطر عملات أجنبية.
- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على البنود النقدية المطلوبة من / الى عملية أجنبية التي من غير المخطط تسويتها أو من غير المحتمل تسويتها في المستقبل القريب (وبالتالي تشكل هذه الفروقات جزءاً من صافي الاستثمار في العملية الأجنبية) ، والتي يُعترف بها مبدئياً في حساب الدخل الشامل الآخر الموحد ويعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عند البيع أو التصرف الجزئي بصافي الاستثمار.
- ومن أجل عرض القوائم المالية الموحدة ، يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي. كما تحول الإيرادات وفقاً لمتوسط أسعار الصرف للفترة ، ما لم تتغير أسعار الصرف تغيراً كبيراً خلال تلك الفترة ، وفي هذه الحالة تُستخدم أسعار الصرف في تاريخ المعاملات. كما تُستدرك فروقات التحويل الناشئة ، إن وجدت ، في قائمة الدخل الشامل الآخر الموحد وتجمع في بند منفصل لحقوق الملكية.

عند إستبعاد عمليات أجنبية (أي التخلص من كامل حصة البنك من عمليات أجنبية ، أو الناتج من فقدان السيطرة على شركة تابعة ضمن عمليات أجنبية أو الاستبعاد الجزئي بحصه في ترتيب مشترك أو شركة زميلة ذات طابع اجنبي تصبح فيها الحصة المحتفظ بها أصلاً مالياً) ، فإنه يعاد تصنيف جميع فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية المتراكمة في البند المنفصل تمثل حقوق الملكية بخصوص تلك العملية العائدة لمالكي البنك إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

بالإضافة لذلك ، فيما يتعلق بالتخلص الجزئي من شركة تابعة تتضمن عمليات أجنبية لا ينتج عنها فقدان البنك للسيطرة على الشركة التابعة، تعاد حصتها من فروقات الصرف المتراكمة إلى صافي الدخل الشامل بنسبة التي تم استبعادها ولا يعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. أما بخصوص جميع التصفيات الجزئية الأخرى (مثل التصفيات الجزئية للشركات الحليفة أو المشاريع المشتركة التي لا تؤدي إلى فقدان البنك لتأثير مهم أو سيطرة مشتركة) ، فإنه يعاد تصنيف الحصة من فروقات الصرف المتراكمة إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

عقود الإيجار

البنك كمستأجر

يقوم البنك بتقييم ما إذا كان العقد يحتوي على إيجار عند البدء في العقد. يعترف البنك بموجودات حق الاستخدام والتزامات الإيجار المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات الإيجار التي يكون فيها المستأجر ، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل (المعرّفة على أنها عقود إيجار مدتها 12 شهراً أو أقل) وعقود إيجار الأصول ذات القيمة المنخفضة ، وبالنسبة لهذه العقود ، يقوم البنك بالإعتراف بمدفوعات الإيجار كمصروف تشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ما لم يكن أساس منتظم آخر أكثر تمثيلاً للنمط الزمني الذي يتم فيه الاستفادة من المنافع الاقتصادية من الأصول المستأجرة.

يتم قياس التزام الإيجار مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي لم يتم دفعها في تاريخ البدء في عقد الإيجار، مخصومة باستخدام السعر الضمني في عقد الإيجار ، وإذا تعذر تحديد هذا المعدل بسهولة ، يقوم البنك باستخدام معدل إقراضه الإضافي.

تشمل مدفوعات الإيجار المدرجة في قياس التزام الإيجار ما يلي:

- مدفوعات الإيجار الثابتة (متضمنة في جوهرها على مدفوعات ثابتة) ، مطروحاً منها حوافز الإيجار مستحقة القبض .
- مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل ، تقاس في البداية باستخدام المؤشر أو المعدل في تاريخ البدء بالعقد.
- المبلغ المتوقع أن يدفعه المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية .
- سعر ممارسة خيارات الشراء ، إذا كان المستأجر على يقين معقول من ممارسة الخيارات ، و
- دفع غرامات إنهاء العقد ، إذا كان عقد الإيجار يعكس ممارسة خيار إنهاء عقد الإيجار.

يتم عرض التزامات الإيجار كبنود منفصل في قائمة المركز المالي الموحدة.

يتم لاحقاً قياس التزامات الإيجار من خلال زيادة القيمة الدفترية لعكس الفائدة على التزامات الإيجار (باستخدام طريقة الفائدة الفعالة) وبتخفيض القيمة الدفترية لتعكس مدفوعات الإيجار المدفوعة.

يتم إعادة قياس التزامات الإيجار (وإجراء تعديل مماثل لموجودات حق الاستخدام ذي الصلة) كلما:

- تم تغيير مدة الإيجار أو أن هناك حدث أو تغيير هام في الظروف التي تؤدي إلى تغيير في تقييم ممارسة خيار الشراء ، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزامات الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل.
- تغيير مدفوعات الإيجار بسبب التغييرات في مؤشر أو معدل أو تغيير في المدفوعات المتوقعة بموجب القيمة المتبقية المضمونة ، وفي هذه الحالات يتم إعادة قياس التزام الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل خصم غير متغير (ما لم تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغيير في سعر الفائدة العائم ، وفي هذه الحالة يتم استخدام معدل الخصم المعدل).

• يتم تعديل عقد الإيجار ولا يتم الحاسبة عن تعديل عقد الإيجار كعقد إيجار منفصل ، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزام الإيجار بناءً على مدة عقد الإيجار المعدل عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل بالسعر الفعلي بتاريخ التعديل.

لم يتم البنك بإجراء أي من هذه التعديلات خلال الفترات المعروضة.

يتم إستهلاك موجودات حق الاستخدام على مدى مدة عقد الإيجار أو العمر الإنتاجي للأصل (أيهما أقصر). إذا كان عقد الإيجار ينقل ملكية الأصل الأساسي أو تكلفة حق الاستخدام ، والذي يعكس أن البنك يتوقع ممارسة خيار الشراء ، فإن قيمة حق الاستخدام ذات الصلة يتم إستهلاكها على مدى العمر الإنتاجي للأصل. ويبدأ الاستهلاك في تاريخ بداية عقد الإيجار.

يتم عرض موجودات حق الاستخدام كبنود منفصل في قائمة المركز المالي الموحد.

يطبق البنك المعيار المحاسبي الدولي رقم (36) لتحديد ما إذا كانت قيمة حق الاستخدام قد انخفضت قيمتها وتحسب أي خسائر انخفاض في القيمة كما هو موضح في سياسة "الممتلكات والمعدات".

لا يتم تضمين الإيجارات المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل في قياس التزامات الإيجار وموجودات حق الاستخدام. يتم إدراج المدفوعات ذات الصلة كمصروف في الفترة التي يحدث فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي إلى هذه المدفوعات ويتم تضمينها في "نفقات أخرى" في قائمة الأرباح أو الخسائر.

البنك كمؤجر

يقوم البنك بالدخول في عقود إيجار كمؤجر فيما يتعلق ببعض عقاراته الاستثمارية.

يتم تصنيف عقود الإيجار التي يكون البنك فيها مؤجراً كإيجارات تمويل أو تشغيل. في حال كانت شروط عقد الإيجار تنقل كل مخاطر ومنافع الملكية إلى المستأجر ، يتم تصنيف العقد على أنه عقد إيجار تمويلي ويتم تصنيف جميع عقود الإيجار الأخرى كعقود الإيجار التشغيلية.

عندما يكون البنك مؤجراً وسيطاً ، فهو يمثل عقد الإيجار الرئيسي والعقد من الباطن كعقدين منفصلين. يتم تصنيف عقد الإيجار من الباطن على أنه تمويل أو عقد إيجار تشغيلي بالرجوع إلى أصل حق الاستخدام الناشئ عن عقد الإيجار الرئيسي.

يتم الاعتراف بإيرادات التأجير من عقود الإيجار التشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ذي الصلة. تضاف التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة في التفاوض وترتيب عقد إيجار تشغيلي إلى القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

يتم الاعتراف بالمبالغ المستحقة على المستأجرين بموجب عقود الإيجار التمويلي كذمم مدينة بمبلغ صافي استثمار الشركة في عقود الإيجار. يتم تخصيص إيرادات عقود التأجير التمويلي للفترة المحاسبية لتعكس معدل عائد دوري ثابت على صافي استثمار البنك القائم فيما يتعلق بعقود الإيجار.

عندما يتضمن العقد مكونات تأجير ومكونات أخرى غير التأجير ، يطبق البنك المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (15) لتوزيع المبالغ المستحقة أو التي سيتم إستلامها بموجب العقد لكل مكون.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن : النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية ، وتزول ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب من تاريخ إفتنتائها .

3 - تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ - معايير محاسبية جديدة ومعدلة سارية المفعول للسنة الحالية:

تم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية، والتي أصبحت سارية للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2024 ، في هذه القوائم المالية الموحدة. لم يكن لتطبيق هذه المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية أي تأثير جوهري على المبالغ المدرجة للسنوات الحالية والسابقة، ولكن قد يترتب على اعتمادها تأثيرات على محاسبة المعاملات أو الترتيبات المستقبلية.

- تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 عقود الإيجار - الالتزامات الإيجارية في البيع وإعادة الاستئجار .
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 عرض القوائم المالية المتعلقة بتصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة .

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 عرض القوائم المالية - الالتزامات غير المتداولة مع التعهدات .
 - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7 بيان التدفقات النقدية والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 7 الأدوات المالية الإفصاحات - ترتيبات تمويل الموردين .
 - المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية إس 1 - المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالإستدامة* .
 - المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية إس 2 - الإفصاحات المتعلقة بالمناخ* .
- * شريطة موافقة السلطات الرقابية في البلدان التي تعمل بها الشركة على تطبيقها، علماً بأنه لم يتم إصدار أي تعليمات حولها حتى تاريخ القوائم المالية الموحدة.

ب - معايير صادرة وغير سارية المفعول

لم تعتمد المجموعة مسبقاً المعايير الجديدة والمعدلة التالية التي تم إصدارها، ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد. إن الإدارة بصدد تقييم تأثير المتطلبات الجديدة.

سارية لفترات سنوية تبدأ في أو بعد	المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة
أول كانون الثاني 2025	تعديلات على معايير مجلس معايير المحاسبة للاستدامة "SASB" لتعزيز قابليتها للتطبيق الدولي
أول كانون الثاني 2025	التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢١ - عدم قابلية صرف العملة
أول كانون الثاني 2026	التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 - تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية
أول كانون الثاني 2026	التحسينات السنوية لمعايير المحاسبة الدولية - المجلد 11
أول كانون الثاني 2027	المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 18 - العرض والإفصاح في القوائم المالية
أول كانون الثاني 2027	المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 19 - الشركات التابعة غير الخاضعة للمسائلة العامة

تتوقع الإدارة اعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في القوائم المالية الموحدة في فترة التطبيق الأولى، كما تتوقع ألا يكون لاعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة أي تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة في فترة التطبيق الأولى.

4 - الأحكام والتقديرية والافتراضات المحاسبية الهامة

إن أعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام باجتهادات وتقديرية وافتراضات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية وكذلك الإفصاح عن الالتزامات المحتملة . كما أن هذه التقديرية والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات بشكل عام والخسائر الإئتمانية المتوقعة وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق المساهمين. وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرية المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرية وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرية في المستقبل .

يتم مراجعة الاجتهادات والتقديرية والافتراضات بشكل دوري ، ويتم قيد أثر التغير في التقديرية في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير في حال كان التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغير في التقديرية في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية. في اعتقادنا فإن التقديرية التي تم اتباعها ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة ومفصلة على النحو التالي:

التدني في قيمة العقارات المستملكة

يتم اثبات التدني في قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني في قيمة العقارات، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري ، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد .

هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم 16234/3/10 بتاريخ 10 تشرين الأول 2022 أوقف احتساب المخصص التدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون شريطة الإبقاء على المخصصات المرصودة إزاء العقارات المستملكة المخالفة لأحكام قانون البنوك وعلى ان يتم فقط تحرير المخصص المرصود مقابل أي من العقارات المخالفة التي يتم التخلص منه ، آخذين بعين الاعتبار الترتيبات مع البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص.

الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

تقوم الادارة باعادة تقدير الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الاصول وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للسنة.

ضريبة الدخل

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم احتساب واثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.

مخصص القضايا

يتم تكوين مخصص لمواجهة أية التزامات قضائية محتملة استناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في البنك والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم احتساب وتكوين مخصص تعويض نهاية الخدمة والذي يمثل التزامات البنك تجاه الموظفين حسب لوائح البنك الداخلية.

الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة

تقوم الادارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للسنة.

مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة

يتطلب من إدارة البنك استخدام إجتهدات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الإئتمان للموجودات المالية بعد الإعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الإئتمان المتوقعة. ان أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدارة البنك مفصلة ضمن الإيضاح رقم (39). عند احتساب الخسائر الإئتمانية مقابل التعرضات الإئتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (47/2009) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدا ويؤخذ النتائج الأشد ويستثنى من الإحتساب أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بالإضافة الى أي تعرضات ائتمانية اخرى مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها.

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال. يحدد البنك نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات. يراقب المصرف الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءًا من التقييم المتواصل للمجموعة حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسبًا، وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغييرًا مستقبليًا لتصنيف تلك الموجودات.

زيادة هامة في مخاطر الائتمان

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا لموجودات المرحلة الأولى، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات من المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية في حال زيادة مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي. لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ما الذي يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. وعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير، يأخذ البنك في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المستقبلية المعقولة والمدعومة. ان التقديرات المستخدمة من قبل إدارة البنك المتعلقة بالتغير المهم في مخاطر الائتمان والتي تؤدي إلى تغير التصنيف ضمن المراحل الثلاث (1 و 2 و 3) موضحة بشكل مفصل ضمن الإيضاح رقم (39).

إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة، درجة مخاطر الائتمان، نوع الضمانات، تاريخ الاعتراف الأولي، الفترة المتبقية لتاريخ الإستحقاق، الصناعة، الموقع الجغرافي للمقرض، الخ). يراقب البنك مدى ملاءمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغير خصائص مخاطر الائتمان، تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ

يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ أكثر شيوعًا عندما تحدث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الكبيرة) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين (12) شهرًا إلى آخر، أو العكس، ولكنها قد تحدث أيضًا ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا أو مدى الحياة ولكن مقدار تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظرًا لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ.

النماذج والافتراضات المستخدمة

يستخدم البنك نماذج وافتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة والوضحة في الإيضاح (39). يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج، والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

أ - تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

يصنف البنك الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي إما كأصل مالي أو التزام مالي أو كأداة ملكية وفقًا لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة. يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية الموحدة لجوهرها وليس لشكلها القانوني.

ويحدد البنك التصنيف عند الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد، إن أمكن وكان مناسبًا، في تاريخ كل قائمة مركز مالي موحد.

وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية، يُعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات البنك بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية. ويستعين البنك عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى 1، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بمقيمين مستقلين مؤهلين مهنيًا. ويعمل البنك بتعاون وثيق مع المقيمين المؤهلين الخارجيين لوضع تقنيات تقييم وبيانات مناسبة على نموذج تقدير القيمة العادلة.

ب - قياس القيمة العادلة

في حال تعذر الحصول من الأسواق النشطة على القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي

الموحد ، يتم تحديد تلك القيم العادلة بالاستعانة بمجموعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استعمال نماذج حسابية. ويتم التحصل على البيانات المدخلة لتلك النماذج من بيانات السوق ، إن أمكن. وفي غياب تلك البيانات السوقية ، فيتم تحديد القيم العادلة عن طريق اتخاذ أحكام. وتتضمن تلك الأحكام اعتبارات السيولة والبيانات المدخلة للنماذج مثل تقلب المشتقات ونسب الخصم ذات مدى أطول ونسب الدفعات المسبقة ونسب التعثر في السداد بشأن الأوراق المالية المدعومة بالموجودات. وتعتقد الإدارة أن تقنيات التقييم المستخدمة التي تم إختيارها هي مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

ج - الأدوات المالية المشتقة

يتم الحصول بشكل عام على القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المقاسة بالقيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير المعترف بها إن كان مناسبًا. وفي حال عدم وجود الأسعار، تُحدد القيم العادلة باستخدام تقنيات تقييم تعكس بيانات السوق القابلة للملاحظة. وتتضمن تلك التقنيات إجراء مقارنة مع أدوات مماثلة عند وجود أسعار السوق القابلة للملاحظة وتحليل تدفقات نقدية مخصومة ونماذج خيار التسعير وتقنيات التقييم الأخرى المستخدمة عموماً من متشاركي السوق. إن العوامل الرئيسية التي تأخذها الإدارة بالاعتبار عند تطبيق النموذج هي:

- التوقيت المتوقع وإحتمالية الحدوث للتدفقات النقدية المستقبلية على الأداة، حيث تخضع تلك التدفقات النقدية بشكل عام إلى بنود شروط الأداة وذلك بالرغم من أن حكم الإدارة قد يكون مطلوباً في الحالات التي تكون فيها قدرة الطرف المقابل لتسديد الأداة بما يتفق مع الشروط التعاقدية محل شك ؛ و
- نسبة خصم مناسبة للأداة. تحدد الإدارة تلك النسبة بناءً على تقديرها هامش النسبة بشأن الأداة أعلى من النسبة التي لا تحمل مخاطر. وعند تقييم الأداة بالإشارة إلى أدوات مقارنة، تراعي الإدارة استحقاق وهيكل ودرجة تصنيف الأداة على أساس النظام الذي يتم معه مقارنة المركز القائم. وعند تقييم الأدوات على أساس النموذج باستخدام القيمة العادلة للمكونات الرئيسية، تضع الإدارة في اعتبارها كذلك ضرورة إجراء تعديلات لحساب عدد من العوامل مثل فروق العطاءات وحالة الائتمان وتكاليف خدمات المحافظ وعدم التأكد بشأن النموذج.

خيارات التمديد والإنهاء في عقود الإيجار

يتم تضمين خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود الإيجار. تستخدم هذه الشروط لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة العقود، إن معظم خيارات التمديد والإنهاء المحتفظ بها قابلة للتمديد من قبل كل من البنك والمؤجر.

تحديد مدة عقد الإيجار

عند تحديد مدة عقد الإيجار ، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزاً اقتصادياً خيار التمديد ، أو عدم خيار الإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكداً بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لم يتم إنجائه). تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تكون ضمن سيطرة المستأجر.

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية الموحدة:

- تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات النظرة المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو.
- عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة ، يستخدم البنك معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.

احتمالية التعثر

تشكل احتمالية التعثر مدخلاً رئيسياً في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديراً لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فترة زمنية معينة ، والتي تشمل إحتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

الخسارة بافتراض التعثر

تعتبر الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول تحصيلها، مع الأخذ في الإعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية والتعديلات الائتمانية المتكاملة.

قياس القيمة العادلة وإجراءات التقييم

عند تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يستخدم البنك ، بيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (1) ، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بنماذج تقييم مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

خصم مدفوعات الإيجار

يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للبنك ("IBR"). طبقت الإدارة الأحكام والتقدير لتحديد معدل الاقتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار.

5 - نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	
85,019,238	88,798,509	نقد في الخزينة
		أرصدة لدى بنوك مركزية
8,165,980	9,109,101	حسابات جارية وتحت الطلب
65,635,000	129,135,000	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
104,426,713	108,113,141	متطلبات الاحتياطي النقدي
178,227,693	246,357,242	إجمالي الأرصدة لدى بنوك مركزية
263,246,931	335,155,751	المجموع

• باستثناء الاحتياطي النقدي لدى بنوك مركزية والوديعة الرأسمالية لدى سلطة النقد الفلسطينية والبالغة 10,635,000 دينار الظاهرة ضمن ودائع لأجل وخاضعة لإشعار لا يوجد أرصدة مقيدة السحب كما في 31 كانون الأول 2024 و 31 كانون الأول 2023.

• لا يوجد مبالغ تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الأول 2024 و 31 كانون الأول 2023.

ان توزيع إجمالي الأرصدة لدى بنوك مركزية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

31 كانون الأول					البيان
2023	2024			المجموع	
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية (فردية)	المرحلة الأولى (فردية)	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
178,227,693	246,357,242	-	-	246,357,242	حكومية
178,227,693	246,357,242	-	-	246,357,242	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

الحركة على إجمالي الأرصدة لدى بنوك مركزية :

31 كانون الأول					البيان
2023	2024			المجموع	
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية (فردية)	المرحلة الأولى (فردية)	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
142,302,225	178,227,693	-	-	178,227,693	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
110,975,246	178,388,756	-	-	178,388,756	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(75,049,778)	(110,259,207)	-	-	(110,259,207)	الأرصدة المسددة
178,227,693	246,357,242	-	-	246,357,242	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

6 - أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		البيان
31 كانون الأول		31 كانون الأول		31 كانون الأول		
2023	2024	2023	2024	2023	2024	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
57,754,545	57,534,476	57,554,483	57,419,873	200,062	114,603	حسابات جارية وتحت الطلب
65,757,670	103,848,608	65,757,670	101,721,608	-	2,127,000	ودائع تستحق خلال فترة 3 أشهر أو أقل
123,512,215	161,383,084	123,312,153	159,141,481	200,062	2,241,603	المجموع
(19,116)	(20,857)	(18,255)	(19,773)	(861)	(1,084)	مخصص التدني
123,493,099	161,362,227	123,293,898	159,121,708	199,201	2,240,519	صافي الارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

• بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد 57,534,476 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 (57,754,545 دينار كما في 31 كانون الأول 2023).

لا يوجد أرصدة مقيدة السحب كما في 31 كانون الأول 2024 و 2023.

ان توزيع اجمالي الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

31 كانون الأول					البيان
2023	2024				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية (فردية)	المرحلة الأولى (فردية)	فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
120,477,879	158,039,335	-	-	158,039,335	من 1 الى 6
3,034,336	3,343,749	-	-	3,343,749	غير مصنف
123,512,215	161,383,084	-	-	161,383,084	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على اجمالي الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية:

31 كانون الأول					البيان
2023	2024				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية (فردية)	المرحلة الأولى (فردية)	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
111,008,600	123,512,215	-	-	123,512,215	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
64,846,912	141,375,980	-	-	141,375,980	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(52,343,297)	(103,505,111)	-	-	(103,505,111)	الأرصدة المسددة
123,512,215	161,383,084	-	-	161,383,084	إجمالي الرصيد في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية:

31 كانون الأول					البيان
2023	2024				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية (فردية)	المرحلة الأولى (فردية)	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
204,750	19,116	-	-	19,116	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني
-	2,389	-	-	2,389	خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة
(185,634)	(648)	-	-	(648)	المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة
19,116	20,857	-	-	20,857	الرصيد كما في نهاية السنة

7 - ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		البيان
31 كانون الأول		31 كانون الأول		31 كانون الأول		
2023	2024	2023	2024	2023	2024	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	12,000,000	-	-	-	12,000,000	ايداعات تستحق خلال فترة من 6 اشهر الى 9 اشهر
18,000,000	-	-	-	18,000,000	-	ايداعات تستحق خلال فترة من 9 اشهر الى 12 اشهر
17,000,000	23,000,000	-	-	17,000,000	23,000,000	اكثر من سنة
35,000,000	35,000,000	-	-	35,000,000	35,000,000	المجموع
(181,633)	(281,633)	-	-	(181,633)	(281,633)	مخصص التدني
34,818,367	34,718,367	-	-	34,818,367	34,718,367	صافي ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

ان توزيع اجمالي الأرصدة لايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

31 كانون الأول					البيان
2023	2024				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية (فردية)	المرحلة الأولى (فردية)	فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
23,000,000	23,000,000	-	-	23,000,000	5
-	12,000,000	-	-	12,000,000	6
12,000,000	-	-	-	-	غير مصنف
35,000,000	35,000,000	-	-	35,000,000	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على اجمالي ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية :

31 كانون الأول					البيان
2023	2024				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية (فردى)	المرحلة الأولى (فردى)	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	35,000,000	-	-	35,000,000	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
35,000,000	35,000,000	-	-	35,000,000	الإيداعات الجديدة خلال السنة
-	(35,000,000)	-	-	(35,000,000)	الإيداعات المسددة
35,000,000	35,000,000	-	-	35,000,000	إجمالي الرصيد في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الإيداعات لدى البنوك ومؤسسات مصرفية:

31 كانون الأول					البيان
2023	2024				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية (فردى)	المرحلة الأولى (فردى)	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	181,633	-	-	181,633	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني
181,633	100,000	-	-	100,000	خسارة التدني على الإيداعات الجديدة خلال السنة
-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن التعديلات
181,633	281,633	-	-	281,633	الرصيد كما في نهاية السنة

8 - تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

31 كانون الأول		البيان
2023	2024	
دينار	دينار	
		الافراد (التجزئة):
2,725,613	3,266,538	حسابات جارية مدينة
406,651,229	404,737,861	قروض وكمبيالات *
13,077,518	14,235,093	بطاقات الائتمان
328,992,495	314,745,386	القروض العقارية
		الشركات:
		الشركات الكبرى:
194,170,648	184,385,559	حسابات جارية مدينة
627,787,105	663,378,133	قروض وكمبيالات *
		شركات صغيرة ومتوسطة:
35,131,695	39,254,783	حسابات جارية مدينة
145,804,790	149,516,035	قروض وكمبيالات *
44,314,782	42,618,423	الحكومة والقطاع العام
1,798,655,875	1,816,137,811	المجموع
(26,865,535)	(30,295,770)	يزل : فوائد معلقة
(91,007,603)	(102,893,007)	يزل : مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة
1,680,782,737	1,682,949,034	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 14,355,305 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 (15,454,588 دينار كما في 31 كانون الأول 2023).

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة 108,911,619 دينار أي ما نسبته 6.0 % من إجمالي التسهيلات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2024 (106,753,999 دينار أي ما نسبته 5.94 % من إجمالي التسهيلات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2023).
- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة 81,863,620 دينار أي ما نسبته 4.58 % من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في 31 كانون الأول 2024 (81,898,658 دينار أي ما نسبته 4.62 % من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في 31 كانون الأول 2023).
- بلغ رصيد الديون غير العاملة المحولة إلى بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة 140,677,977 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 (138,876,608 دينار كما في 31 كانون الأول 2023) علماً بأن هذه الديون مغطاة بالكامل بالمخصصات والفوائد المعلقة.
- لا يوجد تسهيلات ائتمانية ممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها كما في 31 كانون الأول 2024 و31 كانون الأول 2023.

فيما يلي الحركة على التسهيلات بشكل تجميعي كما في 31 كانون الأول 2024 :

المجموع	الحكومة والقطاع العام	الشركات		القروض العقارية	الافراد	
		الصغيرة والمتوسطة	الكبرى			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2024						
1,798,655,875	44,314,782	180,936,485	821,957,753	328,992,495	422,454,360	إجمالي التعرضات في بداية السنة
353,830,626	-	60,342,050	198,215,569	34,131,436	61,141,571	التعرضات الجديدة خلال السنة
(330,281,216)	(1,696,359)	(49,462,397)	(169,988,505)	(48,077,755)	(61,056,200)	التعرضات المسددة خلال السنة
(42,784,419)	-	(1,632,610)	(4,100,009)	(21,041,638)	(16,010,162)	ما تم تحويله إلى خلال المرحلة الأولى
32,190,407	-	(1,012,879)	1,863,706	20,319,734	11,019,846	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
10,594,012	-	2,645,489	2,236,303	721,904	4,990,316	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(6,067,474)	-	(3,045,320)	(2,421,125)	(300,790)	(300,239)	التعرضات المعدومة والمحوّلة إلى بنود خارج قائمة المركز المالي*
1,816,137,811	42,618,423	188,770,818	847,763,692	314,745,386	422,239,492	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على التسهيلات بشكل تجميعي كما في 31 كانون الأول 2023 :

المجموع	الحكومة والقطاع العام	الشركات		القروض العقارية	الافراد	
		الصغيرة والمتوسطة	الكبرى			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2023						
1,699,710,784	30,117,405	167,798,688	780,766,651	329,799,397	391,228,643	إجمالي التعرضات في بداية السنة
530,893,263	44,314,782	55,819,865	271,695,102	65,262,063	93,801,451	التعرضات الجديدة خلال السنة
(427,924,192)	(30,117,405)	(41,662,829)	(228,400,662)	(65,568,081)	(62,175,215)	التعرضات المسددة خلال السنة
(17,380,963)	-	(891,371)	(7,384,728)	(2,683,075)	(6,421,789)	ما تم تحويله إلى خلال المرحلة الأولى
7,357,657	-	(2,739,094)	7,241,786	(165,114)	3,020,079	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
10,023,306	-	3,630,465	142,942	2,848,189	3,401,710	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(4,023,980)	-	(1,019,239)	(2,103,338)	(500,884)	(400,519)	التعرضات المعدومة والمحوّلة إلى بنود خارج قائمة المركز المالي*
1,798,655,875	44,314,782	180,936,485	821,957,753	328,992,495	422,454,360	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

* بناءً على قرارات مجلس إدارة البنك.

فيما يلي الحركة على مخصص خسائر إئتمانية متوقعة بشكل تجميعي كما يلي :

المجموع	الحكومة والقطاع العام	الشركات			الافراد	
		المتوسطة والصغيرة	الكبرى	القروض العقارية		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2024						
91,007,603	11,584	10,910,125	57,783,673	5,577,717	16,724,504	الرصيد كما في بداية السنة
9,008,061	-	2,047,830	2,120,356	368,010	4,471,865	الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(4,944,713)	-	(808,454)	(2,164,639)	(1,005,296)	(966,324)	المسترد من خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات المسددة
(52,559)	-	5,373	1,883	(29,268)	(30,547)	ما تم تحويله الى المرحلة الاولى
(470,935)	-	(42,380)	(271,106)	104,131	(261,580)	ما تم تحويله الى المرحلة الثانية
523,494	-	37,007	269,223	(74,863)	292,127	ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة
(4,021,637)	-	(2,168,781)	(1,440,119)	(220,243)	(192,494)	الحول الى بنود خارج قائمة المركز المالي
8,478,443	-	912,019	1,178,324	2,038,756	4,349,344	الأثر على خسائر ائتمانية متوقعة كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
4,019,877	52,006	(732,596)	6,712,515	518,750	(2,530,798)	التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات المدومة
(670,349)	-	(54,652)	(604,628)	(1,580)	(9,489)	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
15,722	-	9,560	(666)	-	6,828	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة
102,893,007	63,590	10,115,051	63,584,816	7,276,114	21,853,436	إعادة التوزيع
102,893,007	63,590	10,115,051	63,584,816	7,276,114	21,853,436	المخصصات على مستوى إفرادي
-	-	-	-	-	-	المخصصات على مستوى تجميعي
102,893,007	63,590	10,115,051	63,584,816	7,276,114	21,853,436	
للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2023						
80,278,936	2,940	9,405,312	47,156,879	7,787,058	15,926,747	الرصيد كما في بداية السنة
9,666,652	11,584	2,266,963	3,476,168	952,131	2,959,806	الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(6,306,732)	-	(1,236,382)	(2,298,733)	(1,421,428)	(1,350,189)	المسترد من خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات المسددة
158,967	-	82,913	(39,168)	123,973	(8,751)	ما تم تحويله الى المرحلة الاولى
(473,208)	-	(283,680)	(26,587)	(136,913)	(26,028)	ما تم تحويله الى المرحلة الثانية
314,241	-	200,767	65,755	12,940	34,779	ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة
(1,708,158)	-	(673,897)	(844,692)	(4,926)	(184,643)	الحول الى بنود خارج قائمة المركز المالي
4,612,326	-	1,269,999	228,597	644,636	2,469,094	الأثر على خسائر ائتمانية متوقعة كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
5,114,297	(2,940)	(73,021)	10,360,306	(2,138,514)	(3,031,534)	التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات المدومة
(523,263)	-	(3,142)	(224,941)	(241,240)	(53,940)	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
(126,455)	-	(45,707)	(69,911)	-	(10,837)	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة
91,007,603	11,584	10,910,125	57,783,673	5,577,717	16,724,504	إعادة التوزيع
91,007,603	11,584	10,910,125	57,783,673	5,577,717	16,724,504	المخصصات على مستوى إفرادي
-	-	-	-	-	-	المخصصات على مستوى تجميعي
91,007,603	11,584	10,910,125	57,783,673	5,577,717	16,724,504	

• بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة اليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى بمبلغ 4,944,713 دينار كما في 31 كانون الاول 2024 (6,306,732 دينار كما في 31 كانون الاول 2023).

الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة:

الإجمالي	الشركات		القروض العقارية	الأفراد	
	الصغيرة والمتوسطة	الكبرى			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
					للعام 2024
26,865,535	5,217,740	15,763,285	2,559,496	3,325,014	الرصيد كما في بداية السنة
5,441,033	1,885,667	1,855,445	716,899	983,022	يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة
(675,774)	(264,593)	(9,891)	(309,604)	(91,686)	ينزل: الفوائد المحولة للايرادات
11,158	-	-	9,225	1,933	ما تم تحويله الى المرحلة الأولى
183,097	37,231	4,193	132,636	9,037	ما تم تحويله الى المرحلة الثانية
(194,255)	(37,231)	(4,193)	(141,861)	(10,970)	ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة
(1,016,413)	(671,823)	(246,625)	(41,066)	(56,899)	ينزل: للحول الى بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة
(359,075)	(150,063)	(129,754)	(37,901)	(41,357)	ينزل: الفوائد المعلقة التي تم شطبها
40,464	19,098	11,784	-	9,582	فرق تقييم عملات أجنبيه
30,295,770	6,036,026	17,244,244	2,887,824	4,127,676	الرصيد في نهاية السنة
					للعام 2023
24,159,202	4,251,433	14,435,104	2,609,569	2,863,096	الرصيد كما في بداية السنة
5,338,859	1,607,154	2,470,230	500,031	761,444	يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة
(776,899)	(244,619)	(103,659)	(295,386)	(133,235)	ينزل: الفوائد المحولة للايرادات
37,256	7,558	15,525	11,977	2,196	ما تم تحويله الى المرحلة الأولى
(61,880)	(126,566)	42,769	16,770	5,147	ما تم تحويله الى المرحلة الثانية
24,624	119,008	(58,294)	(28,747)	(7,343)	ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة
(570,606)	(241,679)	(268,873)	-	(60,054)	ينزل: للحول الى بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة
(1,221,953)	(100,521)	(764,832)	(254,718)	(101,882)	ينزل: الفوائد المعلقة التي تم شطبها
(63,068)	(54,028)	(4,685)	-	(4,355)	فرق تقييم عملات أجنبيه
26,865,535	5,217,740	15,763,285	2,559,496	3,325,014	الرصيد في نهاية السنة

إفصاح بتوزيع اجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للأفراد حسب فئات التصنيف الإئتماني الداخلي للبنك :

2023	2024				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
					فئات التصنيف الإئتماني بناءً على نظام البنك الداخلي :
408,198	982,573	-	26,364	956,209	من 1 الى 6
2,437	28,448	-	28,448	-	7
16,262	18,876	18,876	-	-	من 8 الى 10
422,027,463	421,209,595	23,464,369	16,180,575	381,564,651	غير مصنف
422,454,360	422,239,492	23,483,245	16,235,387	382,520,860	المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للأفراد كما يلي :

2023	2024				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
391,228,643	422,454,360	18,871,077	5,072,031	398,511,252	الرصيد كما في بداية السنة
93,801,451	61,141,571	1,020,131	831,115	59,290,325	تسهيلات جديدة خلال السنة
(62,175,215)	(61,056,200)	(1,098,040)	(687,605)	(59,270,555)	تسهيلات المسددة
-	-	(26,895)	(1,103,880)	1,130,775	ما تم تحويله الى المرحلة الأولى
-	-	(45,702)	14,070,662	(14,024,960)	ما تم تحويله الى المرحلة الثانية
-	-	5,062,913	(1,946,936)	(3,115,977)	ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة
(400,519)	(300,239)	(300,239)	-	-	التسهيلات المددومة والمحوّلة الى بنود خارج قائمة المركز المالي
422,454,360	422,239,492	23,483,245	16,235,387	382,520,860	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة للأفراد كما يلي :

2023	2024				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
15,926,747	16,724,504	14,875,422	696,996	1,152,086	الرصيد كما في بداية السنة
2,959,806	4,471,865	4,166,012	105,374	200,479	الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(1,350,189)	(966,324)	(940,087)	(6,538)	(19,699)	المسترد من خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات المسددة
-	-	(17,331)	(105,958)	123,289	ما تم تحويله الى المرحلة الأولى
-	-	(23,028)	127,915	(104,887)	ما تم تحويله الى المرحلة الثانية
-	-	332,486	(283,537)	(48,949)	ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة
2,469,094	4,349,344	3,039,655	1,413,770	(104,081)	الأثر على الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(3,031,534)	(2,530,798)	(1,933,619)	(474,356)	(122,823)	التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات المددومة والمحوّلة الى بنود خارج قائمة المركز المالي
(238,583)	(201,983)	(201,983)	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
(10,837)	6,828	6,828	-	-	إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة
16,724,504	21,853,436	19,304,355	1,473,666	1,075,415	

إفصاح بتوزيع اجمالي القروض العقارية حسب فئات التصنيف الإئتماني الداخلي للبنك :

2023	2024				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
					فئات التصنيف الإئتماني بناءً على نظام البنك الداخلي :
29,977,531	27,195,442	-	756,199	26,439,243	من 1 إلى 6
390,563	308,481	-	308,481	-	7
1,907,009	2,024,766	2,024,766	-	-	من 8 إلى 10
296,717,392	285,216,697	8,377,472	24,882,039	251,957,186	غير مصنف
328,992,495	314,745,386	10,402,238	25,946,719	278,396,429	المجموع

إفصاح الحركة على القروض العقارية كما يلي:

2023	2024				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
329,799,397	328,992,495	11,138,825	6,832,017	311,021,653	الرصيد كما في بداية السنة
65,262,063	34,131,436	472,855	740,844	32,917,737	التسهيلات جديدة خلال السنة
(65,568,081)	(48,077,755)	(1,630,556)	(1,945,876)	(44,501,323)	تسهيلات المسددة
-	-	(146,222)	(2,027,324)	2,173,546	ما تم تحويله الى المرحلة الأولى
-	-	(876,605)	23,063,159	(22,186,554)	ما تم تحويله الى المرحلة الثانية
-	-	1,744,731	(716,101)	(1,028,630)	ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة
(500,884)	(300,790)	(300,790)	-	-	التسهيلات المددومة والمحوّلة الى بنود خارج قائمة المركز المالي
328,992,495	314,745,386	10,402,238	25,946,719	278,396,429	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على القروض العقارية كما يلي :

2023	2024				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
7,787,058	5,577,717	4,841,036	337,211	399,470	الرصيد كما في بداية السنة
952,131	368,010	305,315	44,908	17,787	الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(1,421,428)	(1,005,296)	(998,768)	(2,563)	(3,965)	المسترد من خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات المسددة
-	-	(1,487)	(113,368)	114,855	ما تم تحويله الى المرحلة الأولى
-	-	(124,631)	257,025	(132,394)	ما تم تحويله الى المرحلة الثانية
-	-	51,255	(39,526)	(11,729)	ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة
644,636	2,038,756	224,114	1,921,835	(107,193)	الأثر على الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في نهاية السنة نتيجة تغير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(2,138,514)	518,750	(686,908)	709,937	495,721	التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات المددومة والمحوّلة الى بنود خارج قائمة المركز المالي
(246,166)	(221,823)	(221,823)	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
5,577,717	7,276,114	3,388,103	3,115,459	772,552	إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للشركات الكبرى حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

2023	2024				البيان
	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
					فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي :
695,318,377	721,729,205	-	103,601,484	618,127,721	من 1 إلى 6
11,328,531	13,416,810	-	13,416,810	-	7
55,158,231	53,942,943	53,942,943	-	-	من 8 إلى 10
60,152,614	58,674,734	6,262,112	2,032,975	50,379,647	غير مصنف
821,957,753	847,763,692	60,205,055	119,051,269	668,507,368	المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركات الكبرى كما يلي:

2023	2024				البيان
	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
780,766,651	821,957,753	60,926,750	120,339,004	640,691,999	الرصيد كما في بداية السنة
271,695,102	198,215,569	1,650,930	5,828,493	190,736,146	تسهيلات جديدة خلال السنة
(228,400,662)	(169,988,505)	(2,187,803)	(8,979,934)	(158,820,768)	التسهيلات المسددة
-	-	-	(2,371,737)	2,371,737	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	(128,517)	6,411,874	(6,283,357)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	2,364,820	(2,176,431)	(188,389)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(2,103,338)	(2,421,125)	(2,421,125)	-	-	التسهيلات المعدومة والمحوّلة إلى بنود خارج قائمة المركز المالي
821,957,753	847,763,692	60,205,055	119,051,269	668,507,368	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة الممنوحة للشركات الكبرى كما يلي:

2023	2024				البيان
	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
47,156,879	57,783,673	38,127,310	14,664,638	4,991,725	الرصيد كما في بداية السنة
3,476,168	2,120,356	1,146,668	77,951	895,737	الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(2,298,733)	(2,164,639)	(1,084,246)	(144)	(1,080,249)	المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة
-	-	-	(18,160)	18,160	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	15,828	(15,828)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	269,223	(268,774)	(449)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
228,597	1,178,324	1,160,165	24,066	(5,907)	الأثر على الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
10,360,306	6,712,515	2,517,796	4,495,434	(300,715)	التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات العدومة والحولة إلى بنود خارج قائمة المركز المالي
(1,069,633)	(2,044,747)	(2,044,747)	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
(69,911)	(666)	(666)	-	-	إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة
57,783,673	63,584,816	40,091,503	18,990,839	4,502,474	

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركات الصغيرة المتوسطة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

2023	2024				البيان
	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
					فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي :
137,075,548	147,581,350	-	3,508,746	144,072,604	من 1 إلى 6
10,868,610	9,945,416	-	9,945,416	-	7
12,679,294	11,290,175	11,290,175	-	-	من 8 إلى 10
20,313,033	19,953,877	3,530,906	595,705	15,827,266	غير مصنف
180,936,485	188,770,818	14,821,081	14,049,867	159,899,870	المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركات الصغيرة المتوسطة كما يلي:

2023	2024				البيان
	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
167,798,688	180,936,485	15,817,347	16,008,386	149,110,752	الرصيد كما في بداية السنة
55,819,865	60,342,050	1,023,505	1,233,615	58,084,930	تسهيلات جديدة خلال السنة
(41,662,829)	(49,462,397)	(1,619,940)	(2,179,255)	(45,663,202)	التسهيلات المسددة
-	-	-	(2,110,170)	2,110,170	ما تم تحويله الى المرحلة الأولى
-	-	(296,027)	2,591,484	(2,295,457)	ما تم تحويله الى المرحلة الثانية
-	-	2,941,516	(1,494,193)	(1,447,323)	ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة
(1,019,239)	(3,045,320)	(3,045,320)	-	-	التسهيلات المدومة والمحوّلة الى بنود خارج قائمة المركز المالي
180,936,485	188,770,818	14,821,081	14,049,867	159,899,870	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

2023	2024				البيان
	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
9,405,312	10,910,125	8,702,140	1,248,076	959,909	الرصيد كما في بداية السنة
2,266,963	2,047,830	1,365,799	114,067	567,964	الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(1,236,382)	(808,454)	(798,890)	(3,121)	(6,443)	المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة
-	-	-	(37,562)	37,562	ما تم تحويله الى المرحلة الأولى
-	-	(27,328)	44,114	(16,786)	ما تم تحويله الى المرحلة الثانية
-	-	64,335	(48,932)	(15,403)	ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة
1,269,999	912,019	859,255	75,014	(22,250)	الأثر على الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(73,021)	(732,596)	(515,274)	247,196	(464,518)	التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات المدومة والمحوّلة الى بنود خارج قائمة المركز المالي
(45,707)	9,560	9,560	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
10,910,125	10,115,051	7,436,164	1,638,852	1,040,035	إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة والقطاع العام حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

2023	2024				البيان
	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
					فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي :
44,314,782	42,618,423	-	-	42,618,423	من 1 الى 6
44,314,782	42,618,423	-	-	42,618,423	المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة والقطاع العام كما يلي:

2023	2024				البيان
	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
30,117,405	44,314,782	-	-	44,314,782	إجمالي التعرضات في بداية السنة
44,314,782	-	-	-	-	التعرضات الجديدة خلال السنة
(30,117,405)	(1,696,359)	-	-	(1,696,359)	تسهيلات المسددة
44,314,782	42,618,423	-	-	42,618,423	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية الممنوحة للحكومة والقطاع العام كما يلي:

2023	2024				البيان
	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
2,940	11,584	-	-	11,584	رصيد بداية السنة
11,584	-	-	-	-	الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(2,940)	52,006	-	-	52,006	التغيرات الناتجة عن تعديلات
11,584	63,590	-	-	63,590	إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة بشكل تجميعي حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

2023	2024				البيان
	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
					فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:
907,094,436	940,106,993	-	107,892,793	832,214,200	من 1 إلى 6
22,590,141	23,699,155	-	23,699,155	-	7
69,760,796	67,276,760	67,276,760	-	-	من 8 إلى 10
799,210,502	785,054,903	41,634,859	43,691,294	699,728,750	غير مصنف
1,798,655,875	1,816,137,811	108,911,619	175,283,242	1,531,942,950	المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة بشكل تجميعي كما يلي:

2023	2024				البيان
	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,699,710,784	1,798,655,875	106,753,999	148,251,438	1,543,650,438	الرصيد كما في بداية السنة
530,893,263	353,830,626	4,167,421	8,634,067	341,029,138	تسهيلات جديدة خلال السنة
(427,924,192)	(330,281,216)	(6,536,339)	(13,792,670)	(309,952,207)	التسهيلات المسددة
-	-	(173,117)	(7,613,111)	7,786,228	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	(1,346,851)	46,137,179	(44,790,328)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	12,113,980	(6,333,661)	(5,780,319)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(4,023,980)	(6,067,474)	(6,067,474)	-	-	التسهيلات المددومة والمحوّلة إلى بنود خارج قائمة المركز المالي
1,798,655,875	1,816,137,811	108,911,619	175,283,242	1,531,942,950	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل تجميعي كما يلي:

2023	2024				البيان
	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
80,278,936	91,007,603	66,545,908	16,946,921	7,514,774	الرصيد كما في بداية السنة
9,666,652	9,008,061	6,983,794	342,300	1,681,967	الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(6,306,732)	(4,944,713)	(3,821,991)	(12,366)	(1,110,356)	المسترد من خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات المسددة
-	-	(18,818)	(275,048)	293,866	ما تم تحويله الى المرحلة الأولى
-	-	(174,987)	444,882	(269,895)	ما تم تحويله الى المرحلة الثانية
-	-	717,299	(640,769)	(76,530)	ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة
4,612,326	8,478,443	5,283,189	3,434,685	(239,431)	الأثر على الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في نهاية السنة نتيجة تغير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
5,114,297	4,019,877	(618,005)	4,978,211	(340,329)	التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات المعدومة والمحوّلة الى بنود خارج قائمة المركز المالي
(2,231,421)	(4,691,986)	(4,691,986)	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
91,007,603	102,893,007	70,220,125	25,218,816	7,454,066	إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة

9 - الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

31 كانون الأول		البيان
2023	2024	
دينار	دينار	
10,128,630	9,676,915	أسهم مدرجة في أسواق نشطة
29,624,660	32,769,863	أسهم غير مدرجة في أسواق نشطة
-	177,250	صناديق استثمارية
39,753,290	42,624,028	

* بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الموجودات المالية أعلاه 587,054 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 (793,726 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023).

10 - موجودات مالية بالتكلفة المطفأة - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

31 كانون الاول		البيان
2023	2024	
دينار	دينار	
810,222,305	937,296,882	أذونات وسندات خزينة
82,503,117	69,198,136	سندات واسناد قروض شركات
892,725,422	1,006,495,018	
(525,633)	(457,781)	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
892,199,789	1,006,037,237	
		تحليل السندات :
892,725,422	1,006,495,018	ذات عائد ثابت
892,725,422	1,006,495,018	المجموع
892,725,422	1,006,495,018	أذونات وسندات وأسناد غير متوفر لها أسعار سوقية
		تحليل السندات حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) (قبل المخصصات)
892,725,422	1,006,495,018	المرحلة الأولى
892,725,422	1,006,495,018	المجموع

ان توزيع اجمالي الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

2023	2024			البيان	
	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي		المرحلة الأولى إفرادي
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
					فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي :
810,222,305	937,296,882	-	-	937,296,882	حكومية
82,503,117	69,198,136	-	-	69,198,136	غير مصنف
892,725,422	1,006,495,018	-	-	1,006,495,018	المجموع

فيما يلي الحركة على الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة:

2023	2024			البيان	
	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي		المرحلة الأولى إفرادي
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
871,883,042	892,725,422	-	-	892,725,422	الرصيد كما في بداية السنة
293,750,727	342,036,156	-	-	342,036,156	الاستثمارات الجديدة خلال السنة
(272,908,347)	(228,266,560)	-	-	(228,266,560)	الاستثمارات المستحقة
892,725,422	1,006,495,018	-	-	1,006,495,018	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للموجات المالية بالتكلفة المطفأة:

المجموع	2024				البيان
	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
886,110	525,633	-	-	525,633	الرصيد كما في بداية السنة
2,025	19,238	-	-	19,238	الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات الجديدة خلال السنة
(367,660)	(802)	-	-	(802)	المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات المستحقة
5,158	(86,288)	-	-	(86,288)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
525,633	457,781	-	-	457,781	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

11 - ممتلكات ومعدات ومشاريع قيد الإنجاز - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع	مشاريع قيد الإنجاز	أخرى	أجهزة الحاسب الآلي	وسائط نقل	معدات وأجهزة وأثاث	مباني	اراضي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024								
الكلفة:								
146,087,632	16,972,373	11,521,298	16,060,104	1,059,327	25,151,173	52,234,072	23,089,285	الرصيد في بداية السنة
21,683,415	7,855,015	1,995,779	2,034,117	298,937	2,719,076	2,865,317	3,915,174	إضافات
(7,459,495)	-	(1,035,037)	(1,531,379)	(296,606)	(2,657,490)	(1,607,545)	(331,438)	استبعادات
160,311,552	24,827,388	12,482,040	16,562,842	1,061,658	25,212,759	53,491,844	26,673,021	الرصيد في نهاية السنة
الاستهلاك المتراكم :								
55,244,931	-	8,642,064	13,791,635	744,609	19,456,389	12,610,234	-	الرصيد في بداية السنة
4,926,480	-	834,956	1,409,507	87,281	1,620,390	974,346	-	إستهلاك السنة
(5,951,964)	-	(1,015,920)	(1,389,083)	(257,162)	(2,714,475)	(575,324)	-	استبعادات
54,219,447	-	8,461,100	13,812,059	574,728	18,362,304	13,009,256	-	الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة
106,092,105	24,827,388	4,020,940	2,750,783	486,930	6,850,455	40,482,588	26,673,021	صافي القيمة الدفترية في نهاية السنة

السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023								
الكلفة:								
134,297,181	8,676,396	11,322,376	14,351,525	1,038,077	25,362,414	50,295,538	23,250,855	الرصيد في بداية السنة
14,288,103	8,295,977	538,159	1,797,474	69,750	1,267,734	2,319,009	-	إضافات
(2,497,652)	-	(339,237)	(88,895)	(48,500)	(1,478,975)	(380,475)	(161,570)	استبعادات
146,087,632	16,972,373	11,521,298	16,060,104	1,059,327	25,151,173	52,234,072	23,089,285	الرصيد في نهاية السنة
الاستهلاك المتراكم :								
52,721,463	-	8,277,861	12,648,772	686,364	19,235,386	11,873,080	-	الرصيد في بداية السنة
4,566,590	-	703,439	1,229,818	106,745	1,592,292	934,296	-	إستهلاك السنة
(2,043,122)	-	(339,236)	(86,955)	(48,500)	(1,371,289)	(197,142)	-	استبعادات
55,244,931	-	8,642,064	13,791,635	744,609	19,456,389	12,610,234	-	الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة
90,842,701	16,972,373	2,879,234	2,268,469	314,718	5,694,784	39,623,838	23,089,285	صافي القيمة الدفترية في نهاية السنة
-	-	20 - 15	30	15	20 - 10	2	-	نسبة الاستهلاك السنوية %

• تتضمن الممتلكات والمعدات موجودات تم استهلاكها بالكامل بقيمة 28,545,082 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 (30,599,328 دينار كما في 31 كانون الأول 2023) وما زالت مستخدمة من قبل البنك.

12 - موجودات غير ملموسة - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

أنظمة حاسوب وبرامج		البيان
31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	
دينار	دينار	
4,928,612	2,512,533	الرصيد في بداية السنة
1,264,448	911,271	إضافات
(3,680,527)	(1,228,222)	الإطفاء للسنة
2,512,533	2,195,582	الرصيد في نهاية السنة
33 - 14	33	نسبة الإطفاء السنوية %

13 - موجودات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2023
دينار	دينار	
موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون - بالصافي *	70,220,087	71,853,453
فوائد وعمولات مستحقة غير مقبوضة	26,612,424	25,477,173
شيكات وحوالات برسم القبض	2,658,764	4,686,219
ذمم موجودات مباعه بالتقسيم - بالصافي **	11,780,587	12,246,498
مصرفات مدفوعة مقدماً	4,909,734	4,300,639
مدينون مختلفون	4,158,510	6,255,762
ايجارات مدفوعة مقدماً	1,680,398	1,449,866
تأمينات مستردة - بالصافي	541,484	416,811
سلف مؤقتة	2,253,128	1,731,400
أخرى	176,213	82,624
المجموع	124,991,329	128,500,445

* تتطلب تعليمات البنك المركزي الاردني التخلص من العقارات التي الت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة على العملاء خلال فترة أقصاها سنتين من تاريخ استملاكها ، والبنك المركزي في حالات استثنائية ان يمدد هذه المدة الى سنتين متتاليتين كحد أقصى .

كما تم إعتباراً من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لفاء العقارات المستملكة لفاء ديون والتي مضي على إستملاكها فترة تزيد عن 4 سنوات استنادا لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 15/1/4076 تاريخ 27 آذار 2014 ورقم 10/1/2510 تاريخ 14 شباط 2017، هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم 16234/3/10 بتاريخ 10 تشرين الأول 2022 أوقف احتساب المخصص التدريجي لفاء العقارات المستملكة لفاء ديون شريطة الإبقاء على المخصصات المرصودة إزاء العقارات المستملكة المخالفة لأحكام قانون البنوك وعلى ان يتم فقط تحرير المخصص المرصود مقابل أي من العقارات المخالفة التي يتم التخلص منها.

** خلال العام 2023 تم بناء مخصص بمبلغ 915,000 دينار مقابل ذمة عقار مباع بالتقسيم كونه يوجد قضية على العميل.

- ان تفاصيل الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة هي كما يلي:

البيان	31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2023
دينار	دينار	
رصيد بداية السنة	71,853,453	81,285,040
اضافات	3,574,534	5,801,385
استيعادات *	(4,652,780)	(21,509,861)
خسارة التدني	(200,000)	-
خسارة تدني مستردة	-	600,000
مستخدم من مخصص تدني عقارات مباعه	18,458	621,904
مخصص عقارات مخالفة مسترد	150,000	-
مستخدم مخصص عقارات مخالفة	18,422	5,596,985
مخصص عقارات مخالفة	(542,000)	(542,000)
رصيد نهاية السنة	70,220,087	71,853,453

فيما يلي ملخص الحركة على مخصص العقارات المستملكة المخالفة:

البيان	31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2023
رصيد بداية السنة	دينار 5,704,656	دينار 10,759,641
مخصص مبني خلال السنة	542,000	542,000
مخصص عقارات مخالفة مسترد	(150,000)	-
مخصص عقارات مبيعة خلال السنة	(18,422)	(5,596,985)
رصيد نهاية السنة	6,078,234	5,704,656

فيما يلي ملخص الحركة على مخصص التدني :

البيان	31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2023
رصيد بداية السنة	دينار 5,003,165	دينار 6,225,069
مخصص عقارات مخالفة المبني خلال السنة	200,000	-
مخصص عقارات مخالفة مسترد	-	(600,000)
مخصص عقارات مبيعة خلال السنة	(18,457)	(621,904)
رصيد نهاية السنة	5,184,708	5,003,165

* بلغت أرباح البيع خلال العام 2024 حوالي 184 ألف دينار (114 ألف دينار خسارة خلال العام 2023).

- بالترتيب مع البنك المركزي الأردني يقوم البنك ببناء مخصص عقارات مخالفة بقيمة 542 الف دينار بشكل سنوي على مدة 5 سنوات مقابل بعض العقارات حيث بلغت قيمة المخصص المتبقي حوالي 1.642 مليون دينار.

14 - ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

البيان	2024			2023		
	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع
حسابات جارية وتحت الطلب	دينار 42,001	دينار 9,483,837	دينار 9,525,838	دينار 106,290	دينار 4,867,970	دينار 4,974,260
ودائع لأجل	100,922,586	85,022,597	185,945,183	51,543,892	78,516,783	130,060,675
المجموع	100,964,587	94,506,434	195,471,021	51,650,182	83,384,753	135,034,935

- يوجد ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية تبلغ 18,819,949 دينار تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الأول 2024 (12,682,042 دينار كما في 31 كانون الأول 2023).

15 - ودائع عملاء

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

الأفراد	الشركات الكبرى	الشركات الصغرى والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024				
145,318,538	134,387,606	182,335,985	13,169,708	475,211,837
237,498,472	-	-	-	237,498,472
827,651,705	331,591,547	230,976,427	152,438,028	1,542,657,707
1,210,468,715	465,979,153	413,312,412	165,607,736	2,255,368,016
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023				
159,964,974	137,263,803	152,541,779	15,079,637	464,850,193
236,590,945	-	-	-	236,590,945
807,685,340	324,237,338	208,132,351	150,313,322	1,490,368,351
1,204,241,259	461,501,141	360,674,130	165,392,959	2,191,809,489

- بلغت ودائع الحكومة الأردنية والقطاع العام داخل المملكة 163,615,507 دينار أي ما نسبته 7,25 % من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2024 (158,772,054 دينار أي ما نسبته 7,24 % كما في 31 كانون الأول 2023).
- بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 506,264,056 دينار أي ما نسبته 22,45 % من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2024 (488,947,770 دينار أي ما نسبته 22,31 % كما في 31 كانون الأول 2023).
- بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) 2,192,608 دينار أي ما نسبته 0,10 % من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2024 (2,952,509 دينار أي ما نسبته 0,13 % كما في 31 كانون الأول 2023).
- بلغت الودائع الجامدة 21,100,663 دينار أي ما نسبته 0,94 % من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2024 (21,382,573 دينار أي ما نسبته 0,98 % كما في 31 كانون الأول 2023).

16 - تأمينات نقدية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2023
	دينار	دينار
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة	314,006,790	288,326,485
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة	43,102,944	52,191,384
تأمينات أخرى	17,029,652	20,753,018
المجموع	374,139,386	361,270,887

17 - أموال مقترضة

17 / أ - أموال مقترضة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

إعادة الإقراض	سعر فائدة الاقتراض	الضمانات	دورية استحقاق الأقساط	عدد الأقساط		المبلغ	
				المتبقية	الكلية		
%	%					دينار	
							31 كانون الأول 2024
9/23	7/27	-	دفعات نصف سنوية	6	20	1,200,000	البنك المركزي الأردني
9/52	7/32	-	دفعات نصف سنوية	11	20	1,267,750	البنك المركزي الأردني
8/56	3	-	دفعات نصف سنوية	29	34	1,988,950	البنك المركزي الأردني
6/44	5/35	-	دفعات نصف سنوية	20	26	1,004,827	البنك المركزي الأردني
4/5-2	-	-	تجدد بشكل شهري	-	-	50,359,002	البنك المركزي الأردني
8/5 - 4/5	6/75	-	دفعة واحدة	1	1	35,000,000	الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري
9/5	6/16	-	دفعات نصف سنوية	8	8	35,450,000	مؤسسات مالية مصرفية خارجية
9/75	7/3	-	24 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	14	24	1,958,333	بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)
9/75	7/50-4/75	-	24 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	17	24	17,977,115	بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)
9/75	8/5-4/75	-	24 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	5	24	12,000,000	بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)
9/75	8/1-4/75	-	3/23/2025 + 1/30/2025 + 29/9/2025 + 1/7/2025 + 8/7/2026	5	5	21,000,000	الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري (قروض تعود لشركة تابعة)
18-15	6/5	-	42 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	-	107,771	بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)
18-15	4/75	-	60 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	-	1,613,923	بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)
18-15	6/70	-	60 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	-	226,471	بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)
18-15	4/75	-	60 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	-	5,059,225	بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)
9	-	-	دفعات نصف سنوية	-	-	2,168,021	البنك المركزي الأردني (قرض يعود لشركة تابعة)
						188,381,388	

إعادة الإقراض سعر فائدة %	سعر فائدة الافتراض %	الضمانات	دورية استحقاق الأقساط	عدد الأقساط		المبلغ دينار	
				المتبقية	الكلية		
							31 كانون الأول 2023
9/13	5/64	-	دفعات نصف سنوية	8	20	1,600,000	البنك المركزي الأردني
9/26	5/69	-	دفعات نصف سنوية	13	20	1,498,250	البنك المركزي الأردني
12	2/5	-	دفعات نصف سنوية	2	15	243,000	البنك المركزي الأردني
8/646	3	-	دفعات نصف سنوية	31	34	2,003,333	البنك المركزي الأردني
6/077	5/18	-	دفعات نصف سنوية	22	26	1,110,598	البنك المركزي الأردني
4/5	-	-	تجدد بشكل شهري	-	-	50,682,169	البنك المركزي الأردني
8/5 - 4/5	4/5	-	دفعة واحدة	1	1	35,000,000	الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري
9/75	6/75	-	24 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	22	24	2,583,333	بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)
9/75	- 4/75 7/125	-	24 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	22	24	16,208,324	بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)
9/75	7/25 - 4/75	-	24 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	22	24	18,033,336	بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)
9/75	7/5 - 7/3	-	24 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	24	24	6,708,333	بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)
9/75	5/2 - 4/75	-	3/23/2025 1/30/2025 + + 7/1/2024 + 9/26/2024	4	4	18,000,000	الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري (قروض تعود لشركة تابعة)
18-15	6/5	-	42 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	-	177,740	بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)
18-15	4/75	-	36 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	-	2,896,629	بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)
18-15	6/70	-	60 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	-	281,660	بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)
18-15	4/75	-	60 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	-	5,400,000	بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)
9	-	-	دفعات نصف سنوية	-	-	1,739,837	البنك المركزي الأردني (قرض يعود لشركة تابعة)
						164,166,542	

• بلغت القروض ذات الفائدة الثابتة 188,381,388 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 (164,166,542 دينار كما في 31 كانون الأول 2023).

• بلغت القروض المعاد إقراضها للعملاء 158,711,162 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 (163,003,620 دينار كما في 31 كانون الأول 2023).

17/ ب- القروض المساندة

ان تفاصيل هذا البند كما يلي:

سعر فائدة الاقتراض	الضمانات	تاريخ الاستحقاق	عدد السندات المصدرة		القيمة الاسمية دينار	
			الكلية	المتبقية		
						2024
9.50 %	-	13 تشرين الثاني 2029	-	200	20,000,000	اسناد قرض غير قابلة للتحويل إلى أسهم
						2023
10.25 %	-	13 تشرين الثاني 2029	-	200	20,000,000	اسناد قرض غير قابلة للتحويل إلى أسهم

18 - مخصصات متنوعة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

رصيد نهاية السنة	المستخدم خلال السنة	إضافات خلال السنة	رصيد بداية السنة	
دينار	دينار	دينار	دينار	
				للعام 2024
3,764,925	(276,532)	458,039	3,583,418	مخصص تعويض نهاية الخدمة
287,146	(58,403)	30,000	315,549	مخصص القضايا المقامة ضد البنك
482,432	(650,603)	380,000	753,035	مخصصات أخرى
4,534,503	(985,538)	868,039	4,652,002	المجموع
				للعام 2023
3,583,418	(467,617)	415,276	3,635,759	مخصص تعويض نهاية الخدمة
315,549	(64,666)	126,791	253,424	مخصص القضايا المقامة ضد البنك
753,035	(634,552)	135,000	1,252,587	مخصصات أخرى
4,652,002	(1,166,835)	677,067	5,141,770	المجموع

19 - ضريبة الدخل

أ - مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل خلال السنة هي كما يلي:

31 كانون الاول		
2023	2024	البيان
دينار	دينار	
10,871,837	13,222,005	الرصيد كما في بداية السنة
(11,954,352)	(15,698,409)	ضريبة الدخل المدفوعة
14,304,520	13,547,251	ضريبة الدخل السنة*
13,222,005	11,070,847	رصيد نهاية السنة

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة ما يلي:

31 كانون الاول		
2023	2024	البيان
دينار	دينار	
14,304,520	14,130,572	ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة
(3,238,658)	(2,791,299)	موجودات ضريبية مؤجلة للسنة
2,513,770	930,185	إطفاء موجودات ضريبية مؤجلة
13,579,632	12,269,458	

* يظهر مخصص ضريبة الدخل المستحقة بالصافي بعد اخذ اثر ضريبة مصاريف وفوائد السندات الرأسمالية شريحة 1.

ب - موجودات ضريبية مؤجلة:

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الاول						
2023	2024					البيان
الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة	الرصيد في نهاية السنة	المضافة	المحررة	رصيد بداية السنة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	موجودات ضريبية مؤجلة
388,098	302,501	1,131,937	-	320,298	1,452,235	مخصص الديون غير عاملة من سنوات سابقة
472,493	465,312	1,741,168	-	26,871	1,768,039	فوائد معلقة
2,429,968	2,571,929	6,768,233	542,000	168,423	6,394,656	مخصص اراضي وعقارات
2,376,356	2,487,513	7,764,570	952,030	433,196	7,245,736	احتياطي تقييم استثمارات
110,241	96,065	287,146	30,000	58,403	315,549	مخصص قضايا
944,196	999,468	3,609,343	458,039	276,532	3,427,836	مخصص تعويض نهاية الخدمة
9,679,956	11,450,792	30,133,668	6,442,498	1,782,400	25,473,570	مخصصات المعيار الدولي للتقارير المالية (9) مرحلة (2و1)
16,401,308	18,373,580	51,436,065	8,424,567	3,066,123	46,077,621	المجموع

ان الحركة على حساب الموجودات الضريبية المؤجلة كما يلي:

موجودات		البيان
31 كانون الاول 2023	31 كانون الاول 2024	
دينار	دينار	
16,013,873	16,401,308	رصيد بداية السنة
3,535,298	3,044,915	المضاف
(3,147,863)	(1,072,643)	المستبعد
16,401,308	18,373,580	رصيد نهاية السنة

ج - ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي

البيان		31 كانون الاول 2024	31 كانون الاول 2023
	دينار	دينار	
	30,067,303	32,172,116	الربح المحاسبي
	(9,545,357)	(13,491,575)	أرباح غير خاضعة للضريبة
	14,356,362	13,863,785	مصروفات غير مقبولة ضريبياً
	34,878,308	32,544,326	الربح الضريبي
	40.51%	44.00%	نسبة ضريبة الدخل الفعلية

- ان نسبة ضريبة الدخل القانونية لفروع الأردن هي 38 % والتي تمثل 35 % ضريبة دخل + 3 % مساهمة وطنية وفقاً لقانون ضريبة الدخل الأردني رقم (34) لسنة 2014 المعدل بالقانون رقم (38) لسنة 2018 وتتراوح نسبة ضريبة الدخل القانونية في البلدان التي يوجد للبنك استثمارات وفروع فيها بين 12.5 % - 28.79 %.
- حصل البنك على مخالصة نهائية من دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية العام 2020 لفروع الأردن.
- السنة المالية 2021 و 2022 و 2023: تم تقديم كشف التقدير الذاتي لفروع الاردن ضمن المدة القانونية ولم تقم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بمراجعة حسابات البنك بعد.
- حصل فرع البنك في فلسطين على مخالصة نهائية من دائرة ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة حتى نهاية العام 2022, تم تقديم كشف التقدير الذاتي للعام 2023 ضمن المدة القانونية ولم تقم دائرة ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة بمراجعة السجلات بعد.
- حصل فرع البنك في قبرص على مخالصة نهائية حتى نهاية العام 2019.
- حصلت الشركة التابعة (شركة الأهلي للوساطة المالية) على مخالصة نهائية حتى نهاية العام 2023 .
- حصلت الشركة التابعة (شركة الأهلي للتأجير التمويلي) على مخالصة نهائية من دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية العام 2022 وتم تقديم كشف التقدير الذاتي للعام 2023 ضمن المدة القانونية ولم تقم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بمراجعة السجلات بعد .
- حصلت الشركة التابعة (الشركة الاهلية للتمويل الأصغر) على مخالصة نهائية حتى نهاية العام 2022, و تم تقديم كشف التقدير الذاتي للعام 2023 ضمن المدة القانونية ولم تقم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بمراجعة السجلات بعد.
- حصلت الشركة التابعة (شركة الاهلي للتكنولوجيا المالية) على مخالصة نهائية من دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية العام 2023.

نسب ضريبة الدخل هي كما يلي:

31 كانون الاول 2023	31 كانون الاول 2024	البيان
		نسبة ضريبة الدخل والمساهمة الوطنية
%38	%38	فروع الاردن
%28.79	%28.79	فروع البنك في فلسطين
%12.5	%12.5	فرع البنك في قبرص
%28 - %24	%28 - %24	الشركات التابعة

20 - مطلوبات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الاول 2023	31 كانون الاول 2024	البيان
دينار	دينار	
5,063,150	2,144,424	شيكات وحوالات برسم الدفع
570,819	468,631	الذمم الدائنة لعملاء الوساطة المالية
15,376,579	16,895,029	فوائد مستحقة وغير مدفوعة
7,457,661	7,014,130	أمانات مؤقتة
1,821,897	2,193,517	دائون مختلفون
7,478,068	7,184,790	مصرفات مستحقة وغير مدفوعة
2,759,336	2,631,090	فوائد وايرادات مقبوضة مقدماً
1,270,493	1,223,912	أرباح غير مسلمة
73,834	73,834	مكافاة اعضاء مجلس الادارة
6,270,446	6,307,506	مخصص خسائر إئتمانية متوقعة على التسهيلات غير المباشرة والسقوف الغير مستغلة*
343,344	18,330	اخرى
48,485,627	46,155,193	الجموع

* توزيع إجمالي التسهيلات غير المباشرة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

2023	2024				البيان
	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
825,150,991	875,515,562	-	3,975,222	871,540,340	من 1 الى 6
5,319,796	2,093,276	-	2,093,276	-	7
1,535,085	1,743,645	1,743,645	-	-	من 8 الى 10
34,863,662	38,315,464	1,021,569	4,275,117	33,018,778	غير مصنف
866,869,534	917,667,947	2,765,214	10,343,615	904,559,118	الجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة بشكل تجميعي كما في نهاية السنة :

2023	2024				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
811,208,165	866,869,534	2,561,654	12,770,768	851,537,112	الرصيد كما في بداية السنة
269,675,311	254,625,057	78,346	1,051,642	253,495,069	تعرضات جديدة خلال السنة
(214,013,942)	(203,826,644)	(97,350)	(3,308,395)	(200,420,899)	تعرضات المستحقة
-	-	-	(1,765,872)	1,765,872	ما تم تحويله الى المرحلة الأولى
-	-	-	1,698,972	(1,698,972)	ما تم تحويله الى المرحلة الثانية
-	-	222,564	(103,500)	(119,064)	ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة
866,869,534	917,667,947	2,765,214	10,343,615	904,559,118	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات غير المباشرة بشكل تجميعي كما في نهاية السنة:

2023	2024				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
6,110,541	6,270,446	1,058,190	1,292,258	3,919,998	الرصيد كما في بداية السنة
1,707,476	1,700,706	36,845	41,460	1,622,401	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(27,766)	(991,524)	(15,065)	(20,271)	(956,188)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	-	-	(38,847)	38,847	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	9,064	(9,064)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	240	(23)	(217)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
30,821	91,385	91,703	24,874	(25,192)	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(1,550,626)	(763,507)	(25,370)	7,182	(745,319)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
6,270,446	6,307,506	1,146,543	1,315,697	3,845,266	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

* توزيع الكفالات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

2023	2024				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
314,538,573	335,023,340	-	3,386,443	331,636,897	من 1 الى 6
5,089,570	1,843,652	-	1,843,652	-	7
1,535,085	1,743,645	1,743,645	-	-	من 8 الى 10
2,690,804	6,214,760	1,021,569	3,795,399	1,397,792	غير مصنف
323,854,032	344,825,397	2,765,214	9,025,494	333,034,689	المجموع

إفصاح الحركة على الكفالات كما في نهاية السنة:

2023	2024				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
280,226,628	323,854,032	2,561,654	9,494,838	311,797,540	الرصيد كما في بداية السنة
82,546,844	66,425,244	78,346	493,039	65,853,859	تعرضات جديدة خلال السنة
(38,919,440)	(45,453,879)	(66,639)	(1,851,279)	(43,535,961)	تعرضات المستحقة
-	-	-	(468,515)	468,515	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	1,460,911	(1,460,911)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	191,853	(103,500)	(88,353)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
323,854,032	344,825,397	2,765,214	9,025,494	333,034,689	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الكفالات كما في نهاية السنة:

2023	2024				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
3,848,835	3,673,605	1,058,190	1,058,097	1,557,318	الرصيد كما في بداية السنة
720,189	655,809	36,845	26,105	592,859	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(1,643)	(371,439)	(15,065)	(16,196)	(340,178)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	-	-	(18,004)	18,004	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	7,750	(7,750)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	23	(23)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
30,717	97,618	91,920	15,545	(9,847)	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(924,493)	(302,666)	(25,370)	(4,170)	(273,126)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
3,673,605	3,752,927	1,146,543	1,069,104	1,537,280	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

* توزيع الاعتمادات الصادرة والقبولات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

2023	2024				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
100,105,908	115,869,944	-	-	115,869,944	من 1 إلى 6
70,900	153,164	-	153,164	-	7
-	-	-	-	-	من 8 إلى 10
606,287	117,730	-	-	117,730	غير مصنف
100,783,095	116,140,838	-	153,164	115,987,674	المجموع

إفصاح الحركة على الاعتمادات الصادرة والقبولات كما في نهاية السنة:

2023	2024				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
96,430,423	100,783,095	-	702,982	100,080,113	الرصيد كما في بداية السنة
46,617,011	54,105,571	-	82,263	54,023,308	تعرضات جديدة خلال السنة
(42,264,339)	(38,747,828)	-	(632,081)	(38,115,747)	تعرضات المستحقة
-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
100,783,095	116,140,838	-	153,164	115,987,674	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاعتمادات الصادرة والقبولات كما في نهاية السنة:

2023	2024				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
437,811	641,710	-	27,052	614,658	الرصيد كما في بداية السنة
218,474	305,862	-	387	305,475	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(954)	(173,261)	-	-	(173,261)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(3,362)	-	-	-	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(10,259)	(64,755)	-	(387)	(64,368)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
641,710	709,556	-	27,052	682,504	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

* توزيع السقوف غير المستغلة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

2023	2024				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
410,506,510	424,622,278	-	588,779	424,033,499	من 1 إلى 6
159,326	96,460	-	96,460	-	7
-	-	-	-	-	من 8 إلى 10
31,566,571	31,982,974	-	479,718	31,503,256	غير مصنف
442,232,407	456,701,712	-	1,164,957	455,536,755	المجموع

إفصاح الحركة على السقوف غير المستغلة كما في نهاية السنة:

2023	2024				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
434,551,114	442,232,407	-	2,572,948	439,659,459	الرصيد كما في بداية السنة
140,511,456	134,094,242	-	476,340	133,617,902	تعرضات جديدة خلال السنة
(132,830,163)	(119,624,937)	(30,711)	(825,035)	(118,769,191)	تعرضات المستحقة
-	-	-	(1,297,357)	1,297,357	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	238,061	(238,061)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	30,711	-	(30,711)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
442,232,407	456,701,712	-	1,164,957	455,536,755	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على السقوف غير المستغلة كما في نهاية السنة:

2023	2024				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,823,895	1,955,131	-	207,109	1,748,022	الرصيد كما في بداية السنة
768,813	739,035	-	14,968	724,067	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(25,169)	(446,824)	-	(4,075)	(442,749)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	-	-	(20,843)	20,843	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	1,314	(1,314)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	217	-	(217)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
3,466	(6,233)	(217)	9,329	(15,345)	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف المراحل الثلاث خلال السنة
(615,874)	(396,086)	-	11,739	(407,825)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
1,955,131	1,845,023	-	219,541	1,625,482	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

21 - رأس المال المكتتب به وعلو الإصدار

رأس المال

يبلغ رأس المال المصرح به 200,655,000 دينار موزعاً على 200,655,000 سهماً قيمة السهم الاسمية دينار واحد كما في 31 كانون الأول 2024 و 2023 .

22 - السندات الدائمة

اتم البنك في 6 تشرين الثاني 2024 اصدار اسناد القرض الدائمة المستدامة غير قابلة للتحويل الى أسهم وغير مضمونة بقيمة 120 مليون دولار أمريكي حيث بلغت القيمة الاسمية لكل سند 10 آلاف دولار أمريكي بإجمالي عدد السندات 12 ألف سند بسعر فائدة 8.5 % ثابت لمدة خمس سنوات تدفع بشكل ربع سنوي، هذا وقد تم إدراج هذه السندات في بورصة عمان،

تدرج هذه السندات ضمن الشريحة الأولى وفقا لمتطلبات بازل، بلغت قيمة الفوائد المستحقة على هذه السندات مبلغ 1.124.946 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 تم تخفيضها من الأرباح المدورة صافية بعد الضرائب البالغة 427.479 دينار.

ان الفائدة غير تراكمية وتدفع بشكل ربع سنوي وتخضع من حقوق الملكية، يتم تصنيف هذا الاسناد ضمن الشريحة الأولى الإضافية لرأس المال التنظيمي كحقوق ملكية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (32) الأدوات المالية - التصنيف.

23 - الإحتياطيات

ان تفاصيل الإحتياطيات كما في 31 كانون الاول 2024 و 2023 هي كما يلي :

أ - احتياطي قانوني

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال السنة والسنوات السابقة وفقا لقانون البنوك وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

ب - احتياطي اختياري

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة لا تزيد عن 20 % خلال السنة والسنوات السابقة. يستخدم الإحتياطي الاختياري في الأغراض التي يقرها مجلس الإدارة ويحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين.

ان الإحتياطيات المقيد التصرف بها هي كما يلي:

اسم الإحتياطي	31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2023	طبيعة التقييد
	دينار	دينار	
إحتياطي قانوني	73,287,966	70,592,981	بموجب قانون البنوك وقانون الشركات
إحتياطي القيمة العادلة	(5,277,060)	(4,869,383)	بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية
إحتياطي التقلبات الدورية	3,678,559	3,678,559	بموجب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية

24 - إحتياطي القيمة العادلة - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2023
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	(4,869,383)	(5,871,290)
اسهم مبيعة	-	27,998
صافي أرباح متحققة منقولة لبنود الدخل الشامل لآخر	85,927	297,780
صافي (خسائر) أرباح غير متحققة منقولة لبنود الدخل الشامل لآخر	(604,761)	1,013,580
موجودات ضريبية مؤجلة	111,157	(337,451)
الرصيد في نهاية السنة	(5,277,060)	(4,869,383)

25 - الأرباح المدورة والموزعة والمقترح توزيعها

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2023
	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	48,028,392	48,344,197
الربح للسنة	17,797,845	18,592,484
خسائر بيع موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر	-	(42,633)
أرباح موزعة	(16,052,400)	(16,052,400)
(المحول) الى الإحتياطات	(2,694,985)	(2,813,256)
مصاريف اصدار السندات الدائمة الخاصة بها بعد استبعاد أثر الضريبة	(254,268)	-
فوائد السندات الدائمة بالصافي بعد استبعاد أثر الضريبة	(697,467)	-
الرصيد في نهاية السنة	46,127,117	48,028,392

- يحظر التصرف بمبلغ 15,886,067 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 (14,024,952 دينار كما في 31 كانون الأول 2023) والتي تمثل موجودات ضريبية مؤجلة، وبناءاً على تعليمات البنك المركزي الأردني يحظر التصرف بها الا بموافقة مسبقة منه.
- قرر مجلس الادارة التوصية للهيئة العامة للبنك بتوزيع ما نسبته 8 % من رأس المال المسدد كما بتاريخ اجتماع الهيئة العامة العادي كتوزيعات أرباح نقدية أي ما يعادل 16 مليون دينار على المساهمين عن العام 2024 من الارباح المدورة، علماً بأن هذه التوزيعات خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين، في حين بلغت الأرباح الموزعة على المساهمين عن العام 2023 ما نسبته 8 % أي حوالي 16 مليون دينار.

26 - الفوائد الدائنة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	2024	2023
	دينار	دينار
تسهيلات إئتمانية مباشرة للأفراد (التجزئة)		
حسابات جارية مدينة	205,698	172,132
قروض وكمبيالات	39,166,497	39,294,211
بطاقات الإئتمانية	1,989,883	1,931,767
القروض العقارية	24,429,309	24,119,647
الشركات الكبرى		
حسابات جارية مدينة	15,564,666	15,791,913
قروض وكمبيالات	51,266,650	49,084,697
الشركات الصغيرة والمتوسطة		
حسابات جارية مدينة	3,379,426	3,337,156
قروض وكمبيالات	16,782,730	15,775,617
الحكومة والقطاع العام	2,578,441	2,210,435
أرصدة لدى بنوك مركزية	1,436,100	727,960
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	8,767,688	6,448,573
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	51,978,490	41,611,903
	217,545,578	200,506,011

27 - الفوائد المدينة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2023	2024	البيان
دينار	دينار	
11,965,570	8,844,199	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
		ودائع عملاء :
962,159	718,264	حسابات جارية وتحت الطلب
709,389	611,955	ودائع توفير
69,831,632	85,811,165	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
637,141	601,820	فوائد إطفاء التزامات عقود الإيجار
11,694,537	13,232,940	تأمينات نقدية
5,834,727	7,262,224	أموال مقترضة
1,825,891	2,035,479	أسناد قرض
2,138,019	2,256,808	رسوم مؤسسة ضمان الودائع
105,599,065	121,374,854	

28 - صافي إيرادات العمولات

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2023	2024	البيان
دينار	دينار	
		عمولات دائنة :
2,884,242	2,563,995	عمولات تسهيلات مباشرة
6,115,149	6,840,002	عمولات تسهيلات غير مباشرة
6,438,241	6,196,498	عمولات أخرى
(895,290)	(912,251)	يزل : عمولات مدينة
14,542,342	14,688,244	صافي إيرادات العمولات

29 - أرباح العملات الأجنبية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2023	2024	البيان
دينار	دينار	
2,840,910	3,283,590	ناتجة عن التداول / التعامل
(443,989)	(383,163)	ناتجة عن التقييم
2,396,921	2,900,427	

30 - مخصص الحسائر الإئتمانية المتوقعة على الموجودات المالية - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2023	2024					البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	إيضاح	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار		
(4,001)	101,741	-	-	101,741	7,6	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
(360,477)	(67,852)	-	-	(67,852)	10	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
13,086,543	16,561,668	8,350,480	8,271,895	(60,707)	8	تسهيلات ائتمانية مباشرة
159,905	37,060	-	-	37,060	20	التسهيلات غير المباشرة والسقوف غير المستغلة
12,881,970	16,632,617	8,350,480	8,271,895	10,242		

31 - توزيعات أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2023	2024	البيان
دينار	دينار	
793,726	587,054	عوائد توزيعات أسهم الشركات
793,726	587,054	

32 - إيرادات أخرى - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2023	2024	البيان
دينار	دينار	
3,239,129	3,023,617	المسترد من ديون معدومة
776,899	675,774	فوائد معلقة مستردة
128,606	115,674	إيراد إيجارات عقارات البنك
162,613	157,648	إيجار الصناديق الحديدية
600,000	150,000	مخصص عقارات مسترد
(114,426)	183,565	صافي أرباح (خسائر) بيع عقارات مستملكة
425,292	113,932	صافي أرباح بيع ممتلكات ومعدات
187,220	176,837	إيراد دفاتر الشيكات
119,441	103,355	إيرادات عمولة الوساطة المالية
2,303,172	1,739,450	إيرادات أخرى
7,827,946	6,439,852	

33 - نفقات موظفين

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2023	2024	البيان
دينار	دينار	
30,663,617	32,495,687	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
2,889,432	3,032,830	مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي
1,276,548	1,204,321	مساهمة البنك في صندوق الادخار
1,530,185	1,593,918	نفقات طبية
277,464	162,807	تدريب الموظفين
222,114	264,361	مياومات سفر
114,373	82,596	نفقات التأمين على حياة الموظفين
175,614	147,961	نشاطات الموظفين
37,149,347	38,984,481	

34 - مصاريف أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2023	2024	البيان
دينار	دينار	
3,067,619	3,858,409	رسوم واشتراكات
4,970,328	5,029,409	مصاريف رخص وبرامج تكنولوجيا المعلومات
2,060,028	2,062,289	صيانة وتصليحات وتنظيفات
1,532,608	969,227	مصاريف التبرعات
1,224,052	1,496,354	مصاريف و أنعاب قانونية
3,443,766	2,526,422	رسوم التأمين
2,988,313	3,416,956	دعاية واعلان
1,590,470	1,252,684	مصاريف مجلس الإدارة
887,426	887,779	كهرباء ومياه وتدفئة
898,278	807,445	بريد وهاتف
523,103	389,260	قرطاسية ومطبوعات
441,701	204,894	مصاريف متفرقة
458,335	383,931	الايجازات والخلوات
364,439	586,962	مصاريف دراسات واستشارات وابحث
687,539	482,235	تنقلات
507,318	523,186	مصاريف الأمن والحماية
251,873	367,057	انعاب مهنية
72,344	64,976	ضيافة
26,537	30,408	مصاريف تقدير الاراضي والعقارات
65,000	65,000	مكافأة اعضاء مجلس الادارة
26,061,077	25,404,883	

35 - حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	2024	2023
	دينار	دينار
الربح للسنة - قائمة (ب)	17,797,845	18,592,484
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	200,655,000	200,655,000
حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك:		
أساسي ومخفض	0/089	0/093

36 - النقد وما في حكمه

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	2024	2023
	دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر	335,155,751	263,246,931
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	161,362,227	123,493,099
ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر	(176,651,072)	(122,352,893)
أرصدة مقيدة السحب	(10,635,000)	(10,635,000)
	309,231,906	253,752,137

37 - الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذات علاقة

أ - تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركة التابعة التالية:

اسم الشركة	نسبة الملكية	رأس مال الشركة	2024	2023
	%	دينار	دينار	دينار
شركة الاهلي للتمويل الاصغر	100	6,000,000	6,000,000	6,000,000
شركة الأهلي للتأجير التمويلي	100	17,500,000	17,500,000	17,500,000
شركة الأهلي للوساطة المالية	100	3,000,000	3,000,000	3,000,000
شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية	100	1,500,000	1,500,000	1,500,000

قام البنك بالدخول في معاملات مع كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والادارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام اسعار الفوائد والعمولات التجارية. ان جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة وتم ادراجها ضمن المرحلة الأولى واحتساب مخصص خسائر ائتمانية متوقعة لها وفقاً لمتطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (9).

فيما يلي ملخص الأرصدة والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال السنة:

للمجموع						
2023	2024	أخرى *	الشركات التابعة	المدراء التنفيذيين	أعضاء مجلس الإدارة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة :						
103,420,648	101,031,252	96,070,590	1,554,099	1,184,493	2,222,070	تسهيلات ائتمانية
124,775,652	111,785,822	45,264,537	3,316,226	471,186	62,733,873	ودائع أطراف ذات علاقة لدى البنك
12,044,407	6,876,062	6,669,872	586	205,167	437	تأمينات نقدية
2,344,833	2,359,833	2,359,833	-	-	-	موجودات بالكلفة المطفاة
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة :						
6,416,151	6,659,780	5,113,194	1,496,586	-	50,000	تسهيلات غير مباشرة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول						
2023	2024					
دينار	دينار					
عناصر قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة :						
6,977,497	7,513,436	7,038,250	115,356	67,456	292,374	فوائد وعمولات دائنة
7,073,887	6,709,230	2,383,300	93,508	19,424	4,212,998	فوائد وعمولات مدينة

معلومات إضافية:

- *يشمل هذا البند شركات مملوكة جزئياً من أعضاء مجلس الإدارة وأقارب أعضاء مجلس الإدارة وموظفي البنك.
- هنالك ذمم مدينة لعملاء لدى شركة تابعة (شركة الأهلي للوساطة المالية) بلغ رصيدها 1,437,978 دينار تعود لطرف ذو علاقة تم قيد مخصص له بالكامل.
 - تم إنفاذ تسويات سابقة موقعة مع أطراف ذات علاقة لدى شركة تابعة خلال السنة وتم قيد أثرها في سجلات الشركة بشكل نهائي بعد أخذ الموافقات اللازمة بهذا الخصوص.
 - لا يوجد ودائع للبنك لدى أطراف ذات علاقة.
 - تتراوح أسعار الفوائد المدينة بين صفر% إلى 6,9%.
 - تتراوح أسعار الفوائد الدائنة بين 2% إلى 15%.

ب - فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة التنفيذية العليا للبنك:

2023	2024	البيان
دينار	دينار	
3,401,049	3,424,660	رواتب ومكافآت أخرى
20,577	24,279	بدل سفر وتنقلات
9,774	12,605	بدل مياومات
3,431,400	3,461,544	المجموع

38 - موجودات حق الاستخدام / التزامات عقود التأجير

يتكون هذا البند مما يلي:

1 - موجودات حق الإستخدام

يقوم البنك بإستئجار العديد من الأصول بما في ذلك الأراضي والمباني ، ان متوسط مدة الإيجار 8 سنوات، فيما يلي الحركة على موجودات حق الإستخدام خلال العام:

البيان	31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2023
الرصيد في بداية السنة	دينار 9,857,063	دينار 10,582,187
يضاف : إضافات خلال السنة	3,528,532	2,085,183
يطرح: الاستيعادات خلال السنة	(454,316)	(988,120)
يطرح : الإستهلاك للسنة	(1,932,276)	(1,822,187)
الرصيد كما في نهاية السنة	10,999,003	9,857,063

المبالغ التي تم قيدها في قائمة الأرباح أو الخسائر:

البيان	31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2023
الإستهلاك للسنة	دينار 1,932,276	دينار 1,822,187
الفائدة خلال السنة	601,820	637,141
مصرفوف إيجار خلال السنة	383,931	458,335

2 - إلتزامات عقود الإيجار

البيان	31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2023
الرصيد في بداية السنة	دينار 9,919,590	دينار 10,477,672
يضاف : إضافات خلال السنة	3,528,532	2,085,183
الفائدة خلال السنة	601,820	637,141
يطرح : الاستيعادات خلال السنة	(78,848)	(495,635)
المدفوع خلال السنة	(2,906,424)	(2,785,771)
الرصيد كما في نهاية السنة	11,064,670	9,918,590

تحليل إستحقاق التزامات عقود الإيجار:

البيان	31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2023
خلال أقل من سنة	دينار 740,708	دينار 15,997
من سنة الى 5 سنوات	4,825,285	3,348,862
أكثر من 5 سنوات	5,498,677	6,553,731
	11,064,670	9,919,590

39 - ادارة المخاطر

اولا: منظومة ادارة المخاطر

تتبع إدارة المخاطر بالبنك الى مجلس الإدارة وذلك استنادا الى تعليمات الحوكمة المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني، ويقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية اعتماد استراتيجية وسياسات واجراءات إدارة المخاطر في البنك والتي تعبر عن الإطار العام لإدارة المخاطر ومراجعتها بشكل سنوي، ويقوم مجلس الإدارة بتفويض صلاحية الرقابة على كافة أنشطة إدارة المخاطر الى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

أدت الحرب في قطاع غزة خلال العام 2024 إلى تدمير العديد من المرافق الاقتصادية والخدمية في القطاع، بالإضافة إلى تأثر العديد من القطاعات الاقتصادية والتجارية في الضفة الغربية نتيجة للقيود والإغلاقات المتكررة، مما أدى إلى زيادة المخاطر المحتملة لعمليات المجموعة في فلسطين، وفي حين لا يوجد تعرضات ائتمانية في قطاع غزة للمجموعة الا انه لا يزال من الصعب التنبؤ بالأثر الكامل للحرب على مجمل دولة فلسطين. إن الإدارة تراقب الوضع عن كثب وتدير بفعالية الآثار المحتملة وفقاً لأفضل الممارسات والمتطلبات التنظيمية. وقد تم تقدير خسائر الائتمان المتوقعة بناءً على مجموعة من الظروف الاقتصادية المتوقعة من خلال تقييم مؤشرات انخفاض القيمة للتعرضات في القطاعات التي يحتمل أن تتأثر، بما في ذلك عكس تقديرات إدارة البنك في تقييم التأثير على قطاعات معينة أو عملاء محددين. وتعتقد الإدارة أنه لا يوجد شكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها في دولة فلسطين في المستقبل.

ثانيا: ثقافة ادارة المخاطر:

ان نهج ادارة المخاطر في البنك ينبثق من خلال الخبرة والمعرفة وثقافة المخاطر التي يكون فيها كل موظف مسؤول عن المخاطر المحتملة ضمن نطاق عمله. توفر ادارة المخاطر الرقابة المستقلة والدعم الذي يهدف الى انشاء ونشر مفهوم ادارة المخاطر ككل وعلى جميع المستويات الادارية وتساعد بشكل استباقي في إدراك الخسائر المحتملة وتضع خطة لردود الافعال المناسبة والاجراءات اللازم اتخاذها لمواجهة هذه المخاطر في حال حدوثها مما يساهم في تقليل التكاليف والخسائر المحتملة.

وتندرج اعمال ادارة المخاطر ضمن عدد من السياسات المنفصلة لكل نوع من أنواع المخاطر والتي تشمل:

- سياسات إدارة مخاطر الائتمان، إدارة مخاطر السوق، إدارة مخاطر التشغيل والعمليات وإدارة مخاطر أمن المعلومات والمخاطر السيبرانية.
- سياسة مخاطر السيولة وسياسة مخاطر أسعار الفائدة للمحفظة البنكية.
- منهجية التقييم الداخلي لكفاية راس المال.
- الاطار العام و سياسة اختبارات الأوضاع الضاغطة.
- سياسة استمرارية العمل.
- الإطار والسياسة العامة لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي IFRS9.
- سياسة إدارة مخاطر مكافحة الاحتيال وسياسة إدارة مخاطر السمعة.
- سياسة الاسناد الخارجي.
- هذا وتعتبر كل من السياسات الائتمانية والسياسة الاستثمارية جزء مكمّل لسياسة ادارة المخاطر لغايات ادارة وضبط المخاطر الأخرى.

كما تولي إدارة البنك أهمية خاصة لمتطلبات بازل وأفضل الممارسات الدولية لإدارة المخاطر وذلك باعتبارها اطار لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومجاهاة مختلف أنواع المخاطر (التشغيلية، السوق، الائتمان) وقد اتخذت الخطوات العملية لتطبيق ما جاء فيها وذلك بتأسيس وحدات متخصصة لإدارة مختلف المخاطر تكون مهامها التعرف، القياس، الادارة والرقابة والسيطرة على أنواع المخاطر ومدى التزام البنك بالأنظمة والقوانين والتشريعات والمعايير والمتطلبات الصادرة عن مختلف الجهات المحلية منها أو الدولية وفقاً لأفضل الممارسات المتعارف عليها وبما يتناسب مع حجم البنك وعملياته وأنواع المخاطر التي يتعرض لها.

هذا وتتولى مجموعة ادارة المخاطر المهام الرئيسية التالية: -

- إعداد إطار إدارة المخاطر (Risk Management Framework) في البنك.
- إعداد وتنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل تحدد الادوار والمسؤوليات الخاصة بكل طرف من الاطراف وعلى جميع المستويات الإدارية.
- إعداد استراتيجية ادارة المخاطر ومراجعتها بشكل دوري للتأكد من فعاليتها وتعديلها بما يستوجب.

- إعداد منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس مال البنك، وبحيث تكون هذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك، مع الأخذ بعين الاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال.
- إعداد الإطار العام ووثيقة المخاطر المقبولة للبنك.
- إعداد الإطار العام ومؤشرات خطة التعافي Recovery Plan.
- مراقبة التزام دوائر البنك التنفيذية بالمستويات المحددة للمخاطر المقبولة.
- التأكد من وجود خطة استمرارية العمل وفحصها بشكل دوري.
- رفع تقارير بالمخاطر المترتبة على أي توسع في أنشطة البنك إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- القيام بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة واعتمادها من مجلس الإدارة.
- رفع تقارير دورية للجنة إدارة المخاطر تتضمن معلومات عن منظومة المخاطر (Risk Profile) الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة (Risk Appetite) ومتابعة الانحرافات السلبية وتفعيل الإنذار المبكر وخطة التعافي في حال حدوث إنحراف سلبي.
- التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.
- نشر الوعي فيما يتعلق بإدارة المخاطر لوحدة البنك لتعزيز البيئة الرقابية ونشر ثقافة الوعي بالمخاطر وتحقيق فهم عميق من كافة المستويات الإدارية للمخاطر التي يواجهها البنك.
- مراجعة القرارات الاستراتيجية مع إمكانية تقديم توصيات لتجنب المخاطر وضمان التوظيف الأمثل لرأس المال.
- التنسيق مع مختلف دوائر البنك الرقابية للتحقق من وجود الضوابط الرقابية للسيطرة على المخاطر أو نقل إدارة هذه المخاطر لجهات خارجية أو التامين عليها.

ثالثاً: مستويات المخاطر المقبولة

- تتم عملية تحديد مستويات المخاطر المقبولة للبنك وفق أساليب القياس الكمية والنوعية واستناداً إلى طبيعة وخصوصية المخاطر المتنوعة، وبما يوضح طبيعة المخاطر التي يقبلها البنك في سبيل تحقيق أهدافه الاستراتيجية وبحيث يتم عكس هذه الحدود ضمن وثيقة المخاطر المقبولة المعتمدة لدى البنك والتي تخضع لآلية مراقبة بشكل دوري وآلية لمعالجة الانحرافات والتجاوزات واقتراح الإجراءات التصحيحية إن وجدت.
- يتم تحديد الإطار العام لمستويات المخاطر المقبولة بما ينسجم مع خطة البنك الاستراتيجية، تعليمات الجهات الرقابية، الإدارة السليمة لمخاطر الائتمان والسيولة، وإدارة رأس المال والحفاظ على نسبة كفاية رأس المال بما يدعم النمو والتطور في أعمال البنك، بالإضافة إلى ضمان تفعيل السليم لأنظمة أمن المعلومات وخطط استمرارية العمل.

رابعاً: اختبارات الأوضاع الضاغطة

- تشكل اختبارات الأوضاع الضاغطة على مستوى البنك ككل جزءاً لا يتجزأ من عملية مراجعة المخاطر وتقييمها حيث توفر هذه الاختبارات معلومات حول السلامة المالية ومنظومة المخاطر لدى البنك، كما توفر أيضاً مؤشرات تحذير مبكرة للتهديدات المحتملة على رأس مال البنك.
- كما تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) جزءاً مكمل وأساسياً في منظومة الحوكمة المؤسسية وفي عملية إدارة المخاطر لدى البنك لما لها من أهمية في تنبيه إدارات البنك لأثر الأحداث السلبية غير المتوقعة والمرتبطة بالعديد من المخاطر، بالإضافة إلى مدى تأثيرها في صناعة القرارات على المستوى الإداري والاستراتيجي ودورها الكبير في تزويد كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بمؤشرات عن حجم رأس المال المطلوب لمواجهة الخسائر الناتجة عن الصدمات أو التغيرات التي قد تطرأ والتي تؤثر على وضع البنك وملاءته المالية، وذلك من خلال تقييم الوضع المالي للبنك وقدرته على الاستدامة في ظل الأوضاع الاقتصادية الحرجة، وتعود أهمية اختبارات الأوضاع الضاغطة كونها ذات بعد مستقبلي في تقييم المخاطر بعكس النماذج المعتمدة على البيانات التاريخية والتي لا تأخذ بعين الاعتبار الأحداث المستقبلية غير المتوقعة.
- ويتم إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة على مستوى السيناريوهات ذات الحساسية والسيناريوهات التحليلية وعكس أثرها على نسبة كفاية رأس المال والأرباح والخسائر ونسب السيولة من خلال مجموعة من المستويات التي تندرج ضمن (المعتدلة ، المتوسطة والحادة).
- يتم تحليل وتقييم نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة وأثرها على نوعية أصول البنك والوضع المالي سواء من خلال حجم الخسارة المتوقعة و/ أو من خلال التأثير على سمعة البنك وكفاية رأس المال واستخدام نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة في عملية التخطيط لرأس المال (Capital Planning) والأثر المحتمل لها في بناء رأس مال إضافي، وفقاً لمعطيات عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP).

- يتم افتراض سيناريوهات تتناسب مع حجم وطبيعة المخاطر التي تواجه البنك وعلى أن تندرج من الأقل تأثيراً إلى الأكثر تأثيراً بما في ذلك السيناريوهات التي قد تحدث حجم الخسائر التي من الممكن أن يتعرض لها البنك وذلك بهدف التعرف على المخاطر غير الغطاء،

- على ان يتم مراعاة تحديد نطاق السيناريوهات بشكل دقيق ومراجعتها بشكل دوري وتعديلها حسب المستجدات التي تطرأ على مستوى البنك بشكل خاص وعلى مستوى القطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام.
- يتم اجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل سنوي بما يلي متطلبات السلطات الرقابية ويمكن إجراء هذه الاختبارات أكثر من ذلك بناءً على توصية من لجنة إدارة المخاطر او الإدارة التنفيذية وفقاً لمعطيات وظروف القطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام .
- تم إعداد مجموعة من الاختبارات لقياس أثر مخاطر التغير المناخي والتي تعد من أهم المخاطر والتحديات التي تواجه العالم في الوقت الحالي وتنقسم الى نوعين رئيسيين :
 - مخاطر تتلخص في أثر الخسائر المادية الناتجة عن التغير المناخي والاحداث البيئية.
 - مخاطر نتيجة الانتقال الى اقتصاد منخفض الكربون من خلال منح شركات الطاقة المتجددة وأثرها على بعض الشركات التي لديها انبعاثات كربونية عالية.

خامساً: تطبيق البنك للتعثر وآلية معالجته:

يتم تعريف التسهيلات غير المنتظمة / المتعثرة بأنها التسهيلات الائتمانية التي تتصف بأي من الصفات التالية:

- الطرف المدين يواجه صعوبات مالية مؤثره (ضعف شديد في البيانات المالية).
- مضى على استحقاقها أو استحقاق أحد أقساطها أو عدم انتظام السداد لأصل المبلغ و/أو الفوائد أو جمود حساب جاري مدين المدد التالية:
 - التسهيلات الائتمانية دون المستوى من (90) يوم إلى (179) يوم
 - التسهيلات الائتمانية المشكوك في تحصيلها من (180) يوم إلى (359) يوم
 - التسهيلات الائتمانية الهالكة من (360) يوم فأكثر
 - الجاري مدين المتجاوز للسقف الممنوح بنسبة (10 %) فأكثر ولدة (90) يوماً فأكثر .
 - التسهيلات الائتمانية التي مضى على تاريخ انتهاء سريانها مدة (90) يوماً فأكثر ولم تجدد
- قيام البنك بإطفاء جزء من الالتزامات المترتبة على المدين لأسباب تتعلق بصعوبات مالية تواجه الطرف المدين وعدم مقدرته على سداد كامل الالتزامات في مواعيدها.
- وجود مؤشرات واضحة تدل على قرب افلاس الطرف المدين.
- عدم وجود سوق نشطة لأداة مالية بسبب صعوبات مالية يواجهها الطرف المدين (مصدر التعرض الائتماني/اداة الدين).
- اقتناء (شراء او انشاء) اداة دين بخصم كبير يمثل خسارة ائتمانية.
- التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأي عميل أعلن إفلاسه أو لأية شركة تم إعلان وضعها تحت التصفية.
- التسهيلات الائتمانية التي تم هيكلتها لثلاث مرات خلال سنة.
- الحسابات الجارية وتحت الطلب المكشوفة لمدة (90) يوماً فأكثر.
- قيمة الكفالات المدفوعة نيابة عن العملاء ولم تقيد على حساباتهم ومضى على دفعها (90) يوماً فأكثر
- يتم تطبيق مفهوم التعثر (المرحلة الثالثة) على كافة حسابات العميل في حال انطبق المفهوم على أي من تعرضاته الا في حالات محددة حسب تعليمات الجهات الرقابية.

آلية معالجة التعثر

يقوم البنك عند تصنيف الدين غير عامل برصد المخصصات استناداً لتعليمات البنك المركزي وتكون آلية المعالجة عن طريق الجدوليات او التسويات الموثقة التي تنهي استحقاق الدين وفقاً للتعليمات والمعايير، وقد يضطر البنك في ظروف استثنائية بإمهال العميل لفترة قصيرة ومحددة تتناسب مع الظروف التي دعت إليه ، ويلجأ البنك للمعالجة القانونية للدين بما في ذلك التنفيذ على الضمانات عندما يستنفذ كافة السبل الودية في التحصيل وتتشكل لديه قناعه بأن تحصيل الدين بهذا الأسلوب بات الطريقة الوحيدة التي تضمن للبنك استعادة حقوقه.

سادسا : نظام التصنيف الائتماني الداخلي

يستخدم البنك نموذج تصنيف ائتماني داخلي Moody's لتقييم عملاء الشركات الكبرى ، المتوسطة والصغيرة بما يعكس مخاطر الائتمان وتقييم احتمالية التعثر للطرف المقابل حيث يستخدم البنك نماذج تصنيف داخلية مصممة لفئات مختلفة حسب طبيعة التعرض، نوع المقرض، والقطاع البنكي الذي يقوم بإدارته. يتكون نظام التصنيف الائتماني من 3 نماذج أساسية، يتم استخدامها لتحليل وتصنيف العملاء من خلال الاعتماد على البيانات المالية وغير المالية للعملاء وتتم مراجعتها واعتمادها والموافقة عليها .

تخضع عملية اعداد التصنيف الائتماني واتي تعتبر جزء من العملية الائتمانية في البنك لإجراءات وسياسات تحكم وتضمن جودة البيانات المدخلة ومراجعتها ، تصنيف جميع عملاء التسهيلات الائتمانية وتحديد درجة مخاطر العملاء لتتماشى مع التغيرات وأي مؤشرات سلبية وذلك لأهمية مخرجات نظام التصنيف في دعم عملية اتخاذ القرار الائتماني .

ترجم مخرجات نظام التصنيف الائتماني بدرجات مخاطر Grades متنوعة تميز ما بين العملاء على أساس مخاطرتهم الائتمانية حيث يبلغ عدد درجات المخاطر 10 درجات ائتمانية رئيسية بحيث تزيد المخاطر الائتمانية بشكل تصاعدي لكل درجة مخاطر أعلى، ويوجد تعريف لكل درجة تصنيف ائتماني وحسب ما هو معتمد داخليا لدى البنك .

آلية عمل النظام:

- تتم عملية ادخال البيانات بشكل كامل لكل عميل على حدى بما يعكس الوضع المالي نشاط العميل، القطاع الاقتصادي ومعلومات تتعلق بالادارة .

- تقوم دوائر رقابية بمراجعة بيانات الادخال والتصنيف الائتماني للعميل وذلك بهدف التأكد من دقة وموضوعية ومدى توافق البيانات المدخلة على النظام مع البيانات والدراسة الائتمانية المقدمة للعملاء بشكل عام، ويمكن استخدام خاصية ال Override داخل النظام من قبل صلاحيات محددة لرفع او تخفيض درجة المخاطر ضمن معطيات معينة تعود للجهة الرقابية في تقدير اوضاع المقرض بما يعكس وضع التسهيلات ونشاط العميل .

- يحتفظ نظام التصنيف الائتماني بسجل كامل لدرجات المخاطر للحسابات الموافق عليها على مستوى العميل الواحد منذ تاريخ انشاء العلاقة الائتمانية وتحديثاتها الدورية التي تتم بشكل سنوي على اقل تقدير او عند الحاجة لإعادة التصنيف.

التطبيق والاعتراف الاولي Initial Recognition

لغايات تصنيف التعرضات الائتمانية من خلال نظام التصنيف الداخلي ، يتم الاعتماد على مقارنة درجة التصنيف الحالي للتعرضات الائتمانية مع درجة التصنيف عند الاعتراف الاولي من خلال دراسة معدة داخل البنك لتوثيق المعلومات التاريخية لمخاطر كل دين لتحديد درجة المخاطر عند الاعتراف الاولي ، اما التعرضات الائتمانية غير المصنفة بتاريخ اعداد البيانات المالية فيتم ادراجها ضمن المرحلة الثانية حين تصنيفها اصوليا . اما في حال التعرضات الائتمانية الجديدة فيجب ان تخضع لعملية التصنيف الائتماني على نظام التصنيف الداخلي ويتم التعامل مع تصنيفها كاعتراف اولي بتاريخ التصنيف.

سابعا : الآلية المعتمدة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)

- تضمنت متطلبات المعيار الدولي قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة (خسارة التدني / الخصصات) للتعرضات الائتمانية /ادوات الدين التي تقع ضمن نطاق المعيار من خلال نظرة مستقبلية مبنية على معلومات تاريخية ومعلومات حالية ومتوقعة ، كما تضمنت كيفية وآلية ادراج التعرضات الائتمانية / أدوات الدين اضافة الى منهجية واطار عام احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة ضمن منهج مكون من ثلاث مراحل حددها المعيار الجديد للاعتراف بالانخفاض في قيمة الائتمان والذي يعتمد على التغيرات المهمة (المؤثرة) في جودة مخاطرها الائتمانية منذ الاعتراف الاولي، حيث تنتقل التعرضات بين هذه المراحل الثلاثة وفقا للتغيرات في المخاطر الائتمانية وتحدد هذه المراحل مستوى الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة.

- تم تطبيق نموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين الخاضعة لمتطلبات المعيار على مستوى فروع الاردن والشركات التابعة والفروع الخارجية بما يتواءم مع تعليمات البنك المركزي ومتطلبات المعيار الدولي.

- قام البنك بإتباع منهجية قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس افرادي (للتعرض الائتماني / أداة الدين) دون اتباع اسلوب تحديد عناصر (مواصفات) مشتركة على اساس تجميعي بحيث يتم احتساب الخسائر المتوقعة على مستوى العقد (الحساب) الواحد عند كل اعداد بيانات مالية مما يظهر أثر التفاصيل الإفرادية لكل عقد بتحديد قيم متغيرات معادلة احتساب الخسائر المتوقعة من خلال تحديد الرصيد عند التعثر ،احتمالية التعثر ، الخسارة بافراض التعثر والاستحقاق الزمني بناءا على المعلومات التفصيلية لكل عقد .

• تم استخدام النموذج الرياضي لاحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة وعلى الشكل التالي:

الخسارة الائتمانية المتوقعة ECL = احتمالية التعثر PD % x التعرض الائتماني عند التعثر EAD X نسبة الخسارة بافتراض التعثر LGD %

• تم توظيف أثر السيناريوهات الاقتصادية على النتيجة النهائية للخسارة الائتمانية المتوقعة بحيث يتم تقسيمها بناء على أفضل تقدير للادارة لاحتتمالية حدوثها الى ثلاثة سيناريوهات: سيناريو الأساس 40% (Base), السيناريو الأفضل 30% (Upturn), السيناريو الاسواء 30% (Downturn).

• وتجدد الإشارة إلى أنه قد تم تعديل أوزان السيناريوهات الخاصة بفروع فلسطين وذلك بناءً على تعليمات سلطة النقد الفلسطينية لعكس أثر تداعيات الأوضاع الراهنة وعلى النحو التالي:

سيناريو الأساس 40% (Base), السيناريو الاسواء 60% (Downturn).

احتمالية التعثر (PD)

هي تقدير لإحتمالية تعثر التعرض الائتماني/ اداة الدين خلال مدة زمنية محددة إعتباراً من تاريخ البيانات المالية ، ويتم تقديرها كما يلي:

عملاء الشركات:

• يتم بناء مصفوفة الانتقال (Transition Matrix) لقطاع التسهيلات (الشركات الكبرى والمتوسطة وصغيرة الحجم) من خلال ما تعكسه بيانات التصنيف على نظام التصنيف الداخلي Moody's لسنة واحدة تغطي فترتين للتعرضات الائتمانية التي تندرج تحت مظلة تلك القطاعات لفروع الاردن، فلسطين وقبرص والتي تكون على مستوى العميل.

• يتم الاعتماد على احتمالية التعثر PDs المتوفرة ضمن نظام Moody's وتحديثها السنوية وبيانات التعثر الفعلية لبناء القيم الافتراضية لاحتتمالية التعثر على مستوى القطاعات البنكية. ويتم بناء نموذج احصائي واستخراج احتمالية التعثر عند نقطة زمنية معينة Pit PD ومعدلات التعثر السابقة طويلة الأجل، LTDR بحيث تعكس هذه المتغيرات مصفوفة احتمالية التعثر على مدى العمر الزمني Life Time PD .

قطاع الأفراد:

يتم بناء مصفوفة الانتقال (Transition Matrix) لقطاع الافراد / التجزئة لدى فروع الاردن والفروع الخارجية والشركات التابعة من خلال استخدام معلومات فترات الاستحقاق Delinquency Buckets لمدة 24 شهرا سابقة لاحتساب Pit PD ومعدلات التعثر السابقة طويلة الأجل LTDR ، وبحيث يتم اعداد مصفوفة الانتقال بحسب نوع المنتج (منتج مضمون او غير مضمون) .

الجهات السيادية و البنوك:

يتم بناء مصفوفات احتمالية التعثر للجهات السيادية و البنوك في مختلف مناطق العالم من خلال الاعتماد على التقارير المعدة من شركة ستاندرد اند بور لاستخراج احتمالية التعثر عند نقطة زمنية معينة Pit PD ومعدلات التعثر السابقة طويلة الأجل LTDR.

الرصيد عند التعثر (EAD)

• يتم اتباع منهجية تحديد الرصيد عند التعثر من خلال السقوف الائتمانية المتاحة للعملاء او الرصيد المستغل ايهما اكر سواءا للتعرضات المباشرة او غير المباشرة، حيث يؤخذ بعين الاعتبار المبالغ التي قد يتم سحبها من قبل الطرف المدين مستقبلا، مع معاملة التسهيلات غير المباشرة (الكفالات المصرفية ، الاعتمادات المستندية ،) اضافة الى السقوف الائتمانية غير المستغلة بمعامل تحويل ائتماني 100% (CCF).

• يؤخذ بعين الاعتبار الزمن المتوقع لاستمرار الدين من خلال دراسة سلوك خاص Behavioral Analysis توضح الفترة التي قد يستمر فيها الدين قائما خصوصا تلك التعرضات التي تتسم بامتداد العمر الزمني لا بعد التواريخ التعاقدية مثل الجاري مدين والبطاقات الائتمانية والتي تم تطبيق عمر زمني بواقع 3 سنوات لها.

• يتم توزيع قيمة السقوف غير المستغلة على العقود الخاصة بهذا السقف نسبة وتناسب تبعا للرصيد المستغل للعقود ضمن هذا السقف (أي تقسيم قيمة الرصيد المستغل في العقد على إجمالي قيمة الرصيد للعقود المستغلة ضمن نفس السقف)، ويتم استخدام هذه الآلية أيضا عند توزيع الضمانات لضمان تغطية التعرضات الائتمانية بما يقابلها من ضمانات).

الخسائر بإفترض التعثر (LGD)

• هي تقدير لمبلغ الخسارة الممكنة عند التعثر. وتمثل الفرق بين التدفقات النقدية المتعاقد عليها و تلك التي يتوقع البنك تحصيلها بما في ذلك من الضمانات المقدمة. و يتم غالبا التعبير عنها كنسبة مئوية من مبلغ التعرض الائتماني عند التعثر.

• يتم التحديث السنوي لنسب الخسارة بإفترض التعثر من خلال التعامل مع البيانات التاريخية للتعرضات الائتمانية المتعثرة للجزء غير مغطى بضمانات والتحصيلات التي تمت عليها للفرات اللاحقة وبمعدل زمني 3-5 سنوات Cut-off Time من تاريخ التعثر واستخدامها لدراسة وتحليل نسب التحصيلات (Recovery Rate) لكل قطاع من القطاعات البنكية (الشركات الكبرى، المتوسطة والصغيرة والتجزئة) كل على حدى لتحديد نسبة الخسارة بإفترض التعثر. حيث يتم تطبيق الخسارة بإفترض التعثر للجزء الغير مضمون للقطاعات البنكية المختلفة وحسب المنهجية المعتمدة لدى البنك.

• أما فيما يخص احتساب نسب الخسارة عند التعثر ضمن عملية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة، تم اعتماد نسب الخسارة بإفترض التعثر كما هي للتعرضات غير المغطاة بضمانات، أما فيما يخص التعرضات المغطاة بضمانات يتم استخدام نموذج (Managerial LGD)، حيث يؤخذ بعين الاعتبار الضمانات المالية وغير المالية المقبولة والتي تعتبر بمثابة مخفضات ائتمانية مقابل تلك التعرضات والتي تكون موثقة قانونيا ضمن عقود الائتمان والتي لا يوجد أي مانع قانوني يحول دون وصول البنك إليها، مع مراعاة كلا من نسب الاقتطاع المعيارية Hair-Cut لكل نوع من أنواع الضمانات المقبولة وحسب تعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص والفترة الزمنية المتوقعة لاسترداد الضمانات حسب الإطار العام والسياسة المعتمدة داخل البنك.

وبحيت يتم تطبيق المعادلة التالية للوصول الى الخسارة بإفترض التعثر لكل عقد وعلى الشكل التالي:

$$LGD = 1 - \frac{\text{Total Collaterals after HairCut and Present Value}}{\text{Total Exposure}}$$

نطاق التطبيق: ضمن المنهجية المستخدمة، خضعت التعرضات الائتمانية والادوات المالية التالية لنطاق الخسارة الائتمانية المتوقعة وبما يخضع لمتطلبات المعيار الدولي:

القروض والتسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة)

تم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال الاعتماد على السقوف الائتمانية او الرصيد المستغل ايها اكر لتحديد الرصيد عند التعثر واستخدام معامل تحويل ائتماني (CCF) بواقع 100 % ، وفيما يتعلق باحتمالية التعثر فقد تم الاعتماد على المصفوفات التي تم بناؤها لكل قطاع من القطاعات البنكية لمدة 12 شهر القادمة او على مدى العمر الزمني المتبقي للتعرض الائتماني مع الاخذ بعين الاعتبار المراحل التي تطلبها المعيار لتصنيف التعرض الائتماني اعتمادا على محددات التغير المهم في المخاطر الائتمانية، ويتم تطبيق نسبة الخسارة بإفترض التعثر للجزء الغير مضمون حسب الدراسة التي تم اعدادها للتحصيلات Recovery Rate لكل قطاع من القطاعات البنكية، والاخذ بالضمانات المالية وغير المالية المقبولة المسموح باستخدامها للجزء المضمون بعد تطبيق نسب الاقتطاع المعيارية لكل نوع من انواع الضمانات.

كما تم مراعاة احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية على مدى العمر الزمني للتعرض الائتماني بواسطة سعر الفائدة الفعال EIR الممنوح بتاريخ الاحتساب. وتجدر الاشارة الى انه تم اعتماد متوسط عمر سنة واحدة للتعرضات التي لا يوجد لها تاريخ استحقاق محدد عدا الجاري مدين والبطاقات الائتمانية فقد تم تطبيق عمر زمني بواقع 3 سنوات .

ادوات الدين المسجلة بالكلفة المطفاة او المسجلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر

تم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال اعتماد ارصدة ادوات الدين مع اعتبار الفائدة على اساس اجمالي اداة الدين لتحديد الرصيد عند التعثر وفيما يتعلق باحتمالية التعثر فقد تم الاعتماد على المصفوفات التي تم بناؤها لكل نوع من انواع ادوات الدين ، وتم تطبيق نسبة الخسارة بإفترض التعثر بواقع 45% .

كما تم مراعاة احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية على مدى العمر الزمني لأداة الدين بواسطة سعر الفائدة الفعال EIR .

هذا وتجدر الاشارة الى ان ادوات الدين (سندات الخزينة) على الحكومة الاردنية تم معاملتها دون خسارة ائتمانية متوقعة عليها.

التعرضات الائتمانية على البنوك، الجهات السيادية والمؤسسات المالية

تم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال اعتماد ارصدة التعرضات الائتمانية لتحديد الرصيد عند التعثر وفيما يتعلق باحتمالية التعثر فقد تم الاعتماد على المصفوفات التي تم بناؤها للبنوك والجهات السيادية والمؤسسات المالية بحسب توزيعها الجغرافي (محليا ، اقليميا او دوليا)، وتم تطبيق نسبة الخسارة بإفترض التعثر بواقع 45% .

كما تم مراعاة احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية على مدى العمر الزمني للتعرض الائتماني بواسطة سعر الفائدة الفعال EIR .

ثامنا : محددات التغير المهم في المخاطر الائتمانية

تخضع جميع التعرضات الائتمانية/ الأدوات المالية والتي تخضع لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة الى محددات معينة كمؤشر لاعتبارها زيادة مؤثرة في مخاطر الائتمان ولغايات انتقال الأداة المالية/ التعرض الائتماني ما بين المراحل الثلاث فقد اعتمد البنك المنهجية التالية ضمن نموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تعتبر كمؤشرات رئيسية :

التغير	معايير الانتقال للمرحلة الثانية	معايير الانتقال للمرحلة الثالثة
التغير في التصنيف الائتماني لأداة الدين / التعرض الائتماني	<ul style="list-style-type: none"> • تخفيض التصنيف الائتماني للتعرض الائتماني / أداة الدين بمقدار درجتين أو أكثر على نظام التصنيف الائتماني الداخلي. • الانخفاض الجوهري الفعلي أو المتوقع للتصنيف الائتماني الخارجي للتعرض الائتماني/ أداة الدين. 	<ul style="list-style-type: none"> • الحسابات التي انطبق عليها التعريف كديون متعثرة/غير منتظمة. • حالات الإفلاس أو إعلان وضع تحت التصفية للشركات. • درجة التصنيف الائتماني الداخلي (10-9-8).
ديون غير مصنفة ائتمانياً	عدم وجود تصنيف ائتماني للتعرض الائتماني/ أداة الدين التي تخضع لعملية التصنيف الائتماني الداخلي.	
وجود مستحقات	وجود مستحقات لمدة (30) يوم فأكثر وأقل من (90) يوم.	
درجة التصنيف	درجة التصنيف الائتماني الداخلي (7).	
حالة / وضع الحساب	الحسابات التي انطبق عليها التعريف كديون تحت المراقبة.	

كما تخضع التعرضات والتي ينطبق عليها مفهوم قطاع الافراد / تعامل بطريقة قياس محافظة الافراد الى محددات معينة كمؤشر لاعتبارها زيادة مؤثرة في مخاطر الائتمان ولغايات انتقال التعرض الائتماني ما بين المراحل الثلاث فقد اعتمد البنك المنهجية التالية ضمن نموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تعتبر كمؤشرات رئيسية :

التغير	معايير الانتقال للمرحلة الثانية	معايير الانتقال للمرحلة الثالثة
وجود مستحقات	وجود مستحقات لمدة (30) يوم فأكثر وأقل من (90) يوم.	الحسابات التي انطبق عليها التعريف كديون متعثرة/غير منتظمة.
حالة / وضع الحساب	الحسابات التي انطبق عليها التعريف كديون تحت المراقبة.	

كما يؤخذ بعين الاعتبار المؤشرات الأخرى و التي تعتبر ملائمة لتقييم حدوث ارتفاع في مستوى مخاطر الائتمان او التي تدل على وجود حالة تعثر والتي وفي حال توفرها يتوجب ادراج المطالبات ضمن المرحلة الثانية / الثالثة وحسب ما أشار اليه العيار رقم 9 وتعليمات البنك المركزي رقم (2009/47) للالتزام بها والأخذ بالأشد منها .

تاسعا : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية المستخدمة في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة

يتم الأخذ بعين الاعتبار عند قياس احتمالية التعثر PD لقطاعات المختلفة المعلومات التاريخية والأوضاع الحالية بالإضافة الى الاحداث المستقبلية المتوقعة وفقاً لمعلومات يمكن الاعتماد عليها او اجتهادات جوهريّة من قبل البنك، حيث يتم استخدام نموذج احصائي ذو متغير اقتصادي احادي يتم فيه الاعتماد على عدة عوامل اقتصادية في التنبؤ بالاحداث المستقبلية المتوقعة والتي تلخص في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي GDP ومعدلات الاختلاف السنوية في نسب البطالة Un-Employment Rate لفترة 10 - 15 سنة سابقة وربطها بالتوقعات المستقبلية للمتغير الاقتصادي لل 5 سنوات القادمة لعكس اثر التغيرات على النسب المستقبلية المتوقعة لاحتماليات التعثر السنوية، حيث تم الاعتماد على معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي لكل من القطاعات / المناطق الجغرافية التالية:

للتعرضات / أدوات الدين على قطاع الشركات الكبرى والشركات المتوسطة والصغيرة:

1. الاردن | Jordan
2. فلسطين | Palestine
3. قبرص | Cyprus
4. الشركة التابعة | الأهلي للتأجير التمويلي .

للتعرضات / أدوات الدين على الجهات السيادية والبنوك:

1. أمريكا الشمالية | North America
2. منطقة أوروبا وآسيا الوسطى | Europe & Central Asia
3. المنطقة العربية | Arab World
4. شرق آسيا والمحيط الهادي | East Asia & Pacific

كما تم الاعتماد على معدلات التغير السنوية في نسب البطالة لكل من القطاعات / المناطق الجغرافية التالية:

للتعرضات الممنوحة لقطاع التجزئة / الافراد:

1. الاردن | Jordan
2. فلسطين | Palestine
3. قبرص | Cyprus
4. الشركة التابعة | الشركة الاهلية للتمويل الأصغر

عاشرا : حوكمة تطبيق المعيار الدولي

تعتبر الحوكمة المؤسسية إحدى العناصر المهمة في تحديد المسؤوليات والعلاقات بين كافة الأطراف بوضوح لتحقيق رؤية وأهداف البنك. كما تعتبر إحدى الوسائل لتوفير الأدوات والوسائل السليمة والمناسبة لمجلس الإدارة والادارة التنفيذية للوصول الى تحقيق الاهداف الاستراتيجية وضمان وجود بيئة عمل رقابية فاعلة.

ويتبنى البنك الالتزام بتعليمات الحوكمة المؤسسية بما يتماشى مع تعليمات البنك المركزي الاردني وأفضل الممارسات الدولية التي تضمناها لجنة بازل بهذا الخصوص. وبما يحقق حوكمة تنفيذ المعيار الدولي ، وفيما يلي مسؤوليات مجلس الإدارة والادارة التنفيذية العليا ووحدات العمل المشاركة لضمان حوكمة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية.

مسؤوليات مجلس الإدارة

- تحديد الاهداف الاستراتيجية للبنك وتوجيه الادارة التنفيذية لإعداد الاستراتيجيات لتحقيق الاهداف واعتمادها واعتماد خطط العمل التي تتماشى مع هذه الاستراتيجيات.
- تقييم البنية التحتية الحالية واتخاذ القرارات بشأن التغييرات او التحسينات المطلوبة لضمان اداء احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بما يتماشى مع التشريعات ذات العلاقة.
- التأكد ومن خلال اللجان المنبثقة عن المجلس للإشراف على الادارة التنفيذية العليا من توفر أنظمة ضبط ورقابة داخلية، توفر سياسات وخطط واجراءات عمل لدى البنك والتحقق من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير الدولية والتشريعات ذات العلاقة بما يغطي نشاط تطبيق المعيار الدولي.
- اتخاذ الاجراءات الكفيلة لضمان الرقابة الفاعلة على التطبيق السليم للمعيار وحماية الانظمة المستخدمة في التطبيق.
- التأكد من قيام الوحدات الرقابية (ادارة المخاطر وادارة التدقيق الداخلي) بكافة الاجراءات والاعمال اللازمة للتأكد من صحة وسلامة المنهجيات والانظمة المستخدمة في اطار تطبيق المعيار وتوفير الدعم اللازم .
- اعتماد نماذج الاعمال التي يتم من خلالها تحديد اهداف واسس واقتناء وتصنيف الأدوات المالية.
- اعتماد السياسات والاجراءات المناسبة المتعلقة بتطبيق المعيار والحالات الاستثنائية على مخرجات الانظمة وأن تحدد جهة مستقلة تكون صاحبة الصلاحية في اتخاذ القرار في الاستثناء أو التعديل وأن تعرض هذه الحالات على مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق المنبثقة عنه والحصول على الموافقات اللازمة.
- التأكد من وجود أنظمة تصنيف ائتمانية داخلية وأنظمة آلية لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

مسؤوليات الادارة التنفيذية

- توفير البنية التحتية المناسبة وتقديم التوصيات بشأن التغييرات او التحسينات المطلوبة التي تساعد على تطبيق المعيار بشكل دقيق وشمولي بحيث تتضمن كادر مؤهل، قاعدة بيانات كافية من حيث الدقة والشمولية و نظام معلومات اداري مناسب.

- مراجعة الانظمة والسياسات والاجراءات واياة معايير اخرى ذات العلاقة وبيان مدى وملاءمتها لتطبيق المعيار.
- توزيع المهام والمسؤوليات وضمان تشاركية جميع وحدات العمل ذات العلاقة في عملية التطبيق السليم للمعيار المحاسبي الدولي.
- متابعة التقارير الدورية المتعلقة بنتائج احتساب وتطبيق المعيار، والوقوف على اثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي على الوضع المالي للبنك من الاطار الكمي والنوعي.
- تحديد الاجراءات التصحيحية المعتمدة من قبل مجلس الادارة.
- حماية الانظمة المستخدمة في عملية التطبيق.
- عكس اثر تطبيق المعيار على الاستراتيجية وسياسات التسعير.

مسؤوليات دوائر البنك ذات العلاقة:

تخضع مهام ومسؤوليات دوائر البنك ذات العلاقة بتطبيق متطلبات المعيار الدولي حسب الاطار العام والسياسة المعتمدة داخل البنك .

الديون المجدولة:

هي الديون التي سبق وان صنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة، إن الديون المجدولة خلال السنة بلغ رصيدها 4,458,986 دينار كما في 31 كانون الاول 2024 (8,844,909 دينار كما في 31 كانون الاول 2023).

الديون المعاد هيكلتها:

يقصد باعادة الهيكلة اعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الاقساط او اطالة عمر التسهيلات الائتمانية او تأجيل بعض الاقساط او تمديد فترة السماح ، وقد بلغ إجماليها 122,479,037 دينار كما في نهاية العام 2024 (146,966,079 دينار خلال عام 2023).

سندات وأسناد وأذونات:

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والاسناد والاذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية قبل المخصص:

المجموع		مؤسسة التصنيف	درجة التصنيف
2023	2024		
دينار	دينار		
810,222,305	937,296,882	سندات حكومية وبكفالتها	حكومية
82,503,117	69,198,136	-	غير مصنفة
892,725,422	1,006,495,018		المجموع

ب- مخاطر السوق:

تعرف مخاطر السوق على أنها المخاطر الناشئة عن حدوث تغيرات في كل من أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية واي اداة اخرى يحتفظ بها البنك مثل المعادن، والتي يؤدي تذبذب أسعارها الى تحمل البنك لخسائر نتيجة أي مراكز مالية داخل أو خارج الميراثية.

يعتمد البنك سياسه متحفظة في ادارته هذه المخاطر حيث يتم ضبط هذه المخاطر من خلال اعتماد سياسات واضحة بخصوصها واعتماد سقوف للتعرض لكل نوع من انواع هذه المخاطر وتهدف سياستنا الى تخفيض هذه المخاطر الى ادنى المستويات.

1 - مخاطر اسعار الفائدة:

وتمثل الخسائر الناشئة عن التقلبات التي تحدث في معدلات اسعار الفائدة في الاسواق أو الناتجة عن التغير في اسعار المنتجات الناشئة عن التغير في اسعار الفائدة، ويكون لها تأثير سلبي على ايرادات البنك وحقوق ملكيته.

كما قد تنشأ هذه المخاطر عن عدم المواءمة في تواريخ اعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات بشكل قد ينشأ عنه انخفاض في ايرادات المجموعه نتيجة لفرق التوقيت في اعادة التسعير.

تكمن مخاطر أسعار الفائدة في أدوات الدين والمشتقات التي تتضمن أدوات دين، بالإضافة إلى المشتقات الأخرى التي تكون قيمتها مرتبطة بأسعار السوق.

وبشكل عام تكون قيمة الأدوات ذات الأجل طويلة الأمد أكثر حساسية لمخاطر أسعار الفائدة من قيمة الأدوات قصيرة الأمد.

ويتم إدارة مخاطر اسعار الفائدة من قبل لجنة ادارة الموجودات والمطلوبات حيث يتم تزويد اللجنة بتقارير فجوة اعادة تسعير الفائدة بشكل دوري بالإضافة الى تقارير الحساسية للتغير في أسعار الفائدة، والتي تبين أن أثر هذه المخاطر ضمن الحد الأدنى.

2 - توزيع التعرضات حسب القطاعات الاقتصادية:

أ - التوزيع الكلي للتعرضات حسب الأدوات المالية - بالصافي

2024											البيان
إجمالي	أخرى	حكومة وقطاع عام	أفراد	أسهم	خدمات ومرافق عامة	زراعة	إنشاءات	تجارة	صناعة	مالي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
246,357,242	-	246,357,242	-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك مركزية
161,362,227	-	-	-	-	-	-	-	-	-	161,362,227	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
34,718,367	-	-	-	-	-	-	-	-	-	34,718,367	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
1,682,949,034	-	42,554,832	304,935,017	2,056,522	176,285,026	64,518,017	465,886,863	402,434,948	176,448,678	47,829,131	تسهيلات إئتمانية مباشرة
1,006,037,237	-	937,296,882	-	-	-	-	-	-	-	68,740,355	الموجودات المالية بالكلفة للطفاة
26,612,424	-	-	-	-	-	-	-	-	-	26,612,424	الموجودات الأخرى
3,158,036,531	-	1,226,208,956	304,935,017	2,056,522	176,285,026	64,518,017	465,886,863	402,434,948	176,448,678	339,262,504	الإجمالي
341,072,470	-	-	-	-	-	-	-	-	-	341,072,470	الكفالات المالية
115,431,282	-	-	-	-	-	-	-	-	-	115,431,282	الاعتمادات للسندية الصادرة والقبولات
454,856,689	-	-	-	-	-	-	-	-	-	454,856,689	الالتزامات الأخرى
4,069,396,972	-	1,226,208,956	304,935,017	2,056,522	176,285,026	64,518,017	465,886,863	402,434,948	176,448,678	1,250,622,945	المجموع الكلي

ب - توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار رقم (9) كما في 31 كانون الأول 2024:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	البيان
دينار	دينار	دينار	دينار	
1,250,622,945	1,622,515	7,728,723	1,241,271,707	مالي
176,448,678	1,276,684	12,518,906	162,653,088	صناعة
402,434,948	3,847,322	33,939,279	364,648,347	تجارة
465,886,863	3,995,122	34,521,051	427,370,690	إنشاءات
64,518,017	160,959	38,977,490	25,379,568	زراعة
176,285,026	632,145	12,620,034	163,032,847	خدمات ومرافق عامة
2,056,522	-	-	2,056,522	أسهم
304,935,017	1,726,334	15,541,091	287,667,592	أفراد
1,226,208,956	-	-	1,226,208,956	حكومة وقطاع عام
4,069,396,972	13,261,081	155,846,574	3,900,289,317	المجموع

3 - توزيع التعرضات حسب التوزيع الجغرافي:

أ - التوزيع الكلي للتعرضات حسب المناطق الجغرافية - بالصافي:

2024								البيان
إجمالي	دول أخرى	أمريكا	إفريقيا	آسيا *	أوروبا	دول الشرق الأوسط الأخرى	داخل المملكة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
246,357,242	-	-	-	-	2,028,209	39,497,145	204,831,888	أرصدة لدى البنك المركزي الأردني
161,362,227	8,147,453	35,277,536	-	1,681,517	107,616,539	8,525,440	113,742	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
34,718,367	-	-	-	-	-	-	34,718,367	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
1,682,949,034	-	-	-	-	10,093,703	217,500,036	1,455,355,295	تسهيلات إئتمانية مباشرة
1,006,037,237	-	-	-	-	17,725,000	38,241,074	950,071,163	الوجودات المالية بالكلفة المطفاة
26,612,424	-	-	-	-	284,584	1,449,531	24,878,309	الوجودات الأخرى
3,158,036,531	8,147,453	35,277,536	-	1,681,517	137,748,035	305,213,226	2,669,968,764	الاجمالي
341,072,470	-	-	-	-	946,834	9,019,594	331,106,042	الكفالات المالية
115,431,282	-	-	-	-	115,730	5,740,186	109,575,366	الاعتمادات المستندية الصادرة والقبولات
454,856,689	-	-	-	-	1,748,558	43,780,972	409,327,159	الإلتزامات الأخرى
4,069,396,972	8,147,453	35,277,536	-	1,681,517	140,559,157	363,753,978	3,519,977,331	المجموع الكلي

ب - توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما في 31 كانون الأول 2024:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	البيان
دينار	دينار	دينار	دينار	
3,519,977,331	11,598,945	120,979,767	3,387,398,619	داخل المملكة
363,753,978	1,662,136	34,866,807	327,225,035	دول الشرق الأوسط الأخرى
140,559,157	-	-	140,559,157	أوروبا
1,681,517	-	-	1,681,517	آسيا*
-	-	-	-	إفريقيا
35,277,536	-	-	35,277,536	أمريكا
8,147,453	-	-	8,147,453	دول أخرى
4,069,396,972	13,261,081	155,846,574	3,900,289,317	المجموع

* باستثناء دول الشرق الأوسط.

4 - التعرضات الإئتمانية التي تم تعديل تصنيفها:

أ - إجمالي التعرضات الإئتمانية التي تم تعديل تصنيفها:

31 كانون الأول 2024						البيان
نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها %	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها دينار	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		
		التعرضات التي تم تعديل تصنيفها دينار	إجمالي قيمة التعرض دينار	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها دينار	إجمالي قيمة التعرض دينار	
-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك مركزية
-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	-	-	-	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
15.05 %	42,784,419	10,594,012	108,911,619	32,190,407	175,283,242	تسهيلات إئتمانية مباشرة
-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالكفلة المطفأة
-	-	-	-	-	-	الموجودات الأخرى
	42,784,419	10,594,012	108,911,619	32,190,407	175,283,242	مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي
0.40 %	52,164	222,564	2,765,214	(170,400)	10,343,615	مجموع التعرضات لبنود خارج قائمة المركز المالي
	42,836,583	10,816,576	111,676,833	32,020,007	185,626,857	المجموع الكلي

ب - الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها:

31 كانون الأول 2024							البيان
الخسارة الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها				التعرضات التي تم تعديل تصنيفها			
نسبة الخسارة الائتمانية التي تم تعديل تصنيفها	المجموع	المرحلة الثالثة - أفراد	المرحلة الثانية - أفراد	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثالثة	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثانية	
%	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك مركزية
	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
	-	-	-	-	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
0.12 %	52,559	523,494	(470,935)	42,784,419	10,594,012	32,190,407	تسهيلات إئتمانية مباشرة
	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالكلفة المطفاة
	-	-	-	-	-	-	الموجودات الأخرى
	52,559	523,494	(470,935)	42,784,419	10,594,012	32,190,407	مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي
(% 56.68)	(29,566)	240	(29,806)	52,164	222,564	(170,400)	مجموع التعرضات لبنود خارج قائمة المركز المالي
	22,993	523,734	(500,741)	42,836,583	10,816,576	32,020,007	المجموع الكلي

5 - التعرضات لمخاطر الإئتمان (بعد مخصص التدني والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى):

البيان	31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2023
	دينار	دينار
بنود داخل قائمة المركز المالي للوحدة		
أرصدة لدى بنوك مركزية	246,357,242	178,227,693
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	161,362,227	123,493,099
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	34,718,367	34,818,367
التسهيلات الإئتمانية المباشرة - بالصافي:		
للأفراد	396,258,380	402,404,842
القروض العقارية	304,581,448	320,855,282
للشركات:		
الشركات الكبرى	766,934,632	748,410,795
الشركات الصغيرة والمتوسطة	172,619,741	164,808,620
للحكومة والقطاع العام	42,554,833	44,303,198
سندات واسناد وأذونات:		
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	1,006,037,237	892,199,789
الموجودات الأخرى	26,612,424	25,477,173
إجمالي بنود داخل قائمة المركز المالي	3,158,036,531	2,934,998,858
بنود خارج قائمة المركز المالي للوحدة		
كفالات	341,072,470	320,180,427
اعتمادات صادرة و قبولات	115,431,282	100,141,385
سقوف تسهيلات غير مستغلة	454,856,689	440,277,276
إجمالي بنود خارج قائمة المركز المالي	911,360,441	860,599,088
إجمالي بنود داخل وخارج قائمة المركز المالي للوحدة	4,069,396,972	3,795,597,946

الجدول أعلاه يمثل الحد الأقصى لمخاطر التعرض الإئتماني للبنك كما في 31 كانون الأول 2024 و 2023 دون أخذ الضمانات أو مخففات مخاطر الإئتمان الأخرى بعين الإعتبار .

40 - التحليل القطاعي

أ - معلومات عن أنشطة أعمال البنك:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير العام وصانع القرار الرئيسي لدى البنك وذلك من خلال قطاعات الأعمال الرئيسية التالية:

- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم التسهيلات الائتمانية والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
- حسابات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء هذا القطاع والمصنفين بحسب حجم الودائع والتسهيلات بموجب التعليمات والسياسات القائمة في البنك وبما يتناسب مع تعليمات الجهات الرقابية.
- حسابات الشركات الكبرى: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء هذا القطاع والمصنفين بحسب حجم الودائع والتسهيلات بموجب التعليمات والسياسات القائمة في البنك وبما يتناسب مع تعليمات الجهات الرقابية.
- إدارة الاستثمارات والخزينة والعملات الأجنبية: يشمل هذا القطاع استثمارات البنك المحلية والأجنبية والمقيدة بالقيمة العادلة بالإضافة إلى خدمات التجارة بالعملات الأجنبية وخدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك والاستثمارات طويلة الأجل بالكلفة المطفأة والمحتفظ بها لتحويل التدفقات النقدية التعاقدية.
- أخرى: يشمل هذا القطاع كافة الحسابات غير المدرجة ضمن القطاعات أعلاه ومثال ذلك حقوق المساهمين والاستثمارات في الشركات الخليفة والممتلكات والمعدات والإدارة العامة والإدارات المساندة.

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال البنك:

المجموع		البيان					
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023	2024	أخرى	الخزينة والاستثمارات	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الأفراد	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
120,467,881	120,786,301	2,210,893	7,189,795	46,796,008	23,342,706	41,246,899	اجمالي الدخل
(12,881,970)	(16,632,617)	-	(31,763)	(7,937,748)	(1,418,799)	(7,244,307)	(مخصص) الخسائر الائتمانية المتوقعة
107,585,911	104,153,684	2,210,893	7,158,032	38,858,260	21,923,907	34,002,592	نتائج أعمال القطاع
(73,279,728)	(72,476,342)	-	-	-	-	-	مصاريف غير موزعة على القطاعات
(1,457,000)	(742,000)	-	-	-	-	-	مخصص تدني هبوط عقارات مستملكة
(677,067)	(868,039)	-	-	-	-	-	مخصصات أخرى
32,172,116	30,067,303	2,210,893	7,158,032	38,858,260	21,923,907	34,002,592	الربح للسنة قبل الضرائب
(13,579,632)	(12,269,458)						ضريبة الدخل
18,592,484	17,797,845						الربح للسنة
15,552,551	22,594,686						مصاريف رأسمالية
10,069,304	8,086,978						استهلاكات واطفاءات
							معلومات أخرى
3,153,907,818	3,400,506,914	214,823,418	1,467,978,891	837,999,616	188,528,335	691,176,654	موجودات القطاع
128,500,445	124,991,329	124,991,329	-	-	-	-	موجودات غير موزعة على القطاعات
3,282,408,263	3,525,498,243	339,814,747	1,467,978,891	837,999,616	188,528,335	691,176,654	مجموع الموجودات
2,900,075,450	3,060,029,831	155,411,300	331,151,675	796,317,824	511,268,900	1,265,880,132	مطلوبات القطاع
48,485,627	46,155,193	46,155,193	-	-	-	-	مطلوبات غير موزعة على القطاعات
2,948,561,077	3,106,185,024	201,566,493	331,151,675	796,317,824	511,268,900	1,265,880,132	مجموع المطلوبات

ب- معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية في الشرق الأوسط وأوروبا التي تمثل الأعمال الدولية.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

للمجموع		خارج المملكة		داخل المملكة		
31 كانون الأول		31 كانون الأول		31 كانون الأول		
2023	2024	2023	2024	2023	2024	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
120,467,881	120,786,301	16,983,130	16,537,979	103,484,751	104,248,322	إجمالي الإيرادات
15,552,551	22,594,686	1,720,111	526,918	13,832,440	22,067,768	المصرفيات الرأسمالية
3,282,408,263	3,525,498,243	486,616,595	490,983,204	2,795,791,668	3,034,515,039	مجموع الموجودات

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل إجمالي التعرضات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2024:

الخسارة الائتمانية المتوقعة	صافي التعرض بعد الضمانات	القيمة العادلة للضمانات							إجمالي قيمة التعرض	البيان
		إجمالي قيمة الضمانات	أخرى	سيارات واليات	عقارية	كفالات بنكية مقبولة	اسهم متداولة	تأمينات نقدية		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	246,357,242	-	-	-	-	-	-	-	246,357,242	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
20,857	161,383,084	-	-	-	-	-	-	-	161,383,084	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
281,633	35,000,000	-	-	-	-	-	-	-	35,000,000	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية
102,893,007	619,790,127	1,196,347,684	51,588,140	41,574,533	887,505,058	5,366,775	5,311,299	205,001,879	1,816,137,811	التسهيلات الائتمانية:
21,853,436	371,573,255	50,666,237	9,810	10,882,499	4,659,122	37,729	-	35,077,077	422,239,492	للأفراد
7,276,114	(127,537,172)	442,282,558	35,310,885	33,500	403,888,960	-	-	3,049,213	314,745,386	القروض العقارية
63,584,816	309,239,751	538,523,941	7,343,222	25,401,649	379,425,692	2,109,077	5,006,226	119,238,075	847,763,692	الشركات الكبرى
10,115,051	23,895,870	164,874,948	8,924,223	5,256,885	99,531,284	3,219,969	305,073	47,637,514	188,770,818	الشركات الصغيرة والمتوسطة
63,590	42,618,423	-	-	-	-	-	-	-	42,618,423	للحكومة والقطاع العام
457,781	1,006,495,018	-	-	-	-	-	-	-	1,006,495,018	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
-	26,612,424	-	-	-	-	-	-	-	26,612,424	للموجودات الأخرى
103,653,278	2,095,637,895	1,196,347,684	51,588,140	41,574,533	887,505,058	5,366,775	5,311,299	205,001,879	3,291,985,579	مجموع التعرضات لبند داخل قائمة المركز المالي
6,307,506	781,850,043	135,817,904	-	1,007,039	74,761,818	1,000,000	302,045	58,747,002	917,667,947	مجموع التعرضات لبند خارج قائمة المركز المالي
109,960,784	2,877,487,938	1,332,165,588	51,588,140	42,581,572	962,266,876	6,366,775	5,613,344	263,748,881	4,209,653,526	المجموع الكلي

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل إجمالي التعرضات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2023:

الخسارة الائتمانية المتوقعة	صافي التعرض بعد الضمانات	القيمة العادلة للضمانات							إجمالي قيمة التعرض	البيان
		إجمالي قيمة الضمانات	أخرى	سيارات واليات	عقارية	كفالات بنكية مقبولة	اسهم متداولة	تأمينات نقدية		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	178,227,693	-	-	-	-	-	-	-	178,227,693	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
19,116	123,512,215	-	-	-	-	-	-	-	123,512,215	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
181,633	35,000,000	-	-	-	-	-	-	-	35,000,000	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
91,007,603	546,024,319	1,252,631,556	56,237,724	38,608,692	934,494,535	5,475,224	6,526,455	211,288,926	1,798,655,875	التسهيلات الائتمانية:
16,724,504	375,313,776	47,140,584	11,449	6,940,791	4,271,551	40,731	294,086	35,581,976	422,454,360	للأفراد
5,577,717	(119,797,881)	448,790,376	35,431,272	25,500	408,979,808	-	-	4,353,796	328,992,495	القروض العقارية
57,783,673	223,316,045	598,641,708	8,066,859	24,746,978	427,386,187	2,691,873	5,959,315	129,790,496	821,957,753	الشركات الكبرى
10,910,125	22,877,597	158,058,888	12,728,144	6,895,423	93,856,989	2,742,620	273,054	41,562,658	180,936,485	الشركات الصغيرة والمتوسطة
11,584	44,314,782	-	-	-	-	-	-	-	44,314,782	للحكومة والقطاع العام
525,633	892,725,422	-	-	-	-	-	-	-	892,725,422	موجودات مالية بالكلفة للطفاة
-	25,477,173	-	-	-	-	-	-	-	25,477,173	الموجودات الأخرى
91,733,985	1,800,966,822	1,252,631,556	56,237,724	38,608,692	934,494,535	5,475,224	6,526,455	211,288,926	3,053,598,378	مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي
6,270,446	716,761,088	150,108,446	-	332,666	71,766,396	1,000,000	336,595	76,672,789	866,869,534	مجموع التعرضات لبنود خارج قائمة المركز المالي
98,004,431	2,517,727,910	1,402,740,002	56,237,724	38,941,358	1,006,260,931	6,475,224	6,863,050	287,961,715	3,920,467,912	المجموع الكلي

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل إجمالي التعرضات الائتمانية المدرجة ضمن المرحلة الثالثة كما في 31 كانون الأول 2024:

الخسارة الائتمانية المتوقعة	صافي التعرض بعد الضمانات	القيمة العادلة للضمانات							إجمالي قيمة التعرض	البيان
		إجمالي قيمة الضمانات	أخرى	سيارات واليات	عقارية	كفالات بنكية مقبولة	اسهم متداولة	تأمينات نقدية		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
70,220,125	50,352,320	58,559,299	321,110	21,233,171	32,483,236	852,777	-	3,669,005	108,911,619	التسهيلات الائتمانية:
19,304,355	22,539,106	944,139	9,810	390,182	440,852	37,729	-	65,566	23,483,245	للأفراد
3,388,103	2,369,671	8,032,567	18,377	13,500	7,902,821	-	-	97,869	10,402,238	القروض العقارية
40,091,503	24,005,920	36,199,135	249,557	20,151,264	12,358,746	14,742	-	3,424,826	60,205,055	الشركات الكبرى
7,436,164	1,437,623	13,383,458	43,366	678,225	11,780,817	800,306	-	80,744	14,821,081	الشركات الصغيرة والمتوسطة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	للحكومة والقطاع العام
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالكلفة للطفاة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات الأخرى
70,220,125	50,352,320	58,559,299	321,110	21,233,171	32,483,236	852,777	-	3,669,005	108,911,619	مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي
1,146,543	(771,545)	3,536,759	-	108,115	1,796,155	-	-	1,632,489	2,765,214	مجموع التعرضات لبنود خارج قائمة المركز المالي
71,366,668	49,580,775	62,096,058	321,110	21,341,286	34,279,391	852,777	-	5,301,494	111,676,833	المجموع الكلي

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل إجمالي التعرضات الائتمانية المدرجة ضمن المرحلة الثالثة كما في 31 كانون الأول 2023:

الخسارة الائتمانية المتوقعة	القيمة العادلة للضمانات								إجمالي قيمة التعرض	البيان
	صافي التعرض بعد الضمانات	إجمالي قيمة الضمانات	أخرى	سيارات واليات	عقارية	كفالات بنكية مقبولة	اسهم متداولة	تأمينات نقدية		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
66,545,908	47,385,806	59,368,193	368,373	21,255,170	33,914,886	883,250	-	2,946,514	106,753,999	التسهيلات الائتمانية:
14,875,422	18,057,566	813,511	11,449	428,482	313,254	40,731	-	19,595	18,871,077	للأفراد
4,841,036	1,548,267	9,590,558	55,814	13,500	9,512,830	-	-	8,414	11,138,825	القروض العقارية
38,127,310	23,277,579	37,649,171	249,557	20,201,514	14,416,031	18,011	-	2,764,058	60,926,750	الشركات الكبرى
8,702,140	4,502,394	11,314,953	51,553	611,674	9,672,771	824,508	-	154,447	15,817,347	الشركات الصغيرة والمتوسطة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	للحكومة والقطاع العام
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات الأخرى
66,545,908	47,385,806	59,368,193	368,373	21,255,170	33,914,886	883,250	-	2,946,514	106,753,999	مجموع التعرضات لبند داخل قائمة المركز المالي
1,058,190	(552,457)	3,114,111	-	124,020	1,332,556	-	-	1,657,535	2,561,654	مجموع التعرضات لبند خارج قائمة المركز المالي
67,604,098	46,833,349	62,482,304	368,373	21,379,190	35,247,442	883,250	-	4,604,049	109,315,653	المجموع الكلي

ب - مخاطر السوق:

تعرف مخاطر السوق على أنها المخاطر الناتجة عن تغيير أسعار السوق بشكل يؤثر على أرباح البنك او على حقوق الملكية فيه ويشمل هذا التعريف التغيير في أسعار صرف العملات واسعار الأسهم بالإضافة إلى أسعار الفائدة.

يعتمد البنك سياسه متحفظة في اداره هذه المخاطر حيث يتم ضبط هذه المخاطر من خلال اعتماد سياسات واضحة بخصوصها واعتماد سقوف للتعرض لكل نوع من انواع هذه المخاطر وتهدف سياستنا الى تخفيض هذه المخاطر الى ادني المستويات.

1 - مخاطر أسعار الفائدة:

يعتمد البنك في إدارة مخاطر أسعار الفائدة على سياسة متحفظة حيث ان معظم موجودات ومطلوبات البنك قابله لاعاده التسعير في المدى القصير مما يحد من اثر التغيير في أسعار الفائدة على أرباح البنك او على أسعار موجوداته واستثماراته .

تتم ادارة مخاطر أسعار الفائدة من قبل لجنة اداره الموجودات والمطلوبات حيث يتم تزويد هذه اللجنة بتقارير فجوه اعاده تسعير الفائدة بشكل دوري بالإضافة الى تقارير الحساسية للتغيير في أسعار الفائدة التي يتم إعدادها لكل عمله على حده حيث يتضح من هذه التقارير ان اثر هذه المخاطر ضمن الحد الأدنى.

للعام 2024			
العملة	التغير (زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	الاطر على حقوق الملكية
دينار		دينار	دينار
دولار امريكي	1 %	(19,154)	-
يورو	1 %	(7,348)	-
جنيه استرليبي	1 %	459	-
ين ياباني	1 %	(8)	-
عملات اخرى	1 %	(12,198)	-
العملة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	الاطر على حقوق الملكية
دينار		دينار	دينار
دولار امريكي	1 %	19,154	-
يورو	1 %	7,348	-
جنيه استرليبي	1 %	(459)	-
ين ياباني	1 %	8	-
عملات اخرى	1 %	12,198	-
للعام 2023			
العملة	التغير (زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	الاطر على حقوق الملكية
دينار		دينار	دينار
دولار امريكي	1 %	31,226	-
يورو	1 %	6,398	-
جنيه استرليبي	1 %	1,045	-
ين ياباني	1 %	95	-
عملات اخرى	1 %	(33,334)	-
العملة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	الاطر على حقوق الملكية
دينار		دينار	دينار
دولار امريكي	1 %	(31,226)	-
يورو	1 %	(6,398)	-
جنيه استرليبي	1 %	(1,045)	-
ين ياباني	1 %	(95)	-
عملات اخرى	1 %	33,334	-

2 - مخاطر العملات:

تقوم سياسة البنك على التحوط الكامل لمخاطر العملات حيث لا يتم الاحتفاظ بمراكز مفتوحة بالعملات الأجنبية إلا ضمن الحدود الدنيا وحسب سياسة واضحة تقوم على الحد من حساسية أرباح البنك للتغيرات في أسعار العملة، كما يتم وضع سقف للمراكز المفتوحة لكل عملة على حدة ولإجمالي العملات وتقييم هذه المراكز على أساس يومي للتقليل من مخاطر أسعار صرف العملات إلى حدودها الدنيا .

العملة	التغير (زيادة) في سعر صرف العملة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
للعام 2024			
دولار أمريكي	-	-	-
يورو	5	(13,196)	-
جنيه استرليني	5	(677)	-
ين ياباني	5	(267)	-
عملات اخرى	5	8,589	-
للعام 2023			
دولار أمريكي	-	-	-
يورو	5	40,966	-
جنيه استرليني	5	(572)	-
ين ياباني	5	397	-
عملات اخرى	5	(24,424)	-

في حال انخفاض سعر صرف العملات بمقدار 5 % فانه سيكون له نفس الأثر المالي اعلاه مع عكس الإشارة.

3 - مخاطر التغير بأسعار الأسهم:

وهو خطر انخفاض القيمة العادلة للمحفظة الاستثمارية للأسهم بسبب التغير في قيمة مؤشرات الأسهم وتغير قيمة الأسهم منفردة.

للعام 2024	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
السوق	%	دينار	دينار
سوق عمان المالي	5	-	483,846
للعام 2023			
السوق			
سوق عمان المالي	5	-	506,432

- مخاطر أسعار الأسهم:

يتبع مجلس الإدارة سياسة محددة في تنويع الاستثمارات في الأسهم تستند إلى التنويع القطاعي والجغرافي، وبنسب محدد سلفاً، يتم مراقبتها بصورة يومية كما ان هذه السياسة توصي عادة بالاستثمار في الأسهم المدرجة ضمن الأسواق العالمية ذات السمعة الجيدة، والتي تتمتع بنسبة سيولة عالية لمواجهة اية مخاطر قد تنشأ.

ج - مخاطر السيولة:

تعمل المجموعه بشكل مستمر على توسيع قاعدة المودعين لديه وتنويع مصادر الأموال بهدف الحفاظ على استقرارها حيث يحرص على الحفاظ على مستوى السيولة ضمن حدود واضحة تضمن تخفيض مخاطر السيولة لادنى مستوى ممكن.

وتقوم ايضا سياستنا في إدارة مخاطر السيولة على الاحتفاظ بسقف لدى البنوك المرسله تضمن سهوله وصولنا الى السيولة بالسرعة والكلفة المقبولتين في حالة حدوث اي طلب غير متوقع على السيولة.

ولقياس مستويات السيولة القائمة لدى المجموعه نقوم بإعداد جدول الاستحقاق بشكل دوري للتأكد من بقاء مستويات السيولة ضمن المستوى المقبول بالإضافة الى احتساب نسب السيوله بشكل يومي للتأكد من الالتزام بالمتطلبات الرقابية والسياسات الداخلية ، كما يتم تحديد وقياس آثار سيناريوهات ضاغطة على محفظة البنك للتأكد من قابلية البنك على تصدي اضطرابات وتقلبات الأسواق المالية.

تقوم دائرة الخزينة بإدارة السيولة لدى البنك في ضوء سياسة السيولة المقررة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وتقوم برفع تقارير دورية للجنة حول إدارتها للسيولة ، بالإضافة الى ذلك يتم الرقابة على مستويات السيولة والالتزام بالتعليمات الداخلية في إدارتها من قبل إدارة المخاطر.

40/ ج - مخاطر السيولة:

أولاً : يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير المخصومة) على أساس الفترة المتبقية للإستحقاق التعاقد بتاريخ القوائم المالية:

الجموع	بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	من سنة الى 3 سنوات	من 6 شهور الى سنة	من 3 شهور الى 6 شهور	من شهر لغاية 3 شهور	أقل من شهر	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
كما في 31 كانون الأول 2024								
								المطلوبات
195,930,017	-	-	18,819,949	-	-	4,000,000	173,110,068	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
2,269,238,191	-	-	138,866,017	247,870,284	326,031,281	1,113,512,827	442,957,782	ودائع عملاء
374,199,735	-	-	247,987,478	45,389,763	32,441,483	20,409,601	27,971,410	تأمينات نقدية
188,453,467	-	91,710,070	51,745,824	32,129,718	10,881,368	1,070,454	916,033	أموال مقترضة
20,255,067	-	20,255,067	-	-	-	-	-	قروض مسانده
4,534,503	4,534,503	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
11,070,847	2,393,226	-	-	-	-	6,303,895	2,373,726	مخصص ضريبة الدخل
11,064,670	11,064,670	-	-	-	-	-	-	التزامات عقود تأجير
31,438,527	31,438,527	-	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
3,106,185,024	49,430,926	111,965,137	457,419,268	325,389,765	369,354,132	1,145,296,777	647,329,019	الجموع
3,525,498,243	305,275,627	779,914,223	812,906,513	306,417,015	166,708,175	458,747,802	695,528,888	مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)

الجموع	بدون استحقاق	اكثر من 3 سنوات	من سنة الى 3 سنوات	من 6 شهور الى سنة	من 3 شهور الى 6 شهور	من شهر لغاية 3 شهور	اقل من شهر	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
كما في 31 كانون الأول 2023								
								المطلوبات
135,820,746	-	-	12,682,042	-	-	-	123,138,704	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
2,222,372,571	-	-	134,839,793	224,925,744	329,178,651	1,206,731,973	326,696,410	ودائع عملاء
344,482,264	-	-	297,060,945	21,259,770	12,656,742	9,521,417	3,983,390	تأمينات نقدية
164,337,203	-	58,417,360	48,460,148	49,483,562	1,869,531	1,052,860	5,053,742	أموال مقترضة
20,275,205	-	20,275,205	-	-	-	-	-	قروض مسانده
4,652,002	4,652,002	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
13,222,005	2,880,653	-	-	-	7,344,772	-	2,996,580	مخصص ضريبة الدخل
9,919,590	9,919,590	-	-	-	-	-	-	التزامات عقود تأجير
33,479,491	33,479,491	-	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
2,948,561,077	50,931,736	78,692,565	493,042,928	295,669,076	351,049,696	1,217,306,250	461,868,826	الجموع
3,282,408,263	263,079,572	1,171,907,167	753,467,173	339,505,022	140,420,076	133,047,118	480,982,135	مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)

فجوة إعادة تسعير الفائدة:

يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب

ان حساسية أسعار الفوائد هي كما يلي:

فجوة إعادة تسعير الفائدة								
الجموع	عناصر بدون فائدة	اكثر من 3 سنوات	من سنة الى 3 سنوات	من 6 شهور الى سنة	من 3 شهور الى 6 شهور	من شهر لغاية 3 شهور	اقل من شهر	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
2024								
الموجودات:								
335,155,751	206,020,751	10,635,000	-	-	-	-	118,500,000	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
161,362,227	60,849,884	-	-	-	-	-	100,512,343	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
34,718,367	-	-	22,822,283	11,896,084	-	-	-	ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
1,682,949,034	14,664,308	360,178,851	194,911,544	148,691,270	146,927,292	414,074,784	403,500,985	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
42,624,028	42,624,028	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر
1,006,037,237	-	408,892,956	371,088,715	145,100,369	17,481,659	37,990,485	25,483,053	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
10,999,003	10,999,003	-	-	-	-	-	-	موجودات حق استخدام
106,092,105	106,092,105	-	-	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات
2,195,582	2,195,582	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
18,373,580	18,373,580	-	-	-	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة
124,991,329	124,991,329	-	-	-	-	-	-	موجودات أخرى
3,525,498,243	586,810,570	779,706,807	588,822,542	305,687,723	164,408,951	452,065,269	647,996,381	اجمالي الموجودات
المطلوبات:								
195,471,021	8,476,675	-	18,819,949	-	-	4,000,000	164,174,397	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
2,255,368,016	506,264,056	-	135,218,177	246,336,448	323,838,525	600,911,873	442,798,937	ودائع عملاء
374,139,386	16,385,038	-	247,987,452	45,329,440	32,441,483	20,409,601	11,586,372	تأمينات نقدية
188,381,388	-	91,637,991	51,745,824	32,129,718	10,881,368	1,070,454	916,033	أموال مقرضة
20,000,000	-	20,000,000	-	-	-	-	-	القروض المساندة
4,534,503	4,534,503	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
11,070,847	2,393,226	-	-	-	-	6,303,895	2,373,726	مخصص ضريبة الدخل
11,064,670	11,064,670	-	-	-	-	-	-	التزامات عقود تأجير
46,155,193	46,155,193	-	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
3,106,185,024	595,273,361	111,637,991	453,771,402	323,795,606	367,161,376	632,695,823	621,849,465	اجمالي المطلوبات
419,313,219	(8,462,791)	668,068,816	135,051,140	(18,107,883)	(202,752,425)	(180,630,554)	26,146,916	فجوة اعادة تسعير الفائدة
2023								
3,282,408,263	560,544,644	1,171,699,751	744,998,738	338,775,730	138,120,852	126,364,585	201,903,963	اجمالي الموجودات
2,948,561,077	670,594,964	78,246,699	491,965,337	293,173,377	341,706,603	616,260,931	456,613,166	اجمالي المطلوبات
333,847,186	(110,050,320)	1,093,453,052	253,033,401	45,602,353	(203,585,751)	(489,896,346)	(254,709,203)	فجوة اعادة تسعير الفائدة

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

المجموع	أخرى	ين ياباني	جنيه استرليني	يورو	دولار أمريكي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
						كما في 31 كانون الاول 2024
						الموجودات
108,583,424	61,611,977	522	323,107	4,287,491	42,360,327	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
161,135,837	11,376,933	1,685,122	9,520,222	53,010,985	85,542,575	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
359,773,375	91,644,707	-	2	2,282,278	265,846,388	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
553,580	-	-	-	310,420	243,160	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
248,482,850	-	-	-	3,669,456	244,813,394	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
12,323	-	-	-	-	12,323	موجودات حق الاستخدام
515,380	-	-	-	-	515,380	موجودات ثابتة - بالصافي
991	-	-	-	-	991	موجودات غير ملموسة
8,426,305	4,358,134	(4,524)	(1,125)	147,796	3,926,024	موجودات اخرى
887,484,065	168,991,751	1,681,120	9,842,206	63,708,426	643,260,562	مجموع الموجودات
						المطلوبات
40,983,425	14,199,592	-	126,858	694,375	25,962,600	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
641,295,729	135,364,463	1,324,341	9,602,456	57,388,732	437,615,737	ودائع العملاء
77,306,354	15,649,333	362,109	68,071	5,819,070	55,407,771	تأمينات نقدية
35,450,000	-	-	-	-	35,450,000	اموال مقترضة
75,190	-	-	-	-	75,190	مخصصات متنوعة
640,579	640,008	-	-	-	571	مخصص ضريبة الدخل
12,386	-	-	-	-	12,386	التزامات عقود الايجار
5,188,845	2,966,573	-	58,362	(12,676)	2,176,586	مطلوبات اخرى
86,111,847	-	-	-	82,846	86,029,001	حقوق الملكية
887,064,355	168,819,969	1,686,450	9,855,747	63,972,347	642,729,842	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
419,710	171,782	(5,330)	(13,541)	(263,921)	530,720	صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي الموحدة
282,600,121	22,160,700	5,829,576	1,634,401	47,513,371	205,462,073	التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة
						كما في 31 كانون الاول 2023
735,711,888	174,726,520	2,557,428	15,802,765	42,490,740	500,134,435	اجمالي الموجودات
732,227,230	175,215,006	2,549,485	15,814,195	41,671,414	496,977,130	اجمالي المطلوبات
3,484,658	(488,486)	7,943	(11,430)	819,326	3,157,305	صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي الموحدة
248,749,800	19,481,002	9,086,572	1,477,597	29,532,234	189,172,395	التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة

ثانياً : بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:

المجموع	أكثر من سنة ولغاية 5 سنوات	لغاية سنة	
دينار	دينار	دينار	
			كما في 31 كانون الأول 2024
198,893,047	664,134	198,228,913	الإعتمادات والقبولات *
456,701,712	-	456,701,712	السقوف غير المستغلة
344,825,397	54,669,735	290,155,662	الكفالات
1,000,420,156	55,333,869	945,086,287	المجموع
			كما في 31 كانون الأول 2023
155,989,075	11,244,776	144,744,299	الإعتمادات والقبولات *
442,232,407	-	442,232,407	السقوف غير المستغلة
323,854,032	71,525,794	252,328,238	الكفالات
922,075,514	82,770,570	839,304,944	المجموع

* تتضمن إعتمادات واردة بحوالي 83 مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2024 (55 مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2023).

41 - ادارة رأس المال

أ- تم احتساب نسبة كفاية رأس المال كما في 31 كانون الأول 2024 و 2023 بناء على مقررات لجنة بازل III حيث يتكون رأس المال التنظيمي للبنك من رأس المال الأساسي للأسهم العادية (CET1) ورأس المال الإضافي والشريحة الثانية Tier 2 .

ب- متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال للأسهم العادية

تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني بأن يكون الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال يساوي 12 %، وللبنوك التي تواجه مخاطر خارجية يكون الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال 14 %، ويتم تصنيف البنوك الى 5 فئات أفضلها التي معدها يساوي 14 % فأكثر.

ج- كيفية تحقيق اهداف إدارة رأس المال

تمثل إدارة رأس المال في التوظيف الامثل لمصادر الاموال بهدف تحقيق أعلى عائد ممكن على رأس المال وضمن منظومة حدود المخاطر المقبولة و المعتمدة من قبل مجلس إدارة مع المحافظة على الحد الأدنى المطلوب بحسب القوانين والانظمة حيث يقوم البنك باتباع سياسة مبنية على السعي لتخفيض تكلفة الأموال Cost of Fund إلى أدنى حد ممكن من خلال إيجاد مصادر أموال قليلة الكلفة والعمل على زيادة قاعدة العملاء والتوظيف الامثل لهذه المصادر في توظيفات مقبولة المخاطر لتحقيق أعلى عائد ممكن على رأس المال.

د- كفاية رأس المال

يهدف البنك من إدارة رأس المال الى تحقيق الاهداف التالية:

- التوافق مع متطلبات البنك المركزي المتعلقة برأس المال.
 - المحافظة على قدرة البنك بالاستمرارية.
 - الاحتفاظ بقاعدة رأس مال قوية لدعم النمو والتطور في أعمال البنك.
- يتم مراقبة كفاية رأس المال من قبل إدارة البنك وتزويد البنك المركزي بالمعلومات المطلوبة حول كفاية رأس المال ربعياً.
- حسب تعليمات البنك المركزي الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال يساوي 12 %، وللبنوك التي لها مواجهات خارجية يكون الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال 14 %، ويتم تصنيف البنوك الى 5 فئات أفضلها التي معدها يساوي 14 % فأكثر.
- يقوم البنك بادارة هيكله رأس المال واجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء التغيرات في ظروف العمل، هذا ولم يقيم البنك بأية تعديلات على الاهداف والسياسات والاجراءات المتعلقة بهيكله رأس المال خلال السنة.

يقوم البنك بإدارة رأس المال بشكل يضمن استمرارية عملياته التشغيلية وتحقيق أعلى عائد ممكن على حقوق الملكية، ويتكون رأس المال كما عرفته اتفاقية بازل III كما هو مبين في الجدول التالي:

البيان	31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2023
بآلاف الدنانير الأردنية		
حقوق حملة الأسهم العادية		
رأس المال المكتتب به (المدفوع)	200,655	200,655
الأرباح المدورة	46,127	48,028
التغير التراكم في القيمة العادلة	(5,277)	(4,869)
الاحتياطي القانوني	73,288	70,593
الاحتياطي الاختياري	15,762	15,762
احتياطيات أخرى	3,678	3,678
إجمالي رأس المال الأساسي للأسهم العادية	334,233	333,847
التعديلات الرقابية (الطروحات من رأس المال)		
الشهرة والموجودات غير الملموسة	(2,196)	(2,513)
الأرباح المقترح توزيعها	(16,052)	(16,052)
المخصصات المؤجلة بموافقة البنك المركزي الأردني	(1,642)	(4,550)
الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والشركات المالية وشركات التأمين	(2,425)	(2,425)
موجودات ضريبية مؤجلة	(18,373)	(16,401)
صافي حقوق حملة الأسهم العادية	293,545	291,906
رأس المال الإضافي*	85,080	-
صافي رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى من رأس المال Tier 1)	378,625	291,906
الشريحة الثانية من رأس المال Tier 2		
المخصصات المطلوبة مقابل التعرضات الائتمانية في المرحلة الأولى	12,059	12,161
قرض مساند	16,000	20,000
إجمالي رأس المال المساند	28,059	32,161
رأس المال التنظيمي	406,684	324,067
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	2,228,209	2,144,863
نسبة كفاية رأس المال حملة الاسهم العادية (CET 1)	%16,99	%13,61
نسبة كفاية رأس المال التنظيمي	%18,25	%15,11

*خلال العام 2024 أتم البنك إصدار اسناد القرض الدائمة المستدامة ضمن الشريحة الأولى الإضافية لرأس المال التنظيمي بقيمة 120 مليون دولار أمريكي غير قابل للتحويل إلى أسهم وبسعر فائدة ثابت 8,5 % لمدة خمس سنوات، وبعدها سعر فائدة متغير كل ثلاثة أشهر يتم احتسابه على أساس العائد على سندات الخزينة الصادرة عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لاجل 5 سنوات مضافا إليها هامش مقداره 3,5 % وذلك بهدف تحسين نسبة كفاية رأس المال. الفائدة غير تراكمية وتدفع بشكل ربع سنوي وتخضع من حقوق الملكية.

يتم تصنيف هذا الاسناد ضمن الشريحة الأولى الإضافية لرأس المال التنظيمي كحقوق ملكية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (32) الأدوات المالية - التصنيف.

نسبة تغطية السيولة (LCR):

31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	البيان
بآلاف الدنانير الأردنية		
1,048,905	1,232,786	إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة بعد التعديلات
544,865	606,005	صافي التدفقات النقدية الخارجة
%192,5	%203,4	نسبة تغطية السيولة (LCR)
%189,5	% 200,3	تبلغ نسبة تغطية السيولة حسب متوسط نهاية كل شهر للمجموعة البنكية

نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR):

31 كانون الأول 2024		البيان
بآلاف الدنانير الأردنية		
القيمة الدفترية بعد مُعامل التمويل المستقر المطلوب	القيمة الدفترية (قبل الترجيح)	
2,600,336	3,537,698	اجمالي التمويل المستقر المتاح
1,720,480	3,537,698	اجمالي التمويل المستقر المطلوب
45,883	917,668	اجمالي التمويل المستقر المطلوب للبنود خارج الميزانية
1,766,363		اجمالي التمويل المستقر المطلوب
% 147.21		نسبة صافي التمويل المستقر :

42 - تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لإستردادها أو تسويتها:

المجموع	اكتر من سنة	لغاية سنة	
دينار	دينار	دينار	
			31 كانون الأول 2024
			الموجودات:
335,155,751	10,635,000	324,520,751	نقد وارصدة لدى بنوك مركزية
161,362,227	-	161,362,227	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
34,718,367	22,822,283	11,896,084	ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
1,682,949,034	555,090,395	1,127,858,639	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
42,624,028	42,624,028	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
1,006,037,237	68,740,355	937,296,882	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
10,999,003	10,999,003	-	موجودات حق إستخدام
106,092,105	106,092,105	-	ممتلكات ومعدات
2,195,582	2,195,582	-	موجودات غير ملموسة
18,373,580	18,373,580	-	موجودات ضريبية مؤجلة
124,991,329	124,991,329	-	موجودات اخرى
3,525,498,243	962,563,660	2,562,934,583	اجمالي الموجودات
			المطلوبات:
195,471,021	18,819,949	176,651,072	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
2,255,368,016	135,218,177	2,120,149,839	ودائع العملاء
374,139,386	264,372,490	109,766,896	تأمينات نقدية
188,381,388	143,383,815	44,997,573	اموال مقترضة
20,000,000	20,000,000	-	قروض مساندة
4,534,503	4,534,503	-	مخصصات متنوعة
11,070,847	2,393,226	8,677,621	مخصص ضريبة الدخل
11,064,670	10,323,962	740,708	التزامات عقود تأجير
46,155,193	46,155,193	-	مطلوبات اخرى
3,106,185,024	645,201,315	2,460,983,709	اجمالي المطلوبات
419,313,219	317,362,345	101,950,874	الصافي

المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة	
دينار	دينار	دينار	
			31 كانون الأول 2023
			الموجودات:
263,246,931	10,635,000	252,611,931	نقد وارصدة لدى بنوك مركزية
123,493,099	-	123,493,099	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
34,818,367	16,892,140	17,926,227	ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
1,680,782,737	1,224,374,640	456,408,097	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
39,753,290	39,753,290	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
892,199,789	81,977,484	810,222,305	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
9,857,063	-	9,857,063	موجودات حق إستخدام
90,842,701	90,842,701	-	ممتلكات ومعدات
2,512,533	2,512,533	-	موجودات غير ملموسة
16,401,308	16,401,308	-	موجودات ضريبية مؤجلة
128,500,445	128,500,445	-	موجودات اخرى
3,282,408,263	1,611,889,541	1,670,518,722	اجمالي الموجودات
			المطلوبات:
135,034,935	12,682,042	122,352,893	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
2,191,809,489	133,762,228	2,058,047,261	ودائع العملاء
361,270,887	297,060,919	64,209,968	تأمينات نقدية
164,166,542	106,706,847	57,459,695	اموال مقترضة
20,000,000	20,000,000	-	قروض مساندة
4,652,002	4,652,002	-	مخصصات متنوعة
13,222,005	2,880,653	10,341,352	مخصص ضريبة الدخل
9,919,590	9,903,593	15,997	التزامات عقود تأجير
48,485,627	48,485,627	-	مطلوبات اخرى
2,948,561,077	636,133,911	2,312,427,166	اجمالي المطلوبات
333,847,186	975,755,630	(641,908,444)	الصافي

43 - إرتباطات والتزامات محتملة

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	البيان
دينار	دينار	
		اعتمادات:
64,157,083	71,394,880	اعتمادات صادرة
55,205,980	82,752,209	اعتمادات واردة
36,626,012	44,745,958	قبولات
		كفالات:
148,461,621	154,229,935	- دفع
128,018,290	147,533,278	- حسن تنفيذ
47,374,121	43,062,184	- أخرى
442,232,407	456,701,712	سقوف تسهيلات إئتمانية غير مستغلة
922,075,514	1,000,420,156	المجموع

بلغت الكلفة التقديرية لاستكمال المشروع تحت التنفيذ الخاص بمبنى الإدارة الجديد حوالي 16,5 مليون دينار ومن المتوقع الانتهاء منه في نهاية العام 2025 وبتكلفة اجمالية 42 مليون دينار.

44 - حسابات مدارة لصالح الغير

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

البيان	31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2023
حسابات مدارة لصالح الغير	دينار 12,900,134	دينار 9,976,007

45 - القضايا المقامة على البنك

بلغ مجموع القضايا المقامة على البنك 2,582,981 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 (2,975,514 دينار كما في 31 كانون الأول 2023) ، وبراى الإدارة والمستشار القانونى للبنك فانه لن يترتب على البنك التزامات تفوق المخصص الأخوذ لها والبالغ 287,146 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 (315,549 دينار كما في 31 كانون الأول 2023) .

بلغت قيمة القضايا المقامة من البنك على الغير كما في 31 كانون الأول 2024 حوالي 363 مليون دينار ، ولا تزال هذه القضايا منظره لدى المحاكم المختصة ولا يوجد لها أثر مالي على البنك.

46 - مستويات القيمة العادلة

أ - الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك والمحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

ان بعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية ، والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة):

البيان	القيمة العادلة		مستوى القيمة العادلة	طريقة التقييم والمدخلات المستخدمة	مدخلات هامة غير ملموسة	العلاقة بين المدخلات الهامة غير الملموسة والقيمة العادلة
	31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2023				
	دينار	دينار				
الموجودات المالية						
موجودات مالية بالقيمة العادلة						
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل:						
اسهم متوفرها اسعار سوقية	9,676,915	10,128,630	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
اسهم غير متوفرها اسعار سوقية	32,769,863	29,624,660	المستوى الثالث	عن طريق استخدام طريقة حقوق الملكية وحسب آخر معلومات مالية متوفرة	لا ينطبق	لا ينطبق
الصناديق الاستثمارية	177,250	-	المستوى الثاني	عن طريق استخدام طريقة التقييم المناسبة وحسب آخر معلومات مالية متوفرة	لا ينطبق	لا ينطبق
الجموع	42,624,028	39,753,290				
مجموع الموجودات المالية بالقيمة العادلة	42,624,028	39,753,290				

لم تكن هنالك أي تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023.

ب - الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك وغير المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

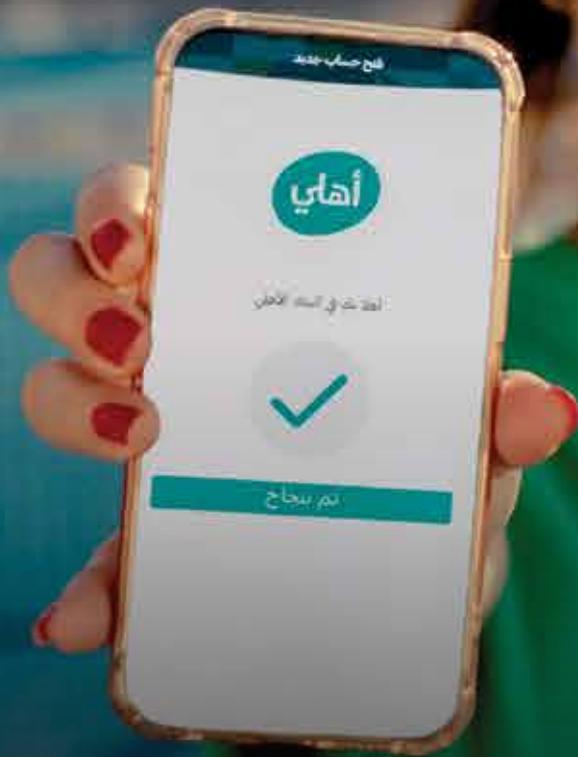
باستثناء ما يرد في الجدول أدناه اننا نعتقد ان القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية الموحدة للبنك تقارب قيمتها العادلة:

البيان	31 كانون الأول 2023		31 كانون الأول 2024	
	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية
	دينار	دينار	دينار	دينار
موجودات مالية غير محددة بالقيمة العادلة				
المستوى الثاني	65,545,925	65,635,000	129,155,291	129,135,000
المستوى الثاني	124,181,292	123,493,099	161,381,751	161,362,227
المستوى الثاني	35,461,655	34,818,367	35,147,189	34,718,367
المستوى الثاني	1,691,577,568	1,680,782,737	1,692,675,558	1,682,949,034
المستوى الأول والثاني	905,283,571	892,199,789	1,021,630,738	1,006,037,237
موجودات مستملكة مقابل دين	82,561,273	71,853,453	81,483,027	70,220,087
مجموع الموجودات المالية غير محددة بالقيمة العادلة	2,904,611,284	2,868,782,445	3,121,473,554	3,084,421,952
مطلوبات مالية غير محددة بالقيمة العادلة				
المستوى الثاني	135,820,746	135,034,935	195,930,016	195,471,021
المستوى الثاني	2,222,372,571	2,208,601,883	2,269,238,191	2,255,368,016
المستوى الثاني	344,482,264	344,478,493	374,199,735	374,139,386
المستوى الثاني	164,337,203	164,166,542	188,708,534	188,381,388
مجموع المطلوبات المالية غير محددة بالقيمة العادلة	2,867,012,784	2,852,281,853	3,028,076,476	3,013,359,811

للبنود المبينة اعلاه تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني وفقاً لنماذج تسعير متفق عليها والتي تعكس مخاطر الائتمان لدى الاطراف التي يتم التعامل معها.

47 - أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للعام 2023 لتناسب مع تصنيف أرقام العام 2024 ولم ينتج عنها أي تعديل لنتائج أعمال السنة السابقة.



وانا بمحلي فتحت حساب بالأهلي!



تطبيق أهلي موبائل

إقرار بصحة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير السنوي

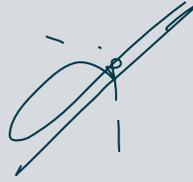
- نقر نحن الموقعين أدناه بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير السنوي للبنك عن العام 2024.



سعد نبيل يوسف المعشر
رئيس مجلس الإدارة



الدكتور احمد عوض عبدالحليم الحسين
الرئيس التنفيذي / المدير العام



ضرار شبلي خلف حدادين
مدير الإدارة المالية

إقرارات مجلس الإدارة

يقر مجلس إدارة شركة البنك الأهلي الأردني المساهمة العامة المحدودة، وحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل البنك خلال السنة المالية القادمة 2025.

- يقر مجلس الإدارة بمسؤوليته عن اعداد البيانات المالية وتوفير نظام ضبط ورقابة داخلية فعال.
- يقر كل عضو من أعضاء مجلس إدارة شركة البنك الأهلي الأردني بأنه لم يحصل على أية منافع من خلال عضويته في البنك ولم يفصح عنها سواء كانت تلك المنافع مادية أو عينية وسواء كانت له/ها شخصيا أو لأي من ذوي العلاقة بهم خلال السنة المالية 2024.



سعد نبيل يوسف المعشر
رئيس مجلس الإدارة



محمد موسى داود " محمد عيسى "
نائب رئيس مجلس الإدارة



نديم يوسف عيسى المعشر
عضو مجلس الإدارة



معالي السيدة
مجد محمد عبدالكريم شويكة
ممثل شركة المستثمر الأردني
عضو مجلس الإدارة



عماد يوسف عيسى المعشر
ممثل شركة معشر للاستثمارات والتجارة
عضو مجلس الإدارة



رفيق صالح عيسى المعشر
ممثل شركة رجائي المعشر وإخوانه
عضو مجلس الإدارة



معالي الدكتور
طارق محمد خليل حموري
عضو مجلس الإدارة



آلان فؤاد طانيوس ونا
ممثل بنك بيبيلوس / لبنان
عضو مجلس الإدارة



مؤنس عمر سليم عبد العال
ممثل المؤسسة العامة
للضمان الاجتماعي
عضو مجلس الإدارة



يزن منذر جريس حدادين
عضو مجلس الإدارة



خليل صفوان خليل الساكت
عضو مجلس الإدارة



كريم توفيق أمين فعوار
عضو مجلس الإدارة



باسم بن محمود بن زهدي ملحس
عضو مجلس الإدارة



دليل الحوكمة المؤسسية



المقدمة وهدف الدليل

يهدف البنك الأهلي الأردني إلى ضمان وجود نهج ثابت يشجع على إرساء بيئة عمل ضمن إطار حوكمي فعال يتسم بالشفافية ضمن إطار الازدهار المشترك المؤسسي مع أصحاب المصلحة المبينين فيه (العملاء، المساهمون، الموردون و الشركاء، المجتمع، الموظفون، والجهات الرقابية)، حيث يؤمن البنك الأهلي الأردني بأن ممارسات الحوكمة الرشيدة تعزز مبادئ العدالة والشفافية القائمة على المسؤولية والمساءلة والفصل في المهام ضمن إطار حوكمي متكامل، كما أنها تمنح القدرة على تطوير وتنفيذ استراتيجية مستدامة طويلة المدى تهدف الى تقديم قيمة مضافة لجميع أصحاب المصلحة، بدلا من مجرد تحسين الأهداف قصيرة المدى. وحيث أن مجلس الإدارة يمثل جميع المساهمين فإن أهمية الحوكمة المؤسسية في البنك تنطلق من أنها توفر أساسا وقواعد للتطوير والأداء المؤسسي المستقبلي بهدف دعم وتعزيز الثقة في البنك كوعاء استثماري لأموال المودعين والمساهمين من جهة وتمكينه من المساهمة بكفاءة ونجاح في تطوير الجهاز المصرفي الذي يعتبر بدوره ركنا أساسيا من أركان التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية. كما انه وضمن التطورات التي يشهدها البنك على صعيد الاستدامة ومسؤوليتنا تجاه البيئة والمجتمع والحوكمة، يعزز الهدف الرئيسي لوضع النظرة العامة بخصوص الحوكمة مع التزامنا بتعزيز وتطبيق أفضل الممارسات الى جانب التشريعات واجبة التطبيق.

وعليه فقد قرر مجلس الإدارة في البنك الأهلي الأردني تبني الالتزام بتعليمات الحوكمة المؤسسية ضمن دليل الحوكمة المؤسسية (والذي سيشار اليه فيما بعد بـ "الدليل") والذي تم إعداده بما يتوافق و تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك رقم (2023/2) إضافة الى تعليمات البنك المركزي الأردني الذي تبني توصيات لجنة بازل حول الحوكمة المؤسسية، إضافة لتطبيق متطلبات وتعليمات الجهات الرقابية في الأردن للمجموعة بشكل عام ومتطلبات الجهات الرقابية في الدول الأخرى التي يعمل فيها البنك. كما ويلتزم مجلس الإدارة بتطبيق دليل الحوكمة المؤسسية بما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي والأطر التشريعية والقانونية الناطمة لأعمال البنك والمجموعة والذي يتم مراجعته وتحديثه كلما اقتضت الحاجة

نطاق التطبيق

يطبق هذا الدليل على مستوى المجموعة بشكل يتماشى وتعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك وهيكل المجموعة مع بيان ومعرفة الروابط والعلاقات ما بين الوحدات والبنك (الشركة الأم) ومدى كفاية الحوكمة المؤسسية ضمن المجموعة والتأكد من وجود سياسات وآليات مناسبة لنشاط ومخاطر المجموعة وكيانها مع مراعاة التعليمات الصادرة بهذا الشأن عن البنوك المركزية و/أو الجهات الرقابية و/أو الدول التي تتواجد فيها الشركات التابعة والفروع الخارجية وتحديد العلاقة ضمن مصفوفة العلاقة المعتمدة لدى البنك وتعتبر جزء لا يتجزأ من هذا الدليل الخاص بمجموعة البنك وفي حال حصول تعارض فيتم إبلاغ مجلس الإدارة لأخذ موافقة البنك المركزي لمعالجة ذلك.

تعتبر المقدمة والأجزاء التالية جزءا لا يتجزأ من الدليل وتقرأ معه كوحدة واحدة:

الجزء الأول: أحكام وبنود الدليل وما ينبثق عنها.

الجزء الثاني: مصفوفة العلاقة ما بين الدوائر الرقابية في البنك الأهلي الأردني وأعضاء المجموعة (الفروع الخارجية والشركات التابعة)

الإطار القانوني ومصادر إعداد الدليل

تم إعداد هذا الدليل اعتمادا على تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي الأردني رقم (2023/2) والتعاميم النافذة بخصوصه بعد موافقته مع أحكام قانوني البنوك والشركات الأردنيين النافذين وأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك كما تم الاستناد بالإطار العام الى تعليمات لجنة بازل بخصوص الحوكمة وقانون هيئة الأوراق المالية والتعليمات الصادرة بمقتضاه وقانون سوق عمان المالي والأنظمة الصادرة بمقتضاه، إضافة الى المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS

التعريفات

يكون للعبارات والكلمات الواردة في الدليل المعاني المحددة لها أدناه ما لم تدل القرينة أو السياق على غير ذلك

البنك المركزي	البنك المركزي الأردني.
الجهات الرقابية	الجهات الرقابية والتشريعية المشرفة على أعمال المجموعة مثل البنك المركزي الأردني و البنك المركزي القرصي وسلطة النقد الفلسطينية وهيئة الأوراق المالية ومراقبة الشركات ومن في حكمها
البنك	البنك الأهلي الأردني
مجموعة البنك / المجموعة	مجموعة البنك الأهلي الأردني المتمثل بالإدارة العامة وفروع الأردن والفروع الخارجية (فرع قبرص وفروع فلسطين) والشركات التابعة/ المملوكة بالكامل من البنك
المجلس / مجلس الادارة	مجلس إدارة البنك الأهلي الأردني
الحوكمة المؤسسية	النظام الذي يوجه ويدار به البنك، والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية للبنك وتحقيقها، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، والتمتع بالبنك بالتشريعات النافذة وسياسات البنك الداخلية.
الملاءمة	توفر متطلبات محددة تتعلق بالأمانة والنزاهة والسمعة والكفاءة والمؤهلات بما يتوافق مع المتطلبات الواردة في هذا الدليل في الأشخاص المرشحين لعضوية مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية العليا.
عضو مجلس الإدارة	عضو مجلس الإدارة المنتخب من قبل الهيئة العامة سواء كان طبيعياً أو اعتبارياً والمستوفي لشروط الملاءمة
ممثل عضو مجلس الإدارة	ممثل عضو مجلس الإدارة المعين من قبل العضو والمستوفي لشروط الملاءمة
العضو المستقل	عضو مجلس الإدارة من غير المساهمين الرئيسيين وممن لا يكون تحت سيطرة أي منهم ومن ذوي المؤهلات أو الخبرات المالية أو المصرفية، والذي تتوفر فيه الشروط المبينة في البند 4 من الفصل الرابع من هذا الدليل.
الإدارة التنفيذية العليا	تشمل مدير عام البنك أو المدير الإقليمي ونائب المدير العام أو نائب المدير الإقليمي ومساعد المدير العام أو مساعد المدير الإقليمي والمدير المالي ومدير العمليات ومدير التسهيلات ومدير الخزينة (الاستثمار) ومدير إدارة المخاطر ومدير التدقيق الداخلي ومدير الامتثال بالإضافة لأي موظف في البنك يتمتع بنفس الدرجة الوظيفية وله سلطة تنفيذية موازية لأي من سلطات أي من المذكورين و/أو يرتبط وظيفياً مباشرة بالمدير العام.
المساهم الرئيسي	الشخص المسيطر على ما لا يقل عن نسبة (5%) أو أكثر من رأسمال البنك بشكل مباشر أو غير مباشر.
الموقع الاستشاري	الموقع الذي يكون بين شاغله وبين البنك عقد أو اتفاق لتقديم خدمات استشارية مؤقتة، أو بموجب عقد سنوي.
نموذج/ اطار الازدهار المشترك المؤسسي	الإطار الذي يتم تطويره ضمن استراتيجية البنك والذي يركز على أصحاب المصلحة، من أجل تقديم قيمة طويلة الأجل لجميع أصحاب المصلحة بطريقة مسؤولة ومتوازنة ومستدامة تحقق الازدهار للجميع، وتمهد الطريق لنوع جديد من الرأسمالية الواعية التي أصبحت واجبا أخلاقيا على البشرية في القرن الحادي والعشرين.
أصحاب المصلحة Stakeholders	أي ذو مصلحة في البنك مثل المودعين أو المساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو العملاء أو الجهات الرقابية المعنية ولغايات هذا الدليل والسياسات الخاصة بالبنك والمجموعة فهي تعني الفئات التي تم تحديدها وفق نموذج / اطار الازدهار المشترك المؤسسي المستخدم الخاص بالبنك والمتمثل بما يلي: المساهمون، العملاء، الموظفون، المجتمع، الجهات الرقابية، الموردون والشركاء
المدقق الخارجي	يشمل مكتب التدقيق، الشركاء في مكتب التدقيق، وأعضاء فريق التدقيق.
مكتب التدقيق	المكتب الذي يزاول فريق التدقيق المهنة من خلاله والمسجل لدى دائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة والتموين كشركة مدنية لمزاولة المهنة وفقاً للتشريعات النافذة.

الشريك المسؤل عن التدقيق	الشريك المجاز في مكتب التدقيق المسؤل عن مهمة التدقيق وعن التقرير الصادر نيابة عن مكتب التدقيق والذي يمتلك الخبرة والمؤهلات العلمية والشهادة المهنية التي تؤهله للتوقيع على تقرير التدقيق.
التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك ICAAP	عملية مستقبلية لتقييم مدى كفاية رأس المال لكافة عناصر المخاطر الكمية التي تتضمن مخاطر الدعامة الأولى (الائتمان، السوق، التشغيل) ومخاطر الدعامة الثانية (السيولة، الفائدة في المحفظة البنكية، التركزات الائتمانية، الاستراتيجية، السمعة ودورة الأعمال) وعناصر المخاطر النوعية التي تتضمن (الحوكمة المؤسسية، مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، إدارة المخاطر، التدقيق الداخلي وإجراءات الضبط والرقابة الداخلية) التي من الممكن أن يتعرض لها البنك سواء أكانت ضمن المخاطر المتوقعة أو غير المتوقعة.
اختبارات الأوضاع الضاغطة	مجموعة من السيناريوهات الافتراضية التي تغطي كافة أنواع المخاطر (الائتمان، السوق، التشغيل، التركزات، السيولة) تهدف الى تقييم قدرة البنك على الاستمرار في ظل الأوضاع الطبيعية والأوضاع الضاغطة من خلال تقييم حجم الحسائر غير المتوقعة التي يمكن أن يتعرض لها البنك وتأثيرها على الأرباح والحسائر، الوضع المالي للبنك، الخطة الاستراتيجية، خطط الطوارئ.
وثيقة المخاطر المقبولة	الوثيقة التي تحدد فيها المستويات المقبولة من المخاطر التي قد يتعرض لها البنك على مستوى كافة الأنشطة البنكية.
مخاطر الامتثال	مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية، أو الحسائر المادية، أو مخاطر السمعة التي قد يتعرض لها البنك جراء عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليقات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة.
تعليمات الحوكمة المؤسسية	تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك رقم (2023/2)

الفصل الأول: إطار الازدهار المؤسسي المشترك ضمن الإطار الحوكمي

تم اعتماد إطار "الازدهار المشترك" الخاص بالبنك الأهلي الأردني ضمن إطار حوكمي من أجل تقديم قيمة طويلة الأجل لجميع أصحاب المصلحة بطريقة مسؤولة ومتوازنة ومستدامة تحقق الازدهار للجميع، وتمهد الطريق لنوع جديد من الرأسمالية الواعية التي نعتقد أنها أصبحت واجبا أخلاقيا على البشرية في القرن الحادي والعشرين. وقد تم تطوير هذا الإطار ضمن استراتيجية البنك الأهلي الأردني ومبادئ الحوكمة الرشيدة، ليصبح "الازدهار المؤسسي المشترك"، حيث يشارك جميع أصحاب المصلحة من المساهمين، والعملاء، والموظفين، والجهات الرقابية، والشركاء والموردين، والبيئة والمجتمع المحلي في تحقيق هدف ذي قيمة مضافة محورية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتوفير إمكانية الوصول إلى المعرفة والمساواة الاجتماعية وفق نهج الاستدامة التي تبناها البنك. وللوصول إلى الأهداف المرجوة فإن البنك الأهلي الأردني يؤمن بان الحوكمة المؤسسية تركز على المبادئ الرئيسية المتمثلة بالعدالة والشفافية والمسؤولية والمساءلة والرقابة.

وقد جاء إطار الازدهار المشترك ليحدد أصحاب المصلحة وفق ما يلي:

المساهمون
العملاء
الموظفون
المجتمع والبيئة
الجهات الرقابية
الموردون والشركاء

الفصل الثاني: مجلس الإدارة واللجان

1- تشكيلة مجلس الإدارة

تراعي تشكيلة مجلس الإدارة ما يلي:

أ- أن لا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن أحد عشر عضواً يتم انتخابهم من قبل الهيئة العامة للبنك لفترة أربع سنوات مع مراعاة الأحكام المتعلقة بالحصول على عدم ممانعة البنك المركزي الأردني وتلك المتعلقة بالتصويت النسبي ومحدداته حسب الأصول.

ب- لا يجوز لرئيس أو عضو المجلس الجمع بين منصبه وأي موقع تنفيذي أو أي موقع يشارك بموجبه في إدارة العمل اليومي للبنك أو أي موقع استشاري في البنك ويراعى أن يكون ثلث أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء المستقلين وعلى أن لا يقل عددهم عن أربعة أعضاء.

ج- يتم انتخاب المجلس من قبل الهيئة العامة بالاقتراع السري وفقاً لأحكام قانون الشركات. ويقوم بمهام ومسؤوليات إدارة أعمال البنك لمدة أربع سنوات تبدأ من تاريخ انتخابه ويتم الاضطلاع بدليل وميثاق المجلس وعضو مجلس الإدارة بهذا الخصوص ومعايير الملاءمة عند اختيار الأعضاء بحسب سياسة ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة المعتمدة والشروط الواردة في الفصل الرابع /أولاً أدناه (الملاءمة) من هذا الدليل إضافة إلى مصفوفة القدرات والمؤهلات المحفوظة لدى أمانة سر المجلس والتي يتم تحديثها كلما دعت الحاجة كتخطيط تعاقب استباقي حسب الأصول ويطبق أحكام قانون الشركات النافذ عند شغور مركز عضو المجلس وعلى أن يتم مراعاة اخذ عدم ممانعة البنك المركزي على تعيين الشاغر وبأن يتم عرض تعيين العضو على أول اجتماع هيئة عامة. كما يقوم مجلس الإدارة بانتخاب رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة من قبل أعضاء المجلس وتعيين المفوضين بالتوقيع وتعيين أمين السر ووفق ما هو مبين في الدليل.

د- يستمر المجلس القائم في إدارة شؤون البنك حتى يتم انتخاب مجلس جديد وعلى أن يتم ذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء دورة المجلس القديم.

هـ- يجب أن يراعى تنوع وتكامل المهارات والخبرات بين أعضاء المجلس بحيث تقدم نطاقاً عريضاً من الرؤى ووجهات النظر وبما ينسجم مع حجم البنك وطبيعة نشاطه واستراتيجيته.

و- يجب الفصل بين مناصبي رئيس المجلس والمدير العام.

2- تشكيلة اللجان

تراعي تشكيلة اللجان ما يلي:

أ- يقوم المجلس بتشكيل لجان من بين أعضائه، واعتماد ميثاق لكل لجنة يتضمن كحد أدنى تشكيلة اللجنة ومهامها وصلاحياتها ودورية ونصاب اجتماعاتها وتسمية أمين سر لكل لجنة وتحديد مسؤولياته بما في ذلك تدوين كافة الداوات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشاريع قرارات اللجنة بصورة دقيقة، وعلى هذه اللجان أن تقوم برفع تقارير دورية إلى المجلس، كما وأن وجود هذه اللجان لا يعفي المجلس ككل من تحمل مسؤولياته.

ب- يشكل المجلس اللجان التالية كحد أدنى (لجنة الحوكمة المؤسسية، لجنة إدارة المخاطر، لجنة الامتثال، لجنة التدقيق، لجنة الترشيح والمكافآت).

ج- يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان المذكورة في الفقرة ب /أحكام هذا البند.

د- يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس علماً بأن اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة هي:

- لجنة الحوكمة المؤسسية.
- لجنة التدقيق.
- لجنة الترشيح و المكافآت.
- لجنة إدارة المخاطر
- لجنة الامتثال.
- لجنة تسهيلات المجلس.
- لجنة الاستراتيجيات و حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

هـ- يحظر تشكيل أي لجنة لها أي صلاحيات تنفيذية باستثناء لجنة التسهيلات المنصوص عليها في هذا الدليل ويحظر أن يتم تفويض أي من صلاحيات أي لجنة من اللجان المنبثقة عن المجلس لأي سلطة أخرى.

و- لا يجوز أن يقل عدد الأعضاء ونصاب اجتماع أي لجنة عن (3) أعضاء بما فيهم رئيس اللجنة، كما لا يجوز اللجوء لتسمية عضو بديل في اجتماع أي لجنة حال غياب الأصيل.

ز- يجب مراعاة أن يكون من ضمن أعضاء مجلس الإدارة من هو مؤهل لعضوية لجنة التدقيق والتي تتطلب أن يكون غالبية أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية في المحاسبة أو المالية أو من حملة الشهادات المهنية في هذين المجالين، ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجالات المحاسبة أو المالية أو التدقيق الخارجي أو التدقيق الداخلي أو الأعمال المصرفية.

3- تنظيم أعمال المجلس واللجان والاجتماعات

أ- يجب أن لا تقل اجتماعات مجلس الإدارة عن ست اجتماعات في السنة.

ب- يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه أو نائبه في حالة غيابه أو بناء على طلب خطي من ربع أعضائه على الأقل يبينون فيه الأسباب الداعية لعقد الاجتماع فإذا لم يوجه رئيس المجلس أو نائبه الدعوة لاجتماع المجلس خلال سبعة أيام من تاريخ تسلمه نسخة الطلب للأعضاء الذين قدموا الطلب دعوته للانعقاد.

ج- مع مراعاة نصاب لجنة التسهيلات والمكون من أربع أعضاء والوارد في البند (3/هـ) أدناه من هذا الفصل، لا يجوز أن يقل نصاب اجتماع أي لجنة من اللجان المنبثقة عن المجلس عن 3 أعضاء بما فيهم رئيس اللجنة، كما لا يجوز اللجوء لتسمية عضو بديل في اجتماع أي لجنة حال غياب الأصل.

د- تصدر قرارات المجلس واللجان بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين ممن يحق لهم التصويت على مواضيع الاجتماع المطروحة وعند تساوي الأصوات بخصوص الموضوع المطروح يرجح الرأي الذي يسانده رئيس الجلسة.

هـ- يكون النصاب القانوني لاجتماعات لجنة التسهيلات المجلس بحضور أربعة أعضاء على الأقل وتتخذ قراراتها بأغلبية عدد أعضائها بغض النظر عن عدد الحاضرين منهم.

و- مع مراعاة أحكام البند 5 من الفصل الثاني (مهام أمين السر) من هذا الدليل، يجوز لأعضاء المجلس حضور اجتماعاته واجتماعات لجانها وجاهايا أو بصورة مدمجة وجاهايا ومرثيا أو بوساطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر اجتماع المجلس ونصابه القانوني ورئيس اللجنة وأمين السر على محضر اجتماع اللجنة ونصابه القانوني في حال أي من الحضور المرئي.

ز- يتم تسليم كافة أعضاء المجلس جدول أعمال أي اجتماع خلال المدة المحددة في الميثاق الخاص بالمجلس/اللجان ووفق آلية عقد الاجتماع المعتمدة، و يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي ستتم مناقشتها في الاجتماع ونتائج متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس سابقا، ويكون التسليم بواسطة أمين السر.

4- أمين السر

يقوم المجلس بتعيين أمين السر وإنهاء خدماته وتحديد مكافآته والذي يقوم إلى جانب عمله كحلقة وصل ما بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في كافة الأمور وتلك المتعلقة بشؤون الحوكمة المؤسسية كضابط ارتباط الحوكمة المؤسسية وعلى أن يتم مراعاة توفر الخبرة والمعرفة اللازمة للقيام بالمهام الموكلة اليه و يكون أمين سر مجلس الإدارة هو أمين سر لجنة التدقيق وباقي اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ومسؤولا عما يلي:

أ- ترتيب وإعداد وتحديد مواعيد واجتماعات المجلس واللجان بالتنسيق مع رئيس المجلس/ اللجنة المعنية، والتعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس.

ب- يقوم أمين سر مجلس الإدارة /اللجان بحضور جميع اجتماعات المجلس واللجان وتدوين محاضر الاجتماعات بصورة دقيقة وكاملة وأية تحفظات أثيرت من قبل أي عضو وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشروعات قرارات المجلس وتوصيات أو قرارات اللجان حسب واقع الحال، وتحفظ جميع سجلات ومحاضر الاجتماعات وقراراته بعهدة أمين سر مجلس الإدارة.

ج- التأكد من توقيع أعضاء المجلس/ اللجنة على محاضر وقرارات الاجتماعات.

د- متابعة تنفيذ القرارات المتخذة، ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق.

هـ- حفظ سجلات ووثائق اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة بصورة خطية أو الكترونية ومناسبة.

و- اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات النووي إصدارها تتوافق مع التشريعات بما فيها الصادرة عن البنك المركزي.

ز- تبليغ ومتابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة واللجان ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق.

ح- التأكد من اتباع أعضاء المجلس واللجان للإجراءات الخاصة بالمجلس واللجنة المعنية.

ط- التحضير لاجتماعات الهيئة العامة وكافة الأمور المتعلقة به وحضور الاجتماع.

ي- الإشراف على أعمال أمانة سر المجلس والوحدات التنظيمية داخلها خصوصا فيما يتعلق بشؤون المجلس واللجان وشؤون الحوكمة المؤسسية والقيام بكافة الأمور المتعلقة بالمجلس واللجان وفق أدلة وإجراءات أمانه السر.

ك- المصادقة على إقرارات أعضاء مجلس الإدارة وتزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة التي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس.

5- مهام مجلس الإدارة

يقوم عضو مجلس الإدارة بأداء المهام وفقاً لمبدأ واجب الرعاية وواجب الولاء وواجب الصراحة والإفصاح في جميع الأوقات وضمن الإطار الحوكمي المعتمد.

أولاً: على كل عضو من أعضاء المجلس الاضطلاع بما يلي كحد أدنى:

أ- معرفة كافية بالتشريعات والمبادئ المتعلقة بالعمل المصرفي والبيئة التشغيلية للبنك ومواكبة التطورات التي تحصل فيه وكذلك المستجدات الخارجية التي لها علاقة بأعماله.

ب- حضور اجتماعات المجلس، واجتماعات لجان واجتماعات الهيئة العامة وحسب المقتضى.

ج- تخصيص الوقت الكافي للاضطلاع بمهامه كعضو مجلس إدارة، هذا وعلى لجنة الترشيح والمكافآت إيجاد منهجية واضحة للتحقق من ذلك بما فيها (على سبيل المثال) مدى تعدد ارتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/ هيئات/ منظمات...إلخ.

ثانياً: على رئيس المجلس أن يضطلع بما يلي كحد أدنى:

أ- الحرص على إقامة علاقة بناءة بين المجلس والإدارة التنفيذية العليا للبنك.

ب- التشجيع على إبداء الرأي حول القضايا التي يتم بحثها بشكل عام وتلك التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، ويشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.

ج- مناقشة القضايا الاستراتيجية والمهمة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.

د- التأكد من استلام جميع أعضاء المجلس لمحاضر الاجتماعات السابقة وتوقيعها، واستلامهم جدول أعمال أي اجتماع قبل انعقاده بمدة كافية، على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي سيتم مناقشتها في الاجتماع ويكون التسليم بواسطة أمين سر المجلس.

هـ- التأكد من وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس والأعضاء كدليل وكتيب متكامل يشمل كافة الأمور المنصوص عليها في عقد التأسيس والنظام الأساسي وقانون الشركات الى جانب هذا الدليل.

و- التأكد من تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة بعمل البنوك وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة بعمل المجلس بما فيها تعليمات الحوكمة، وكتيب يوضح حقوق العضو ومهامه، ومهام أمين السر.

ز- على رئيس المجلس التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضائه وكذلك على ملاءمة الممثل للشخص الاعتباري.

ح- التأكد من تزويد كل عضو بملخص كاف عن أعمال البنك عند التعيين أو عند الطلب.

ل- يجب أن يتاح لأعضاء المجلس ولجانته الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية وأمين سر المجلس، وتسهيل قيامهم بالمهام الموكلة إليهم، مع التأكيد على عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات الإدارة التنفيذية العليا إلا من خلال اللجان التي تتم في اجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.

م- يقوم أمين السر بتسليم الأعضاء جدول أعمال أي اجتماع قبل انعقاده بمدة كافية، على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي سيتم مناقشتها في الاجتماع.

ن- يقوم رئيس المجلس وبمساعدة أمين السر للبنك والمستشار القانوني/ مدير الدائرة بالتداول مع أي عضو جديد حول مهام المجلس وخاصة ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية، ومواعيد الاجتماعات، ومهام اللجان، وقيمة المكافآت، وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.

س- التعاون مع رئيس المجلس لتزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة بعمل البنوك وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة بعمل المجلس بما فيها تعليمات الحوكمة، وكتيب يوضح حقوق العضو ومهامه، ومهام أمين سر المجلس سواء ورقياً أو إلكترونياً والعمل على تزويد كل عضو بملخص كاف عن أعمال البنك عند التعيين أو عند الطلب بالتنسيق مع رئيس المجلس.

ع- التعاون مع رئيس المجلس لتلبية احتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خيراتهم وتعلمهم المستمر وحضور برنامج التوجيه والدورات المتخصصة وورش العمل والتنسيق مع الجهة المعنية.

ف- يقوم أمين السر ومع مراعاة أحكام البند (4/ج) من هذا الفصل بالصادقة على محضر اجتماع المجلس/ اللجنة ونصابه القانوني مع رئيس المجلس/ الجلسة/ اللجنة.

ص- تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه وأعضاء إدارته التنفيذية العليا وفق النماذج المعتمدة عند حدوث أي تعديل وتزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات أو هيئات المديرين والإدارات التنفيذية العليا لشركاته التابعة (بما فيها التابعة للتابعة) داخل المملكة وخارجها، وفق النماذج المعتمدة عند حدوث أي تعديل.

ح- ضمان وجود نظم معلومات إدارية كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك.

ط- التحقق من أن السياسة الائتمانية للبنك تتضمن تقييم نوعية الحوكمة المؤسسية لعملائه من الشركات المساهمة العامة، بحيث يتم تقييم مخاطر العميل بنقاط الضعف والقوة تبعاً لمستوى الحوكمة المؤسسية لديه.

ي- وفق ما ورد في البند (8) من الفصل الثامن من هذا الدليل، على المجلس أن يضع سياسة تتضمن مسؤولية البنك تجاه حماية البيئة وحماية المجتمع ESG Policy على أن تتضمن إيصاحات البنك في تقريره السنوي و/أو ضمن تقرير الاستدامةبادرات التي ينتهجها البنك بهذا الخصوص وبحد أدنى:

- مبادرات اجتماعية في حماية البيئة والصحة والتعليم.
- مبادرات اجتماعية لمحاربة الفقر والبطالة.
- تشجيع التمويل للتوسط والأصغر.
- المشاركة في المبادرات ذات القيمة الاقتصادية المضافة للمجتمع.

ك- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الرئيسيين من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى، وعليه إيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الرئيسيين، وأن تستمد الإدارة التنفيذية العليا سلطتها من المجلس وحده، والعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.

ل- اعتماد الهيكل التنظيمي العام للبنك والبنك وبموجب يتم تزويد البنك المركزي بالهيكل التنظيمي العام عند إجراء أي تعديل عليه مع توضيح لذلك التعديل، مع مراعاة أن يتضمن الهيكل التنظيمي العام بحد أدنى ما يلي:

- المجلس ولجانه.
- الإدارة التنفيذية ولجانه.
- دوائر منفصلة لإدارة المخاطر، والامتثال، والتدقيق الداخلي وبشكل يمكنها من القيام بمهامها باستقلالية تامة بما في ذلك عدم ممارستها أعمال تنفيذية، وبحيث يتم إظهار ارتباطها بخطط متصل مع اللجنة المختصة وبخط متقطع مع المدير العام.
- وحدات لا تشارك في الأعمال التنفيذية مثل موظفي مراجعة الائتمان والمكتب الوسطي (Middle Office).

-الشركات التابعة والفروع الخارجية.

كما يقوم المجلس وتبعاً لتوصية اللجنة الرقابية المختصة باعتماد الهياكل التنظيمية الفرعية الخاصة بالدوائر الرقابية.

م- وفق ما ورد في نطاق تطبيق هذا الدليل، يقوم المجلس باعتماد الاستراتيجية والسياسات العامة للمجموعة، واعتماد دليل الحوكمة المؤسسية على مستوى المجموعة بشكل يتماشى مع تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك وهيكل المجموعة لتطبيقه على كامل المجموعة وبحيث يضمن أن تكون سياسات الشركات التابعة متماشية مع تعليمات الحوكمة المؤسسية ما أمكن، مع مراعاة التعليمات الصادرة بهذا الشأن عن الجهات الرقابية للدول المتواجدة فيها الشركات التابعة، والفروع الخارجية والإحاطة بهيكل المجموعة وخاصة ذات الهياكل العقدة، وذلك من خلال معرفة الروابط والعلاقات ما بين الوحدات والشركة الأم، ومدى كفاية الحوكمة المؤسسية ضمن المجموعة مع الموازنة بين استراتيجيات وسياسات الحوكمة المؤسسية للشركة الأم و تعليمات الحوكمة المؤسسية أو أي تعليمات يصدرها البنك المركزي أو الجهات الرقابية الأخرى ذات العلاقة وتحديد العلاقة ضمن مصفوفة معتمدة وتعتبر جزء لا يتجزأ من هذا الدليل الخاص بمجموعة البنك. وفي حال حصول تعارض يقوم البنك بأخذ موافقة البنك المركزي المسبقة لمعالجة ذلك.

ط- التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني/ مدير الدائرة القانونية وأمين السر حول مهام المجلس وخاصة ما يتعلق بالتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية، ومواعيد الاجتماعات، ومهام اللجان، وقيمة المكافآت، وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.

ي- تلبية احتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خيراتهم وتعلمهم المستمر، وأن يتيح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه، بحيث يراعي الخلفية المصرفية للعضو، على أن يحتوي هذا البرنامج وكحد أدنى المواضيع التالية:

- البنية التنظيمية للبنك، والحوكمة المؤسسية، وميثاق قواعد السلوك المهني.
- الأهداف المؤسسية وخطة البنك الاستراتيجية وسياساته المعتمدة.
- الأوضاع المالية للبنك.
- هيكل مخاطر البنك وإطار إدارة المخاطر لديه.

ثالثاً: يقوم المجلس بالمهام التالية:

أ- الإشراف على الإدارة التنفيذية واعتماد سياسة لمراقبة ومراجعة أدائها لتحقيق الأهداف المؤسسية، والتأكد من سلامة كافة عمليات البنك.

ب- تحديد الأهداف الاستراتيجية للبنك، وتوجيه الإدارة التنفيذية لإعداد استراتيجية لتحقيق هذه الأهداف، واعتمادها، وكذلك اعتماد خطط عمل تتماشى معها. وعلى مستوى المجموعة (يتم عرض الاستراتيجيات على المجلس في نهاية العام ووفق الإجراءات المتبعة).

ج- التأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك شاملة لكافة أنشطته تتماشى مع التشريعات ذات العلاقة، وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية، وأنه يتم مراجعتها بانتظام.

د- تحديد القيم المؤسسية للبنك، ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني الإداري للبنك.

هـ- يتحمل المجلس مسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي، وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله، ومراعاة أصحاب المصالح، وأن البنك يدار ضمن إطار التشريعات والسياسات الداخلية فيه، وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك الأنشطة المسندة لجهات خارجية.

و- مع مراعاة حكم البند (ثانياً/11) من الفصل الرابع، على المجلس وبناء على توصية اللجنة المختصة الموافقة على تعيين كل من المدير العام ومدير التدقيق الداخلي ومدير إدارة المخاطر ومدير الامتثال وقبول استقالاتهم أو إنهاء خدماتهم.

ز- اعتماد استراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها، بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمان عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة، وأن يكون لدى المجلس معرفة مناسبة ببيئة العمل التشغيلية للبنك والمخاطر المرتبطة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.

6- اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

أولاً: لجنة الحوكمة المؤسسية

تشكل هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة من الأعضاء المستقلين وعلى أن تضم رئيس المجلس، ولرئيس اللجنة دعوة أي موظف من موظفي الإدارة التنفيذية العليا لحضور اجتماعاتها (بدون حق التصويت) وتتولى هذه اللجنة المهام التالية:

أ- تعمل اللجنة وفقاً لميثاق اللجنة المعتمد من قبل مجلس الإدارة ودورية الاجتماع المنصوص عليها في الميثاق والمهام الواردة فيها.

ب- الإشراف على إعداد دليل الحوكمة المؤسسية واعتماده من المجلس، وبحيث يعبر هذا الدليل عن نظرة البنك الخاصة للحوكمة المؤسسية من حيث مفهومها وأهميتها ومبادئها الأساسية وبشكل يتوافق بحد أدنى مع التشريعات النافذة وبما يكفل تحقيق أفضل الممارسات في هذا المجال وعلى أن يتم تحديثه كلما دعت الحاجة لذلك.

ج- تزويد البنك المركزي بكتاب موقع من كافة أعضاء اللجنة يؤكد توافق الدليل مع تعليمات الحوكمة المؤسسية خلال شهرين من تاريخ إجراء أي تعديل.

د- التحقق من تصويب الملاحظات الواردة في تقرير دائرة التدقيق الداخلي - أو أي جهة أخرى ذات علاقة - فيما يتعلق بالترام البنك بدليل الحوكمة المؤسسية

هـ- إبلاغ البنك المركزي فور التحقق من أي تجاوزات لأحكام ومتطلبات تعليمات الحوكمة المؤسسية

و- ترفع اللجنة تقارير دورية إلى المجلس

ز- أية مهام أخرى ترد في ميثاق اللجنة ويتم اعتمادها حسب الأصول والتي تقع ضمن مهام اللجنة وفق التشريعات النافذة.

ثانياً: لجنة التدقيق

في الإطار العام تتولى اللجنة القيام بمهامها على مستوى المجموعة البنكية لدى البنك الأهلي الأردني وبما يتوافق مع مصفوفة العلاقة المعتمدة بين البنك وأعضاء المجموعة (الفروع الخارجية والشركات التابعة) لضمان اتخاذ كافة الإجراءات الواجبة لتوحيد إطار الحوكمة والمخاطر والامتثال (GRC) والالتزام مع متطلبات الجهات الرقابية.

مع مراعاة ما ورد في قانون البنوك، يجب أن يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين وأن لا يكون رئيس اللجنة رئيساً لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس أو عضواً في لجنة تسهيلات المجلس، كما لا يجوز أن تضم

رئيس المجلس، و يدي مدير دائرة التدقيق الداخلي في البنك لحضور اجتماعات اللجنة ولها أن تدعو أي شخص للاستئناس

برأيه بخصوص مسألة معينة وحضور الموضوع ذو العلاقة بالمسألة (دون حق التصويت)، وتتولى هذه اللجنة المهام التالية ووفق ما هو منصوص عليه في ميثاق اللجنة المعتمد:

أ- تعمل اللجنة وفقاً لميثاق اللجنة المعتمد من قبل مجلس الإدارة ودورية الاجتماع المنصوص عليها في الميثاق وعلى أن تكون مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل وكلماً دعت الحاجة من رئيسها ولجنة صلاحية الحصول على أي معلومة من الإدارة التنفيذية مباشرة أو من خلال مدير التدقيق الداخلي كما لجنة الحق باستدعاء أي إداري لحضور أي من اجتماعاتها.

ن- تحديد العمليات المصرفية التي تتطلب موافقته على أن يراعى عدم التوسع في ذلك بما يخل بالدور الرقابي للمجلس، وأن لا يمنح صلاحيات تنفيذية بما فيها صلاحيات منح ائتمان لعضو من أعضاء المجلس منفرداً بما في ذلك رئيس المجلس.

س- تعيين أمين سر للمجلس وإنهاء خدماته وتحديد مكافأته، وبحيث تشمل مهامه ما ورد في البند 5 من الفصل الثاني.

ع- يجب أن يتاح لأعضاء المجلس ولجانته الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية وأمين سر المجلس، وتسهيل قيامهم بالمهام الموكلة إليهم، مع التأكيد على عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات الإدارة التنفيذية العليا إلا من خلال المداولات التي تتم في اجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.

ف- اتخاذ إجراءات العناية الواجبة لدي البت في أي من المسائل التي تخص أعمال البنك ومراعاة الأسس السليمة للوصول إلى القرار المتخذ حول ذلك وبما يكفل القيام بمهامه بأعلى مستويات المهنية.

ص- الالتزام بمهام المجلس فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية ووفق ما ورد في الفصل الثامن من هذا الدليل.

ق- تشكيل لجان من بين أعضائه، واعتماد ميثاق لكل لجنة ووفق ما ورد في البند (3) من الفصل الثاني من هذا الدليل، علماً بان وجود اللجان لا يعفي المجلس ككل من تحمل مسؤولياته.

ر- اعتماد دليل الحوكمة المؤسسية.

ش- التوصية للهيئة العامة بخصوص المدقق الخارجي مع مراعاة دور لجنة التدقيق ووفق ما ورد في هذا الدليل والفصل المتعلق بالمدقق الخارجي

ت- اعتماد سياسة تقييم أداء ومنح مكافآت مالية لإداري البنك

ث- اعتماد الموازنة السنوية المعدة من الإدارة التنفيذية والإطلاع على تقارير أداء الدورية المرفوعة للمجلس تبين الانحراف في الأداء الفعلي عن المقدر وأسبابه لاتخاذ الإجراء اللازم.

خ- اعتماد ميثاق السلوك المهني المعد من الإدارة التنفيذية مع مراعاة ما ورد في أحكام البند (4) من الفصل السابع من هذا الدليل ويقوم المجلس بالتحقق من أنه قد تم تعميمه على كافة المستويات الإدارية في البنك.

ذ- التحقق من أن المدير العام يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية، كما على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح وتقوم بتنفيذ السياسات والإجراءات المعتمدة بموضوعية.

ض- الموافقة عند تعيين/ نقل/ ترقية/ تكليف أو قبول استقالة أو إنهاء خدمات أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك مع مراعاة الأحكام الواردة في الفصل الرابع/ثانياً من هذا الدليل.

م- التوصية باعتماد ميثاق التدقيق الداخلي لمجلس الإدارة والذي يتضمن مهام دائرة التدقيق الداخلي وصلاحياتها ومنهجية عملها.

ن- اعتماد خطة تدقيق تشمل أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة الدوائر الرقابية الأخرى والأنشطة المسندة لجهات خارجية، وذلك حسب درجة مخاطر تلك الأنشطة والمعدة من دائرة التدقيق.

س- وفق ما ورد في البند (د/2) و (هـ/2) من الفصل السادس من هذا الدليل، تقوم لجنة التدقيق التحقق من استقلالية المدقق الخارجي خلال فترة التعاقد بداية واستمراراً وبما يضمن عدم وجود تعارض في المصالح بين البنك والمدقق الخارجي وعلى المجلس ضمان ذلك، والتحقق من تضمين شروط التعاقد مع المدقق الخارجي كما تقوم لجنة التدقيق بالتحقق من مؤهلات وفاعلية المدقق الخارجي والتأكد من أن رسالة الارتباط تتضمن بشكل واضح نطاق التدقيق والأتعاب وفترة التعاقد وأي شروط أخرى وبما يتناسب مع طبيعة البنك وحجم أعماله وتعقيد عملياته ومخاطره.

ع- اعتماد إجراءات عمل دائرة التدقيق الداخلي بحيث تتماشى مع التشريعات النافذة والاستراتيجيات/ السياسات المعتمدة من المجلس، والتأكد من تطبيق تلك الإجراءات.

ف- التوصية لمجلس الإدارة باعتماد الهياكل التنظيمية الفرعية الخاصة بدائرة التدقيق الداخلي يعكس التسلسل الإداري وخطوط المسؤولية والسلطة بشكل مفصل وواضح وبشكل يمكنها من القيام بمهامها باستقلالية تامة بما في ذلك عدم ممارستها أعمال تنفيذية.

ص- اعتماد وصف مفصل لمهام دائرة التدقيق الداخلي ترفع اللجنة تقارير دورية إلى المجلس.

ق- أية مهام أخرى ترد في ميثاق اللجنة ويتم اعتمادها حسب الأصول والتي تقع ضمن مهام اللجنة وفق التشريعات النافذة

ثالثاً: لجنة الترشيح والمكافآت

تشكل هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين وتتولى المهام التالية:

أ- تعمل اللجنة وفقاً لميثاق اللجنة المعتمد من قبل مجلس الإدارة ودورية الاجتماع المنصوص عليها في الميثاق والمهام الواردة فيها

ب- وفق ما ورد في البند (أولاً/2) من الفصل الرابع من هذا الدليل، تتولى اللجنة مهام دراسة ملاءمة الأشخاص المرشحين للانضمام إلى عضوية المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين ورفع التوصية المناسبة للمجلس، كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفاعلية مشاركته في اجتماعات المجلس ولجانته..

ج- وفق ما ورد في البند (أولاً/2) من الفصل الرابع من هذا الدليل، تقوم اللجنة بإبلاغ أي شخص (بما في ذلك ممثل الشخص الاعتباري) يتقدم للترشيح لعضوية المجلس خطياً بقرار المجلس المتضمن عدم انطباق أحكام هذا الدليل وتعليمات الحوكمة عليه.

د- وفق ما ورد في البند (ثانياً/ 2) من الفصل الرابع من هذا الدليل، ترشح اللجنة للمجلس الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى الإدارة التنفيذية العليا.

ب- مع مراعاة ما ورد في قانون البنوك بخصوص مهام وصلاحيات اللجنة، فإن عليها القيام بمراجعة الأمور التالية:

- نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي في البنك والمجموعة
- القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهرية على البيانات المالية للبنك.
- أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في مجموعة البنك.

ج- وفق ما ورد في البند (و/2) من الفصل السادس من هذا الدليل، تقوم اللجنة بتقديم التوصيات للمجلس بخصوص تعيين المدقق الخارجي وإنهاء عمله وأتعابه وأي شروط تتعلق بالتعاقد معه بما في ذلك أي أعمال أخرى تنوي اللجنة تكليفه بها، بالإضافة إلى تقييم استقلاليته.

د- تقوم اللجنة بالاجتماع (اجتماعات منفصلة) مع كل من المدقق الخارجي ومدير التدقيق الداخلي ومدير الامتثال مرة واحدة على الأقل في السنة دون حضور أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا الآخرين.

هـ- تقوم اللجنة بمراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى، وتضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل بذلك والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية.

و- على اللجنة التحقق من تقييد دائرة التدقيق الداخلي بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن جمعية المدققين الداخليين، بما في ذلك إجراء تقييم خارجي مستقل لنشاط التدقيق الداخلي مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات وتزويد البنك المركزي بنسخة من هذا التقييم.

ز- على اللجنة التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لدائرة التدقيق الداخلي وإخضاعهم لبرامج تدريبية متخصصة، بما في ذلك في مجال الحوكمة المؤسسية.

ح- على اللجنة التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي على تدقيق أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى، وفي حال عدم القدرة على تحقيق ذلك في مجالات معينة يتم أخذ موافقة اللجنة على مبررات عدم الالتزام خاصة في الحالات المتخصصة مثل التدقيق الخاص بتكنولوجيا المعلومات والأمن السيراني.

ط- على اللجنة التحقق من عدم تكليف موظفي التدقيق الداخلي بأي مهام تنفيذية.

ي- على اللجنة التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك للتدقيق - وفق النهج المعتمد على المخاطر - بما فيها المسندة لجهات خارجية.

ك- وفق ما ورد في البند (ج/2) من الفصل الخامس من هذا الدليل، على اللجنة تقييم أداء مدير دائرة التدقيق الداخلي وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس.

ل- وفق ما ورد في أحكام البند 6 من الفصل السابع، تقوم لجنة التدقيق بإعلام البنك المركزي فور التحقق من أي تجاوز لأي من التشريعات النافذة والسياسات الداخلية بخصوص التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة وفق تقارير التدقيق الداخلي.

ج- التحقق من توفر سياسات وأدوات لتحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة المخاطر، والتوصية للمجلس باعتمادها مع مراجعتها بشكل سنوي كحد أدنى للتأكد من فعاليتها وتعديلها إذا لزم الأمر.

د- التحقق من توفر نظام لإدارة المخاطر يكفل دقة وكفاية البيانات المستخدمة لتحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة المخاطر والخسائر التي قد تنجم عنها والاحتفاظ برأس المال اللازم لمواجهتها.

هـ- التحقق من فعالية إجراءات عمل دائرة إدارة المخاطر وتقييم مدى التزام الإدارة التنفيذية بالسياسات والإجراءات المعتمدة.

و- تزويد المجلس بتقارير دورية حول المخاطر التي يتعرض لها البنك بما في ذلك التجاوزات الحاصلة عن مستويات المخاطر المقبولة وإجراءات معالجتها.

ز- مواكبة التطورات التي تؤثر على إدارة المخاطر بالبنك والمجموعة، ورفع تقارير دورية عنها إلى المجلس.

ح- التحقق من وجود الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
- إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
- توفر التجهيزات اللازمة والنظم الآلية للملائمة والوسائل الكمية.

ط- التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لدائرة إدارة المخاطر وإخضاعهم لبرامج تدريبية متخصصة.

ي- وفق ما ورد في البند (2/د) من الفصل الخامس من هذا الدليل، تقوم لجنة إدارة المخاطر بتقييم أداء مدير دائرة إدارة المخاطر وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس، وذلك بعد الاستئناس برأي المدير العام.

ك- اعتماد إجراءات عمل إدارة المخاطر بحيث تتماشى مع التشريعات النافذة والاستراتيجيات/ السياسات المعتمدة من المجلس، والتأكد من تطبيق تلك الإجراءات.

ل- التوصية لمجلس الإدارة باعتماد الهياكل التنظيمية الفرعية الخاصة بدائرة إدارة المخاطر يعكس التسلسل الإداري وخطوط المسؤولية والسلطة بشكل مفصل وواضح وبشكل يمكنها من القيام بمهامها باستقلالية تامة بما في ذلك عدم ممارستها أعمال تنفيذية.

م- اعتماد وصف مفصل لمهام دائرة إدارة المخاطر

ن- ضمان استقلالية دائرة إدارة المخاطر، ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها والإيعاز للمجلس بخصوصها

س- التوصية للمجلس باعتماد سياسة اختبارات الأوضاع الضاغطة والتأكد من أن إدارة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة.

ع- التوصية للمجلس باعتماد منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة كافة أنواع المخاطر.

هـ- التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية منها الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر وآخر تطورات العمل المصرفي.

و- وفق ما ورد في البند (أولا/ 4) من الفصل الرابع تقوم اللجنة بتحديد فيما إذا كان العضو يحقق صفة العضو المستقل أخذة بعين الاعتبار الحد الأدنى للشروط الواردة في الفقرة (5/هـ) من تعليمات الحوكمة المؤسسية، ومراجعة ذلك بشكل سنوي، وتزويد البنك المركزي بأي مستجدات على استقلالية أي من الأعضاء المستقلين.

ز- وفق ما ورد في البند (1/ ب) من الفصل الخامس تقوم اللجنة بتقييم عمل المجلس ككل ولجانه وأعضائه كل على حده سنويا، على أن تتبع اللجنة أسس محددة ومعتمدة في عملية التقييم بحيث يكون معيار تقييم الأداء موضوعيا، وعلى أن تقوم بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم، كما يقوم أعضاء المجلس (عدا أعضاء لجنة الترشيح والمكافآت) بتقييم أداء لجنة الترشيح والمكافآت وأعضائها كل على حده سنويا.

ح- توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع المهمة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من اطلاعهم المستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.

ط- وفق ما ورد في البند (3) من الفصل الخامس من هذا الدليل، تقوم لجنة الترشيح والمكافآت بوضع سياسة تقييم أداء ومنح مكافآت مالية لإداري البنك ومراجعتها بصورة دورية، بحيث تتضمن آلية تحديد رواتب ومكافآت وامتيازات المدير العام وباقي أعضاء الإدارة التنفيذية، ولا يجوز للجنة تفويض هذه المهمة للإدارة التنفيذية، وأن يتم اعتماد هذه السياسة من المجلس.

ي- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مدير التدقيق الداخلي وقبول استقالته.

ك- ترفع اللجنة تقارير دورية إلى المجلس

ل- أية مهام أخرى ترد في ميثاق اللجنة ويتم اعتمادها حسب الأصول والتي تقع ضمن مهام اللجنة وفق التشريعات النافذة.

رابعاً: لجنة إدارة المخاطر

في الإطار العام تتولى اللجنة القيام بمهامها على مستوى المجموعة البنكية لدى البنك الأهلي الأردني وبما يتوافق مع مصفوفة العلاقة المعتمدة بين البنك وأعضاء المجموعة (الفروع الخارجية والشركات التابعة) لضمان اتخاذ كافة الإجراءات الواجبة لتوحيد إطار الحوكمة والمخاطر والامتثال (GRC) والالتزام مع متطلبات الجهات الرقابية.

تشكل هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل، بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين وبحيث تجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر وكلما دعت الحاجة لذلك وتتولى المهام التالية:

أ- تعمل اللجنة وفقاً لميثاق اللجنة المعتمد من قبل مجلس الإدارة ودورية الاجتماع المنصوص عليها في الميثاق والمهام الواردة فيها

ب- ضمان وجود استراتيجية شاملة لإدارة المخاطر لدى البنك تتضمن نوع ومستوى المخاطر المقبولة لكافة أنشطة البنك والتوصية للمجلس باعتماد الإطار العام لمستويات المخاطر المقبولة (Risk Appetite Framework) وقائمة بمستويات المخاطر المقبولة (Risk appetite Statement) لكافة أنشطة البنك على مستوى المجموعة

و- الإشراف على أعمال دائرة الامتثال، وضمان وجود الآليات المناسبة لمراقبة التزام كافة المستويات الإدارية في البنك بكافة المتطلبات الرقابية والتشريعات النافذة والمعايير الدولية بما فيها توصيات مجموعة العمل المالي.

ز- التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لدائرة الامتثال وإخضاعهم لبرامج تدريبية متخصصة.

ح- وفق ما ورد في البند (2/هـ) من الفصل الخامس من هذا الدليل، تقوم لجنة الامتثال بتقييم أداء مدير دائرة الامتثال وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس، وذلك بعد الاستئناس برأي المدير العام.

ط- اعتماد إجراءات عمل دائرة الامتثال بحيث تتماشى مع التشريعات النافذة والاستراتيجيات/ السياسات المعتمدة من المجلس، والتأكد من تطبيق تلك الإجراءات.

ي- التوصية لمجلس الادارة باعتماد الهياكل التنظيمية الفرعية الخاصة بدائرة الامتثال يعكس التسلسل الإداري وخطوط المسؤولية والسلطة بشكل مفصل وواضح وبشكل يمكنها من القيام بمهامها باستقلالية تامة بما في ذلك عدم ممارستها أعمال تنفيذية.

ك- خلق قنوات اتصال بين دائرة الامتثال ومكافحة غسل الأموال ومجلس الإدارة لضمان تحقيق أهدافها. منح دائرة الامتثال ومكافحة غسل الأموال الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز قيم الاستقامة والممارسة المهنية السليمة داخل البنك

ل- مراجعة تقارير دائرة الامتثال ومكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب واعتماد التوصيات والإجراءات التصحيحية الواجب اتخاذها للحد من تعرض البنك للمخاطر القانونية والرقابية أو تعرضه لخسائر مالية أو خسائر في السمعة

م- اعتماد وصف مفصل لمهام دائرة الامتثال

ن- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مدير الامتثال وقبول استقالته.

س- ترفع اللجنة تقارير دورية الى المجلس

ع- أية مهام أخرى ترد في ميثاق اللجنة ويتم اعتمادها حسب الأصول والتي تقع ضمن مهام اللجنة وفق التشريعات النافذة

سادساً: لجنة تسهيلات المجلس

تشكل هذه اللجنة من عدد أعضاء لا يقل عن خمسة، ويجوز أن يكون أحد أعضائها مستقلاً، على أن لا يكون أي من أعضائها في لجنة التدقيق، ويكون النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة بحضور أربعة أعضاء على الأقل وتتخذ قراراتها بأغلبية عدد أعضائها بغض النظر عن عدد الحاضرين منهم، وتتولى المهام التالية:

أ- تعمل اللجنة وفقاً لميثاق اللجنة المعتمد من قبل مجلس الإدارة ودورية الاجتماع المنصوص عليها في الميثاق والمهام الواردة فيها

ب- تقوم اللجنة بالنظر حصراً في التسهيلات التي تتجاوز صلاحية أعلى لجنة في الإدارة التنفيذية علماً بان المجلس ومن ضمن مهامه يحدد العمليات المصرفية التي تتطلب موافقته في أي امر يخرج عن صلاحية لجنة تسهيلات المجلس

ف- التأكد من وجود خطة استمرارية العمل على مستوى المجموعة و اعتماد نتائج فحص خطة استمرارية العمل والتأكد من جاهزية الموقع البديل وموقع التعافي من الكوارث.

ص- التوصية للمجلس باعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناء على هذه النتائج.

ق- التوصية للمجلس باعتماد وثيقة التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك، ومراجعة هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها، وبحيث تكون شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع أنواع المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها البنك، وتأخذ بعين الاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال.

ر- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مدير إدارة المخاطر وقبول استقالته.

ش- الإشراف على تطوير قاعدة البيانات اللازمة لإدارة المخاطر.

ت- التأكد من تبني أفضل الممارسات المحلية والعالمية في عملية إدارة المخاطر

ث- ترفع اللجنة تقارير دورية الى المجلس حول المخاطر التي يتعرض لها البنك بما في ذلك التجاوزات الحاصلة عن مستويات المخاطر المقبولة وإجراءات معالجتها

خ- أية مهام أخرى ترد في ميثاق اللجنة ويتم اعتمادها حسب الأصول والتي تقع ضمن مهام اللجنة وفق التشريعات النافذة.

خامساً: لجنة الامتثال

في الاطار العام تتولى اللجنة القيام بمهامها على مستوى المجموعة البنكية لدى البنك الأهلي الأردني وبما يتوافق مع مصفوفة العلاقة المعتمدة بين البنك وأعضاء المجموعة (الفروع الخارجية والشركات التابعة) لضمان اتخاذ كافة الإجراءات الواجبة لتوحيد اطار الحوكمة والمخاطر والامتثال (GRC) والالتزام مع متطلبات الجهات الرقابية.

تشكل هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون من بينهم عضو مستقل وبحيث تجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر وكلما دعت الحاجة لذلك وتتولى المهام التالية:

أ- تعمل اللجنة وفقاً لميثاق اللجنة المعتمد من قبل مجلس الإدارة ودورية الاجتماع المنصوص عليها في الميثاق والمهام الواردة فيها

ب- ضمان وجود سياسة امتثال خاصة بالبنك وإجراءات منبثقة عنها، وبما يكفل إنشاء وظيفة امتثال قادرة على أداء مهامها بفعالية، وبحيث تقوم اللجنة بإجراء تقييم لمدى فعالية إدارة البنك لمخاطر عدم الامتثال مرة واحدة على الأقل سنوياً .

ج- اعتماد الخطة السنوية للامتثال على مستوى المجموعة ومراجعة التقارير الدورية المعدة من دائرة الامتثال والتي تشمل تقييم مخاطر عدم الامتثال والمخالفات وجوانب القصور والإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها.

د- التوصية للمجلس باعتماد سياسات مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

هـ- الإشراف على تنفيذ سياسة الامتثال في البنك، والحرص على قيام الإدارة التنفيذية في البنك على حل كافة المسائل المتعلقة بالامتثال بسرعة مناسبة وفعالية

ح- اعتماد أهداف المؤسسة (Enterprise Goals) وأهداف التوافق (Alignment Goals) الواردة في تعليمات البنك المركزي رقم (2016/65) والتعديلات الواردة في تعميم رقم (984-6-10) واعتبار معطياتها الحد الأدنى وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها

ط- اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات الواردة في تعليمات البنك المركزي رقم (2016/65) وبما يتوافق والتعديلات الواردة في تعميم رقم (984-6-10) والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث: الجهة أو الجهات أو الأطراف المسؤولة بشكل أولي (Responsible)، وتلك المسؤولة بشكل نهائي (Accountable)، وتلك المستشارة (Consulted)، وتلك التي يتم اطلاعها (Informed) تجاه كافة العمليات في نفس التعليمات ومستترشدين بمعيار (2019 COBIT) بهذا الخصوص.

ي- اعتماد أهمية وترتيب أولوية أهداف المؤسسة (Enterprise Goals) ومدى ارتباطها بأهداف التوافق (Alignment Goals) وأهداف الحوكمة والإدارة (Management Objectives and Governance) بالإضافة لارتباطها بباقي عناصر التمكين (Enablers/Components) وذلك بناء على دراسة نوعية و/أو كمية تعد لهذا الغرض بشكل سنوي على الأقل تأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة في تشكيل إطار حاكمية تكنولوجيا المعلومات (Design Factors - 2019 COBIT) بما يتناسب مع خصوصية واستراتيجيات البنك.

ك- التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك والمعد من قبل إدارة المخاطر وبحيث يأخذ بعين الاعتبار ويلي استراتيجية البنك في ضبط المخاطر إلى الحد الأدنى وحماية أمن ومصالح العملاء و يلي كافة عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات كما هو وارد في تعليمات البنك المركزي رقم (2016/65). وتعديلاتها رقم (984-6-10).

ل- اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.

م- الإشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات والاطلاع على كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.

ن- الاطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الانحرافات والتوصية للمجلس بخصوصها.

س- الاطلاع على محاضر اجتماعات اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ القرارات المناسبة بحسب التوصيات الرفوعة من اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات بخصوص:

أ- أية مخاطر غير مقبولة متعلقة بتكنولوجيا وامن وحماية المعلومات.
ب- تقارير الأداء والامتثال بمتطلبات الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.
ج- تخصيص الموارد اللازمة والآليات الكفيلة بتحقيق مهام لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
د- أية انحرافات قد تؤثر سلبا على تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

ع- أية مهام أخرى ترد في ميثاق اللجنة ويتم اعتمادها حسب الأصول والتي تقع ضمن مهام اللجنة وفق التشريعات النافذة.

ج- أن تنحصر صلاحيات اللجنة باتخاذ القرار المناسب بخصوص التسهيلات التي تم التوصية بالموافقة عليها من قبل لجنة الإدارة التنفيذية المشار إليها أعلاه.

د- تحديد حدود عليا للصلاحيات المناطة بهذه اللجنة والمتعلقة بمنح أو تعديل أو تجديد أو هيكلة أو جدولة أو تسوية التسهيلات الائتمانية وبحيث يكون هناك صلاحيات واضحة للمجلس بالخصوص

هـ- ترفع اللجنة إلى المجلس تفاصيل التسهيلات التي تم الموافقة عليها من قبلها.

سابعاً: لجنة الإستراتيجيات وحاكمية تكنولوجيا المعلومات

تشكل هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل. وتجتمع اللجنة بشكل ربع سنوي على الأقل وتضطلع بالمهام التالية:

أ- تعمل اللجنة وفقاً لميثاق اللجنة المعتمد من قبل مجلس الإدارة ودورية الاجتماع للنصوص عليها في الميثاق والمهام الواردة فيها

ب- التوصية لمجلس الإدارة بالأهداف الاستراتيجية العامة للبنك بما في ذلك الأهداف الخاصة بتكنولوجيا المعلومات، وتوجيه الإدارة التنفيذية لإعداد الخطة الاستراتيجية لتحقيق هذه الأهداف، واعتماد هذه الاستراتيجية من المجلس وكذلك اعتماد خطط عمل تتماشى مع هذه الاستراتيجية متضمنة إطار شامل وفعال لتنفيذها.

ج- مراجعة مؤشرات الأداء الاستراتيجية والمالية والكمية والنوعية والمقترحة من الرئيس التنفيذي/ المدير العام و وضع التوصيات لرفع كفاءة خطط المؤسسة الاستراتيجية والمواءمة لتنفيذ تلك الخطط ضمن إطار منهجي فعال تمهيدا لاعتمادها من مجلس الإدارة.

د- متابعة ومساندة ترسيخ وتطوير الهوية المؤسسية وعكس الاستراتيجية على الهوية المؤسسية.

هـ- اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهيكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا وعلى وجه الخصوص (اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات) وبما يضمن دعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك، مثل استخدام نظام بطاقات الأداء المتوازن لتكنولوجيا المعلومات (IT Balanced Scorecards) واحتساب معدل العائد على الاستثمار (Return on Investment) وقياس أثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية.

و- اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات يحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد (COBIT (Control Objectives for Information and Related Technology، يتوافق ويلي تحقيق أهداف ومتطلبات تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2016/65) من خلال تحقيق الأهداف المؤسسية بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ويغطي عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات الواردة في التعليمات المذكورة.

ز- اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الواردة في تعليمات البنك المركزي رقم (2016/65) واعتبار معطياتها الحد الأدنى وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.

الفصل الثالث: مهام الإدارة التنفيذية

أولاً: مهام الإدارة التنفيذية

ز- إدارة العمليات اليومية للبنك.

ط- تنمية المهارات والسلوك المهني للعاملين في البنك لتتوافق مع أحدث معايير الأخلاقيات وقواعد سلوكيات العمل المهني.

ي- التحقق من وجود ضوابط رقابية مناسبة لكل نشاط أو عملية، وفصل الإجراءات إدارياً وعملياً بين مهام الموافقة والتنفيذ.

ثانياً: مهام الرئيس التنفيذي/ المدير العام

إضافة إلى ما هو وارد في التشريعات النافذة أن يعمل على ما يلي:

أ- تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك.

ب- تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك.

ج- تنفيذ قرارات المجلس.

د- توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.

هـ- وضع الآليات لإيصال رؤية ورسالة واستراتيجية البنك إلى الموظفين.

و- إعلام المجلس بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك

ح- اعتماد وصف مفصل لمهام كل وحدة تنظيمية (باستثناء الدوائر الرقابية حيث يتوجب اعتمادها من اللجنة المختصة)، وعلى أن يطلع عليه كافة العاملين في البنك كل حسب اختصاصه

ط- يجوز للمدير العام بموافقة رئيس لجنة التدقيق تكليف دائرة التدقيق الداخلي بمهام توكيدية أو استشارية، على أن لا يؤثر هذا التكليف على استقلالية دائرة التدقيق الداخلي.

أ- تنفيذ وإدارة أنشطة البنك بما يتوافق مع الاستراتيجيات/ السياسات المعتمدة من المجلس، والأنظمة وإدارة المخاطر والعمليات والضوابط اللازمة لإدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك بكافة أنواعها بما يكفل عدم تجاوز مستويات المخاطر المقبولة والمعتمدة من المجلس، والامتثال لجميع التشريعات النافذة والسياسات الداخلية للبنك.

ب- التحقق من وجود إجراءات عمل شاملة لكافة أنشطة البنك تتماشى مع التشريعات النافذة والاستراتيجيات/ السياسات المعتمدة من المجلس، على أن يتم اعتماد هذه الإجراءات من المدير العام أو المدير الإقليمي لفرع البنك الأجنبي (باستثناء الدوائر الرقابية حيث يتوجب اعتمادها من اللجنة المختصة) وكذلك التأكد من تطبيق تلك الإجراءات.

ج- إعداد القوائم المالية.

د- إعداد الهيكل التنظيمي العام للبنك واعتماده من المجلس، وكذلك إعداد الهياكل التنظيمية الفرعية لكافة الوحدات العاملة في البنك واعتمادها من المدير العام، باستثناء الهياكل التنظيمية الفرعية الخاصة بالدوائر الرقابية لدى البنوك المحلية يتم اعتمادها من المجلس بناء على توصية اللجنة المختصة وفق ما هو مفصل في هذا الدليل، وعلى أن تبين هذه الهياكل التسلسل الإداري وتعكس خطوط المسؤولية والسلطة بشكل مفصل وواضح، وبحيث يتضمن الهيكل التنظيمي العام بحد أدنى ما تم ذكره في البند (ثالثاً/6/ل) من الفصل الثاني وكما يلي:

- المجلس ولجانه.

- الإدارة التنفيذية ولجانها.

- دوائر منفصلة لإدارة المخاطر، والامتثال، والتدقيق الداخلي وبشكل يمكنها من القيام بمهامها باستقلالية تامة بما في ذلك عدم ممارستها أعمال تنفيذية، وبحيث يتم إظهار ارتباطها بخطط متصل مع اللجنة المختصة وبخط متقطع مع المدير العام.

- وحدات لا تشارك في الأعمال التنفيذية مثل موظفي مراجعة الائتمان والمكتب الوسطي (Middle Office).

- الشركات التابعة والفروع الخارجية.

هـ- إعداد موازنة سنوية واعتمادها من المجلس ورفع تقارير أداء دورية للمجلس تبين الانحراف في الأداء الفعلي عن القدر وأسبابه.

و- عدم القيام بأي ممارسات من شأنها التأثير على استقلالية الدوائر الرقابية وموضوعيتها، حيث يعتبر تعاون تلك الدوائر مع وحدات البنك المختلفة والإدارة التنفيذية أمر أساسي للإيفاء بمهامها، ويتوجب عليها اطلاع الإدارة التنفيذية العليا على أي مسائل هامة تتطلب اتخاذ إجراءات فورية لمعالجتها حال الوقوف عليها من أي من تلك الدوائر، ولا يحول ذلك دون قيام تلك الدوائر بإطلاع اللجنة المختصة عن تلك المسائل.

ز- تزويد الجهة الرقابية والتدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي وأي جهات مختصة، وفي الوقت الذي تحدده تلك الجهات بالمعلومات والكشوفات المطلوبة اللازمة لقيامها بمهامها بالشكل الأمثل.

ح- إعداد ميثاق السلوك المهني الخاص بالبنك واعتماده من المجلس وتعميمه على كافة الإداريين في البنك.

الفصل الرابع: الملاءمة

أولاً: ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة

1- على المجلس اعتماد سياسة لضمان ملاءمة أعضائه، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في العضو المرشح، وعلى أن يتم مراجعة هذه السياسة كلما دعت الحاجة لذلك، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع الأعضاء لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها.

2- تتولى لجنة الترشيح والمكافآت مهمة دراسة ملاءمة الأشخاص المرشحين للانضمام إلى عضوية المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين ورفع التوصية المناسبة للمجلس، كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفاعلية مشاركته في اجتماعات المجلس ولجانه وتقوم اللجنة بإبلاغ أي شخص (بما في ذلك ممثل الشخص الاعتباري) يتقدم للترشح لعضوية المجلس خطياً بقرار المجلس المتضمن عدم انطباق أحكام تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك عليه.

3- شروط العضوية ومعايير الملاءمة:

يجب أن تتوفر فيمن يشغل رئاسة (أو عضوية) المجلس الشروط التالية:

أ- أن لا يقل عمره عن خمسة وعشرين سنة

ب- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.

ج- أن لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدققاً لحسابات البنك، أو مستشاراً لأي بنك آخر داخل المملكة

د- أن يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في تخصصات أخرى (منها القانون وتكنولوجيا المعلومات) إن اقتربت بخبرة كافية لها علاقة بأعمال البنوك أو الأنشطة المرتبطة بها بما ينسجم مع البند (1/هـ) من الفصل الثاني من أحكام هذا الدليل.

هـ- أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها

و- أن يكون لديه خبرة في أعمال البنوك أو المالية أو الاقتصاد أو المجالات الأخرى المرتبطة بأنشطة ذات علاقة بأعمال البنوك لا تقل عن خمس سنوات.

ز- أن لا تربطه أي صلة بما في ذلك صلة القرابة حتى الدرجة الثالثة مع الرئيس التنفيذي/ المدير العام للبنك ومن الدرجة الأولى مع أي عضو من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا الآخرين

ح- أن لا يكون عضواً في مجالس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة عامة داخل المملكة، سواء بصفته الشخصية في بعضها أو بصفته ممثلاً لشخص اعتباري.

ط- على العضو أن يكون حائزاً على الفي سهم على الأقل من أسهم البنك كأسهم تأهل وعلى أن لا يكون محجوزة أو مرهونة أو مقيدة بأي قيد آخر يمنع التصرف المطلق بها، وبحيث تبقى هذه الأسهم محجوزة خلال مدة العضوية وحتى مضي ستة أشهر من تاريخ انتهاء العضوية ولا يجوز التداول بها خلال تلك المدة.

4. شروط العضو المستقل.

على لجنة الترشيح والمكافآت تحديد المتطلبات اللازمة لضمان استقلالية العضو، وتحديد فيما إذا كان العضو يحقق صفة العضو المستقل ومراجعة ذلك بشكل سنوي، وتزويد البنك المركزي بأي مستجدات على استقلالية أي من الأعضاء المستقلين آخذة بعين الاعتبار الحد الأدنى للشروط الواردة أدناه،

أ- أن يكون شخصاً طبيعياً.

ب- أن لا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو في أي من الشركات التابعة له أو مستشاراً للبنك أو لأي من الشركات التابعة له خلال السنوات الثلاث السابقة لترشيحه

ج- أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات/ هيئات مديري الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.

د- أن لا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في أي من الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية ومع الرئيس التنفيذي/ المدير العام للبنك حتى الدرجة الثالثة.

هـ- أن لا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك وألا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لترشيحه.

و- أن لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو حليفاً مساهم رئيسياً في البنك، أو ت شكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدر مساهمة مساهم رئيسي، أو مساهماً رئيسياً في أي من الشركات التابعة للبنك، أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك.

ز- أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو أي من شركاته التابعة أو عضو هيئة مديريين فيها لأكثر من ثمانية سنوات مجتمعة للعضويات آتفة الذكر، وإذا فقد أي عضو استقلاليته إعمالاً لهذا البند للبنك وبعد انقطاع العضو لمدة (4) سنوات متصلة على الأقل (Cooling-off Period) في حال وجود مبررات كافية لديه التقدم للبنك المركزي بطلب عدم الممانعة على اعتباره عضواً مستقلاً.

ح- أن لا يكون حاصلًا هو أو وزجه أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالك لها أو مساهم رئيسي فيها أو يكون عضو إدارة تنفيذية عليا فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (5%) من رأسمال البنك التنظيمي، وأن لا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة.

- 5- يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على ترشيح أي شخص (وكذلك على تسمية الممثل للشخص الاعتباري بما في ذلك الممثل المؤقت لأي جهة حكومية أو مؤسسة عامة أو رسمية اعتبارية عامة) لعضوية المجلس، على أن يرفق بطلب عدم الممانعة قرار المجلس، وتوصية لجنة الترشيح والمكافآت المتضمنة تصورها للقيمة المضافة التي سيقدّمها العضو المرشح لمهام المجلس، الإقرار ومرفقه، إقرار العضو المستقل، السيرة الذاتية، الشهادات العلمية، شهادات الخبرة، شهادة عدم محكومية، وصورة عن بطاقة الأحوال المدنية (جواز السفر لغير الأردني، ويقوم أمين السر بتزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة لأعضاء المجلس وللبنك المركزي في الحالات التي يراها ضرورية استدعاء أي عضو/مرشح في مجلس إدارة أي بنك لإجراء مقابلة معه.
- 6- يقوم البنك بالحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على ترشيح أي عضو للمجلس قبل تاريخ اجتماع الهيئة العامة للبنك بمدة كافية لا تقل عن شهر، ويتم إعلام من يرغب بالترشح بضرورة وجود عدم ممانعة البنك المركزي على ذلك.
- 7- ومن المعلوم أن للبنك المركزي في الحالات التي يراها ضرورية استدعاء أي عضو/مرشح في مجلس إدارة أي بنك لإجراء مقابلة معه، كما أن للبنك المركزي اعتبار أي عضو غير مستقل وذلك وفق معطيات معينة، على الرغم من انطباق كافة الشروط الواردة في البند (2) من هذه المادة عليه.
- 8- على رئيس المجلس التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضائه وكذلك على ملاءمة الممثل للشخص الاعتباري.
- 9- على البنك مراعاة تمثيل المرأة في عضوية المجلس.
- 10- يجب مراعاة أن يكون من ضمن أعضاء مجلس الإدارة من هو مؤهل لعضوية لجنة التدقيق والتي تتطلب أن يكون غالبية أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية في المحاسبة أو المالية أو من حملة الشهادات المهنية في هذين المجالين، ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجالات المحاسبة أو المالية أو التدقيق الخارجي أو التدقيق الداخلي أو الأعمال المصرفية.
- 11- للمجلس في حال ارتأى ذلك ضرورياً ولبررات واضحة ومحددة تعيين مستشار له على أن يكون ذلك ضمن نطاق مهام تنسجم وطبيعية عمل المستشار وعلى ألا يشمل ذلك مهام إشرافية أو تنفيذية بأي شكل من الأشكال وأن يكون ذلك ضمن إطار زمني محدد ودون أن يخل ذلك بمهمة إشراف المجلس على أعمال البنك انسجاماً مع مهامه الواردة بالتشريعات بما فيها قانون البنوك، على أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على هذا التعيين.
- ثانياً: ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا**
- 1- على المجلس اعتماد سياسة لضمان ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في عضو الإدارة التنفيذية العليا، وعلى المجلس مراجعة هذه السياسة من وقت لآخر، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها.
- 2- ترشح لجنة الترشيح والمكافآت للمجلس الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى الإدارة التنفيذية العليا.
- 3- على المجلس التحقق من أن المدير العام يتمتع بالزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية.
- 4- على البنك الحصول على موافقة المجلس عند تعيين/نقل/ترقية/تكليف أو قبول استقالة أو إنهاء خدمات أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
- 5- مع مراعاة حكم البند (11/ثانياً) من هذا الفصل، على المجلس وبناء على توصية اللجنة المختصة الموافقة على تعيين كل من المدير العام ومدير التدقيق الداخلي ومدير إدارة المخاطر ومدير الامتثال وقبول استقالاتهم أو إنهاء خدماتهم.
- 6- على المجلس إقرار خطة لإحلال لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا للبنك، وعلى المجلس مراجعة هذه الخطة مرة واحدة على الأقل في السنة.
- 7- على رئيس المجلس التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.
- 8- على البنك التحقق من أن أي مساهم رئيسي في البنك لا يرتبط بأي صلة بما في ذلك صلة القرابة حتى الدرجة الثالثة مع المدير العام ومن الدرجة الأولى مع أي عضو من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا الآخرين.
- 9- شروط العضوية ومعايير الملاءمة:
- يجب أن تتوفر فيمن يعين في الإدارة التنفيذية العليا للبنك الشروط التالية:
- أ- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر، ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
- ب- أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال البنك.
- ج- أن يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات التي لها علاقة بعمل البنك.
- د- أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك (معظمها في مجال الوظيفة المرشح لها) أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات، باستثناء المدير العام أو المدير الإقليمي الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات.
- هـ- أن لا يكون مساهماً رئيسياً وأن لا تربطه مع رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو أي مساهم رئيسي في البنك أي صلة بما في ذلك صلة القرابة حتى الدرجة الثالثة في حالة المدير العام ومن الدرجة الأولى في حالة أي عضو من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا الآخرين.
- 10- على البنك مراعاة تمثيل المرأة في عضوية الإدارة التنفيذية العليا.
- 11- على البنك الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي قبل تعيين/نقل/ترقية/تكليف أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا، على أن يرفق بطلب عدم الممانعة قرار المجلس، توصية اللجنة المختصة، الهيكل التنظيمي العام المعتمد، إقرار العضو (ومرفقه، السيرة الذاتية، الشهادات العلمية، شهادات الخبرة، شهادة عدم محكومية، وصورة عن بطاقة الأحوال المدنية (جواز السفر لغير الأردني) وللبنك المركزي استدعاء أي شخص مرشح لشغل منصب في الإدارة التنفيذية العليا لأي بنك وذلك لإجراء مقابلة شخصية معه قبل التعيين.
- 12- على البنك الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على استقالة أو إنهاء خدمات أي من المدير العام/المدير الإقليمي ومدير التدقيق الداخلي ومدير إدارة المخاطر ومدير الامتثال، وللبنك المركزي استدعاء أي إداري في البنك للتحقق من أسباب الاستقالة أو إنهاء الخدمات.

الفصل الخامس: تقييم أداء الإداريين والمكافآت المالية

أولاً: المجلس واللجان

أ- على المجلس ضمان وجود نظام لتقييم أعماله وأعمال لجان وأعضائه، وعلى أن يتضمن هذا النظام كحد أدنى ما يلي:

- مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) يمكن استخلاصها من الخطط والأهداف الاستراتيجية لاستخدامها لقياس أداء المجلس ولجانه.

- التواصل ما بين المجلس والمساهمين ودورية هذا التواصل.
- دورية اجتماعات المجلس مع الإدارة التنفيذية العليا.
- حضور العضو لاجتماعات المجلس ولجانه ومشاركته فيها بفاعلية، وكذلك مقارنة أدائه بأداء الأعضاء الآخرين، ويجب الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.

- مدى تطوير العضو لمعرفته في أعمال البنوك من خلال مشاركته في برامج تدريبية.

ب- وحيث تعتبر عملية تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة أداة هامة لضمان الأداء الفعال للمجلس واللجان المنتهية، لذلك يستوجب اتباع أسس محددة ومعتمدة في تقييم الأداء، بحيث يكون معيار تقييم الأداء موضوعياً. وعلى أن يراعي الجوانب التالية:

- مدى اكتساب أعضاء المجلس للمهارات والمعرفة والخبرات التي تنظم سير أعمال البنك بكل فعالية.
- مدى تواصل المجلس مع أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين في أوقات محددة.
- وضوح هيكل اللجان المنتهية عن المجلس ومدى تزويد أعضائه بالبيانات والأدوات اللازمة لتأدية المهام المنوطة بهم بكل فعالية.

- مدى تركيز الأعضاء على الجوانب الهامة وفي الوقت الصحيح.
- تمتع أعضاء المجلس بروح الفريق لإيجاد مستوى مناسب من الثقة والتحدي.
- دور رئيس المجلس كقائد فعال لمجلس الإدارة.
- مدى التطور والتحسين المستمر لمجلس الإدارة وأعضائه في أدائهم كمجموعة و كأفراد.

ج- تقوم لجنة الترشيح والمكافآت بتقييم عمل المجلس ككل ولجانه وأعضائه كل على حده سنوياً، على أن تتبع اللجنة أسس محددة ومعتمدة في عملية التقييم بحيث يكون معيار تقييم الأداء موضوعياً، وعلى أن تقوم بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم، كما يقوم أعضاء المجلس (عدداً أعضاء لجنة الترشيح والمكافآت) بتقييم أداء لجنة الترشيح والمكافآت وأعضائها كل على حده سنوياً.

ثانياً: الإدارة التنفيذية العليا وباقي إداري البنك دون المجلس

أ- على المجلس تقييم أداء المدير العام سنوياً وفق نظام معد من لجنة الترشيح والمكافآت ومعتمد من المجلس بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء المدير العام كحد أدنى كل من الأداء المالي والإداري للبنك مقارنة بنجم المخاطر، ومدى إنجازه لخطط واستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل، ويتم وضع أوزان ترجيحية لكل بند من بنود التقييم وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.

ب- على المجلس اعتماد نظام لقياس أداء إداري البنك من غير أعضاء المجلس والمدير العام بحيث يأخذ بالاعتبار مؤشرات أداء تختلف باختلاف طبيعة أعمال الدوائر ومدى تحقيقها لأهدافها، على أن يشمل هذا النظام على الآتي كحد أدنى:

- أن يعطى وزن ترجيحي مناسب لقياس أداء الالتزام بإطار عمل دائرة إدارة المخاطر ودائرة الامتثال وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية.

- أن لا يكون إجمالي الدخل أو الربح العنصر الوحيد لقياس الأداء، أي ضرورة أن تؤخذ بعين الاعتبار عناصر أخرى لقياس أداء الإداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الأساسية وتحقيق أهداف كل دائرة وخططها السنوية، بالإضافة إلى قياس رضا العملاء حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق.

ج- تقوم لجنة التدقيق بتقييم أداء مدير دائرة التدقيق الداخلي وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس.

د- تقوم لجنة إدارة المخاطر بتقييم أداء مدير دائرة إدارة المخاطر وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس، وذلك بعد الاستئناس برأي المدير العام.

هـ- تقوم لجنة الامتثال بتقييم أداء مدير دائرة الامتثال وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس، وذلك بعد الاستئناس برأي المدير العام.

و- يتم تقييم أداء موظفي دائرة التدقيق الداخلي من قبل مدير التدقيق الداخلي وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس.

ثالثاً:

تقوم لجنة الترشيح والمكافآت ووفق مهامها بوضع سياسة تقييم أداء ومنح مكافآت مالية لإداري البنك ومراجعتها بصورة دورية، بحيث تتضمن آلية تحديد رواتب ومكافآت وامتيازات المدير العام وباقي أعضاء الإدارة التنفيذية، ولا يجوز للجنة تفويض هذه المهمة للإدارة التنفيذية، وأن يتم اعتماد هذه السياسة من المجلس.

رابعاً:

ج- تتولى دائرة التدقيق الداخلي القيام بالمهام التالية وعلى مستوى المجموعة كحد أدنى:

- التحقق من مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لأنشطة البنك وعلى مستوى المجموعة بما فيها شركاته التابعة والالتزام بها، ومراجعة أي تعديلات تتم على هيكل هذه الأنظمة وتوثيق ذلك.

- وضع ميثاق التدقيق الداخلي واعتماده من المجلس بناء على توصية لجنة التدقيق وعلى أن يتضمن مهام دائرة التدقيق الداخلي وصلاحياتها ومنهجية عملها.

- إعداد خطة تدقيق تشمل أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة الدوائر الرقابية الأخرى والأنشطة المسندة لجهات خارجية، وذلك حسب درجة مخاطر تلك الأنشطة، على أن يتم اعتمادها من لجنة التدقيق.

- مراجعة الالتزام بدليل الحوكمة المؤسسية والسياسات والمواثيق المتعلقة به سنوياً وإعداد تقرير مفصل بذلك ورفع اللجنة التدقيق ونسخة منه للجنة الحوكمة المؤسسية.

- مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing)، وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.

- التأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك (ICAAP).

- تدقيق الأمور المالية والإدارية.

- متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير الجهة الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية للحيلولة دون تكرارها.

- التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لاستلام، ومعالجة، والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك، والملاحظات المتعلقة بالنظام الحاسبي، الضبط والرقابة الداخلية، وعمليات التدقيق، ورفع تقارير دورية بها.

- الاحتفاظ بتقارير وأوراق عمل التدقيق، ولدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص، بشكل منظم وآمن وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل الجهة الرقابية والمدقق الخارجي.

د- يتم تقييم أداء موظفي دائرة التدقيق الداخلي من قبل مدير التدقيق الداخلي وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس.

هـ- على دائرة التدقيق الداخلي إجراء فحص مرة واحدة على الأقل في السنة للتأكد من أن كافة التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة مع البنك قد تمت وفقاً للتشريعات النافذة والسياسات الداخلية للبنك والإجراءات المعتمدة، وترفع تقاريرها وتوصياتها حول ذلك إلى لجنة التدقيق، وتقوم لجنة التدقيق بإعلام البنك المركزي فور التحقق من أي تجاوز لأي من التشريعات النافذة والسياسات الداخلية في هذا المجال.

يجب أن يتوفر في سياسة منح المكافآت المالية العناصر التالية كحد أدنى:

- أن تكون معدة لاستقطاب والمحافظة على الإداريين ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات وتحفيزهم والارتقاء بأدائهم.

- الضوابط المتعلقة بمكافآت رئيس وأعضاء المجلس ولجانته مقابل المهام التي يضطلعون بها المنصوص عليها في تعليمات الحوكمة المؤسسية، ويجوز أن تكون هذه المكافآت متغيرة وفقاً لتقييم أداء المجلس/ اللجان/ الأعضاء وملاءة وأداء البنك.

- أن تكون مصممة لضمان تحفيز الإداريين على تحقيق أهداف البنك دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر مرتفعة قد تؤثر سلباً على ملاءة البنك أو سمعته أو تعرضه لمخاطر قانونية.

- أن لا يستند منح المكافأة على أداء السنة الحالية فقط، بل أن يستند أيضاً على أدائه في المدى المتوسط والطويل (3-5) سنوات.

- آلية لتأجيل دفع نسبة معقولة من المكافآت (باستثناء الرواتب)، بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التأجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعني.

- تحدد شكل المكافآت كأن تكون على شكل أتعاب أو رواتب أو بدلات أو علاوات أو خيارات الأسهم أو أي مزايا أخرى، على أن يتم مراعاة تعليمات تملك المصلحة المؤثرة بهذا الخصوص.

- آلية للرجوع عن المكافآت المؤجلة الممنوحة للإداري في حال تبين لاحقاً وجود أي مشاكل في أدائه أو عرض البنك لمخاطر مرتفعة بسبب القرارات التي تقع ضمن صلاحياته والمتخذة من قبله وكان من الممكن تلافيها.

- أن لا يتم منح مكافآت مالية لإداري الدوائر الرقابية اعتماداً على نتائج أعمال الدوائر الخاضعة لرقابتهم.

الفصل السادس: البيئة الرقابية

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية والخارجية والمبني على الأسس والمهام والمسؤوليات الموكلة لكل من الجهات التالية:

أولاً: التدقيق الداخلي

أ- على المجلس اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي بإعطاء الأهمية اللازمة لنشاط التدقيق الداخلي وترسيخ ذلك في البنك، وضمان وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين، وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وأن يمتلكوا المعارف والمهارات والكفاءة اللازمة للقيام بمهامهم، وضمان حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي إداري في البنك بما يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقاريرهم دون أي تدخل.

ب- على المجلس التحقق من أن دائرة التدقيق الداخلي خاضعة للإشراف المباشر من لجنة التدقيق، وأنها ترفع تقاريرها مباشرة إلى لجنة التدقيق ونسخة منها إلى المدير العام، كما ويجوز للمدير العام بموافقة رئيس لجنة التدقيق تكليف دائرة التدقيق الداخلي بمهام توكيدية أو استشارية، على أن لا يؤثر هذا التكليف على استقلالية دائرة التدقيق الداخلي.

ج- لا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ آخر انتخاب له بالبنك.

د- على لجنة التدقيق التحقق من استقلالية المدقق الخارجي خلال فترة التعاقد بداية واستمرارا وبما يضمن عدم وجود تعارض في المصالح بين البنك والمدقق الخارجي وعلى المجلس ضمان ذلك، والتحقق من تضمين شروط التعاقد مع المدقق الخارجي ما يلي كحد أدنى:

- لا يجوز أن يكون المدقق الخارجي عضواً في المجلس أو مجلس إدارة/هيئة مديري أي من الشركات التابعة للبنك.

- لا يجوز أن يعمل المدقق الخارجي بصفة دائمة أثناء مهمة التدقيق بأي عمل في أو إداري أو استشاري لدى البنك أو لدى أي من الشركات التابعة له.

- لا يجوز أن يكون المدقق الخارجي شريكاً مع أي من أعضاء المجلس / الإدارة التنفيذية العليا للبنك أو أي من أعضاء مجلس إدارة/ هيئة مديري أو أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لأي من الشركات التابعة للبنك.

- لا يجوز أن تكون هناك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية بين الشريك المسؤول أو أي عضو من أعضاء فريق التدقيق مع أي عضو من أعضاء المجلس أو أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا للبنك أو أي من الشركات التابعة له.

- لا يجوز للمدقق الخارجي تملك أو التعامل في أو المضاربة في أسهم البنك أو أسهم أي من الشركات التابعة للبنك وذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.

- لا يجوز للمدقق الخارجي أن يجمع بين أعمال التدقيق على حسابات البنك وأي خدمات إضافية خارج نطاق خدمات التدقيق يكلف بها المكتب.

هـ- على لجنة التدقيق التحقق من مؤهلات وفاعلية المدقق الخارجي والتأكد من أن رسالة الارتباط تتضمن بشكل واضح نطاق التدقيق والأتعاب وفترة التعاقد وأي شروط أخرى وبما يتناسب مع طبيعة البنك وحجم أعماله وتعقيد عملياته ومخاطره.

و- تقوم لجنة التدقيق بتقديم التوصيات للمجلس بخصوص تعيين المدقق الخارجي وإنهاء عمله وأتعابه وأي شروط تتعلق بالتعاقد معه بما في ذلك أي أعمال أخرى تنوي اللجنة تكليفه بها، بالإضافة إلى تقييم استقلاليته.

ز- على البنك إعلام البنك المركزي قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ اجتماع الهيئة العامة عن رغبته بتعيين المدقق الخارجي لانتخابه (أو إعادة انتخابه) من قبل الهيئة العامة.

ح- للبنك المركزي الاجتماع مع مدقق حسابات أي بنك، وإذا دعت الحاجة التنسيق معه بشأن الاطلاع على أوراق العمل العائدة لمهمة التدقيق على ذلك البنك.

ثانياً: التدقيق الخارجي

أ- على البنك إعداد سياسة للتدقيق الخارجي واعتمادها من المجلس على أن تعدل كلما اقتضت الحاجة لذلك وتتضمن كحد أدنى ما يلي:

1- آلية ترشيح وتكليف مكتب التدقيق.

2- آلية تحديد أتعاب مكتب التدقيق.

3- التغيير الدوري لمكتب وفرق التدقيق.

4- متطلبات استقلالية المدقق الخارجي المنصوص عليها في الفقرة (د) من هذه المادة كحد أدنى.

5- مهام مكتب وفريق التدقيق.

6- علاقة لجنة التدقيق بمكتب وفريق التدقيق.

7- الخدمات الإضافية خارج نطاق خدمات التدقيق التي يمكن أن يكلف بها مكتب التدقيق.

8- معايير اختيار مكتب التدقيق والشريك المسؤول، وعلى أن يراعي توفر المتطلبات التالية كحد أدنى:

أ- مكتب التدقيق:

- أن لا يقل عدد الشركاء المسؤولين عن التدقيق في المكتب عن شريكين.

- أن يتمتع المكتب أو الشركة العالمية التي يعتبر المكتب عضواً فيها بالخبرة المناسبة، بحيث لا تقل عن (10) سنوات في تدقيق حسابات البنوك.

ب- الشريك المسؤول:

- يكون حسن السيرة والسلوك ويتمتع بسمعة مهنية حسنة.

- أن يكون غير محكوم عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة.

- أن يكون حاصلًا على إجازة مزاولة سارية المفعول لمزاولة مهنة تدقيق الحسابات ومسجلاً في سجل المحاسبين القانونيين الأردنيين وفقاً لأحكام قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية.

- أن لا يكون قد حرم من مزاولة المهنة خلال الخمس سنوات الأخيرة أو صدر بحقه حكم جزائي قطعي نتيجة ارتكابه خطأ مهنيًا أو مخالفة قانونية ذات علاقة بممارسة المهنة.

- أن يكون حاصلًا على الشهادة الجامعية الأولى على الأقل في تخصص المحاسبة أو أي من التخصصات ذات العلاقة بأعمال البنوك.

- أن يكون حاصلًا على إحدى الشهادات المهنية في مجال المحاسبة أو التدقيق من إحدى الجمعيات المهنية للمحاسبين القانونيين أو المدققين المعترف بها دولياً والمعترف بها من جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين.

- يكون حسن السيرة والسلوك ويتمتع بسمعة مهنية حسنة.

- أن يتمتع بخبرة عملية في مجال تدقيق الحسابات لمدة لا تقل عن (10) سنوات منها (7) سنوات على الأقل في مجال تدقيق حسابات البنوك، وأن يكون ملماً بالأعمال المصرفية ومخاطرها وبالتشريعات المتعلقة بها بما فيها الصادرة عن البنك المركزي.

ب- على البنك ضمان تدوير منتظم للمدقق الخارجي كل سبع سنوات كحد أعلى، وعلى أن لا يتم تغيير المدقق الخارجي خلال فترة التعاقد إلا بعد الحصول على موافقة البنك المركزي وبناء على أسباب جوهرية.

ثالثاً: إدارة المخاطر

- مراقبة التزام دوائر البنك التنفيذية بالمستويات المحددة للمخاطر المقبولة.

- رفع تقارير للمجلس من خلال لجنة إدارة المخاطر ونسخة للمدير العام تتضمن معلومات عن منظومة المخاطر الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة، ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية ويجوز للإدارة التنفيذية طلب تقارير خاصة وحسب الحاجة من إدارة المخاطر في البنك.

رابعاً: دائرة الامتثال

أ- على المجلس ضمان استقلالية دائرة الامتثال.

ب- على المجلس اعتماد مهام دائرة الامتثال، على أن تكون هذه المهام على مستوى المجموعة كحد أدنى:

- إعداد سياسة امتثال لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة، والتأكد من أن كافة الموظفين كل حسب مستواه الإداري على اطلاع ودراية تامة بها، وعلى أن تعتمد هذه السياسة من المجلس.

- إعداد خطة سنوية للامتثال، وعلى أن تعتمد من لجنة الامتثال.

- مراقبة التزام كافة المستويات الإدارية في البنك بكافة المتطلبات الرقابية والتشريعات النافذة والمعايير الدولية بما فيها توصيات مجموعة العمل المالي.

- إعداد تقارير دورية تشمل تقييم مخاطر عدم الامتثال والمخالفات وجوانب القصور والإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها، ورفعها إلى لجنة الامتثال ونسخ منها إلى المدير العام.

- إدارة "مخاطر الامتثال" التي تواجهها مجموعة البنك وضمن الالتزام بالقوانين والأنظمة والمعايير المطبقة وأي تعديلات تطرأ عليها.

- المراقبة المستمرة للامتثال على مستوى المجموعة واختبارها بواسطة طرق مناسبة وكافية ورفع تقارير بذلك.

- اعتماد خطط للتدريب على مستوى المجموعة والتطوير وتعزيز الوعي بالمواضيع ذات العلاقة بوظيفة الامتثال والسلوك المهني بالإضافة للإجابة عن استفسارات الموظفين المتعلقة بالامتثال.

- العمل كحلقة وصل ومركز ارتباط ما بين البنك والجهات الرقابية ذات العلاقة.

- مراقبة عمليات البنك بهدف مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك ضمن أفضل الممارسات المتعارف عليها وضمن إطار أنظمة العقوبات الدولية.

- الامتثال للقوانين الدولية وأنظمة العقوبات.

- استقبال شكاوى العملاء والعمل على حلها ضمن المدة الزمنية المحددة لمعالجتها، مع رفع التوصيات للجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان عدم تكرارها

ج- تكلف لجنة الامتثال مسؤول الامتثال للقيام بالمهام التالية:

- مساعدة الإدارة التنفيذية وموظفي البنك في إدارة مخاطر الامتثال التي يواجهها البنك.

- تقديم النصح للإدارة التنفيذية حول القوانين والتشريعات المطبقة وأي تعديلات تطرأ عليها.

- التأكد من التقيد بسياسة مراقبة الامتثال و تطبيق برنامج الامتثال الرقابي للمجموعة مع تزويد اللجنة بنتائج فحوصات الامتثال مع بيان أية خروقات للقوانين / التعليمات النافذة ووضع التوصيات اللازمة لمعالجتها و الحد من تكرارها مع تزويد الإدارة التنفيذية بنسخة عنها ونسخة للشركة بخصوص الشركات التابعة ووفق مصفوفة العلاقة المعتمدة.

- تثقيف الموظفين حول مواضيع الامتثال وعقد دورات تدريبية وورشات تعريفية حول دور دائرة الامتثال.

أ- على المجلس ضمان استقلالية دائرة إدارة المخاطر، ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.

ب- على المجلس التحقق من معالجة التجاوزات عن مستويات المخاطر المقبولة، بما في ذلك مساءلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بهذه التجاوزات.

ج- على المجلس التأكد من أن دائرة إدارة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، وأن يكون للمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناء على هذه النتائج.

د- تتولى دائرة إدارة المخاطر القيام بالمهام التالية وعلى مستوى المجموعة كحد أدنى:

- تنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.

- إعداد سياسة/ سياسات إدارة المخاطر تغطي كافة عمليات البنك وتضع مقياساً وحدوداً واضحة لكل نوع من أنواع المخاطر، والتأكد من أن كافة الموظفين كل حسب مستواه الإداري على اطلاع ودراية تامة بها مع مراجعتها بشكل دوري، وعلى أن تعتمد سياسة/ سياسات إدارة المخاطر من المجلس.

- إعداد وثيقة شاملة لكافة المخاطر المقبولة للبنك واعتمادها من المجلس.

- مراجعة إطار إدارة المخاطر (Risk Management Frame-work) في البنك واعتماده من المجلس.

- إعداد وثيقة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال للبنك، ومراجعتها بصورة دورية والتحقق من تطبيقها، وبموجب تكون شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال، وعلى أن تعتمد من المجلس.

- تطوير منهجيات لتحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة كل نوع من أنواع المخاطر.

- التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.

- إعداد خطة استمرارية العمل واعتمادها من المجلس، على أن يتم فحصها بشكل دوري.

- التأكد وقبل الشروع بإطلاق/ تقديم أي (منتج/ خدمة/ عملية/ نظام) جديد من أنه منسجم مع استراتيجية البنك، وأن جميع المخاطر المترتبة عليه بما في ذلك المخاطر التشغيلية/ أمن المعلومات/ السيرانية قد تم تحديدها وأن الضوابط الرقابية الجديدة والإجراءات أو التعديلات التي طرأت عليها قد تمت بشكل يتناسب مع حدود المخاطر المقبولة لدى البنك.

- توفير المعلومات اللازمة حول مخاطر البنك، لاستخدامها لأغراض الإفصاح.

- رفع التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر، وتسجيل حالات الاستثناءات من سياسة إدارة المخاطر.

الفصل السابع: تعارض المصالح

3- على المجلس اعتماد ضوابط لانتقال المعلومات بين مختلف الإدارات، تمنع استغلالها للمصلحة الشخصية.

4- يقوم المجلس باعتماد ميثاق للسلوك المهني والمعد من قبل الإدارة التنفيذية وبما يكفل ممارسة البنك لأعماله بنزاهة عالية، وبحيث يتضمن بحد أدنى الحالات التي قد ينشأ عنها تعارض مصالح، وبحيث تقوم الإدارة التنفيذية بتعميمه ويقوم المجلس بالتحقق من أنه قد تم تعميمه على كافة المستويات الإدارية في البنك.

5- على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح وتقوم بتنفيذ السياسات والإجراءات المعتمدة بموضوعية.

6- تقوم دائرة التدقيق الداخلي بإجراء فحص مرة واحدة على الأقل في السنة للتأكد من أن كافة التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة مع البنك قد تمت وفقاً للتشريعات النافذة والسياسات الداخلية للبنك والإجراءات المعتمدة، وترفع تقاريرها وتوصياتها حول ذلك إلى لجنة التدقيق، وتقوم لجنة التدقيق بإعلام البنك المركزي فور التحقق من أي تجاوز لأي من التشريعات النافذة والسياسات الداخلية في هذا المجال.

1- يقوم المجلس باعتماد سياسة تحكم تجنب تعارض المصالح بكافة أشكالها بما فيها تلك التي تنشأ عن ارتباط البنك بالشركات داخل المجموعة، واعتماد الإجراءات اللازمة لضمان كفاية الضوابط والرقابة الداخلية لرقابة الالتزام بهذه السياسة ومنع حصول تجاوزات عليها، وبحيث تشمل هذه السياسة المبادئ العامة التي تحكم السياسة والتعاريف الخاصة بتعارض المصالح ووفق ما هو موضح فيها كما تشمل بالحد الأدنى المواضيع التي تحكم القواعد الرئيسية التالية والتي تقرأ مع السياسة كوحدة واحدة وكما يلي:

أ- تجنب الأنشطة التي ينشأ عنها تعارض بين مصلحة البنك وأي مصلحة تعود لأي إداري في البنك بأي شكل من أشكالها.

ب- القيام بالإفصاح فور التحقق من أي مسألة قد نشأ أو سينشأ عنها تعارض بين مصلحة البنك وأي مصلحة تعود لأي إداري في البنك بأي شكل من أشكالها.

ج- عدم إفصاح عضو المجلس عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره، وعدم إفصاح ممثل الشخص الاعتباري عن أي معلومات سرية تم تداولها خلال اجتماعات المجلس وجانحه لأي شخص بما في ذلك أي إداري لدى هذا الشخص الاعتباري.

د- تغليب عضو المجلس مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها، وعدم أخذ فرص العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة، وأن يتجنب تعارض المصالح والإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض في المصالح في حالة وجوده مع الالتزام بعدم الحضور وعدم المشاركة بالقرار المتخذ بالاجتماع الذي يتم فيه تداول مثل هذا الموضوع، وأن ي دون هذا الإفصاح في محضر أي اجتماع للمجلس أو لجانه.

هـ- أمثلة عن الحالات التي ينشأ عنها تعارض في المصالح على أن تشمل التعارض الذي ينشأ فيما بين مصلحة عضو المجلس ومصلحة البنك أو فيما بين مصلحة عضو الإدارة التنفيذية ومصلحة البنك أو فيما بين مصلحة أي من الشركات داخل المجموعة البنكية أو التابعة أو الحليفة للبنك وبين مصلحة البنك.

و- تعريف الأطراف ذو العلاقة مع البنك بما يتوافق مع التشريعات النافذة وتحديد شروط التعاملات مع تلك الأطراف وبما يكفل عدم حصول الطرف ذو العلاقة مع البنك على شروط أفضل من الشروط التي يطبقها البنك على عميل آخر ليس له علاقة مع البنك، ويشمل ذلك كافة تعاملات البنك مع أي من الشركات ضمن المجموعة البنكية التي يكون البنك جزء منها.

ز- تحديد طبيعة التعاملات مع الأطراف ذو العلاقة لتشمل كافة أنواع التعاملات وعدم اقتصرها فقط على التسهيلات الائتمانية.

ح- الإجراءات المتبعة في البنك لدى الوقوف على حالات عدم الالتزام بالسياسة أعلاه.

2- إلى جانب ما سبق، فإن ضمان عدم وجود تعارض مصالح بين البنك والمدقق الخارجي يحتم على لجنة التدقيق التحقق من استقلالية المدقق الخارجي خلال فترة التعاقد بداية واستمراراً وبما يضمن عدم وجود تعارض في المصالح بين البنك والمدقق الخارجي وعلى المجلس ضمان ذلك، والتحقق من تضمين شروط التعاقد مع المدقق الخارجي وضمن ما هو وارد في البند الثاني من الفصل السادس.

الفصل الثامن: الإفصاح والشفافية – (معاملة المساهمين وأصحاب المصلحة)

- 1- لضمان حقوق المساهمين وجميع أصحاب المصلحة وتلبية متطلبات الإفصاح والشفافية فتكون من مهام المجلس كحد أدنى توفير آلية لضمان التواصل مع أصحاب المصلحة وذلك من خلال الإفصاح وتوفير معلومات ذات دلالة حول أنشطة البنك وتوفير معلومات كافية للمساهمين من خلال الآتي:
 - اجتماعات الهيئة العامة.
 - التقرير السنوي وتقارير ربع سنوية ونصف سنوية.
 - الموقع الإلكتروني للبنك وأخبار البنك المنشورة في الصحف والمتضمنة إنجازات البنك.
 - قسم شؤون المساهمين التابع لأمانة سر المجلس والذي يتم فيه الإجابة عن استفسارات المساهمين.
 - الصحف والمواقع الاجتماعية والاتصالات والبريد الإلكتروني والرسائل النصية (حسب نوع المعلومة).
 - تخصيص جزء من موقع البنك الإلكتروني يتضمن توضيح لحقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة، وكذلك نشر المستندات المعنية بالاجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الاجتماعات.
 - 2- التأكد من نشر المعلومات المالية وغير المالية التي تهم أصحاب المصالح في الوقت المناسب.
 - 3- التأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك نصا يفيد أن المجلس مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في ذلك التقرير، وعن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
 - 4- التأكد من التزام البنك بالإفصاحات التي حدتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي ومعايير المحاسبة الدولية وتعليمات البنك المركزي والتشريعات الأخرى ذات العلاقة وأن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي.
 - 5- التأكد من نشر الدليل الخاص بالحوكمة المؤسسية على الموقع الإلكتروني للبنك، وبأي طريقة أخرى مناسبة لاطلاع الجمهور وعلى البنك الإفصاح في تقريره السنوي عن وجود دليل للحوكمة المؤسسية لديه، وعن مدى التزامه بتطبيق ما جاء فيه.
 - 6- التأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية، إفصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الاطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك.
 - 7- التأكد من أن التقرير السنوي يتضمن ما يلي كحد أدنى:
 - ملخصا للهيكل التنظيمي للبنك.
 - ملخصا لمهام لجان المجلس، وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لتلك اللجان.
 - المعلومات التي تهم أصحاب المصالح المبنية في هذا الدليل.
 - معلومات عن كل عضو من أعضاء المجلس من حيث مؤهلاته وخبراته ومقدار مساهمته في رأسمال البنك وفيما إذا كان مستقلا أم لا وعضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه وأي عضويات يشغلها في مجالس إدارات شركات أخرى.
- المشاركة في المبادرات ذات القيمة الاقتصادية المضافة للمجتمع .
- معلومات عن دائرة إدارة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
- عدد مرات اجتماع المجلس ولجانه وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الاجتماعات.
- أسماء أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقبلين خلال العام.
- ملخصا عن سياسة منح المكافآت لدى البنك، مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء المجلس كل على حده، والمكافآت بكافة أشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حده، وذلك عن السنة المنصرمة.
- إقرارات من كافة أعضاء المجلس بأن العضو لم يحصل على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها، سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء كانت له شخصيا أو لأي من ذوي العلاقة به، وذلك عن السنة المنصرمة.
- 8- إفصاح البنك في تقريره السنوي و/أو ضمن تقرير الاستدامة عن المبادرات التي يتبناها البنك بهذا الخصوص وبحد أدنى:
- مبادرات اجتماعية في حماية البيئة والصحة والتعليم.
- مبادرات اجتماعية لمحاربة الفقر والبطالة.
- تشجيع التمويل المتوسط والأصغر.
- 9- التقارير نصف السنوية التي يتم مشاركتها من خلال البريد الإلكتروني كما تكون متاحة لمن يقوم بزيارة البنك أو التواصل معه وفي أي وقت.
- 10- كما يجب على المجلس التواصل الدائم مع المساهمين ووفق الآلية المحددة أعلاه.

الفصل التاسع: أحكام عامة

- 1- على رئيس المجلس توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور اجتماعات الهيئة العامة، وذلك قبل فترة كافية ليصار إلى تسمية من يمثله.
- 2- على رئيس المجلس تزويد البنك المركزي بمحاضر اجتماعات الهيئة العامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام عمل من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثله على محضر الاجتماع.
- 3- على البنك إعلام البنك المركزي قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ اجتماع الهيئة العامة عن رغبته بترشيح المدقق الخارجي لانتخابه (أو إعادة انتخابه) من قبل الهيئة العامة.
- 4- للبنك المركزي تعيين جهة خارجية لتقييم حوكمة أي بنك، وذلك على نفقة البنك المعني.
- 5- للبنك المركزي دعوة أعضاء لجنة التدقيق أو مدير دائرة التدقيق الداخلي أو أعضاء لجنة الامتثال أو مدير دائرة الامتثال لبحث أي أمور تتعلق بعملهم.
- 6- للبنك المركزي الاجتماع مع مدقق حسابات أي بنك، وإذا دعت الحاجة التنسيق معه بشأن الاطلاع على أوراق العمل العائدة لهمة التدقيق على ذلك البنك.

إفصاح حول الحوكمة المؤسسية

إن البنك الأهلي الأردني يؤكد على وجود دليل للحوكمة المؤسسية لديه وعلى مستوى المجموعة والذي يتوافق مع تعليمات الحوكمة المؤسسية رقم (2023/2) مع التزام البنك بالعمل على تطبيق ما جاء فيه والمنشور على موقع البنك الإلكتروني.

إن البنك الأهلي الأردني قد قام باعتماد ونشر دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها على موقعه الإلكتروني وذلك استناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني ويؤكد التزامه بتطبيق الدليل والبنود الواردة فيه.

تقرير الحوكمة المؤسسية

يُعتبر البنك الأهلي الأردني رائدًا في تبني أفضل ممارسات الحوكمة الرشيدة إيمانًا منه بأهمية الشفافية والمساءلة في تحقيق الاستدامة والنمو المستدام. خلال العام 2024 كثّف البنك الأهلي الأردني جهوده لتعزيز الحوكمة المؤسسية بما يتماشى مع رؤيته في تقديم قيمة مضافة لجميع أصحاب المصلحة ضمن إطار الازدهار المشترك.

لقد تبني البنك نهجًا ثابتًا يرسخ بيئة عمل فعالة تتسم بالعدالة والمهنية ووفقًا لأعلى معايير الحوكمة الرشيدة، حيث تم تحديد العلاقة بين المساهمين ومجلس الإدارة وبين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والوظفين وباقي أصحاب المصلحة بوضوح وشفافية، كما حرص البنك على الحفاظ على المستوى المتقدم من الحوكمة المؤسسية لديه ليظل متجاوزًا أفضل الممارسات في هذا الحقل.

ويضع البنك الأهلي الأردني أسسًا راسخة للحوكمة الرشيدة، معتبرًا إياها حجر الزاوية لبناء الثقة وتحقيق التنمية المستدامة. ويرى البنك أن الالتزام بمبادئ العدالة والشفافية، وتفعيل آليات المسؤولية والمساءلة، يُمكنه من صياغة وتنفيذ إستراتيجيات طويلة الأجل، تُعزز القيمة المضافة لجميع الأطراف المعنية، بدلًا من مجرد التركيز على مكاسب آنية. وفي هذا السياق، يولي مجلس إدارة البنك اهتمامًا كبيرًا بالاستمرار في تطوير منظومة الحوكمة، من خلال استثمار خبراته وتكريس وقته لضمان سلامة العمليات المصرفية، وسلامة الأوضاع المالية، والوفاء بالالتزامات تجاه جميع الجهات ذات العلاقة. كما يعمل المجلس على رسم السياسات ووضع الأهداف التي تحقق مصالح البنك ومساهميه، مع الحرص على تبني أفضل الممارسات والمعايير العالمية في مجال الحوكمة.

كما يحرص البنك الأهلي الأردني على التطبيق الدقيق والمتوازن لأحكام قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته، وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لعام 2017، وتعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك رقم (2/2023) والصادرة عن البنك المركزي الأردني، بالإضافة إلى جميع التعليمات والتعاميم الأخرى الصادرة عن الجهات الرقابية ذات الصلة بعمليات البنك. ويتم تطبيق هذه الأحكام والتعليمات على مستوى المجموعة وفي جميع فروع البنك وشركائه التابعة، بما يتوافق مع طبيعة أعمال المجموعة والأنظمة الداخلية، بهدف تحقيق أعلى مستويات النضج في مجال الحوكمة، مما يعود بالنفع على جميع أصحاب المصلحة. وفي هذا السياق، يتبنى البنك أعلى معايير الإفصاح والشفافية، ويلتزم بتقديم معلومات جوهرية متكاملة ودقيقة للمساهمين، سواء كانت هذه الإفصاحات مالية أو غير مالية، بما يتوافق مع المتطلبات الرقابية والتشريعية. كما قام البنك بوضع دليل حوكمة على مستوى المجموعة، بالإضافة إلى مصفوفة العلاقة بين البنك وأعضاء المجموعة، لضمان الامتثال لجميع التشريعات. علاوة على ذلك، تم تطبيق متطلبات حوكمة إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، ووفقًا لتعليمات البنك المركزي الأردني.

وامتثالاً لتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 الصادرة عن هيئة الأوراق المالية فقد أعد هذا التقرير وبحسب الآتي:

مجلس إدارة البنك الأهلي الأردني

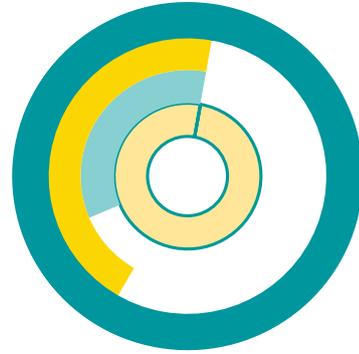
يحكم تشكيل مجلس الإدارة قانون الشركات الأردني النافذ وقانون البنوك الأردني وتعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة القابلة للتطبيق والتعاميم الصادرة بمقتضاهم.

وتم انتخاب مجلس الإدارة الحالي في 29 نيسان 2021 من قبل المساهمين، لفترة أربع سنوات، وقام مجلس الإدارة بانتخاب:

السيد سعد نبيل يوسف المعشر رئيساً لمجلس الإدارة اعتباراً من (2021/04/29)؛ و
السيد محمد موسى داود "محمد عيسى" نائباً للرئيس اعتباراً من (2023/2/01)

* علماً بأن معالي الدكتور أمية طوقان قد استقال اعتباراً من 2023/01/31 كما قامت الهيئة العامة بالمصادقة على تعيين السيد محمد موسى داود كعضو مجلس إدارة في خلال اجتماع الهيئة العامة الذي انعقد في 2023/03/30.

يتكون مجلس إدارة البنك الأهلي الأردني المنتخب من (13) ثلاثة عشر عضواً غير تنفيذي من بينهم (5) خمسة أعضاء مستقلين وجميع الأعضاء من أصحاب الخبرات المتنوعة التي تمنح البنك الأهلي الأردني ميزة فريدة، ولهذا تركز مسؤوليات المجلس على تعزيز المرتكزات الأساسية للحوكمة وعلى رأسها التوافق الإستراتيجي المطلوب تحقيقه من خلال تحديد قيم البنك وإستراتيجيته وسياساته الرئيسية، إلى جانب متابعة نجاحه على المدى الطويل والحفاظ عليه. يتم إنجاز هذا الدور من خلال توفير القيادة الريادية والإستراتيجيات السليمة والإشراف على إدارة المخاطر لضمان تقييم المخاطر وإدارتها بشكل صحيح. ويلتزم أعضاء مجلس الإدارة بالاجتماع ست مرات على الأقل كل عام لمناقشة الأمور المتعلقة بأعمال البنك والتي تحظى باهتمام جميع الأطراف ذوي العلاقة والمصلحة.



منتخب / مصادق على انتخابه من قبل الهيئة العامة	
غير تنفيذيين مع الفصل بين مهام رئيس المجلس والرئيس التنفيذي	
مستقلون **	
التنوع الجندي / مشاركة المرأة	

** نقوم بالمراجعة السنوية للتحقق من صفة الاستقلالية لكل عضو مستقل وغير تنفيذي في مجلس الإدارة كجزء من ممارستنا للحوكمة الرشيدة.

أ - 1 أسماء أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الأعضاء من الأشخاص الاعتباريين للدورة الحالية* وكما في 2024/12/31

الاسم	تنفيذي / غير تنفيذي	مستقل / غير مستقل	المنصب
السيد سعد نبيل يوسف المعشر 	غير تنفيذي	غير مستقل	رئيس مجلس الإدارة
السيد محمد موسى داود "محمد عيسى" 	غير تنفيذي	غير مستقل	نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد نديم يوسف عيسى المعشر 	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو مجلس إدارة
السيد رفيق صالح عيسى المعشر ممثل السادة شركة رجائي المعشر وإخوانه 	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو مجلس إدارة
معالي السيدة مجد محمد عبدالكريم شويكه ممثل السادة شركة مركز المستثمر الأردني 	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو مجلس إدارة
السيد عماد يوسف عيسى المعشر ممثل السادة شركة المعشر للاستثمارات والتجارة 	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو مجلس إدارة
السيد آلان فؤاد طانيوس ونا ممثل بنك بيبلس 	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو مجلس إدارة
السيد مؤنس عمر سليم عبد العال ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي 	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو مجلس إدارة
معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري 	غير تنفيذي	مستقل	عضو مجلس إدارة
السيد كريم توفيق أمين قعوار 	غير تنفيذي	مستقل	عضو مجلس إدارة
السيد خليل صفوان خليل الساكت 	غير تنفيذي	مستقل	عضو مجلس إدارة
السيد يزن منذر جريس حدادين 	غير تنفيذي	مستقل	عضو مجلس إدارة
السيد باسم بن محمود بن زهدي ملحس 	غير تنفيذي	مستقل	عضو مجلس إدارة

* تم انتخاب مجلس إدارة البنك الأهلي الأردني من قبل الهيئة العامة للبنك في اجتماعها الذي عُقد في 29 نيسان 2021.

ب - أمين سر المجلس

إن أهمية القرارات المتخذة من قبل المجلس ومن قبل اللجان المنبثقة عنه تتطلب وجود آلية للتأكد من أن مشاريع القرارات التي تناقش خلال الجلسات تتوافق والتشريعات النافذة الى جانب متابعة الأمور المتعلقة بالحوكمة المؤسسية والمجلس والمساهمين ، وعليه، ولأهمية الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس في المجلس واللجان والحوكمة المؤسسية الى جانب المهام العامة المسندة اليه على مستوى المجموعة، فقد قام مجلس الإدارة المنتخب بتعيين الأستاذة ميساء زياد محمد الترك - أميناً لسر مجلس الإدارة - مستشار قانوني، مسؤولة عن إدارة شؤون الحوكمة والمجلس والمساهمين كما تم تعيينها أميناً لسر اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وقد تم تحديد مهام ومسؤوليات أمين السر الأساسية وفقاً للتشريعات ذات العلاقة ضمن دليل الحوكمة المؤسسية للبنك وإجراءات عمل أمانة سر المجلس واللجان المنبثقة عنه.

ج- المناصب التنفيذية في البنك وأسماء أعضاء الإدارة التنفيذية العليا الذين يشغلونها خلال العام 2024

الاسم	المناصب التنفيذي
الدكتور أحمد عوض عبد الحليم الحسين	الرئيس التنفيذي / المدير العام
السيد خالد عبد الحميد سعدو حسن	مدير قطاع الأعمال
السيد ماجد عبد الكريم محمود حجاب	مدير الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية
السيد سفيان عايد محمد دعيس	مدير الشركات الكبرى وتمويل المشاريع
السيد عمار محمد سعيد رشيد السعيد	مدير الشركات الصغرى والمتوسطة
السيد محمد نظام جميل ابو انجيله	مدير ادارة الخدمات المصرفية للأفراد
السيد ضرار شبلي خلف حدادين	مدير الدائرة المالية
السيد معين عزيز نصيف البهو	مدير قطاع الائتمان
السيد طه موسى طه زيد	مدير إدارة المخاطر
السيد خالد زهير جميل أبو الشعر	مدير الامتثال ومكافحة غسل الأموال
السيد صفوان سهيل علي عصفور	مدير التدقيق الداخلي
السيد رامي محمد مرشد خلف دعنا	مدير قطاع العمليات والدعم
السيد جوالانت أرفندكمار فاساني	مدير تقنية المعلومات
الفاضلة مها خالد فتح الله الددو	مدير الموارد البشرية
السيد نضال جليل محمود خليفة	مدير الإبداع والابتكار

د - عضويات مجالس الإدارة التي يشغلها عضو مجلس الإدارة (الشخص الطبيعي) في الشركات المساهمة العامة في المملكة الأردنية الهاشمية خلال العام 2024*

الاسم	العضويات في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة في المملكة الأردنية الهاشمية
السيد محمد موسى داود "محمد عيسى"	<ul style="list-style-type: none"> الشركة الدولية للفنادق والأسواق التجارية ممثلاً عن البنك الأهلي الأردني. الشركة العربية الدولية للفنادق ممثلاً عن البنك الأهلي الأردني.
السيد نديم يوسف عيسى المعشر	<ul style="list-style-type: none"> الشركة العربية الدولية للفنادق. شركة الزي لصناعة الألبسة الجاهزة. الشركة الدولية للفنادق والأسواق التجارية (ممثلاً عن شركة مركز المستثمر الأردني). شركة مصانع الأجواخ الأردنية (ممثلاً عن شركة رانكو للاستثمارات المتعددة).
السيد كريم توفيق أمين قعوار	<ul style="list-style-type: none"> شركة الفارس الوطنية للاستثمار والتصدير.
السيد باسم بن محمود بن زهدي ملحس	<ul style="list-style-type: none"> الشركة الأردنية للاستثمار والنقل المتعدد. شركة البحر المتوسط للاستثمارات السياحية.
معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري	<ul style="list-style-type: none"> شركة الزي لصناعة الألبسة الجاهزة.

* لا يوجد عضويات لأعضاء مجلس الإدارة من الأشخاص الطبيعيين الآخرين في الشركات المساهمة العامة داخل المملكة الأردنية الهاشمية.

هـ - اسم ضابط ارتباط الحوكمة في البنك

ضابط الحوكمة في البنك / الأستاذة المحامية ميساء زياد محمد الترك - أمين سر المجلس واللجان - مستشار قانوني.

و - أسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

قام المجلس بتشكيل سبع لجان منبثقة عن مجلس الإدارة وتقوم بالمهام والمسؤوليات الواردة ضمن دليل الحوكمة المؤسسية وموائيقها.

-  لجنة الحوكمة المؤسسية  لجنة الترشيح والمكافآت  لجنة إدارة المخاطر
 لجنة الامتثال  لجنة التدقيق  لجنة تسهيلات المجلس
 لجنة الإستراتيجيات وحاكمية تكنولوجيا المعلومات

ز - اسم رئيس وأعضاء لجنة التدقيق خلال العام 2024 ونبذة عن مؤهلاتهم وخبراتهم المتعلقة بالأمر المالية والمحاسبية

اسم العضو	الصفة	نبذة عن المؤهلات والخبرات المتعلقة بالأمر المالية والمحاسبية
السيد كريم توفيق أمين قعوار	رئيس اللجنة	<ul style="list-style-type: none"> • بكالوريوس في الإدارة والمالية وعلوم الحاسوب - جامعة بوسطن كولج - ماستشوتس - الولايات المتحدة الأمريكية - 1987. • رئيس مجموعة قعوار ورجل أعمال ريادي ، واهمها: - رئيس مجلس إدارة (أمين قعوار وأولاده ، ايرس جارد، الوطنية لإدارة التأمينات الصحية - نات هيلث). - نائب رئيس مجلس إدارة (شركة Optimiza و Cosco for shipping). • عضو في مجموعة رواد الغد في المؤتمر الاقتصادي العالمي و مجلس جدول الأعمال العالمي. • عضو سابق في المجلس الاستشاري الاقتصادي (بموجب إرادة ملكية سامية). • عضو في لجنة التدقيق في البنك الأهلي الأردني.
السيد خليل صفوان خليل الساكت	عضو لجنة	<ul style="list-style-type: none"> • بكالوريوس في الهندسة المدنية، 1998، University of Toledo. • مهني متمرس بخبرة تزيد عن 27 عاما في قطاعات متعددة. • المؤسس لشركة بريفي ادفايسوري للاستشارات. • مستشار إستراتيجي لرئيس مجلس إدارة شركة العبدلي للاستثمار والتطوير. • عضو مجلس إدارة سابق في مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم و التطوير (KADDB). • مستشار سابق لأعمال لشركة سرايا القابضة والرئيس التنفيذي سابقاً لشركة سرايا العبدلي للاستثمار. • شهادة في التمويل الشركاتي، 2023، جامعة كامبريدج - معهد التعليم المستمر. • شهادة عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي) معتمد ، 2023، نيدا - المملكة المتحدة.

اسم العضو	الصفة	نبذة عن المؤهلات والخبرات المتعلقة بالأمر المالي والمحاسبية
السيد مؤنس عمر سليم عبد العال	عضو لجنة	<ul style="list-style-type: none"> • بكالوريوس محاسبة، 2004، جامعة اليرموك، الأردن • رئيس قسم شؤون الشركات في صندوق استثمار أموال الضمان (2020/7 - ولغاية تاريخه). • رئيس قسم التسويات ونائب المدير المالي في صندوق الإستثمار (2006/5 ولغاية 2018/12). • عضو لجنة تدقيق في البنك التجاري الأردني بصفته ممثل مؤسسة الضمان الاجتماعي آنذاك للفترة الواقعة ما بين 2019/11 وحتى 2023/7. • شهادة المحاسب الإداري الأمريكي 2014، CMA، Institute of Management Accountant - IMA. • شهادة المحاسب القانوني الأمريكي 2018، CPA، American institute of certified public accountant - AICPA. • شهادة الدبلوم المهني للتخصص في معايير الإبلاغ المالي الدولية 2019، DipIFR، Association of Chartered Certified Accountants - ACCA.

ح- اسم رئيس وأعضاء لجان المجلس كما في 2024/12/31 *



لجنة الحوكمة المؤسسية

- معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري | الرئيس | مستقل
- السيد سعد نبيل يوسف المعشر | عضو | غير مستقل
- السيد نديم يوسف عيسى المعشر | عضو | غير مستقل
- السيد خليل صفوان خليل الساكت | عضو | مستقل
- السيد باسم بن محمود بن زهدي ملحس | عضو | مستقل
- أمين سر اللجنة - الأستاذة ميساء زياد محمد الترك



لجنة الترشيح والمكافآت

- السيد خليل صفوان خليل الساكت | الرئيس | مستقل
- السيد رفيق صالح عيسى المعشر | عضو | غير مستقل
- السيد محمد موسى داود "محمد عيسى" | عضو | غير مستقل
- معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري | عضو | مستقل
- السيد باسم بن محمود بن زهدي ملحس | عضو | مستقل
- أمين سر اللجنة - الأستاذة ميساء زياد محمد الترك



لجنة إدارة المخاطر

- السيد يزن منذر جريس حدادين | الرئيس | مستقل
- السيد محمد موسى داود "محمد عيسى" | عضو | غير مستقل
- السيد آلان فؤاد طانيوس ونا | عضو | غير مستقل
- معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري | عضو | مستقل
- السيد كريم توفيق أمين قعوار | عضو | مستقل
- أمين سر اللجنة - الأستاذة ميساء زياد محمد الترك



لجنة الامتثال

- السيد محمد موسى داود "محمد عيسى" | الرئيس | غير مستقل
- معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري | عضو | مستقل
- معالي السيدة مجد محمد عبدالكريم شويكة | عضو | غير مستقل
- السيد مؤنس عمر سليم عبد العال | عضو | غير مستقل
- أمين سر اللجنة - الأستاذة ميساء زياد محمد الترك



لجنة التدقيق

- السيد كريم توفيق أمين قعوار | الرئيس | مستقل
- السيد خليل صفوان خليل الساكت | عضو | مستقل
- السيد مؤنس عمر سليم عبد العال | عضو | غير مستقل
- أمين سر اللجنة - الأستاذة ميساء زياد محمد الترك



لجنة تسهيلات المجلس

- السيد محمد موسى داود "محمد عيسى" | الرئيس | غير مستقل
- السيد سعد نبيل يوسف المعشر | عضو | غير مستقل
- السيد نديم يوسف عيسى المعشر | عضو | غير مستقل
- السيد رفيق صالح عيسى المعشر | عضو | غير مستقل
- السيد عماد يوسف عيسى المعشر | عضو | غير مستقل
- معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري | عضو | مستقل
- أمين سر اللجنة - الأستاذة ميساء زياد محمد الترك



لجنة الإستراتيجيات وحاكمية تكنولوجيا المعلومات

- السيد سعد نبيل يوسف المعشر | الرئيس | غير مستقل
- السيد كريم توفيق أمين قعوار | عضو | مستقل
- السيد محمد موسى داود "محمد عيسى" | عضو | غير مستقل
- معالي السيدة مجد محمد عبدالكريم شويكة | عضو | غير مستقل
- السيد باسم بن محمود بن زهدي ملحس | عضو | مستقل
- السيد يزن منذر جريس حدادين | عضو | مستقل
- السيد خليل صفوان خليل الساكت | عضو | مستقل
- أمين سر اللجنة - الأستاذة ميساء زياد محمد الترك

ط- تجنب تعارض المصالح

يهدف البنك إلى ضمان وجود نهج ثابت يشجع على إرساء بيئة عمل فعالة تتسم بالشفافية والتعاون تحقيقاً لمصلحة البنك ضمن إطار الازدهار المشترك المؤسسي مع أصحاب المصلحة المبينين فيه (العملاء، المساهمون، الموردون والشركاء، المجتمع، الموظفون، والجهات الرقابية) والذي تؤكد عليه سياسة البنك المعتمدة والمواثيق والإجراءات المتبعة بهذا الخصوص. حيث يقوم مجلس الإدارة المنتخب من جميع المساهمين بدوره في حماية حقوق المساهمين من خلال ممارسة المهام والواجبات ضمن مبادئ الأمانة والولاء والعناية الواجبة والاهتمام بمصالح البنك وتقديمها على مصلحته الشخصية، وبحيث تكون علاقة عضو مجلس الإدارة في البنك علاقة مهنية وموضوعية مع قيام الشخص المعني والبنك بالإفصاح عن أي معلومات جوهرية حسب الأصول، لا سيما وأن المجلس يتحمل مسؤولية مراعاة حقوق المساهمين وجميع أصحاب المصلحة، وبأن البنك يدار ضمن إطار رقابي وأنظمة ضبط فعالة ومتوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك الأنشطة المسندة لجهات خارجية من خلال الاطار الحوكمي، والذي يرسم العلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وعلاقة الإدارة التنفيذية والموظفين بباقي أصحاب المصلحة ووفقاً لما يلي:

- واجب العناية الواجبة Duty of Care
- واجب الولاء Duty of Loyalty
- واجب الإفصاح والصرحة Duty of Candor and Disclosure

ي- عدد اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة المنعقدة خلال العام 2024 والأعضاء الحاضرين*

لجنة التدقيق

بلغ عدد اجتماعات لجنة التدقيق خلال السنة 2024 (7) اجتماعات، علماً بأن الاجتماعات كانت تعقد بصورة مدمجة وجاهياً وبواسطة الاتصال المرئي، وفيما يلي الأعضاء الحاضرون لكل اجتماع:

المجموع	7	6	5	4	3	2	1	
(7/7)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد كريم توفيق أمين قعوار
(7/7)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد خليل صفوان خليل الساكت
(7/7)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد مؤنس عمر سليم عبد العال

لجنة الترشيح والمكافآت

بلغ عدد اجتماعات لجنة الترشيح والمكافآت خلال العام 2024 (3) اجتماعات علماً بأن الاجتماعات كانت تعقد بصورة مدمجة وجاهياً وبواسطة الاتصال المرئي، وفيما يلي الأعضاء الحاضرون لكل اجتماع:

المجموع	3	2	1	
(3/3)	✓	✓	✓	السيد خليل صفوان خليل الساكت
(3/3)	✓	✓	✓	السيد رفيق صالح عيسى المعشر
(3/3)	✓	✓	✓	معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري
(3/3)	✓	✓	✓	السيد باسم بن محمود بن زهدي ملحس
(3/3)	✓	✓	✓	السيد محمد موسى داود "محمد عيسى"

*تمارس اللجان المهام المنوطة بها وفقاً لما جاء في دليل الحوكمة المؤسسية ومواثيق اللجان وتم تقييم أعمال اللجان والمجلس الاعضاء حسب الاصول.

لجنة الحوكمة المؤسسية

بلغ عدد اجتماعات لجنة الحوكمة المؤسسية خلال العام 2024 (2) اجتماعين علماً بأن الاجتماعات كانت تعقد بصورة مدمجة وجاهياً وبواسطة الاتصال المرئي، وفيما يلي الأعضاء الحاضرون لكل اجتماع:

المجموع	2	1	
(2/2)	✓	✓	معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري
(2/2)	✓	✓	السيد سعد نبيل يوسف المعشر
(2/1)	X	✓	السيد نديم يوسف عيسى المعشر
(2/2)	✓	✓	السيد خليل صفوان خليل الساكت
(2/2)	✓	✓	السيد باسم بن محمود بن زهدي ملحس

لجنة إدارة المخاطر

بلغ عدد اجتماعات لجنة إدارة المخاطر خلال العام 2024 (4) اجتماعات علماً بأن الاجتماعات كانت تعقد بصورة مدمجة وجاهياً وبواسطة الاتصال المرئي، وفيما يلي الأعضاء الحاضرون لكل اجتماع:

المجموع	4	3	2	1	
(4/4)	✓	✓	✓	✓	السيد يزن منذر جريس حدادين
(4/3)	X	✓	✓	✓	السيد آلان فؤاد طانيوس ونا
(4/4)	✓	✓	✓	✓	معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري
(4/4)	✓	✓	✓	✓	السيد محمد موسى داود "محمد عيسى"
(4/4)	✓	✓	✓	✓	السيد كريم توفيق أمين قعوار

لجنة تسهيلات المجلس

بلغ عدد اجتماعات لجنة تسهيلات المجلس خلال العام 2024 (17) اجتماعاً علماً بأن الاجتماعات كانت تعقد بصورة مدمجة وجاهياً وبواسطة الاتصال المرئي، وفيما يلي الأعضاء الحاضرون لكل اجتماع:

السيد محمد موسى داود "محمد عيسى"																	
المجموع	17	16	15	14	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1
(17/17)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد سعد نبيل يوسف المعشر																	
المجموع	17	16	15	14	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1
(17/15)	✓	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد نديم يوسف عيسى المعشر																	
المجموع	17	16	15	14	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1
(17/14)	X	X	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓

إضافة إلى الأعضاء التالية أسماؤهم والذين كانوا أعضاء في اللجنة خلال العام 2024 - قبل آخر تشكيل :

السيد رفيق صالح عيسى المعشر																	
المجموع	17	16	15	14	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1
(17/17)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد عماد يوسف عيسى المعشر																	
المجموع	17	16	15	14	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1
(17/14)	✓	✓	✓	X	X	X	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري																	
المجموع	17	16	15	14	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1
(17/15)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	X	X	✓	✓

لجنة الإستراتيجيات وحكومية تكنولوجيا المعلومات

بلغ عدد اجتماعات لجنة الإستراتيجيات وحكومية تكنولوجيا المعلومات خلال العام 2024 (4) اجتماعات علماً بأن الاجتماعات كانت تعقد بصورة مدمجة وجاهياً وبواسطة الاتصال المرئي، وفيما يلي الأعضاء الحاضرون لكل اجتماع:

المجموع	4	3	2	1	
(4/4)	✓	✓	✓	✓	السيد سعد نبيل يوسف المعشر
(4/4)	✓	✓	✓	✓	السيد كريم توفيق أمين قعوار
(4/4)	✓	✓	✓	✓	السيد محمد موسى داود "محمد عيسى"
(4/4)	✓	✓	✓	✓	معالي السيدة مجد محمد عبد الكريم شويكة
(4/3)	✓	✓	✓	X	السيد باسم بن محمود بن زهدي ملحس
(4/4)	✓	✓	✓	✓	السيد يزن منذر جريس حدادين
(4/4)	✓	✓	✓	✓	السيد خليل صفوان خليل الساكت

لجنة الامتثال

بلغ عدد اجتماعات لجنة الامتثال خلال العام 2024 (4) اجتماعات علماً بأن الاجتماعات كانت تعقد بصورة مدمجة وجاهياً وبواسطة الاتصال المرئي، وفيما يلي الأعضاء الحاضرون لكل اجتماع:

المجموع	4	3	2	1	
(4/4)	✓	✓	✓	✓	السيد محمد موسى داود "محمد عيسى"
(4/4)	✓	✓	✓	✓	معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري
(4/4)	✓	✓	✓	✓	معالي السيدة مجد محمد عبد الكريم شويكة
(4/4)	✓	✓	✓	✓	السيد مؤنس عمر سليم عبد العال

ك - عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال السنة المالية 2024

قامت لجنة التدقيق بالاجتماع خمس مرات مع مدقق الحسابات الخارجي خلال السنة المالية 2024 منهم اجتماع واحد دون حضور أي من أشخاص الإدارة التنفيذية العليا.

ل- عدد اجتماعات مجلس الإدارة خلال العام 2024

بلغ عدد اجتماعات مجلس الإدارة خلال العام 2024 (7) اجتماعات علماً بأن الاجتماعات كانت تعقد بصورة مدمجة وجاهياً وبواسطة الاتصال المرئي، وفيما يلي الأعضاء الحاضرون لكل اجتماع:

المجموع	7	6	5	4	3	2	1	
(7/6)	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓	السيد سعد نبيل يوسف المعشر رئيس مجلس الإدارة
(7/7)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد محمد موسى داود "محمد عيسى" نائب رئيس مجلس إدارة
(7/5)	X	✓	✓	✓	X	✓	✓	السيد نديم يوسف عيسى المعشر عضو مجلس إدارة
(7/5)	X	✓	✓	✓	X	✓	✓	شركة رجائي المعشر وإخوانه السيد رفيق صالح عيسى المعشر عضو مجلس إدارة
(7/6)	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓	شركة معشر للاستثمارات والتجارة السيد عماد يوسف عيسى المعشر عضو مجلس إدارة
(7/7)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	شركة مركز المستثمر الأردني معالي السيدة مجد محمد عبدالكريم شويكه عضو مجلس إدارة
(7/7)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي السيد مؤنس عمر سليم عبد العال عضو مجلس إدارة
(7/7)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	بنك بيبلس السيد آلان فؤاد طانيوس ونا عضو مجلس إدارة
(7/7)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري عضو مجلس إدارة
(7/7)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد كريم توفيق أمين قعوار عضو مجلس إدارة
(7/7)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد يزنا منذر جريس حدادين عضو مجلس إدارة
(7/6)	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓	السيد خليل صفوان خليل الساكت عضو مجلس إدارة
(7/7)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد باسم بن محمود بن زهدي ملحس عضو مجلس إدارة


سعد نبيل يوسف المعشر
رئيس مجلس الإدارة

جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة العادي

1 - قراءة وقائع الجلسة السابقة للهيئة العامة العادي والذي عقد بتاريخ 2024/03/31.

2 - التصويت على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2024 وخطة عمل البنك المستقبلية والمصادقة عليهما.

3 - التصويت على تقرير مدققي حسابات البنك عن السنة المالية 2024 والتصويت على حسابات وميزانية البنك للسنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2024 والمصادقة عليها، والموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 8 % من رأسمال البنك المدفوع والمكتتب به وذلك من حساب الأرباح المدورة كل حسب نسبة مساهمته.

4 - سماع تقرير موجز حول أعمال اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وذلك استنادا لأحكام تعليمات الحوكمة المؤسسية وأحكام المادة (6/هـ) من تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017.

5 - إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2024.

6 - انتخاب مدققي حسابات البنك للسنة المالية 2025 وتحديد أتعابهم.

7 - انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للدورة الجديدة.

عناوين فروع البنك

داخل المملكة الأردنية الهاشمية

العاصمة عمان

غرب عمان	شرق عمان	وسط عمان
سوق أم أذينة هاتف: +962 (6) 5807668 فاكس: +962 (6) 5523029	سحاب هاتف: +962 (6) 5807674 فاكس: +962 (6) 4625673	الرئيسي هاتف: +962 (6) 5807677 فاكس: +962 (6) 5689634
البيادر هاتف: +962 (6) 5857791 فاكس: +962 (6) 5819834	مادبا هاتف: +962 (5) 3903466 فاكس: +962 (5) 3240260	وادي صقرة هاتف: +962 (6) 5807678 فاكس: +962 (6) 5678612
الصوبقية هاتف: +962 (6) 5865401 فاكس: +962 (6) 5865402	شارع الحرية هاتف: +962 (6) 5807673 فاكس: +962 (6) 4206214	عبدون هاتف: +962 (6) 5929397 فاكس: +962 (6) 5929652
شارع عبد الله غوشة هاتف: +962 (6) 5861408/9 فاكس: +962 (6) 5817921	ضاحية الياسمين هاتف: +962 (6) 5807671 فاكس: +962 (6) 4206759	تاج مول هاتف: +962 (6) 5930961 فاكس: +962 (6) 5931024
شارع مكة هاتف: +962 (6) 5807669 فاكس: +962 (6) 5852512	ماركا هاتف: +962 (6) 5807658 فاكس: +962 (6) 4890360	جبل عمان هاتف: +962 (6) 5807676 فاكس: +962 (6) 4611541
مكة مول هاتف: +962 (6) 5825174	طبربور هاتف: +962 (6) 4603112/3 فاكس: +962 (6) 5061694	شارع ابن خلدون هاتف: +962 (6) 5807675 فاكس: +962 (6) 4622685
شارع وصفي التل هاتف: +962 (6) 5807664 فاكس: +962 (6) 5682188	الهاشمي الشمالي هاتف: +962 (6) 5807657 فاكس: +962 (6) 4901302	العبدلي البوليفارد هاتف: +962 (6) 5807666 فاكس: +962 (6) 5102844
خلدا هاتف: +962 (6) 5807663 فاكس: +962 (6) 5341263	وسط البلد هاتف: +962 (6) 5807656 فاكس: +962 (6) 4645717	
سيقي مول هاتف: +962 (6) 5823154 فاكس: +962 (6) 5825174	دوار الشرق الأوسط هاتف: +962 (6) 5807655 فاكس: +962 (6) 4777289	
	جبل الحسين هاتف: +962 (6) 5807662 فاكس: +962 (6) 5698069	
	مرج الحمام هاتف: +962 (6) 5807670 فاكس: +962 (6) 5716915	

إقليم الجنوب	إقليم الزرقاء والشمال	إقليم البلقاء
الطفيلة هاتف: +962 (3) 2090998 فاكس: +962 (3) 32241710	الزرقاء الرئيسي هاتف: +962 (5) 3961603 فاكس: +962 (5) 3996555	دير علا هاتف: +962 (5) 3903467 فاكس: +962 (5) 3573186
معان هاتف: +962 (3) 2090995 فاكس: +962 (3) 2132799	الزرقاء الجديدة هاتف: +962 (5) 3903473 فاكس: +962 (5) 3859110	السلط هاتف: +962 (6) 5007777 فاكس: +962 (5) 3555774
الكرك هاتف: +962 (3) 2090997 فاكس: +962 (3) 2351676	مول باب المدينة - الزرقاء هاتف: +962 (5) 3903450 فاكس: +962 (5) 3853580	جامعة البلقاء التطبيقية هاتف: +962 (5) 3903470 فاكس: +962 (5) 3532690
مؤتة هاتف: +962 (3) 2090996 فاكس: +962 (3) 2360377	المنطقة الحرة هاتف: +962 (5) 3826214 فاكس: +962 (5) 3826200	بوابة السلط هاتف: +962 (5) 3903469 فاكس: +962 (5) 3551440
العقبة هاتف: +962 (3) 2022351 فاكس: +962 (3) 2013520	الرصيفة هاتف: +962 (5) 3903464 فاكس: +962 (5) 3746192	الفحيص هاتف: +962 (6) 4603128 فاكس: +962 (6) 4721702
	إربد هاتف: +962 (2) 7242201 فاكس: +962 (2) 7276146	الجبيهة هاتف: +962 (6) 5807665 فاكس: +962 (6) 5354782
الشركات الكبرى هاتف: +962 (6) 4603124 فاكس: +962 (6) 5699867	ارايلا مول - إربد هاتف: +962 (2) 7249252 فاكس: +962 (2) 7249236	
	الرمثا هاتف: +962 (2) 7201651 فاكس: +962 (2) 7382610	
العملاء المميزين هاتف: +962 (6) 5638800 فاكس: +962 (6) 5624806	المفرق هاتف: +962 (2) 7201650 فاكس: +962 (2) 6230303	
	جرش هاتف: +962 (2) 7201649 فاكس: +962 (2) 6351893	

خارج المملكة الأردنية الهاشمية

فلسطين و قبرص

قبرص	فلسطين	فلسطين
<p>ليماسول</p> <p>برج بيكورا، الطابق الثاني</p>	<p>طولكرم</p> <p>الشارع الرئيسي، بجانب جامعة القدس المفتوحة هاتف: 2948868 (2) 970+</p>	<p>نابلس</p> <p>شارع المركز التجاري، عمارة العالول هاتف: 2948861 (2) 970+</p>
	<p>بيت ساحور</p> <p>شارع الرئيس محمود عباس، مقابل شركة غرغور هاتف: 2948867 (2) 970+</p>	<p>مكتب الشلالة</p> <p>الخليل، شارع الشلالة هاتف: 2948862 (2) 970+</p>
	<p>الماصيون</p> <p>رام الله، شارع نايجي العلي هاتف: 2948869 (2) 970+</p>	<p>رام الله</p> <p>وسط البلد، شارع الزهراء، عمارة عودة الشامي هاتف: 2948863 (2) 970+</p>
	<p>بتونيا</p> <p>شارع أثينا، عمارة طوطح هاتف: 2948870 (2) 970+</p>	<p>بيت لحم</p> <p>شارع المهدي، عمارة كتلو هاتف: 2948864 (2) 970+</p>
		<p>السلام</p> <p>الخليل، شارع السلام هاتف: 2948865 (2) 970+</p>
		<p>جنين</p> <p>شارع حيفا، عمارة السمودي هاتف: 2948866 (2) 970+</p>

مواقع أجهزة الصراف الآلي (ATM)

عمان

طريق المطار - سيفوي
عمان مول
محطة الكسواني
مبنى الأهلية - البنك الأهلي
سيفوي شميساني
محطة المناصير - ماركا
فندق الشيراتون
شارع الجامعة
كوزمو السابع
فندق الماريوت عمان
سوبرماركت كورنر
مكسيم مول
سيفوي سوق الجملة
جامعة الإسرائ
مركز الحسين للسرطان
المختار مول
ATM shop
فندق اللاند مارك
وزارة الصناعة والتجارة
ترخيص شفا بدران
متحف الأطفال
محطة المناصير - طريق المطار
سيفوي مرج الحمام
سيفوي شفا بدران
المدينة الطبية
مبنى أمنية
مبنى المستشفى الإيطالي
النادي الأرتوذكسي
أفينيو مول
الاستقلال مول
جبل اللوييدة
مجمع أبو علندا التجاري
محطة المناصير - المركز الثقافي
ازمير مول - الهاشمي
أهوار مول - طبربور
مجمع الصوفية فيلج
الفرع الرئيسي
شارع الثقافة
فرع البيادر
فرع صوفية
فرع شارع عبدالله غوشة
فرع جبل عمان
فرع سبي مول
فرع عبدون
فرع تاج مول
فرع مرج الحمام
فرع جبل الحسين
فرع شارع وادي صقره
فرع الجببهة
فرع وسط البلد
فرع شارع الحرية

فرع دوار الشرق الأوسط
فرع سحاب
خريبة السوق
فرع الهاشمي الشمالي
فرع ماركا
فرع طبربور
فرع مكة مول
فرع ابن خلدون
فرع شارع مكة
فرع خلدا
فرع شارع الملكة رانيا العبدالله
فرع شارع وصفي التل
فرع سوق أم أذينة
فرع ضاحية الياسمين
فرع العبدلي- بوليفارد
محطة جوبترول - شارع السلام
محطة جوبترول - شارع الدستور
محطة جوبترول - شارع الاستقلال
جوبترول ضاحية الياسمين
محطة جوبترول - شارع المدينة المنورة
مناصير كريدور - عبدون
مجمع الحسين للأعمال
دابوق ديستركت
ايكيا
محطة توتال - المقابلين
خريبة السوق 2
مبنى زكارنة
اشرفية
جوبترول - شارع المدينة الطبية
جوبترول - طبربور
B5 مول - شارع القدس - المقابلين
ضاحية الرشيد
الاهلية مرج الحمام
الشركة الاهلية - صويلج
جوبترول - شارع الأردن
ضاحية النخيل - طريق المطار
جوبترول - شارع عبدالله غوشة

الصراف الآلي المتنقل

إقليم البلقاء

محطة المناصير - طريق السرو
فرع كلية الطب - السلط
فرع السلط
ترخيص السلط
فرع بوابة السلط
فرع جامعة البلقاء التطبيقية
فرع دير علا
فرع الفحيص
محطة توتال - عكروش
الشركة الاهلية - دير علا

إقليم الزرقاء والشمال

فرع المنطقة الحرة / الزرقاء
سيفوي الزرقاء
أسواق خالد - المؤسسة العسكرية / الزرقاء
فرع الزرقاء
فرع الزرقاء الجديدة
سوق باب المدينة / الزرقاء
فرع الرصيفة
فرع الرمثا
سوق الرمثا
فرع المفرق
فرع جرش
شركة الأهلي للتمويل الأصغر / جرش
شركة الأهلي للتمويل الأصغر / عجلون
كفر أسد / إربد
محطة المناصير - الحصن
اريد سبي سنتر
شارع الهاشمي / إربد
شارع البتراء / إربد
قرية ججين / إربد
فرع أرابيلا مول
فرع اربد
محطة الرايبة إربد
محطة الرجوب / إربد
جوبترول شارع بغداد / إربد
المؤسسة العسكرية - المفرق
تلفريك عجلون
جوبترول - جي معصوم

إقليم الجنوب

كارفور مادبا
سبي مول مادبا
فرع مادبا
ماريوت البحر الميت
فندق البحر الميت العلاجي
فرع الطفيلة
مجمع تجاري - الطفيلة
مجمع تجاري - معان
فرع معان
محطة المناصير - الكرك
فرع الكرك
فرع مؤتة
فندق ماريوت البتراء
الشويخ مول
إيلا العقبة
سيفوي العقبة
فرع العقبة
محطة جوبترول - الوسية - الكرك
صراف المزار - الكرك
الكرك وسط البلد